

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم علوم الاقتصاد
مخبر تنويع ورقمنه الاقتصاد الجزائري

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية الشعبة: العلوم الاقتصادية
الاختصاص: اقتصاد التنمية

من إعداد:

الطاهر براكنية

بعنوان

عقود " البناء، التشغيل والتحويل " (B.O.T) كإستراتيجية لتمويل مشاريع البنية التحتية
- دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية -

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

بتاريخ: 2026/02/16

الاسم واللقب الرتبة

السيد: غردة عبد الواحد	أستاذ دكتور	بجامعة 8 ماي 1945 - قالمة	رئيسا
السيد: عبد الرزاق خليل	أستاذ دكتور	بجامعة 8 ماي 1945 - قالمة	مشرفا
السيد: جا وحدو رضا	أستاذ دكتور	بجامعة باجي مختار - عنابة	ممتحنا
السيد: بلغرة عبد اللطيف	أستاذ دكتور	بجامعة باجي مختار - عنابة	ممتحنا
السيد: مجلخ سليم	أستاذ دكتور	بجامعة 8 ماي 1945 - قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

”وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ“

أود أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى جميع الذين ساهموا في دعمي

وإرشادي خلال مسيرتي البحثية، والتي أثمرت عن إعداد هذه الأطروحة.

وأوجه بالصل الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف **أ.د عبد الرزاق خليل**، الذي كان

سنداً وداعماً لي، ولم يدخر جهداً في توجيهي وإرشادي منذ البداية. لقد أثرى هذه

الأطروحة بعلمه وخبرته، وقدم لي نصائح قيّمة ساهمت في تعزيز جودة العمل وعمقه

العلمي.

كما أوجه فالصل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، الذين تفضلوا بقبول الإشراف

على مناقشة هذه الأطروحة. لقد كان لقراءاتهم الدقيقة وملاحظاتهم العلمية بالغ الأثر في

تيسين جودة البحث وإثرائه.

أوجه شكري وامتناني أيضاً إلى فريق التكوين في الدكتوراه، الذين قدموا لي الدعم

الأكاديمي والتقني اللازم خلال جميع مراحل البحث. جهودهم المنفصلة ساهمت في

توفير بيئة علمية مشبعة، وكنت دائماً أجد فيهم الدعم والإلهام.

ولا أنسى كل من ساعدني ولو بكلمة أو بنصيحة، زملائي الباحثين، وأفراد عائلتي الذين

كانوا مصدر دعم معنوي وتشجيع مستمر.

أدعو الله أن يبزي كل من ساهم في هذا العمل غير الجزاء، وأتمنى أن تكون هذه

الأطروحة إضافة علمية قيمة ومساهمة متواضعة في خدمة البحث العلمي.

الطاهر براكنية.

الإهداء

إلى من زرعوا فيّ بذور العزيمة وألهموني معنى السعي والإصرار،

إلى والدتي العزيزة، مصدر قوتي ودعمي الدائم،

إلى روح والدي الطاهرة تغمره الله برحمته

إلى أسرتي التي كانت سندي في كل خطوة،

إلى أصدقائي وزملائي الذين شاطروني التمرينات والنباحات،

وإلى كل من آمن بقدراتي وشجعني على المضي قدماً.

أهدي هذه الأطروحة إلى كل من ساهم، ولو بكلمة أو دعاء، في تحقيق هذا

الإنجاز.

الطاهر براكنية.

ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كاستراتيجية مبتكرة وفعالة لتمويل مشاريع البنية التحتية، باعتبارها أداة هامة في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تعيق هذه المشاريع، من خلال تسليط الضوء على كيفية تطبيق هذا النظام في الجزائر والمملكة العربية السعودية، بالبحث في الأطر القانونية، الاقتصادية، والمالية التي تحكم هذه العقود.

خلصنا إلى أن البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تمثل أداة فعالة لتجاوز العقبات المالية والتقنية التي تواجه الحكومات في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، حيث تبين المقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية أن الجزائر تعتمد نهجاً تقليدياً يتميز بتدخل حكومي قوي، يرافقه تحديات تشريعية وإدارية تعيق جاذبية هذا النظام للمستثمرين. في المقابل، تظهر المملكة العربية السعودية تقدماً ملحوظاً بفضل الإصلاحات التنظيمية والاقتصادية التي تبنتها، والتي ركزت على تعزيز دور القطاع الخاص وتهيئة بيئة استثمارية محفزة.

الدراسة توصي الجزائر بتحديث تشريعاتها وتبسيط الإجراءات الإدارية لتعزيز جاذبية النظام، والاستفادة من التجربة السعودية في خلق بيئة مواتية للاستثمارات، كما دعت إلى تعزيز الشفافية والمساءلة لضمان تحقيق أهداف المشاريع وتلبية احتياجات التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، تمويل البنية التحتية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، الجزائر، المملكة العربية السعودية، التمويل.

Abstract:

This study aims to clarify the role of Build-Operate-Transfer (B.O.T) contracts as an innovative and effective strategy for financing infrastructure projects, viewing them as a crucial tool in addressing the economic challenges that hinder these projects. It highlights how this system is applied in Algeria and Saudi Arabia by examining the legal, economic, and financial frameworks governing these contracts.

The findings indicate that B.O.T contracts effectively overcome the financial and technical obstacles governments face in implementing infrastructure projects. Comparing Algeria and Saudi Arabia reveals that Algeria follows a traditional approach characterized by substantial government intervention accompanied by legislative and administrative challenges that hinder the attractiveness of this system to investors. In contrast, Saudi Arabia demonstrates significant progress due to regulatory and economic reforms that focus on enhancing the role of the private sector and creating a more favorable investment environment.

The study recommends that Algeria update its legislation and simplify administrative procedures to enhance the attractiveness of the B.O.T system, drawing lessons from Saudi Arabia's experience in fostering an investment-friendly environment. Additionally, it calls for strengthening transparency and accountability to ensure that projects achieve their objectives and meet sustainable development needs.

Keywords: Build, Operate, and Transfer (B.O.T), infrastructure financing, public-private partnerships (PPP), Algeria, Saudi Arabia, Financing.

Résumé :

Cette étude vise à clarifier le rôle des contrats de construction-exploitation-transfert (B.O.T) en tant que stratégie innovante et efficace pour le financement des projets d'infrastructure, et comme un outil essentiel pour relever les défis économiques qui entravent ces projets. Elle fait la lumière sur l'application de ce système en Algérie et en Arabie Saoudite en examinant les cadres juridiques, économiques, et financiers qui les régissent.

Les résultats indiquent que les contrats B.O.T. constituent un outil efficace pour surmonter les obstacles financiers et techniques auxquels les gouvernements sont confrontés dans la mise en œuvre des projets d'infrastructure. La comparaison entre l'Algérie et l'Arabie Saoudite révèle que l'Algérie adopte une approche traditionnelle caractérisée par une forte intervention de l'État, accompagnée de défis législatifs et administratifs qui freinent l'attractivité de ce système pour les investisseurs. En revanche, l'Arabie Saoudite montre des avancées significatives grâce à des réformes réglementaires et économiques axées sur le renforcement du rôle du secteur privé et la création d'un environnement d'investissement plus favorable.

L'étude recommande à l'Algérie de mettre à jour sa législation et de simplifier les procédures administratives afin de renforcer l'attractivité du système B.O.T, en s'inspirant de l'expérience saoudienne par l'amélioration de son climat des investissements, le renforcement de la transparence et la responsabilité afin de garantir que les projets atteignent leurs objectifs et répondent aux besoins du développement durable.

Mots-clés : Build, Operate, and Transfer (B.O.T), financement des infrastructures, partenariat public-privé (PPP), Algérie, Arabie Saoudite, Financement.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	إهداء
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الإنجليزية
	الملخص باللغة الفرنسية
I	فهرس المحتويات
XXI	فهرس الجداول
XXIII	فهرس الأشكال
XXIV	فهرس الاختصارات
أ	مقدمة
84-2	الفصل الأول: البنى التحتية وإشكالية تمويلها
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل لتمويل المشاريع
3	المطلب الأول: مفاهيم وأساسيات في التمويل
3	الفرع الأول: ماهية التمويل
4	الفرع الثاني: نظريات التمويل
5	الفرع الثالث: أهمية التمويل
6	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المشاريع وتمويلها
6	الفرع الأول: تعريف المشروع
7	الفرع الثاني: إدارة المشاريع
8	الفرع الثالث: دورة حياة المشروع
9	المطلب الثالث: دراسة الجدوى التمويلية للمشروع
10	الفرع الأول: تصميم الهيكل التمويلي للمشروع

11	الفرع الثاني: تحديد كلفة رأس المال النقدي
14	الفرع الثالث: تحديد الهيكل التمويلي الأفضل للمشروع
15	الفرع الرابع: تحديد الجدارة الائتمانية
24	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية في البنية التحتية
24	المطلب الأول: مفهوم البنية التحتية ومكوناتها
24	الفرع الأول: المفهوم العام للبنية التحتية
27	الفرع الثاني: مكونات البنى التحتية
29	المطلب الثاني: علاقة البنية التحتية بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
29	الفرع الأول: علاقة البنية التحتية بالجانب الاقتصادي
30	الفرع الثاني: علاقة البنية التحتية بالمالية العامة
32	الفرع الثالث: علاقة البنية التحتية بالجانب القانوني
33	الفرع الرابع: علاقة البنية التحتية بالجانب الاجتماعي
34	الفرع الخامس: علاقة البنية التحتية بالتنمية الاقتصادية
36	المطلب الثالث: البنية التحتية المستدامة
36	الفرع الأول: مفهوم البنية التحتية المستدامة
36	الفرع الثاني: مبادئ إقامة بنية تحتية مستدامة وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNDRR
38	المبحث الثالث: تمويل مشاريع البنية التحتية
39	المطلب الأول: إشكالية تمويل مشاريع البنية التحتية
39	الفرع الأول: السلع العامة
45	الفرع الثاني: التخصيص الكفء للموارد ودور الأسواق
47	الفرع الثالث: إشكالية تسعير خدمات البنية التحتية
49	الفرع الرابع: وسائل التمويل المستخدمة لكل مرحلة من مراحل تمويل البنية التحتية
50	الفرع الخامس: العوامل المحددة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية
52	المطلب الثاني: الإستراتيجيات المتبعة في تمويل مشاريع البنية التحتية
52	الفرع الأول: التمويل الحكومي عن طريق الموازنة لمشاريع البنية التحتية

54	الفرع الثاني: تمويل مشاريع البنية التحتية بمساهمة القطاع الخاص
60	الفرع الثالث: التمويل من خلال الأسواق المالية
64	الفرع الرابع: تمويل المشاريع من خلال القروض والتمويل الدولي
70	الفرع الخامس: الاستثمارات المباشرة الخاصة في مشاريع البنية التحتية
72	المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة لتمويل مشاريع البنية التحتية
72	الفرع الأول: السندات الخضراء
76	الفرع الثاني: التمويل الإسلامي للبنية التحتية
84	ملخص الفصل
-86 147	الفصل الثاني: عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص
86	تمهيد:
87	المبحث الأول: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)
87	المطلب الأول: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) والنظريات المفسرة لها:
87	الفرع الأول: الفلسفة التشاركية
88	الفرع الثاني: تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)
88	الفرع الثالث: أهم التعريفات الواردة لمصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص
91	الفرع الرابع: النظريات المفسرة للشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP)
97	المطلب الثاني: مبادئ ومتطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)
97	الفرع الأول: مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)
98	الفرع الثاني: متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)
101	خامسا: الحكم الراشد
102	المطلب الثالث: أساليب وأهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص
103	الفرع الأول: أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص
107	الفرع الثاني: أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص
108	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
109	المطلب الأول: ماهية نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)

109	الفرع الأول: تعريف عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
112	الفرع الثاني: نشأه وتطور عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):
115	الفرع الثالث: مجالات عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
118	المطلب الثاني: الفلسفة الاقتصادية لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
119	المطلب الثالث: صيغ وأشكال عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
119	الفرع الأول: أنواع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) التي تمنح حق الملكية للقطاع الخاص
122	الفرع الثاني: أنواع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) التي لا تمنح حق الملكية للقطاع الخاص:
123	أولاً: الإيجار-التجديد-التشغيل-نقل الملكية L. R.O.T: Lease- Renwal -Operate- Transfer
123	ثانياً: البناء، التشغيل والتحويل B.O.T : Build-Operate-Transfer
123	ثالثاً: البناء ونقل الملكية والتشغيل B.T.O: Buld -Transfer- Operate
124	رابعاً: عقود التأجير - التدريب - التمويل L.T.T: Lease - Training – Transfer
124	خامساً: البناء والإيجار ونقل الملكية B.L.T: Lease-Transfer- Build
125	المبحث الثالث: الإطار القانوني لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
125	المطلب الأول: الجدلية القانونية لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
125	الفرع الأول: اعتبار عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من عقود الامتياز
127	الفرع الثاني: اعتبار عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من عقود القانون الخاص
128	الفرع الثالث: اعتبار عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تنظيم ذو طبيعة اقتصادية
129	المطلب الثاني: مراحل مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
129	الفرع الأول: المرحلة الأولى: الإجراءات السابقة لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
134	الفرع الثاني: المرحلة الثانية: مرحلة تنفيذ المشروع والاستغلال
137	المطلب الثالث: مبدأ التوازن المالي في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
138	الفرع الأول: مفهوم مبدأ التوازن المالي في العقود الإدارية

139	الفرع الثاني: النظريات المفسرة لمبدأ التوازن المالي في العقود الإدارية
146	الفرع الثالث: سلطات الإدارة في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) باعتباره من العقود الإدارية
147	خلاصة الفصل:
-149 224	الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)
149	تمهيد
150	المبحث الأول: السياسات الاقتصادية وتوفير الخدمات العامة
150	المطلب الأول: تطور الاقتصاد الجزائري والسعودي للفترة 2000-2020
150	الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري
165	الفرع الثاني: الاقتصاد السعودي
178	المطلب الثالث: تحليل لأوجه الاختلاف والتشابه بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في السياسة الاقتصادية وتوفير الخدمات العامة
178	الفرع الأول: نقاط التشابه
179	الفرع الثاني: نقاط الاختلاف
180	المبحث الثاني: إستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر والمملكة العربية السعودية
180	المطلب الأول: إستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر
180	الفرع الأول: جودة البنية التحتية في الجزائر
181	الفرع الثاني: تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر
194	المطلب الثاني: إستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية
195	الفرع الأول: جودة البنية التحتية في المملكة العربية السعودية
196	الفرع الثاني: تمويل مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية
207	المطلب الثالث: تحليل لأوجه الاختلاف والتشابه بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في إستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية
207	الفرع الأول: نقاط التشابه
208	الفرع الثاني: نقاط الاختلاف
209	المبحث الثالث: المناخ العام لاستثمار القطاع الخاص

210	المطلب الأول: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال
210	الفرع الأول: منهجية مؤشر سهولة ممارسة الأعمال
211	الفرع الثاني: مقارنة بين المملكة العربية والجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:
212	المطلب الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom
212	الفرع الأول: منهجية مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom
215	الفرع الثاني: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في مؤشر الحرية الاقتصادية
218	المطلب الثالث: مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index
218	الفرع الأول: منهجية حساب مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index
220	الفرع الثاني: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية باستخدام مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index
224	خاتمة الفصل
-230	الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنى التحتية
309	بواسطة نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
226	تمهيد
227	المبحث الأول: الإطار القانوني لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والمملكة العربية السعودية
227	المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم لنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر
227	الفرع الأول: عقد تفويض المرفق العام في القانون الجزائري
229	الفرع الثاني: عقد امتياز المرفق العام في القانون الجزائري
230	الفرع الثالث: عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في القانون الجزائري
234	الفرع الرابع: التحكيم في عقود الاستثمار الدولي في القانون الجزائري
239	المطلب الثاني: الإطار القانوني لنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية
239	الفرع الأول: نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المنظومة القانونية السعودية
245	الفرع الثاني: التحكيم في عقود الاستثمار الدولي في القانون السعودي
245	أولاً: الأساس القانوني
246	ثانياً: شرط التحكيم ومشاركة التحكيم في قانون التحكيم السعودي

247	المطلب الثالث: تحليل لأوجه الاختلاف والتشابه بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في القوانين المنظمة لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
247	الفرع الأول: نقاط التشابه
248	الفرع الثاني: نقاط الاختلاف
250	المبحث الثاني: مجالات استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية
250	المطلب الأول: مجالات استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) الجزائر
250	الفرع الأول: أهم القطاعات المعنية بعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر
277	المطلب الثاني: مجالات استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية
289	المطلب الثالث: تحليل لأوجه الاختلاف والتشابه بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في مجالات استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
289	الفرع الأول: نقاط التشابه
290	الفرع الثاني: نقاط الاختلاف
291	المبحث الثالث: الجانب المالي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والمملكة العربية السعودية
292	المطلب الأول: الجانب المالي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر
292	الفرع الأول: موضوع ومدة العقد
292	الفرع الثاني: الجانب المالي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في القانون الجزائري
294	الفرع الثالث: تمويل مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر
296	المطلب الثاني: الجانب المالي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية
296	الفرع الأول: نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية
299	الفرع الثاني: آلية تعاقد القطاع العام مع القطاع الخاص
300	الفرع الثالث: تسقيف مبالغ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية
301	الفرع الرابع: حالات المنافسة المحدودة
301	الفرع الخامس: تقييم خيارات التمويل في المملكة العربية السعودية

303	المطلب الثالث: تحليل لأوجه الاختلاف والتشابه بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في الجانب المالي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)
303	الفرع الأول: نقاط التشابه
304	الفرع الثاني: نقاط الاختلاف
309	خاتمة الفصل
311	الخاتمة العامة
321	قائمة المراجع والمصادر
347	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	أدوات التمويل المستخدمة في كل مرحلة من مراحل تمويل البنية التحتية	50
01-02	إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي حسب القطاعات السنة المالية 2022 الحصة من المجموع البالغ 12.6 مليار دولار	68
01-03	إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب القطاعات - السنة المالية 2022 الحصة من المجموع البالغ 49 مليارات دولار	68
02-01	الصيغ المختلفة المشتقة من نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)	124
03-01	تطور خدمة الدين الخارجي فيما يتعلق بالصادرات خلال الفترة 1990-1995	151
03-02	أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-1998)	155
03-03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	160
03-04	أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009	161
03-05	توزيع المبالغ المخصصة لبعض القطاعات للبرنامج الخماسي 2010-2014	163
03-06	النسب المئوية للإنفاق على جهات التنمية	168
03-07	أهم المؤشرات الاقتصادية ما بين 2000-2004	170
03-08	قيمة الموارد المالية المخصصة والمنفقة فعلا على مختلف القطاعات الاقتصادية	171
03-09	المؤشرات المالية الأساسية خلال سنوات خطة التنمية الثامنة	173
03-10	مخصصات الانفاق على القطاعات في الخطة التاسعة	176
03-11	تطور الميزانية العامة للجزائر للفترة 2000-2020	186
03-12	أهم المشاريع التي مولها البنك الدولي في الجزائر	188

194	تطور مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020	03-13
199	بيانات المالية العامة الفعلية من عام 2000 - 2020م (الوحدة مليون ريال)	03-14
212	مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	03-15
215	مؤشرات الحرية الاقتصادية لسنة 2023 للجزائر	03-16
216	مؤشرات الحرية الاقتصادية لسنة 2023 للمملكة العربية السعودية	03-17
220	مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index بالتفصيل للجزائر لسنة 2019	03-18
221	مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index بالتفصيل للمملكة العربية السعودية لسنة 2019	03-19
223	مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية باستخدام أهم مؤشرات التنافسية العالمية	03-20
256	بيانات ملف تحلية المياه في الجزائر	04-01
276	مصادر التمويل واستخداماتها (بالآلاف الدولارات الأمريكية)	04-02
278	المقومات الأساسية لميناء جدة الإسلامي	04-03
279	المقومات الأساسية لميناء الملك عبد العزيز بالدمام	04-04
295	البنية التمويلية لأهم مشاريع تحلية المياه في الجزائر	04-05
297	نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في المملكة العربية السعودية	04-06
302	تقييم خيارات التمويل في المملكة العربية السعودية	04-07

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الشكل
11	أهم مصادر تمويل المشاريع	01-01
40	الفرق بين السلع العامة والسلع الخاص	01-02
78	إجمالي إصدارات الصكوك العالمية (جانفي 2001 - ديسمبر 2020) - جميع أنواع الصكوك-	01-03
217	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 1996-2024 للجزائر والمملكة العربية السعودية	03-01
270	الهيكلة والإطار التعاقدية الذي تم تطويره حول الشركة ذات الغرض الخاص الشركة ذات الغرض الخاص للمشروع	04-02

فهرس الاختصارات

الدلالة باللغة اللاتينية	الدلالة باللغة العربية	الاختصارات
Build, Operate, and Transfer	البناء، التشغيل والتحويل	B. O.T
Finance, Design, Build, Own, and Operate	التمويل، التصميم، البناء، الامتلاك، والتشغيل	FDBOO
Design, Build, Finance, Operate, Maintain, and Transfer	التصميم، البناء، التمويل، التشغيل، الصيانة، والتحويل	DBFOMT
Public-Private Partnership	شراكة بين القطاعين العام والخاص	PPP
Algerian Energy Company	الشركة الجزائرية للطاقة	AEC
Design, Build, Finance, Operate, and Maintain	تصميم، بناء، تمويل، تشغيل، وصيانة	DBFOM
Overseas Private Investment Corporation	شركة الاستثمار الخاص عبر البحار	OPIC
Engineering, Procurement, and Construction	الهندسة والتوريد والإنشاء	EPC
Hamma Water Desalination	حامة واتر ديسالنايشن	HWD
Agence Nationale de Développement de l'Investissement"	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI
Conseil National de l'Investissement	المجلس الوطني للاستثمار	CNI
AGUAS DE SKIKDA	أقواس دو سكيكدة	ADS
Algérienne des Eaux	الجزائرية للمياه	ADE
Special Purpose Vehicle	الشركة ذات الغرض الخاص	SPV
King Fahd Causeway Authority	هيئة جسر الملك فهد	KFCA
Reverse Osmosis Technology	تقنية التناضح العكسي	RO
Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري	BNA
Private Finance Initiative	التمويل بالشراكة العامة-الخاصة	PFI

المقدمة

استأثرت قضايا التنمية باهتمام المنظرين الاقتصاديين وصنّاع القرار، لا سيّما منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي، مع بروز ظاهرة التخلف التي طالت جزءًا كبيرًا من دول العالم، ولا يزال العديد منها حتى اليوم يعاني من تبعاتها. وتتميّز هذه الظاهرة بارتفاع معدلات الفقر، وتراجع الأداء الاقتصادي، وانخفاض المؤشرات الاقتصادية الكلية، مما أدّى إلى ظهور تحليلات ونظريات سعت إلى تفسير أسباب هذا التأخر، وفي الوقت ذاته، تقديم الحلول والآليات الكفيلة بكسر هذه الحلقة المفرغة، والسعي لمواكبة الدول المتقدمة، خاصّةً مع بروز مصطلح العولمة، وانفتاح الأسواق بعد انهيار المعسكر الشيوعي وسيادة الأحادية القطبية. وفي هذا السياق، كان لا بد لهذه الدول، في بادئ الأمر، من التفكير في بناء وتحديد بنيتها التحتية، إما بسبب تضررها جراء سنوات الاحتلال الطويلة، أو لتخلفها نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها معظمها. وتتميّز البنية التحتية بخصائص تجعل تنفيذها يطرح العديد من الإشكاليات، نظرًا لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية من جهة، وارتفاع تكاليفها من جهة أخرى، فضلًا عن ضعف القدرة الشرائية للأفراد، إلى جانب تزايد الطلب على هذه الخدمات ذات الطابع العام، خاصة مع الزيادات الكبيرة في التعداد السكاني.

هذا الوضع دفع إلى التفكير في آليات تحقق أقصى درجات الكفاءة والفعالية، وتعالج المشكلة من خلال تسيير هذه المنشآت وتوفير التمويل اللازم لهذه المشاريع. وقد برزت إلى السطح فكرة إدماج القطاع الخاص في تمويل وتسيير منشآت البنى التحتية، نظرًا لما يتمتع به من خبرة في إدارة المشاريع بفعالية وكفاءة. وقد تبنت هذا التوجه الدول المتقدمة أيضًا، حيث أصبحت مشاركة القطاع الخاص في بعض المشاريع إحدى السمات البارزة التي تميز كلاً من الدول المتقدمة والنامية، وذلك من خلال مجموعة من العقود القانونية التي تحدد مسؤوليات الطرفين. ويُعدّ أحد أبرز أنواع هذه العقود هو عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، الذي حظي بدعم وترحيب كبيرين من عدد من الحكومات، نظرًا لما يحققه من فوائد كبيرة في مجال البنية التحتية، وقطاع المقاولات، وحتى المشاريع الصناعية. فبالإضافة إلى دوره في معالجة مشكلات سوء التسيير في المنشآت العامة، فإنه يوفر حلًا لإحدى أكثر المشكلات تعقيدًا، خاصة في الدول النامية، وهي مشكلة التمويل.

وتُعدّ الجزائر كغيرها من بين الدول النامية التي تواجه مشكلة التمويل في مسارها نحو تحقيق التنمية، نظرًا لاتباع أسعار النفط إلى الانخفاض، وهو المورد الأساسي لتمويل مختلف القطاعات. كما أن قطاع البنى التحتية يعاني من نقص في التمويل الذاتي للمشاريع، مما يجعل البحث عن حلول بديلة أمرًا ضروريًا. في هذا السياق، تبنت كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية نموذج البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، في العديد من مشاريعهما الكبرى، خاصة في مجالات الطاقة؛ النقل؛ وتولية المياه، وذلك

مقدمة:

في إطار سياسات تهدف إلى تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، يختلف تطبيق هذه العقود بين البلدين نظرًا لاختلاف الأطر القانونية، الاقتصادية، والاستثمارية التي تحكمها.

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين التجريبتين الجزائرية والسعودية في مجال عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، من خلال تحليل الإطار القانوني، التحديات، والفرص التي توفرها هذه العقود في كل بلد. كما تسعى إلى تقديم توصيات للجزائر لتعزيز استخدام هذا النموذج بفعالية أكبر، بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أولاً: الإشكالية:

نظراً لأهمية الموضوع، سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على هذه العقود ومدى نجاحها في تمويل مشاريع البنى التحتية، وتعتبر عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من بين الأساليب الإستراتيجية التي سارت على نهجها العديد من الدول، نظراً لما تتميز به من الجانب الاقتصادي والقانوني. وسنقف في دراستنا على مدى جدوى وفعالية هذا النمط القانوني من العقود في الجزائر مقارنة بالمملكة العربية السعودية، والتي تعتبر من الدول الرائدة في هذا المجال، بغية معرفة إيجابيات وسلبيات هذه التجربة، ودراسة إمكانية تطبيق هذه الصيغة في الجزائر. ولهذا ارتأينا وضع الإشكالية التالية:

ماهي إمكانية مساهمة عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كإحدى آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر مقارنة بالمملكة العربية السعودية؟

وينبثق من هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

هل تمكنت الجزائر من وضع إطار قانوني ملائم لتحقيق المنافع القصوى من عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في تمويل مشاريع البنية التحتية مقارنة بالمملكة العربية السعودية؟

هل يمكن اعتبار المناخ العام للاستثمار في الجزائر ملائم للاستثمار بنظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) مقارنة مع نظيره في المملكة العربية السعودية؟

هل يلعب القطاع الخاص الدور المناسب له في تنفيذ مشاريع البنية التحتية في إطار خطط التنمية التي تبنتها الجزائر والمملكة العربية السعودية؟

هل تعتبر التجربة السعودية مثالا يحتذى به للجزائر في إشراك القطاع الخاص بنظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)؟

مقدمة:

هل يمكن لتنفيذ مشاريع البنى التحتية وفق نظام البناء، التشغيل والتحويل أن يعالج المشاكل المتعلقة بالتمويل والتسيير وزيادة الكفاءة والفعالية في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكاليات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- قام المشرع الجزائري بسن منظومة قانونية تتضمن مواد واحكام قانونية وقوانين أساسية بحيث ساهمت في تنظيم الاستثمار بنظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، وهو الأمر الذي مكن تحقيق المنافع القصوى من هذا النوع من العقود، مما أدى إلى تخفيف واضح للعبء على ميزانية الدولة الجزائرية.
- يُعدّ المناخ الاستثماري في الجزائر أقل جاذبية للمستثمرين مقارنةً بنظيره في المملكة العربية السعودية، حيث يتميز بغياب الاستقرار التشريعي، وضعف الحوافز الاستثمارية، والبيروقراطية، مما أثر سلبًا على مساهمة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية عبر عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).
- كان دور القطاع الخاص في الجزائر والمملكة العربية السعودية هامشياً، حيث تكفلت الحكومة ممثلة للقطاع العام في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية، وإنجاز غالبية المشاريع الاستثمارية، مما فوت الفرصة للاستفادة من الخبرة التي يتمتع بها القطاع الخاص، وكذا مصادر التمويل التي يوفرها.
- إذا اتبعت الجزائر نموذج المملكة العربية السعودية في إشراك القطاع الخاص بنظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، فسيؤدي ذلك إلى تحسين البنية التحتية وزيادة الكفاءة الاقتصادية. يمكن أن يكون هذا النموذج مثلاً يُحتذى به للجزائر، بما أن تجارب المملكة العربية السعودية في هذا النظام أظهرت نجاحات ملموسة في تطوير البنية التحتية وزيادة الكفاءة والفعالية، مما يجعل من تبني الجزائر لهذا النموذج خطوة استراتيجية لمعالجة التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجهها.
- إذا تم تنفيذ مشاريع البنى التحتية في الجزائر وفق نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، فإن ذلك يمكن أن يعالج المشاكل المتعلقة بالتمويل، والتسيير، وزيادة الكفاءة، والفعالية.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

- لا شك ان موضوع التمويل يمثل أحد الجوانب الأساسية في وضع الاستراتيجيات الكفيلة بالتنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق تكمن أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:
- تزويد المكتبة الجامعية بمختلف المعارف والمبادئ الخاصة بهذا النوع من العقود.

مقدمة:

- أهمية موضوع تمويل مشاريع البنى التحتية، والبحث عن حلول وابتكارات تتماشى مع معطيات الاقتصاد الجزائري.
 - محاولة تسليط الضوء على مدى فعالية تطبيق هذا النوع من العقود.
 - يدعم البحث استراتيجيات تنويع الاقتصاد، حيث تعتمد الجزائر والسعودية على النفط، مما يجعل البحث مهماً في إطار البحث عن بدائل تمويل مستدامة.
- وبالإضافة إلى هذه الأسباب الموضوعية، هناك سبب ذاتي يقف وراء اختيارنا لهذا الموضوع ويتمثل في الميول الشخصي للباحث إلى مثل هكذا مواضيع تتسم بالحدثية والتجدد والأهمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.
- رابعاً: أهمية الموضوع:**

تتبع أهمية هذا الموضوع من الدور الحيوي الذي يلعبه التمويل في دعم مشاريع البنية التحتية، خاصة في دول العالم الثالث مثل الجزائر، التي تسعى للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي. تُعد البنية التحتية عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية، حيث توفر الخدمات الأساسية للفئات الهشة، وتساهم في تحسين جودة الحياة.

من الناحية الاقتصادية، تواجه مشاريع البنية التحتية تحديات كبيرة تتعلق بالتمويل، نظراً للتكاليف الباهظة التي تتطلبها، مما يدفع الدول إلى البحث عن آليات بديلة مثل البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، التي تتيح مشاركة القطاع الخاص في تمويل وإنجاز هذه المشاريع دون إثقال كاهل الخزينة العمومية. كما أن هذه العقود تلعب دوراً محورياً في تحفيز الاستثمار، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وخلق القيمة المضافة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

في ظل هذه التحديات والفرص، أصبح من الضروري دراسة فعالية نموذج البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، كأداة تمويلية في الجزائر، مع مقارنته بالتجربة السعودية، التي حققت تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، بهدف استخلاص الدروس والتوصيات التي يمكن أن تعزز نجاح هذا النموذج في البلدين.

خامساً: أهداف الموضوع:

سنهدف من خلال هذا البحث إلى:

- إبراز الأشواط التي قطعتها الجزائر هذا النوع من العقود.
- معرفة الأسباب التي أدت بالجزائر إلى اتخاذ هذا النهج من أساليب التمويل.
- التوصل إلى مدى نجاعة هذا النوع من العقود.
- تحليل ومقارنة استراتيجيات تمويل البنية التحتية في الجزائر والمملكة العربية السعودية.

مقدمة:

- تحليل ومقارنة ملامح المناخ الاستثماري لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية.
- تحديد أبرز القطاعات التي شملها هذا النوع من العقود.
- معرفة الآفاق المستقبلية لهذا النوع من العقود وما مدى تفعيلها بشكل أساسي كنمط تمويلي مستقبلي، ولأجل ذلك وجب الوقوف على إيجابيات وسلبيات تجربة الجزائر في هذا الصدد، ومحاولة استخلاص مختلف الجوانب من هذه التجربة بناء على المعطيات والمعلومات التي سنحاول جمعها لتدعيم اختبار فرضيات الدراسة.

سادسا: المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع وأهميته وما يتميز به من خصوصيات، ومن خلال دراستنا المبدئية، لبعض جوانب هذا الموضوع ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال سرد البيانات والمعطيات المجمعة عن هذا الموضوع ومحاولة تنظيمها وتحليلها خدمة للهدف الأساسي للبحث، تطلب منا استخدام عدة مناهج بصفة متكاملة ومتناغمة، ولذلك سنعتمد على المناهج التالية:

● المنهج الوصفي:

تم استخدام المنهج الوصفي لعرض وتحليل السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل المشاريع العمومية في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2020. يقوم المنهج الوصفي بوصف دقيق ومفصل للظواهر والسياسات الاقتصادية المتبعة في كلا البلدين، مع التركيز على أدوات التمويل المستخدمة مثل عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP). يتم تحليل هذه الأدوات ووصف تطبيقاتها في تمويل مشاريع البنية التحتية، مع تقديم مقارنة شاملة للأطر القانونية والإصلاحات الاقتصادية التي أثرت في هذه المشاريع. يساهم المنهج الوصفي في توفير فهم شامل للتحديات والفرص التي واجهتها الجزائر والمملكة العربية السعودية في تطبيق إستراتيجيات التمويل المختلفة، مما يتيح تقييم مدى فعالية هذه السياسات في تحقيق التنمية المستدامة..

● المنهج التحليلي:

تم استخدام المنهج التحليلي، لغرض التحليل المعمق للمفاهيم والأطر القانونية والسياسات الاقتصادية المتعلقة بنظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في كلا البلدين. يشمل هذا المنهج تحليل النصوص القانونية والتنظيمية عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، حيث يتم دراسة القوانين والأوامر التي تحكم هذه العقود في الجزائر والمملكة العربية السعودية، لفهم كيفية تنظيم هذه الشراكات من الناحية القانونية والتشريعية. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بتمويل مشاريع

مقدمة:

البنية التحتية عبر عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، بما في ذلك مؤشرات النمو الاقتصادي وحجم الاستثمارات في هذا المجال. وأخيراً، يتم إجراء مقارنة شاملة للسياسات الاقتصادية لكل من الجزائر والسعودية فيما يتعلق باستخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، لتقييم مدى نجاح هذه العقود في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية في كلا البلدين.

• منهج دراسة الحالة:

تم استخدام منهج دراسة الحالة في معالجة الإشكالية المتعلقة بعقود "البناء، التشغيل والتحويل" (B.O.T) كإستراتيجية لتمويل مشاريع البنية التحتية بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، من خلال اختيار حالات دراسية محددة من كل بلد تتضمن مشاريع بُنيت باستخدام عقود عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، لتحليل الفروق في التنفيذ، التشريعات، التمويل، والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP). هذه المقارنة تسمح بتحديد التحديات المشتركة والفروق الخاصة بكل بلد، وبالتالي تقديم توصيات مبنية على الأدلة لتحسين فعالية عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر والمملكة العربية السعودية.

• المنهج التاريخي:

تم استخدام المنهج التاريخي كأداة لتحليل التطورات التي شهدتها السياسات الاقتصادية وتمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر والمملكة العربية السعودية. حيث أتاح هذا المنهج تتبع المسار التاريخي لهذه السياسات خلال فترة الدراسة، مع التركيز على طرق تمويل مشاريع البنية التحتية، مثل الاعتماد على التمويل الحكومي، اللجوء إلى القروض الخارجية، أو تبني آليات حديثة كالشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، كما يساعد المنهج التاريخي في تحليل تطور الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم هذه السياسات، ما يتيح تقييم مدى فاعلية الأساليب المختلفة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز البنية التحتية. وبذلك، فإن توظيف المنهج التاريخي لا يقتصر فقط على استعراض الماضي، بل يساهم في استخلاص الدروس من التجارب السابقة لفهم التوجهات المستقبلية لتمويل مشاريع التنمية في كلا البلدين، وذلك بغية استخلاص الدروس من التجارب السابقة لفهم التوجهات المستقبلية لتمويل مشاريع التنمية في كلا البلدين.

• منهج المقارنة:

تم استخدام منهج المقارنة كأداة رئيسية، من خلال تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين في كلا البلدين، حيث يشمل هذا المنهج مقارنة القوانين والأطر التنظيمية التي تحكم عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والمملكة العربية السعودية، بهدف فهم الاختلافات في الإطار القانوني ومدى تشجيع كل بلد للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

مقدمة:

كما يتناول منهج المقارنة تحليل السياسات الاقتصادية لكل من البلدين فيما يتعلق بتمويل مشاريع البنية التحتية عبر عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، مع التركيز على مدى اعتماد كل منهما على هذه الآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يتم مقارنة التجارب العملية في تنفيذ مشاريع البنية التحتية باستخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، لتحديد التحديات والفرص التي يواجهها كل بلد في هذا السياق.

سابعاً: حدود الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على عقود البناء، التشغيل، والتحويل (B.O.T) كإستراتيجية لتمويل مشاريع البنية التحتية، من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي لهذا النظام في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية. كما تسعى إلى فهم مجالات استخدام هذه العقود والجوانب المالية المرتبطة بها، مع تقديم مقارنة شاملة بين البلدين لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف، مما يساهم في تحديد أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بتطبيق نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في تمويل مشاريع البنية التحتية، وفي هذا الإطار ارتبطت حدود الدراسة بالهدف الأساسي لهذه الدراسة، حيث اقتصرت هذه الحدود على ما يلي:

● الحدود الموضوعية

تركز هذه الدراسة على عقود البناء، التشغيل، والتحويل (B.O.T) كإستراتيجية فعّالة لتمويل مشاريع البنية التحتية، مع تحليل شامل للإطار القانوني والتنظيمي لهذا النظام في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية. كما تهدف إلى دراسة مجالات استخدام نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، بالإضافة إلى الجوانب المالية المرتبطة بتنفيذه. وتُختتم بتقديم مقارنة شاملة بين البلدين، لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف في تطبيق هذا النظام بما يعكس التجارب المختلفة والتحديات المشتركة.

● الحدود المكانية:

تتناول الدراسة تجربة الجزائر في تمويل مشاريع البنية التحتية باستخدام نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، مع التركيز على القوانين والتجارب المحلية التي شكلت أساس تطبيق هذا النظام. كما تسلط الضوء على المملكة العربية السعودية، حيث يتم تحليل تطبيق نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ضمن إطار رؤية 2030 والمشاريع التنموية الكبرى التي تهدف إلى تحقيق تنوع اقتصادي شامل ومستدام.

● الحدود الزمنية

تغطي الدراسة الفترة الممتدة بين 2000 و 2020، حيث شهدت الجزائر والسعودية تطورات ملحوظة في اعتماد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كوسيلة لتمويل مشاريع البنية التحتية.

ثامنا: الدراسات السابقة:

- اعتمدت دراستنا على بعض الدراسات والبحوث التي سبقتها والتي كانت لها علاقة بنفس الموضوع واهم هذه الدراسات:
- دراسة حمد صلاح (2015) بعنوان "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية -حالة بعض اقتصاديات الدول العربية-"، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وبنوك، تناول الباحث دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية في مجال البنية التحتية في الرفع من عائد الاستثمار في الاقتصادات العربية وذلك إذا ما تم التطبيق الجيد للشراكة و تهيئة الظروف الملائمة، إبراز ودراسة مقومات تنفيذ مشروعات البنية التحتية بين القطاعين العام والخاص وفق البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الاقتصاد المصري ومحاولة إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري. وقد خلصت إلى أن إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لها تأثير إيجابي في الاقتصاد من خلال دعم النمو الاقتصادي، بل وتتعدى إلى أنها آلية تمويلية خاصة في الاقتصادات النامية، أما من الناحية التطبيقية فتوصلت إلى أن استثمارات الشراكة لها آثار سلبية في الاقتصاد الجزائري ولا يمكن إرجاع ذلك لهذه الاستثمارات، وإنما ترجع في ذلك إلى تهميش القطاع الخاص في مجال البنية التحتية وتفسير عدم جاذبية الشراكة في قطاعي المياه والطاقة مرده سيطرة القطاع العام في هذا المجال، وهذا ما يتأكد من خلال الأدوار التي تقوم بها الدولة من خلال استثماراتها العمومية خلال برامج التنمية خاصة، أما بالنسبة للاقتصاد المصري فقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي بالرغم من عدم قياسه ويظهر ذلك من خلال التوجه البارز للحكومة المصرية في تحفيز استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية.
 - دراسة قصي محجوب محمد صالح بابا (2020) بعنوان "دور مشاريع البناء، التشغيل والتحويل BOT في تسوية مديونية السودان الخارجية"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، أطروحة مقدمة للحصول دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد التطبيقي، ولقد تناولت الدراسة الأثر السلبي للمديونية في السودان مع تقديم حلول جديدة بالتركيز مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كحل مطروح لتمويل عجز التنمية ثم للديون الخارجية وكذا بتأكيد تأثير المشاريع بمشاركة القطاع العام للخاص (PPP) ومشاريع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي وتأثيره غير المباشر على الدين الخارجي. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المشاريع بمشاركة القطاع

الخاص للعام وأيضا مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) على الناتج المحلي الإجمالي كما تم اثبات تأثيرهما عكسيا على نسبة الإنفاق الناتج المحلي الإجمالي. وأيضا وجود تأثير إيجابي غير مباشر بين مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ، وأيضا المشاريع بمشاركة القطاع الخاص للعام على الدين الخارجي عن طريق المتغيرين الوسيطين (الناتج المحلي الإجمالي - نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي) ومما يؤكد انه إذا ما استخدمت مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) لتسوية الديون المباشرة بعد تحويلها للدائنين فسيكون التأثير أكبر واقوى وبالتالي من المتوقع نجاح الحل المقترح في الدراسة إحصائيا وقياسيا. وضرورة ضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي المتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي لضمان مناخ جاذب للقطاع الخاص المحلي والاجنبي وفي ومشاركة القطاع العام للخاص، ومن ثم تنفيذ المقترح بتسوية ديون السودان الخارجية عن طريق مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).

• دراسة يولوج انيسات نوكنكو (2002) بعنوان "مشاريع البناء والتشغيل والتحويل: (BOT) نهج تعاقدية فعال في

الاستثمارات الدولية **les projets build, operate and transfer (bot) : une démarche**

contractuelle efficace dans les investissements internationaux "جامعة مونتريال، أطروحة مقدمة

للحصول على شهادة دكتوراه في الحقوق، تناولت المخاطر المالية الهائلة لمشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) مع دراسة الآليات التعاقدية لمشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من أجل تحديد المشكلات التي ترافق هذه المشاريع، يتبع هذا التحليل دراسة المشكلات القانونية التي تؤثر على الغلاف المالي و ضمانات الدولة وتوزيع المخاطر. وتعرضت الدراسة لمخاطر مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) التي تتم في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، لا سيما في إفريقيا. وخلصت الدراسة إلى أن مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تنطوي على الكثير من المخاطر ذات بعدين:

البعد الأول: طول فترة المشروع مما يؤدي إلى طول فترة استرجاع الأموال المستثمرة في هذه المشاريع بالمقارنة مع الاستثمارات

في المشاريع الصناعية الأخرى.

البعد الثاني: أنها تفرز تدفقات نقدية بعملة البلد المضيف من مشروع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) عندما تكون

هذه العملة ليست قابلة للتحويل بالكامل، كما هو الحال في كثير من الأحيان في البلدان النامية، والتي تمر بمرحلة انتقالية أو البلدان الناشئة، على عكس المشاريع الصناعية أو التعدين المنتجة والتي توجه للتصدير المباشر.

أما من الناحية القانونية فإن التفريق بين فروع القانون المختلفة، وخاصة عدم التجانس بين القانون المحلي والقانون الدولي يؤدي وقوع اختلالات خاصة فيما يخص عمليات التحكيم الدولية، وهو ما يعد أحد المخاطر الهامة التي تفرق المستثمرين في هذا النوع من العقود.

● دراسة فايذة قاصدي وفايزة ومخطارية طفياي (2021) "دور عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في إنجاز مشاريع البنية التحتية للطاقة المتجددة" مقالة منشورة في مجلة جامعة أسبوت للبحوث البيئية، تناولت الدراسة المشكلات الناتجة عن الطاقة التقليدية وتأثيرها السلبي على البيئة من خلال انبعاث الغازات الملوثة، والحاجة لاعتماد الطاقة البديلة وهي الطاقات المتجددة بسبب مصادرها النظيفة وإمكانية التخفيف من التغير المناخي. وأوضحت الدراسة أنه ضمن إطار تحقيق هذا الهدف، قامت العديد من الدول بإنجاز مشاريع بنية تحتية للطاقة المتجددة باستخدام أسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يُعتبر عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) أحد العقود الإدارية الحديثة التي تحمل أهمية خاصة لأنها تضمن للدولة تقديم الخدمات بما يتوافق مع خططها التنموية وتوفر العديد من المزايا. كما استعرضت الدراسة تجارب العديد من الدول العربية التي تبنت هذا الأسلوب في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة.

في ختام هذه الدراسة، استخلصت الباحثتان أنه في إطار الاهتمام بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، سعت الدول إلى تطوير الطاقة التقليدية واعتماد الطاقة المتجددة لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لإنجاز مشاريع البنية التحتية للطاقة المتجددة، اعتمدت هذه الدول على عقود شراكة بين القطاع العام والخاص، حيث يُعتبر عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من أهم وأشهر الآليات التمويلية المطبقة في مشروعات البنية التحتية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. لهذا العقد أهمية كبيرة ومزايا لكلا القطاعين، وهو ما أثبتته تجارب الدول في الاعتماد عليه، خاصة في مجال الطاقات المتجددة.

تتمتع هذه العقود بأهمية خاصة لأنها تنظم علاقات الشخص الطبيعي مع الشخص الطبيعي، وعلاقة الشخص الطبيعي مع الشخص المعنوي، وعلاقة الشخص المعنوي مع الشخص المعنوي، وكذلك علاقة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بالدولة.

تاسعا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ان دراستنا تقدم إسهامًا جديدًا مقارنة بالدراسات السابقة من خلال سد الفجوة العلمية في عدة جوانب. حيث تقوم بمقارنة تفصيلية بين الجزائر والمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بتطبيق عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، وهي مقارنة نادرة في الدراسات السابقة التي غالبًا ما تركز على دولة واحدة. كما تقدم تحليلًا معمقًا للإطار القانوني والإداري الذي يحكم

هذه العقود في كل من البلدين، مما يضيف فهمًا جديدًا للتشريعات والإجراءات الإدارية في هذا السياق. كما يلاحظ كذلك وجود فجوة علمية في ضعف التركيز على تأثير المناخ الاستثماري في نجاح نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، حيث انصبَّ اهتمام الأبحاث السابقة على الجوانب القانونية والفنية لهذا النظام دون التعمق في مدى تأثير عوامل مثل استقرار التشريعات، الحوافز الاستثمارية؛ مستوى الشفافية؛ وإمكانية الحصول على التمويل. في هذا الإطار، أبرزت الدراسة كيف أن عدم استقرار القوانين؛ البيروقراطية؛ وضعف الحوافز الاستثمارية في الجزائر كانت عوائق رئيسية أمام مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، مقارنةً بالسعودية التي تبنت إصلاحات اقتصادية وتشريعية عززت مناخ الاستثمار وجذبت المستثمرين، مما ساهم في نجاح مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

عاشرا: تقسيمات البحث:

تتكون الدراسة من أربعة فصول مترابطة تغطي مختلف جوانب الموضوع، موزعة الى جزأين، جزأ نظري وجزأ تطبيقي، الفصل الأول يتناول أهمية مشاريع البنية التحتية وإشكالية تمويلها، حيث يناقش دور البنية التحتية في تحقيق التنمية المستدامة، والتحديات المالية التي تواجه تمويل هذه المشاريع، مع تسليط الضوء على الإستراتيجيات المتبعة لتمويل هذه المشاريع.

الفصل الثاني يركز على الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) ويقدم إطاراً مفاهيمياً لنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، موضحاً تطوره واستخداماته في المشاريع المختلفة، إلى جانب الإطار القانوني الذي ينظم هذه العقود.

أما الفصل الثالث فيستعرض السياسات الاقتصادية وإستراتيجية تمويل المشاريع العمومية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية) للفترة 2000-2020. يركز هذا الفصل على تحليل السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل المشاريع العمومية، مع تسليط الضوء على الاستراتيجيات المختلفة التي اتخذتها كل دولة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية. يتم في هذا الفصل تحليل كيفية استخدام تمويل مشاريع البنية التحتية لكل من الجزائر والسعودية، مع التركيز على الاختلافات والتشابهات في تطبيق هذه الأدوات.

يتناول هذا الفصل أيضاً دور كل من الحكومة والقطاع الخاص في تمويل هذه المشاريع، وكيف أثرت السياسات الاقتصادية المختلفة في تعزيز الاستثمارات الداخلية والخارجية، يتم كذلك استعراض الأداء الاقتصادي لكلا البلدين خلال الفترة 2000-2020، مع التركيز على تأثير أسعار النفط، السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التي اتبعتها كل دولة لتنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية.

مقدمة:

تختتم الدراسة بالفصل الرابع الذي يتناول مقارنة شاملة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية فيما يتعلق باستخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، مع تحليل الفروقات في الأطر القانونية، مجالات استخدام هذه العقود، والتحديات المالية التي تواجه كلا البلدين، بهدف تقديم توصيات لتحسين فعالية هذه العقود في تمويل مشاريع البنية التحتية.

الفصل الأول:

البنية التحتية وإشكالية تمويلها

تمهيد:

يعد موضوع البنية التحتية، من بين أهم المواضيع التي تحتل مكانة، كبرى لصانعي السياسات ورجال اقتصاد، بسبب الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه هذه المشاريع والتي تتميز بمميزات خاصة، مقارنة عن غيرها من المشاريع الاقتصادية، حيث إنه لا يمكن تصور حدوث نهضة اقتصادية، ونمو في المؤشرات الكلية في ظل غياب آليات فعالة لزيادة حجم مشاريع البنية التحتية، ولقد أثبتت العديد من الدراسات العلاقة الوطيدة بين حجم الإنفاق على هذه المشاريع، ومعدلات النمو الإيجابية.

كما أن مشاريع البنية التحتية تلعب دور رئيسي في الجانب الاجتماعي حيث تسهل حياة الأفراد والمجتمعات، وتوفير خدمات وسلع عامة للكثير المجتمع، من ناحية أخرى تمثل نوعية البنية التحتية ضمان للاستقرار في البيئة الاستثمارية التي تشجع قدوم الاستثمارات الأجنبية، وتعتبر من مؤشرات التنمية المستدامة. ولقد أدت أزيد السكانية، والتوسع في النشاط الاقتصادي إلى زيادة طلب على خدمات البنية التحتية، مما طرح مشكلة تمويل هذه المشاريع، وخاصة أنها تقدم سلعا عامة مما يصعب إعطاء قيمة سوقية قابلة للحساب لهذه الخدمات، وكذا صعوبة استبعاد أفراد المجتمع من الحصول على هذه الخدمات من أجل تسعيرها. ولقد حاولت الحكومات ابتكار آليات وسبل من أجل تعبئة الموارد المالية بتمويل هذه المشاريع. سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تمويل المشاريع والأسس النظرية المتعلقة به كما، سنحول التعرف على الإطار النظري للبنية التحتية، وعلاقتها بمختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطرق لتمويل هذه المشاريع والإشكاليات المتعلقة بخصوصية هذه المشاريع، خاصة تسعير خدماتها، وعدم استبعاد الأفراد من الاستفادة منها، وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل لتمويل المشاريع.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية في البنى التحتية.

المبحث الثالث: تمويل البنى التحتية.

المبحث الأول: مدخل لتمويل المشاريع:

يعتبر التمويل من القضايا التي تستقطب اهتمام الأعوان كونه المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية، حيث أن الهدف الأساسي للنظام المالي في أي كيان ما هو البحث عن المصادر المالية، لتحقيق كافة العمليات الاقتصادية، وفي هذا الصدد قامت الحكومات، والشركات بوضع الخطط والابتكارات، من أجل تنويع هذه المصادر، ومن أجل تحقيق التوازن المالي لكافة الكيانات الاقتصادية في المجتمع، ولقد عملت مختلف الأنظمة والحكومات على إنشاء نظام مالي يتكون من شبكه من الأسواق والمؤسسات المالية، هدفها المتاجرة بالأصول المالية كما أن الإدارة المالية في الكيانات الاقتصادية نالت قسطا كبيرا في الاهتمام مقارنة مع غيرها من فروع الإدارة وستعرض في هذا المبحث لمفهوم التمويل ومختلف المبادئ النظرية المتعلقة به.

المطلب الأول: مفاهيم وأساسيات في التمويل:

يهتم التمويل بتوفير المصادر الملائمة لسد الاحتياجات النقدية للكيانات الاقتصادية، من مصادر داخلية وخارجية، في مختلف مراحل حياة الكيان الاقتصادي بدأ بتكوين الأصول الرأسمالية، وخلال دورة الاستغلال.

الفرع الأول: ماهية التمويل:

يعرف سرمد كوكب الجميل التمويل كما يلي: "توفير الأموال اللازمة لتغطية كلف معينة رأسمالية و تشغيلية، فأبي موجود يقتنيه الفرد أو منظمة الأعمال أو ربما منظمة عامة أو الوحدات الحكومية يعد كلفة رأسمالية هو بحاجة إلى تمويل معين يلائمه في الأجل، فيكون عند ذلك تمويل الموجود بتمويل طويل الأجل، وأي نفقة يتحملها الفرد أو منظمة الأعمال أو المنظمة العامة أو الوحدة الحكومية تعد كلفة تشغيلية هي بحاجة إلى تمويل معين يلائمها في الأجل فيكون تمويل النفقة تلك بتمويل قصير الأجل، وعلى هذا الأساس فالتمويل أنواع فهناك التمويل قصير الأجل وهناك التمويل متوسط وطويل الأجل".¹

حيث يركز هذا التعريف على الهدف من التمويل الذي يتمثل في اقتناء مشتريات لأغراض مختلفة، وكذا تصنيف التمويل على أساس المدى.

كما يعرف بأنه: مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل.

ومن ذلك أيضا ما ذهب إليه البعض من أن التمويل هو: الإمداد للأصول في أوقات الحاجة إليها.²

¹ سرمد كوكب الجميل، مقدمة في إدارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 160.

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018، ص 09.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

حيث يلاحظ من التعريفات التركيز على توفير المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ مشتريات سواء كانت رأسمالية أو تشغيلية، حيث أهملت التعريفات السابقة الابتكارات والحلول الواجب وضعها لتوفير تلك المبالغ، بما يضمن تغطية جميع التكاليف، وكذا دراسة الأخطار المتعلقة بالمشروع، وهذا الجانب يعتبر من أهم مكونات الإدارة المالية الفعالة، وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل للتمويل بأنه توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار أو التشغيل، سواء من خلال القروض، الإصدارات المالية، أو رأس المال الخاص، أو من خلال أدوات مبتكرة مثل الصكوك، أو الأدوات المالية المبتكرة بهدف سد الحاجيات المالية للكيان أو المشروع.

الفرع الثاني: نظريات التمويل:

تعدد نظريات التمويل التي تهدف إلى فهم وتطوير كيفية إدارة الأموال في الشركات والمشاريع. هنا سنستعرض كيفية تطبيق هذه النظريات في بيئة الأعمال والمشاريع:

1. نظرية الوكالة (Agency Theory) :

- التطبيق في الشركات: توظيف عقود حوافز ومدراء لضمان أن قرارات الإدارة تتماشى مع مصالح المساهمين. يمكن استخدام برامج المكافآت والمكافآت المستندة إلى الأداء لتقليل مشاكل الوكالة.
- التطبيق في المشاريع: في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، يمكن استخدام عقود الأداء لضمان تحقيق الأهداف المشتركة.

2. نظرية موازنة التبادل (Trade-Off Theory) :

- التطبيق في الشركات: تحديد الهيكل الأمثل لرأس المال لتحقيق التوازن بين الديون وحقوق الملكية لتقليل تكلفة رأس المال الكلية. يمكن للشركات استخدام النماذج المالية لتحليل الفوائد والتكاليف المرتبطة بالديون.
- التطبيق في المشاريع: تحديد مقدار التمويل بالدين المناسب لمشروع ما لضمان تحقيق التوازن بين الفوائد الضريبية وتكاليف الإفلاس المحتملة.

3. نظرية الالتقاط أو الإشارة (Signalling Theory) :

- التطبيق في الشركات: استخدام قرارات مالية مثل إصدار الأسهم أو إعادة شراء الأسهم لإرسال إشارات إلى السوق حول تقييم الشركة وآفاقها المستقبلية.
- التطبيق في المشاريع: يمكن للشركات الناشئة استخدام جولات التمويل لجذب المستثمرين وإظهار الثقة في نجاح المشروع.

4. نظرية فرضية تماثل المعلومات (Information Symmetry Hypothesis) :

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

- التطبيق في الشركات: تحسين الشفافية والإفصاح المالي لضمان أن جميع المستثمرين لديهم معلومات متساوية، مما يساعد في تحقيق تسعير عادل للأسهم والأدوات المالية الأخرى.
 - التطبيق في المشاريع: نشر تقارير تقدم المشروع ومشاركة المعلومات بانتظام مع أصحاب المصلحة لضمان الشفافية والثقة.
5. نظرية أولويات التمويل (Pecking Order Theory) :
- التطبيق في الشركات: الاعتماد أولاً على التمويل الداخلي مثل الأرباح المحتجزة قبل اللجوء إلى الديون وإصدار الأسهم. يساعد ذلك في تقليل التكاليف المرتبطة بتمويل الأسهم الجديدة.
 - التطبيق في المشاريع: استخدام التمويل الذاتي من المؤسسين أو الأرباح المعاد استثمارها قبل البحث عن مستثمرين خارجيين أو القروض.
6. نظرية الهيكل التمويلي (Capital Structure Theory) :
- التطبيق في الشركات: استخدام نماذج تحليلية لتحديد هيكل رأس المال الأمثل الذي يوازن بين حقوق الملكية والديون لزيادة قيمة الشركة.
 - التطبيق في المشاريع: تحليل خيارات التمويل المختلفة لتحديد هيكل التمويل الأمثل الذي يقلل من تكلفة رأس المال ويزيد من عوائد المشروع.¹
- الفرع الثالث: أهمية التمويل:

يُعتبر التمويل عنصراً أساسياً في جميع المؤسسات والمنشآت، نظراً للحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يعتمد عليها الأفراد في حياتهم اليومية. يؤدي رأس المال في المجتمعات الحديثة دوراً محورياً في تلبية الاحتياجات وتنوعها، ومع تطور الاقتصاديات، زاد الاهتمام بالتمويل وأصبح علماً مستقلاً بذاته، خاصة مع تصاعد أهمية التحليل المالي، دراسات التدفقات النقدية، التخطيط المالي، وظهور أدوات مثل البرمجة الخطية.

لم يقتصر التمويل على كونه وسيلة للحصول على الاحتياجات المالية، بل تطور ليصبح نظاماً مالياً شاملاً. وتشمل مكونات التمويل التنظيم المالي، التخطيط المالي، إدارة السيولة النقدية، الاستثمار طويل الأجل، مصادر الحصول على

¹ محمد غياث شيخة محمد غياث شيخة، التمويل: المبادئ - السياسات - التوجهات الحديثة، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2021، ص 17-23.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

الأموال، المؤسسات المالية، وأسواق المال. كما يتضمن الأساليب الفنية للحصول على التمويل، مما يجعله علمًا يُعنى باتخاذ القرارات المناسبة والأساليب المثلى لتحقيق النجاح.

يُعتبر التمويل الطريق الذي تتمكن المؤسسات من خلاله تحقيق أعلى عائد من الأموال المستخدمة في مختلف الأصول، مما يساهم في تعزيز أدائها وضمان استدامتها.

وتتمثل أهمية التمويل في النقاط التالية:

- تكييف الوسائل النقدية المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الضرورية اجتماعية.
- تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الدورة السريعة للمخصصات المالية في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي.
- تحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند إنفاق هذه المخصصات في العمليات المادية التي إنجازها على مستوى المؤسسات لسه الحصول على الأموال التي يتم بواسطتها تشغيل أعمال المنشأة وهي استثمار النقدية وحسابات للقبض والبضاعة والآلات والمعدات وذلك لزيادة الاستثمار في أحد الأصول وتقليله في أصل آخر أو زيادة أحد الخصوم مثل "زيادة الاقتراض.
- التمويل يقوم بتحديد نوعية الاستثمار من بين عدة بدائل تتنافس مع بعضها "مثل" اقتراح زيادة مخزون بتفضيله على بدائل أخرى مثل شراء الآلات الجيدة أو زيادة مصروفات الإعلان.
- تتمثل أهمية التمويل في إعادة توزيع الدخل والأصول بين مصادر الأموال، وتحديد أفضل طريقة للحصول على الأموال من تلك المصادر المتاحة.
- تأثر مصدر معين علي تكلفة التمويل من المصادر المختلفة والتغيرات المتوقعة في هذه التكاليف والعلاقات القائمة فيما بينها.¹

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المشاريع وتمويلها:

الفرع الأول: تعريف المشروع:

يعرف المشروع على انه القيام بتنفيذ خطه تجمع بين عدد من الأنشطة المتصلة التي تنفذ بأسلوب منظم، بواسطة نقطة بداية ونهاية محددة بوضوح. ويعتبر الهدف من الخطة هو أن تنجز نتائج محددة لكي ترضي الاحتياجات الإستراتيجية الخاصة بالكيان، وتتجاوز أعمال الخطة ما وراء روتين أنشطة الأعمال الخاصة بالهئية. وتعتبر الأنشطة التي تقوم بها الخطة

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2018، ص ص 19-20.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

ذات علاقات مسبقة، ومعنى آخر أن هناك أنشطة يجب أن تتم قبل أن يبدأ نشاط جديد لحساب الإدارة أو لحساب أي اعتبار تكنولوجي.¹

كما عرفته جمعية إدارة المشاريع البريطانية المشروع: "بأنه مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية، لها بدايات ونهايات زمنية محددة، يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أهداف محددة، في إطار في إطار معايير الكلفة، والزمن، والجودة المخطط لها".²

ومن خلال ما سبق نستنتج أن المشروع هو تنفيذ مجموعة من الإجراءات المخطط لها مسبقاً، والمترابطة، بهدف إنشاء كيان يقدم سلع أو خدمات للجمهور.

الفرع الثاني: إدارة المشاريع:

للوصول إلى تحقيق أهداف المشروع، ينبغي توفر الكفاءات البشرية، ذات المهارة والخبرة الكافية، ومن هذا المنطلق يشير معهد إدارة المشاريع الأمريكي PMI "إن إدارة المشاريع هي تطبيق المعرفة والمهارات والأدوات والتقنيات لأنشطة المشروع لتلبية متطلبات المشروع".³

ويمكن تعريف إدارة المشروع أيضاً بأنها تطبيق المعرفة والمهارات والأدوات والأساليب التقنية على أنشطة المشروع لتحقيق متطلبات المشروع، ويتم تحقيق إدارة المشروعات عن طريق تطبيق عمليات إدارة المشروعات وتكاملها من الابتداء؛ والتخطيط والتنفيذ؛ والمراقبة؛ والتحكم؛ وإنهاء المشروع، وأن مدير المشروع هو الشخص المسؤول عن تحقيق أهداف المشروع.

وتشتمل إدارة المشروع على ما يلي:

- تحديد مختلف المتطلبات الخاصة بالمشروع.
- وضع أهداف واضحة ويمكن تحقيقها.
- توازن وتحقيق المتطلبات التنافسية للجودة والنطاق، والوقت، والتكلفة.⁴

¹ إس كيه، بلهان، إدارة المشروعات الناجحة، سفير الدولية للنشر، القاهرة، مصر، 2009، ص 10.

² احمد يوسف دودين، إدارة المشاريع المعاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 21.

³ Martin Mohrmann, *avorhaben mithilfe von Lean Projektmanagement neu denken: bei Unternehmen in der technischen Gebäudeausrüstung*, Books on Demand, Hamburg, Germany, 2011, pp 29-30.

⁴ احمد يوسف دودين، نفس المرجع، ص 27.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

وما يمكن استنتاجه أن إدارة المشاريع تتضمن تنظيم واستغلال الموارد المالية والبشرية المتاحة، بالكفاءة الضرورية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من المشروع. حيث يمكن التفريق بين العمليات الإعدادية التي تسبق بداية المشروع، والتي تهدف إلى إنشاء الهياكل المتعلقة بالمشروع، والتي تعتبر مؤقتة وتنجز مرة واحدة، وتلك العمليات الدائمة، التي تعتبر روتينية، وتتم خلال دورة الاستغلال، من حيث نوعية وجودة المهارة الإدارية.

الفرع الثالث: دورة حياة المشروع:

تتكوّن دورة حياة المشروع من عدّة مراحل، وذلك على النحو الآتي:¹

أولاً: دراسة جدوى المشروع:

حيث يتمّ في هذه المرحلة ابتكار الفكرة التي تتعلّق بالمشروع، والبحث في أهمّيتها، وجدواها.

ثانياً: التخطيط للمشروع:

في هذه المرحلة يتمّ نقل الفكرة إلى حيز التخطيط، بحيث يتمّ توضيح أهداف المشروع، والأنشطة التي تتعلّق به، والفئات المستفيدة منه، ومن أبرز مراحل التخطيط في هذه المرحلة:

- تحديد المجالات التي تتعلّق بالنشاط.
- بيان الأولويات.
- وضع خطط بديلة في حالة فشل الخطة المقررة.
- إقرار الخطة المتبعة.
- البدء بالتنفيذ.

ثالثاً: تخصيص الموارد:

بحيث تتمّ دراسة الموارد الماليّة، والبشريّة اللازمة، لتنفيذ المشروع، وفرق العمل التي يتمّ توزيع الأدوار بينها، بالإضافة إلى توزيع الأفراد، وتوفير كلّ ما يحتاجه المشروع من معدّات وموارد ماليّة.

رابعاً: تنفيذ المشروع :

¹ عبد الرحيم محمد، إدارة المشروعات: الخصائص والمخاطر، دراسات أمنية، 2014، ص ص 60-58 متوفر على الرابط:

<http://dr-ama.com/wp-content/uploads/2015/10/project-management-attributes-and-Risks.pdf> تاريخ الاطلاع: 2022/08/04.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

حيث يتم البدء بتنفيذ المشروع، علماً بأنَّ أهمية إدارة المشاريع تظهر من خلال هذه المرحلة؛ إذ تضمن تنفيذه وفقاً لما حُطِّطَ له، مع إجراء التحسينات اللازمة؛ لتعديل الانحرافات عن مسار الخطة المرسومة.

خامساً: المراقبة :

حيث يتم التأكد من سير المشروع وفق ما تمَّ التخطيط له، وعلى النحو الصحيح، ممَّا يساعد على توفير المعلومات اللازمة عن مستوى الأداء، وتحديد الانحرافات بناءً على المقارنة بين الأداء الفعلي، وما تمَّ التخطيط له، ومُتابعة فرق العمل، والأنشطة الماليَّة، والموارد جميعها، ومدى تحقيق الأهداف المنشودة.

سادساً: تقييم المشروع:

ويتم من خلال عملية التقييم القياس الكمي والنوعي ومدى تحقيق الأهداف المسطرة للمشروع، وهو قياسٌ موضوعيٌّ، ومنهجيٌّ، لبيان مدى مُلاءمة المشاريع التي تمَّ إنجازها، والتي ما زال تنفيذها جارياً، ومدى نجاحها، وأدائها، علماً بأنَّ هذا الأمر يساعد على التأكد ممَّا إذا سار تخطيط المشروع، وتنفيذه على حسب ما تمَّ التخطيط له، استناداً إلى ثلاثة مداخل، هي:

- تقييم الأهداف.
- تقييم الإجراءات.
- تقييم النتائج.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى التمويلية للمشروع:

تعتبر الجدوى التمويلية للمشروع من أهم عناصر دراسة الجدوى للمشاريع، حيث أنَّها تهتم بجميع الجوانب ذات العلاقة بالتمويل، كالجوانب القانونية والتنظيمية، وكذا الوسائل التمويلية المتوفرة في السوق، وذلك بهدف التوصل للهيكل التمويلي الأمثل للمشروع.

تتوزع الدارسة التمويلية على المحاور الرئيسية التالية:¹

- تصميم الهيكل التمويلي للمشروع.
- تحديد كلفة رأس المال النقدي.

¹ مصطفى يوسف كاني، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية والفندقية ومشروعات الـ BOT، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009، ص 141.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

- تحديد الهيكل التمويلي الأفضل للمشروع.
- تحديد الجدارة الائتمانية.
- تقدير ربحية المشروع.

الفرع الأول: تصميم الهيكل التمويلي للمشروع:

يمثل الهيكل المالي جميع مصادر التمويل، سواء كانت خارجية؛ أو ذاتية؛ أو طويلة؛ أو قصيرة الأجل.

وعادة لا يعتمد المستثمرون في تمويل مشاريعهم على مصدر تمويل واحد فقط، وإنما يكون هيكل التمويل مختلطاً، أي خليط من رأس المال المملوك ورأس المال المقترض، وفي هذا الحالة تبرز أمام المستثمر مسألة اختيار الهيكل التمويلي الأمثل، وهنا يتطلب الأمر ضرورة الإلمام بالعوامل المؤثرة في الهيكل المالي من جهة، وتحديد الأهمية النسبية لكل مكون من مكونات التمويل (التكلفة الوسطية المرجحة للأموال) من جهة أخرى.¹

ويتضمن تصميم الهيكل التمويلي للمشروع إعداد الميزانية المالية للمشروع يتضمن باين هما:

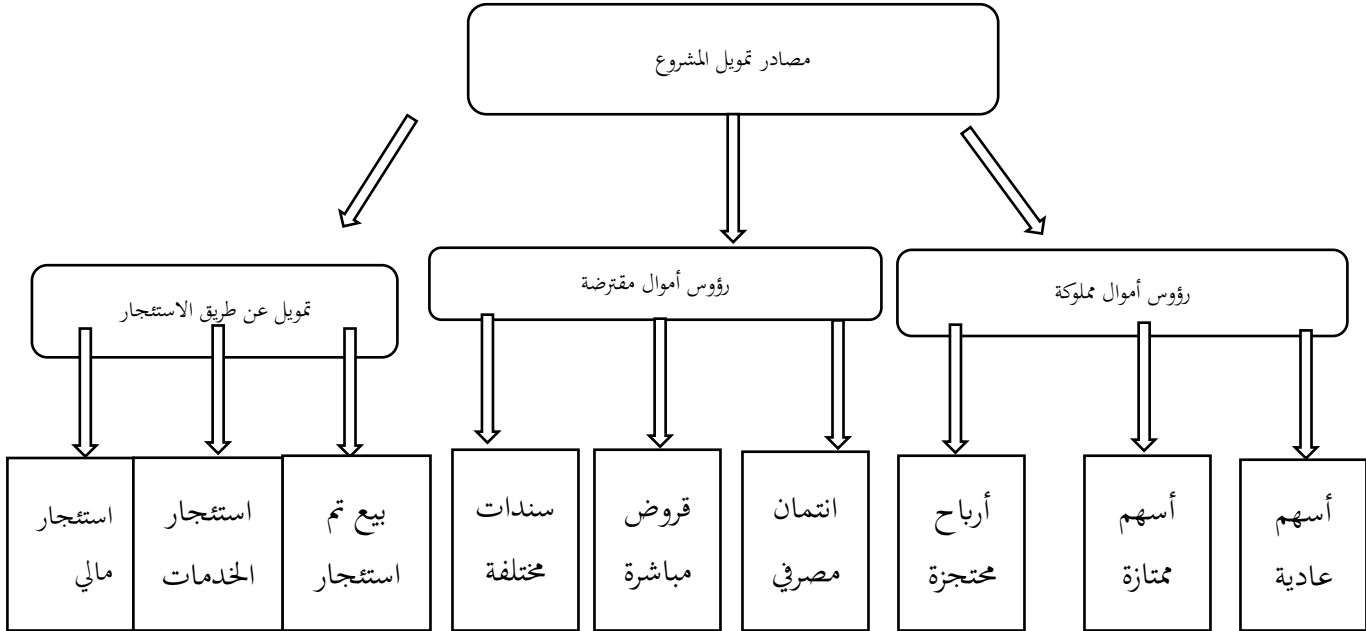
- باب الموارد المالية، توزيع الأموال حسب مصادرها، وزمن تدفقها باتجاه.
 - باب النفقات، توزيع الأموال حسب بنود الإنفاق تاريخه وكيفية حصوله.²
- ويمكن تمثيل مختلف مصادر التمويل في الشكل (01-01).

¹ محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص 93.

² يوسف كافي، نفس المرجع، ص 141-142.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

الشكل رقم (01-01): أهم مصادر تمويل المشاريع



المصدر: مصطفى يوسف كاني، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية والفندقية ومشروعات الـ BOT، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009، ص 148.

الفرع الثاني: تحديد كلفة رأس المال النقدي:

يعتبر تحديد تكلفة رأس المال من الخطوات المهمة في عملية دراسة الجدوى التمويلية، حيث أن هذه التكلفة تلعب دوراً مهماً في تحديد ما إذا كان المشروع مجدياً مقارنة مع التكاليف أم لا، مما يسمح باتخاذ القرار التمويلي المناسب، والمقصود بكلفة رأس المال النقدي، سعر الأموال التي يتحصل عليها المشروع من مصادر مختلفة من أجل تمويل عملياته الاستثمارية، تختلف تكلفة الأموال باختلاف مصدر التمويل، من حيث كونه خارجياً (اقترض)، أو داخلياً (تمويل ذاتي). تسعى إدارة المشروع إلى أن يكون الرأسمال منخفضاً للدخول في استثمارات رابحة.

وأيضاً ففي تكلفة الأموال هي أدنى حد من العائد على المشروع للحفاظ على قيمته السوقية كما هي. وبناء على ذلك، فإن كانت تكلفة رأس المال أقل من الحد الأدنى من العائد المطلوب تحقيقه، سوف تنخفض القيمة السوقية للمشروع، أما إذا زاد عن ذلك الحد فترفع قيمة المشروع.¹

أولاً: طرق حساب كلفة رأس المال النقدي:

¹ مصطفى يوسف كاني، مرجع سابق، ص 149.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة طرق لحساب كلفة رأس المال النقدي من أهمها:

أ- التكلفة المرجحة لرأس المال النقدي:

تقدر تكلفة رأس المال عن طريق حساب الوسيط المرجح لتكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون وهو ما يسمى بـ"الوسيط الوزني لتكلفة رأس المال"، ومعادلته هي كالتالي:¹

$$WACC = \left[\left(\frac{DEB}{DEB + EQT} \right) (1 - t)r_{DEB} \right] + \left[\frac{DEB}{DEB + EQT} r_{EQT} \right]$$

حيث:

WACC : الوسيط المرجح لتكلفة رأس المال.

DEB: تمثل مجموع الديون المالية قصيرة وطويلة الأجل.

EQT : القيمة الإجمالية لحقوق الملكية.

$(1 - t)r_{DEB}$: تكلفة الديون بعد الضريبة.

r_{EQT} : تكلفة حقوق الملكية.

t : معدل الضريبة.

تكلفة رأس المال هي تكلفة الإجمالية لتمويل المشروع بعد خصم الضرائب، ويتم احتسابها على أنها المتوسط المرجح لتكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون بعد خصم الضرائب، مع الأخذ في الاعتبار المزيج المناسب من القروض والسندات، يجب أن تكون تكاليف كل من القروض والسندات ذات نظرة مستقبلية، وتعكس التكلفة التي تطلبها المصادر المختلفة لرأس مال المشروع (العائد المطلوب المتوقع من قبل المستثمرين بالنظر إلى أخطار المشروع).

ب- كلفة رأس المال النقدي باعتبار المخاطر:

لحساب كلفة رأس المال النقدي بشكل أكثر دقة، يجب أن تكون تكلفة القرض ذات نظرة مستقبلية، ويجب أن تعكس توقعات كل من المخاطر وكذلك العائد المطلوب من قبل الدائنين.

يجب أن تعكس أيضًا العائد المتوقع على قرض طويل الأجل (أو سند) من مخاطر الائتمان المتوافقة مع نسب هيكل رأس المال المضمنة في معادلة كلفة رأس المال النقدي.

¹ Nuno Fernandes, FINANCE FOR EXECUTIVES: A practical guide for managers, NPV Publishing; 1st edition, 2017, p18.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

في حالة يكون مصدر التمويل قرض بنكي، تكون تكلفة الدين هي سعر الفائدة الذي يفرضه البنك على أصحاب المشروع. بدلاً من ذلك، أما في حالة الاقتراض مباشرة من المستثمرين عن طريق بيع السندات، تكون تكلفة الدين هي سعر السوق الحالي أو العائد حتى تاريخ الاستحقاق¹ (yield-to-maturity) الذي يطلبه المستثمرون للاستثمار في سندات الشركة، ولكون السندات لديها خطر للتخلف عن السداد، سيطلب المستثمرون دائماً من الشركات معدلات فائدة أعلى من المعدل الحالي من المخاطر. تكلفة الدين إذن هي:

$$r_{DEB} = r_f + spread$$

r_{DEB} : تكلفة الدين

r_f : هو المعدل الحالي من المخاطر (العائد حتى تاريخ استحقاق السندات الحكومية ذات الاستحقاق المماثل). من المهم أن نتذكر أن هذا المعدل الحالي من المخاطر يجب أن يكون متسقاً مع العملة التي تُقدر بها التدفقات النقدية. $spread$: هو تقدير السوق لمخاطر ائتمان المشروع.

تكلفة الدين (r_{DEB}) إذن هي العائد حتى الاستحقاق الذي يطلبه المستثمرون من أدوات الدين التي لها أخطار ائتمانية وتاريخ استحقاق متماثلة.

المعدل الحالي من المخاطر هو عادة العائد حتى تاريخ استحقاق السندات الحكومية الحالية من المخاطر. من الناحية المثالية، يجب أن يتطابق موعد استحقاق السندات تماماً مع التدفقات النقدية المخصومة. من الناحية العملية، من الشائع استخدام العائد حتى الاستحقاق على السندات الحكومية طويلة الأجل (10 سنوات أو أكثر) كمقياس للمعدل الحالي من المخاطر.²

ج- التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية:

¹ طريقة العائد حتى تاريخ الاستحقاق: حسب هذه الطريقة تسدد السندات بالقيمة الاسمية، أي أن الفرق بين سعر اليوم والقيمة عند الاستحقاق يشكل جزءاً من عائد السند. كما أن المدة المتبقية إلى غاية تاريخ التسديد لها دور مؤثر في العائد السنوي أنظر:

خالد أحمد علي محمود، اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 167.

² Nuno Fernandes, Op. Cit, p 19-20.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

التكلفة المتوسطة هي التي يسعى المشروع إلى تقليلها إلى أدنى ما يمكن عبر التخطيط المدروس والسليم لهيكلة التمويل، أما التكلفة الحدية فهي التكلفة المتوسطة، ولكن للأموال الجديدة التي تدخل المشروع. وتبدأ أهميتها في إجراء الموازنات الرأسمالية للمشروع، حيث يقبل المشروع إذا زاد معدل عائدته الداخلي عن التكلفة الحدية لرأس المال.¹

الفرع الثالث: تحديد الهيكل التمويلي الأفضل للمشروع:

إن مفهوم التركيب الأمثل لرأس مال المشروع يعني الهيكل الذي يحقق أعلى حد ممكن من العائد وأقل حد من المخاطر. وقد يختلف ذلك وفقاً لهدف المشروع فمثلاً إذا كان الهدف زيادة قيمة المشروع في سوق المال، يكون التركيب الأمثل لرأس المال عبارة عن الهيكل التمويلي الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم.²

وعند اختيار الهيكل التمويلي الأمثل للمشروع يتم الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:³

- **الرفع المالي:** ويعني استخدام مصادر تمويل تعتمد على التكاليف الثابتة مثل الديون والأسهم العادية والممتازة. يؤثر على تكلفة رأس المال الكلية وهو عنصر رئيسي في تحديد الهيكل التمويلي للمشروع وتأثيره على ربح السهم.
- **النظام الضريبي:** حيث يؤثر على قرارات تمويل المشاريع من خلال اختيار الدين أو الملكية. مع زيادة الأرباح ترتفع الضرائب، لكن الديون تقلل من الضرائب لأن فوائد الدين تعامل كمصروفات معفاة من الضرائب.
- **المرونة المالية:** والتي تعني قدرة المشروع على تعديل هيكله المالي وفقاً للتغيرات في الظروف المحيطة به. تساعد المرونة في اتخاذ قرارات التوسع أو الانكماش بسهولة.
- **المخاطر المالية:** حيث يُفضل بين الهياكل التمويلية البديلة وفقاً لمستوى المخاطرة، بما في ذلك مخاطر السوق والدورات التجارية وتغير أسعار الفائدة.
- **ملاءمة التمويل:** يجب تمويل الأصول الثابتة من مصادر طويلة الأجل (مثل القروض طويلة الأجل وأموال الملكية)، والأصول المتداولة من مصادر قصيرة الأجل لتحقيق توافق بين التدفقات النقدية والالتزامات.
- **حجم المشروع:** تزداد قدرة المشاريع الكبيرة على الحصول على تمويل خارجي مقارنة بالمشاريع الصغيرة. المشاريع الكبيرة تحمل أخطار أقل، مما يقلل من معدلات العائد المتوقعة للمستثمرين والدائنين.

¹ يوسف كافي، مرجع سابق، ص 150.

² يوسف كافي، نفس المرجع، ص 151.

³ محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2019، ص ص 94-95.

الفرع الرابع: تحديد الجدارة الائتمانية:

تتعلق الجدارة الائتمانية بدرجة الثقة التي يتمتع بها الجهة المالكة للمشروع لدى البنوك والدائنين، وقدرتهم على تسديد التزاماتهم في مواعيدها.

ويشير مفهوم الجدارة الائتمانية إلى الملاءة المالية للجهة المقترضة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية للآخرين، كما يشير مفهوم الجدارة الائتمانية إلى قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقرضين أو مخاطر عدم السداد للمقرضين أو لمصدري السندات من الوفاء بالتزاماتها المتمثلة بقيمة القرض وفوائده للمقترضين.

ويختلف عن مفهوم الجدارة الائتمانية السيادية (الحكومية) حيث أن هذا الأخير يشير إلى قدرة الحكومة على سداد الفروض مع الفوائد المترتبة بذمتها في وقتها المحدد، والمتفق عليها مع الجهة المانحة للقرض، يتم هذا من خلال تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للمقدرة المالية السيادية للحكومة ومدى رغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد للسداد.¹

أولاً: العوامل المحددة للجدارة الائتمانية:

ويراعي لدى تحديد الجدارة الائتمانية العوامل التالية:²

- تحليل لإدارة المؤسسة مع توضيح الكوادر الفنية وخبرتها وكذا استراتيجية الإدارة ووسائل تحقيقها.
 - تحليل للصناعة / السوق وأهم المنافسين وحصة المؤسسة في السوق.
 - نتائج تحليل المركز المالي للعميل وفقاً لما تعكسه قوائمها المالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل، وذلك مع مراعاة إرشادات البنك المركزي بالنسبة لمراقبي الحسابات القائمين بمراجعة القوائم المالية للعميل.
 - نتائج الاستعلامات الحديثة عن العميل ومعاملاته مع البنوك الأخرى والزيارات الميدانية.
 - موقف التزامات العميل قبل الجهات السيادية مثل مصلحة الضرائب وهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.
- ويمكن القول أن حفاظ المشروع على جدارته الائتمانية، يعد بمثابة الضمان لأصحاب رؤوس الأموال والمقرضين لتوفير مصادر التمويل، وكذلك يعتبر دليل على نجاح الإدارة المالية للمؤسسة في الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب.

¹ محمد غياث شيخة، التمويل: المبادئ - السياسات - التوجهات الحديثة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2022، ص 129.

² شريف حسام مختار القاضي، الائتمان المصرفي (الطريق إلى الشمول المالي)، the writer operation، 2021، ص 67-68.

ثانيا: مؤشرات الجدارة الائتمانية للمشروع:

والتي تهتم بما أكثر البنوك ومؤسسات التمويل المحلية والدولية، فهي تشير إلى مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته تجاه دائنيه. يستخدم في هذا المجال عدد من المؤشرات نذكر أهمها وهي ثلاثة:¹

أ- مؤشر السيولة الدائرة:

$$KCP = \frac{CF}{H}$$

حيث:

KCP: مؤشر السيولة الدائرة أو السريعة.

Cf: الأصول سريعة الدوران.

مدلولها: يبين هذا المؤشر مدى قدره المشروع عن الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع البضاعة.

ب- مؤشر نسبة الدين الطويل الأجل إلى مجموع رأس المال:

$$KD = \frac{Dt}{Dt=Rh}$$

حيث أن Dt: مجموع الديون التي أجلها وأكثر.

Rh: مجموع حقوق المساهمين.

مدلولها: يفيد هذا المؤشر في تقدير درجة المخاطر التي يمكن أن يواجهها المشروع من خلال مقارنتها بنسبة الأموال المقترضة إلى

الأموال المملوكة. في العادة لا تغامر المؤسسات التمويلية بالإقدام على المساهمة برأس مال أي المشروع أكثر من 50٪، أي

أكثر مما يساهم به أصحاب المشروع.

ج- مؤشر نسبة تغطية خدمة الدين:

$$Pm = \frac{NP}{PL}$$

حيث إن: NP: صافي عائدات المشروع.

PL: إجمالي مدفوعات خدمة الدين.

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 153.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

مدلولها: توضح هذه النسبة الوضع الذي ينخفض فيه الربح دون أن يصبح المشروع غير قادر على مواجهة أعباء الفائدة السنوية.

الفرع الخامس: تقدير ربحية المشروع:

تقدير ربحية المشروع يعتبر خطوة حاسمة لضمان نجاحه واستدامته في السوق. هناك عدة خطوات يجب اتباعها لتقدير ربحية المشروع بشكل دقيق.

أولاً: مفهوم القدرة الربحية للمشروع:

يعرف تقدير ربحية أي مشروع على انه تحليل المنافع والربحية والتكاليف الإضافية للمشروع، حيث إنه كلما كانت تقديرات التدفقات النقدية دقيقة كانت هناك ثقة أكبر بنتائج تقييم المشروع. إن عملية تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري تتطلب إعداد حسابات أرباح وخسائر تقديرية لكل سنة من سنوات حياة المشروع الاقتصادية.¹ وهناك اختلافات كبيرة بين تحليل الربحية التجارية وتحليل الربحية على مستوى الاقتصاد القومي، فالأخير يتضمن عمليات أكثر تعقيداً من الأول ويتطلب معرفة وخبرة بالأساليب الفنية المستخدمة لتقدير الأسعار (التكاليف بما في ذلك أسعار الظل) والمنافع. وهو بذلك يتطلب أيضاً توفير قدر أكبر من المعلومات، وبالتالي عادة ما تكون تكلفة إجراء ودراسة تحليل الربحية على مستوى الاقتصاد القومي أكبر من تكلفة إجراء دراسة تحليل الربحية التجارية. ولهذا في حالات دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية الصغيرة الحجم أو المتوسطة قلمها تضمن الدراسة تحليل الربحية على مستوى الاقتصاد القومي غير التعرض لبعض التقديرات لفرص العمل الجديدة المتوقعة التي سوف يخلقها المشروع للكوادر الوطنية.²

إن إعداد حسابات الأرباح والخسائر التقديرية تتطلب بالتالي إعداد حسابات الأرباح والخسائر التقديرية تتطلب التالي:

- معلومات عن الطلب المستقبلي على السلعة: إن الطلب على السلع التي ينتجها المشروع يحدد حجم الكمية المباعة وسعر بيع الوحدة (الكمية المباعة * سعر بيع الوحدة) وهو الرقم الأساسي في تحديد التدفق النقدي .
- تكاليف التشغيل: إن تكاليف التشغيل هي الأساس لتحديد إجمالي ربح التشغيل وهو المفهوم الأساسي للربح.

¹ محمد غياث شيخة، مرجع سابق، ص 256.

² محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

● الحياة الاقتصادية المتوقعة للمشروع: تدخل الحياة الاقتصادية المتوقعة والقيمة المتبقية (الخردة) للمشروع بشكل جوهري في عملية حساب الإهلاك.

● الإهلاك السنوي لأي مشروع: (القيمة التي يجب إهلاكها - القيمة المتبقية (الخردة) / عدد سنوات حياة المشروع الاقتصادية).¹

ثانياً: معايير تقييم ربحية المشاريع:

يتم بناء القرار الاستثماري من خلال عملية تقييم ربحية المشاريع إلى، حيث في الأخير يتم الوصول إلى اختيار البديل الأفضل، من خلال المقاضلة بين عدة مشروعات، وبالتالي أما إلى تنفيذ المشروع أو التخلي عنه. مما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وكذا تجاوز الخطر وتحقيق استثمار آمن. وتتم هذه العملية من خلال مجموعة من المعايير. وحسب الدكتور عبد الكريم قندوز تقسم معايير ربحية المشروع إلى مجموعتين:

● الطرق الكلاسيكية لتقييم المشروعات: والتي تستند إلى المعايير التي لا تستخدم الخصم (لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود) التي لم تعد شائعة الاستخدام.

● طرق القيمة الحالية لتقييم المشروعات: والتي تستند إلى المعايير التي تستخدم الخصم أي التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، وهذه بدورها يمكن تقسيمها إلى جزئين، بحسب درجة التأكد من الوضع الاقتصادي الذي تستخدم فيه، وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار عنصر الخطر عند التقييم من عدمه، ذلك على النحو التالي:

● طرق تقييم المشروعات في حالات اليقين والتأكد.

● طرق تقييم المشروعات في حالات اللايقين (أخذاً في الاعتبار عنصر الخطر).²

أ- الطرق الكلاسيكية لتقييم ربحية المشروعات:

1- معيار فترة الاسترداد:

تشير فترة الاسترداد إلى طول المدة الزمنية اللازمة لتساوي التدفق النقدي الصافي الداخلى من إنفاق رأسمالي معين مع التدفق النقدي الخارج للمشروع المقترح، وبعبارة أخرى الفترة الزمنية المتوقع استرداد قيمة الإنفاق الأصلي خلالها. تعتمد هذا الطريقة ببساطة على حساب عدد السنوات اللازمة لاسترداد الكلفة الأصلية للمشروع والمشروع الأسرع في تغطية كلفته هو

¹ محمد غياث شيخة، مرجع سابق، ص 256.

² عبد الكريم قندوز، التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية، صندوق النقد العربي، 2022، ص 5-6.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

الأفضل وبالتالي هو الذي ستكون له أولوية القبول، وتحسب فترة الاسترداد بقسمة الاستثمار المبدئي على صافي التدفق السنوي وذلك في حالة تساوي صافي التدفقات السنوية. أما في حالة عدم تساويها فيتم تجميعها سنة بعد سنة حتى نتوصل إلى المجموع الذي يتعادل مع الاستثمار المبدئي.¹

حسب ويليامس (2017): عادة ما يتم التعبير عن فترة الاسترداد بالسنوات.

1. نقوم بحساب صافي التدفق النقدي لكل عام: صافي التدفق النقدي السنة (1) = التدفق النقدي السنة (1) - التدفق النقدي العام (1).

2. نقوم بحساب التدفق النقدي التراكمي = صافي التدفق النقدي في السنة (1) + صافي التدفق النقدي في السنة (2) + (3) + + صافي التدفق النقدي للسنة (n) تراكم حسب السنة حتى يصبح التدفق النقدي التراكمي رقمًا موجبًا: تلك السنة هي سنة الاسترداد.

لحساب فترة استرداد أكثر دقة: فترة الاسترداد = المبلغ المراد استثماره / صافي التدفق النقدي السنوي المقدر. يمكن أيضًا حسابها باستخدام الصيغة:

$$payback = (p - n) \div p + n_y = 1 + n_y - n/p$$

n_y : عدد السنوات بعد الاستثمار الأولي التي تحدث فيها آخر قيمة سلبية للتدفق النقدي التراكمي.

n : قيمة التدفق النقدي التراكمي التي تحدث عندها القيمة السلبية الأخيرة للتدفق النقدي التراكمي.

p : قيمة التدفق النقدي التي تحدث عندها أول قيمة موجبة للتدفق النقدي التراكمي.

لا يمكن استخدام هذه الصيغة إلا لحساب أقرب فترة استرداد، أي الفترة الأولى التي بعدها يدفع الاستثمار عن نفسه. إذا انخفض التدفق النقدي التراكمي إلى قيمة سالبة بعض الوقت بعد وصوله إلى قيمة موجبة، وبالتالي تغيير فترة الاسترداد، فلا يمكن إذن تطبيق هذه الصيغة. تتجاهل هذه الصيغة القيم التي تظهر بعد الوصول إلى فترة الاسترداد.

ينشأ التعقيد الإضافي عندما يتغير التدفق النقدي عدة مرات، أي أنه يحتوي على تدفقات خارجية في منتصف عمر المشروع أو في نهايته. يمكن تطبيق خوارزمية فترة الاسترداد المعدلة بعد ذلك.

يتم حساب مجموع كل التدفقات النقدية الخارجة.

يتم تحديد التدفقات النقدية الإيجابية المتراكمة لكل فترة.

¹ مصطفى يوسف كاني، مرجع سابق، ص 208.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

يتم حساب الاسترداد المعدل على أنه اللحظة التي يتجاوز فيها التدفق النقدي الإيجابي التراكمي إجمالي التدفق النقدي الخارج.¹

2- معدل العائد المحاسبي:

تتماشى طريقة معدل العائد المحاسبي مع المعايير المحاسبية التقليدية، حيث تستند في تقييم المشاريع الاستثمارية الى الدخل المحاسبي الذي يولده المشروع خلال حياته الإنتاجية والمحسوب على أساس الاستحقاق، وذلك بخلاف طرق التقييم السابقة التي تعتمد على التدفقات النقدية التي يحققها المشروع والمحسوبة على الأساس النقدي. وتسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة معدل العائد البسيط أو طريقة معدل العائد غير المعدل. وهناك عدة صيغ لحساب معدل العائد المحاسبي أبسطها:²

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{متوسط صافي الدخل المحاسبي}}{\text{متوسط قيمة الاستثمار}}$$

وتعتمد هذه الطريقة على النتائج المحاسبية للمشروع، حيث يتم استخراج المعطيات من القوائم المالية ومن ذلك من خلال خطوتين كالآتي:

- الخطوة الأولى تحديد متوسط قيمة الاستثمار في المشروع والذي يعبر عن مجموع قيمة الاستثمار المبدئي للمشروع والقيمة المتبقية له في نهاية عمره الإنتاجي مقسوما على العدد 2.
- الخطوة الثانية تحديد متوسط الدخل أو الربح المحاسبي والذي يساوي مجموع صافي الدخل الذي يولده المشروع على مدى عمره الإنتاجي مقسوما على عمره الإنتاجي.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يتم احتساب معدل العائد المحاسبي باستخدام قيمة الاستثمار المبدئية بدلا من قيمة متوسط الاستثمار. ولتقييم المشاريع الاستثمارية بموجب هذه الطريقة تقوم الإدارة بوضع حد أدنى لمعدل العائد المحاسبي المقبول حيث يتم قبول المشروع الذي يحقق العائد المحدد له أو يتخطاه، بينما يتم رفض المشروع إذا لم يستوف الحد الأدنى لمعدل العائد المحدد له. وعند استخدام طريقة معدل العائد المحاسبي أساسا للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية فأنتها ترتب هذه البدائل وفقا لما تدره من معدلات للعائد بدءاً بالمشروع الذي يدر أعلى معدل عائد.³

¹ Jan R. Williams, Mark S. Bettner, Joseph V. Carcello, **Financial & Managerial Accounting: The Basis for Business Decisions**, McGraw-Hill, New York, United States, 2020, p 1117.

² انعام محسن حسن الزويلف، المحاسبة الإدارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص 242.

³ انعام محسن حسن الزويلف، نفس المرجع، ص ص 242-243.

ب- طرق القيمة الحالية لتقييم المشروعات:

ومن أهم المعايير المستخدمة ما يلي:

1- القيمة الحالية الصافية (NPV) (Net Present Value):

ويعتمد هذا المعيار على خصم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على أساس سعر خصم معين يعبر عن تكلفة رأس المال المستثمر ويستخدم لحساب القيم الحالية طوال العمر الافتراضي للمشروع. وللوصول إلى صافي القيمة الحالية يطرح التدفقات النقدية الخارجة (التكاليف المتوقعة) من التدفقات النقدية الداخلة (الإيرادات المتوقعة) فإذا كانت النتيجة موجبة يكون للمشروع جدوى اقتصادية، وإذا كانت سالبة فإن المشروع لا تكون له جدوى اقتصادية ويجب رفضه.¹

يمكن تحويل التدفقات المالية للسنوات القادمة إلى صافي القيمة الحالية عن طريق المعادلة التالية:²

$$NPV = \sum_{t=0}^n \frac{CF_t}{(1+i)^t}$$

حيث:

NPV : القيمة الصافية الحالية.

CF_t : صافي التدفق النقدي في الفترة t .

i : معدل الخصم أو تكلفة رأس المال.

n : عمر المشروع (بالسنوات).

أما في حالة وجود تكاليف أولية I_0 ، وبيع ما تبقى من الاستثمارات على شكل خردة تصبح المعادلة كالتالي:³

$$NPV = \sum_{t=0}^n \frac{CF_t}{(1+i)^t} + \frac{slv}{(1+i)^t} - I_0$$

2- معدل العائد الداخلي (IRR) (Internal Rate of Return):

¹ حمدي عبد العظيم، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ومشروعات البوت (B.O.T) الطبعة الثانية، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 162.

² Peter S. Morrell, **Airline Finance**, Ashgate Publishing, Ltd, 2007, p 164.

³ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص 17.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

يعبر معدل العائد الداخلي للمشروع عن الكفاية الحدية للاستثمار، ويعرف بأنه سعر الخصم الذي تتساوى عنده قيمة الاستثمار المبدئي مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية طوال فترة حياة المشروع. يعني ذلك أنه معدل الخصم الذي يعطي للمشروع قيمة حالية للتدفق النقدي تساوي صفراً، وكلما زاد سعر الخصم قل صاف القيمة الحالية (NPV) للمشروع والعكس صحيح. ويعتبر نموذج معدل العائد الداخلي من أهم النماذج المستخدمة في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المختلفة، ويستخدمه البنك الدولي حالياً في كل أنواع التحليل المالي والاقتصادي للمشروعات، وكذلك تستخدمه معظم مؤسسات التمويل الدولية عند قبولها أو رفضها للمشروعات المقدمة إليها بغرض التمويل. ويلاحظ أنه رغم أن معدل تكلفة النقود لا تدخل في إجراءات حساب معدل العائد الداخلي، فإنه تتم مقارنة هذين المعدلين ببعضهما، فإذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل تكلفة النقود فيعتبر المشروع مربحاً، وعلى العكس من ذلك يعتبر المشروع غير مربح إذا كان معدل العائد الداخلي أصغر من معدل تكلفة للعائد الداخلي النقود. وفي حالة وجود مشروعات متنافسة يفضل المشروع الذي يعطي¹.

ويُعرّف على أنه معدل الخصم الذي تكون نتيجة القيمة الحالية له تساوي صفراً، وهو يُفسّر عادةً بالأرباح المتوقعة التي يولدها القرار الاستثماري. وبإيضاح أكبر هو معامل الخصم الذي يجعل "القيمة الحالية للتدفق النقدي الموجبة" مطروحاً منها "القيمة الحالية للتدفق النقدي السالبة" مساوياً للصفر،² ويمكن التعبير رياضياً عن ذلك كما يلي:

$$\begin{cases} NPV = \sum_{t=0}^n \frac{CF_t}{(1+i)^t} = 0 \\ IRR = i \end{cases}$$

IRR: معدل العائد الداخلي.

3- طريقة تحليل نقطة التعادل (Break-even Analysis Method) :

تختص تحليلات نقطة التعادل بدراسة العلاقة بين الإيرادات والتكاليف والأرباح عند مستويات مرتفعة من الإنتاج أو المبيعات، إن فكرة نقطة التعادل تعني تحديد أدنى مستوى إنتاجي أو أدنى مستوى مبيعات التي يمكن أن يصله المشروع دون تعريض بقائه المالي للخطر، أي مستوى التشغيل الذي لا يحقق فيها المشروع أرباحاً أو خسائر، ويمكن التعبير عن نقطة التعادل على أساس حجم الإنتاج (بالوحدات) في حالة كون إنتاج المشروع يقتصر على سلعة واحدة أو كنسبة مئوية من

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 217-218.

² Peter S. Morrell, Op. Cit, p 164.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

الطاقة الإنتاجية المستخدمة أو مقدر عوائد المبيعات. كلما انخفضت نقطة التعادل ارتفعت فرص المشروع في تحقيق الأرباح وتقلص احتمال تحقيق الخسائر. إن الفرق بين حد الاستخدام المتوقع لطاقة المشروع الكلية وبين نقطة التعادل يمثل منطقة الأمان التي يتمتع بها المشروع، ويفضل اعتماد سنة عادية من سنوات التشغيل لغرض احتساب نقطة التعادل.¹ يمكن تحديد نقطة التعادل بطريقتين: الطريقة الرياضية والطريقة البيانية.

4- الطريقة الرياضية:

تعتمد طريقة العلاقة بعامش الربح والتكلفة على المبدأ الأساسي للتكلفة الحدية، في وضعية نقطة التعادل تكون المعادلة التالية:²

- Sales = Variable Cost + Fixed Cost + Profit/Loss
- Sales - Variable Cost = Fixed Cost + Profit/Loss
- Contribution = Sales - Variable Cost or CS-V
- Contribution = Fixed Cost + Profit/Loss

لتحقيق أرباح (Profit)، من الضروري أن تكون المساهمة (Contribution) *أكثر من التكلفة الثابتة (Variable Cost)، ولتجنب الخسائر (Loss)، من الضروري أن تكون المساهمة مساوية للتكلفة الثابتة (Fixed Cost). لتحديد العوامل الأربعة المستخدمة في معادلة التكلفة الهامشية هذه مفيدة للغاية. هذه العناصر الأربعة هي:

1. المبيعات (Sales).

2. التكلفة المتغيرة (Variable Cost)

3. التكلفة الثابتة (Fixed Cost).

4. الربح أو الخسارة.

إن دراسة وتقييم جدوى المشاريع يعتبر من الخطوات ذات الأهمية القصوى فهي، المؤشر المحدد لاتخاذ القرار التمويلي، والاستثماري معاً، وبالتالي مؤشراً أيضاً لنجاح المشروع وتحقيق أهدافه المسطرة.

¹ محمد غياث شيخة، مرجع سابق، ص 280.

² S. K. Singh, Sanjay Gupta, Entrepreneurship: E-Book, SBPD Publication, Uttar Pradesh, India, 2016, p 199.

*نعي بالمساهمة (Contribution) الفرق بين تكلفة المبيعات المتغيرة أو التكلفة الهامشية. بمعنى آخر، يُطلق على الزيادة في المبلغ المستلم من المبيعات على التكلفة المتغيرة مساهمة. هذا المبلغ يساوي الإصلاح والربح أو المساهمة = سعر المبيعات - التكلفة الهامشية.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية في البنية التحتية:

تعتبر البنية التحتية، حجر الزاوية في السياسات الحكومية لكل دول العالم، نظرا للأهمية التي تحضي بها هذه المشاريع من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية. حيث أن مشاريع الطرق والمطارات المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي، كانت ولا زالت تشكل الركيزة الأساسية في البرامج التنموية للحكومات، ولقد خصصت لها أغلفة مالية ضخمة، مما أثقل كاهل خزينة بعض الحكومات، خاصة حكومات الدول الفقيرة اقتصاديا، وذلك نظرا للزيادة السكانية من جهة وطبيعة هذه المشاريع التي تطرح إشكاليات فيما يخص استرجاع التكاليف الرأسمالية. وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالبنية التحتية، وكذا دورها في عملية التنمية.

المطلب الأول: مفهوم البنية التحتية ومكوناتها:

الفرع الأول: المفهوم العام للبنية التحتية:

يعتبر مصطلح البنية التحتية من المصطلحات التي لم تحظ بالأهمية الكافية في الفكر الاقتصادي، وأول استخدام لمصطلح البنية التحتية كان للتعبير عن شبكة السكك الحديدية، حيث وفقا لقاموس ريزوني (Riseonné) للعلوم والتكنولوجيا (1885-1902) فإن البنية التحتية تشمل "كل شيء يقع أسفل السكة الحديدية، أي المنصة. بالإضافة إلى الأعمال الترابية وكل ما يرتبط بها". كما يشير أن البنية التحتية تخص "أعمال الحفر والجسور والممرات تحت الأرض وحتى الأسوار والمعابر المستوية"¹.

ورغم الأهمية الاقتصادية للبنية التحتية، إلا أن هذا المفهوم عانى من التجاهل طوال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، حيث كان من النادر الإشارة إلى البنية التحتية في نماذج ونظريات التنمية والنمو، رغم ظهور علم التنمية الاقتصادية كعلم مستقل بذاته بعد الحرب العالمية الثانية.

ويمكن إبراز أهم التعريفات التي عرفتتها المنظمات الدولية الاقتصادية للبنية التحتية كما يلي:

فلقد عرفتتها منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها "نظام الأشغال العامة في بلد أو ولاية أو منطقة، بما في ذلك الطرق وخطوط المرافق والمباني العامة"².

¹ Jean brot, hubert gérardin, **infrastructure et développement**, éditions l'harmattan, paris, France, 2001, p 21.

² Georg Inderst, **Pension Fund Investment in Infrastructure**, Issue 32 of OECD working papers on insurance and private pensions, OECD Publishing, Paris, France, 2009, p 05.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

أما المجلس القومي للبحوث في الولايات المتحدة الأمريكية (1987) فقد عرفها بأنها كل "الأشغال العامة التي تشمل الطرق السريعة والشوارع والطرق والجسور؛ النقل الجماعي؛ المطارات والطرق الجوية؛ إمدادات المياه والموارد المائية؛ إدارة المياه العادمة؛ معالجة النفايات الصلبة والتخلص منها؛ توليد ونقل الطاقة الكهربائية؛ الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وإدارة النفايات الخطرة؛ والنظام المشترك الذي تشتمل عليه هذه العناصر النموذجية".¹

وتعرفها الهيئة العامة للتنمية الصناعية بأنها "مجموعة مترابطة من العناصر والمرافق التي توفر دعم هيكلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تعبر عن مفهوم واسع يشير إلى الطرق والمطارات والمنافع الأخرى. وهي تمثل الأنظمة الأساسية المادية للدولة أو مجتمع السكان بما في ذلك البنية التحتية الخضراء، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البنية التحتية اللوجستية وغيرها".²

وعرفها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" بأنها: "على كل ما هو متعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها. وعموماً فإن البنية التحتية هي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلية. وتصنف إلى نوعين:

الاقتصادية أو الفيزيائية: وتشمل خدمات المرافق المختلفة، مثل شبكات المياه والصرف الصحي والسطحي.. الخ الاجتماعية: وتشمل تشييد منشآت التعليم والمستشفيات وخدمات الأمن والدفاع المدني والترفيه وخلافه".³

ويعرفها التقرير الاقتصادي للرئيس الصادر عن البيت الأبيض لعام 2016 بأنها "أصول رأسمالية ثابتة يتم استهلاكها بشكل مشترك في عمليات إنتاج مختلفة تسهل وتدعم الأنشطة الاقتصادية".⁴

أما أهم التعريفات التي فقد جاءت في الأدبيات الاقتصادية للبنية التحتية كما يلي:

¹ Christoph Rothballer, **Infrastructure investment characteristics risk, regulation, and inflation hedging; empirical analysis of listed infrastructure firms**, Complete copy of the from the Faculty of Economics at the Technical University of Munich to obtain the academic degree of Doctor of Economics, Universitäts bibliothek der TU München, 2012, p 8.

² فراح رشيد، كريمة فوحي مرجع سابق، ص 15.

³ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، ملخص تقرير حول "البنية التحتية التي تحتاجها التجارة الفلسطينية"، فلسطين، 2008، ص 1. متوفر على الرابط: <http://www.pccdar.ps/files/file/TradingISNeeds.pdf> تاريخ الاطلاع: 2022/09/02.

⁴ Can Chen, John R. Bartle, **Innovative Infrastructure Finance: A Guide for State and Local Governments**, Springer International Publishing AG, New York, United States, 2022, p 05.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

فقد أشار ادم سميث إلى البنية التحتية بمفهومها المساعد على قيام العمليات الإنتاجية رغم انه لم يحددها من عوامل الإنتاج، حيث أشار إلى أنها الأشغال العامة وبعض المؤسسات العامة التي تتولاها الدولة "صاحبة السيادة" (the sovereign)، والتي لا يمكن أبداً أن تكون من مصلحة أي فرد أو عدد صغير من الأفراد لتشييدها وصيانتها.¹

وعرفها هيرشمان (1958) بأنها: رأس المال الاجتماعي العام المكون من القانون؛ والنظام؛ والتعليم؛ والصحة العامة؛ والنقل؛ والاتصالات؛ والطاقة؛ وإمدادات المياه؛ والري؛ والصرف الصحي والذي يهدف تقديم الخدمات التي تسهل الأنشطة الاقتصادية، ويتم تقديمها مجاناً أو بأسعار خاضعة للتنظيم العام، وتتميز بتكاليف ضخمة بسبب استخدامها من طرف كافة أفراد.²

حسب كوتنر (Cotner): هي "مجموعة الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة أو ما يسمى بالبنية الصناعية أو البنية الهيكلية اللازمة للصناعة مع إدراج أنشطة رأس المال الاجتماعي، والتي تتميز بما يلي:

- تتضمن صناعات تنتج خدمات ضرورية وتعتبر شرطاً مسبقاً لتحفيز النمو الصناعي.
- أن الخدمات المنتجة بطيئة التحرك والانتقال، لذلك فإن الطاقات التي تنتج من هذه الخدمات يجب أن تنتج داخل الدولة ذاتها.

- أن الطاقات المنتجة لهذه الخدمات تتميز ببعض الخصائص، مثل النطاق الذي تستهدفه واستغراقها فترات طويلة في التجهيز، وأنها معمرة بصورة غير عادية.³

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي:

- تمثل البنية التحتية في مجموعة المشاريع والمرافق العامة، والتي قد تكون مادية مثل التعليم؛ والصحة العامة؛ والنقل؛ والاتصالات؛ والطاقة؛ وإمدادات المياه والري؛ والصرف الصحي، أو قد تكون غير مادية مثل القوانين؛ والأنظمة.
- تقدم مشاريع البنية التحتية خدمات ضرورية للنشاط الاقتصادي، ولتحسين حياة الأفراد.
- تتميز مشاريع البنية التحتية بعدم إمكانية استبعاد الأفراد والمؤسسات من الاستفادة للخدمات المقدمة من طرفها، مما يطرح مشكلة التمويل والتسعير لهذه المشاريع.

¹ Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of THE WEALTH OF NATIONS*, Thomas Nelson, Edinburgh, Scotland, 1843, p 302.

² Raisuddin Ahmed, *Cynthia Donovan, Issues of Infrastructural Development: A Synthesis of the Literature*, International Food Policy Research Institute, Washington DC, USA, 1992, p 02.

³ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، مرجع سابق، ص 05.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

• يعتبر الاستفادة من خدمات البنية التحتية من الضروريات التي ينبغي توفرها للجميع، كما أنها تعتبر إحدى أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة، وتعتبر من الحقوق الأولية للإنسان.

• تكون إدارة وملكية أصول البنية التحتية من طرف الحكومات بسبب طبيعة السلع العامة التي تقدمها، ولكن في بعض الدول يمكن أن يشرك القطاع الخاص، في تولي تمويل وتسيير هذه المشاريع، مقابل رسوم وإتاوات تمثل حقوق الاستخدام.

الفرع الثاني: مكونات البنى التحتية:

تتكون البنى التحتية من قائمة طويلة من العناصر الأساسية اللازمة لدعم النشاط السكاني، ونشاط الأعمال وقد

أوضح الغزالي (2013) مجموعة من هذه المكونات كما يلي:¹

أولاً: المياه الصالحة للشرب:

إن الطلب على المياه يزداد بشكل مستمر وقد وصلت حاجة الفرد إلى حوالي ألف لتر يوميا في بعض الدول الصناعية، في حين تعاني دول أخرى من مشكلة المياه وتكون حصة الفرد لا تتجاوز 20 لتر يوميا وربما أقل بكثير وخاصة في الدول التي تعاني من الجفاف، وعليه يجب على السلطات المحلية في المدينة أن تعمل بشكل جاد في توفير المياه بما يلبي حاجة زيادة الطلب على المياه وزيادة السكانية المتوقعة، وقد واجهت الكثير من المدن العربية مشاكل في توفير المياه لسكانها بصورة كافية، لأسباب عدة منها قلة مصادرها وسوء توزيعها وزيادة السكان. ومن أجل المحافظة على الثروة المائية بشكل مستدام أشار مجلس البحوث الأمريكي (2006) بضرورة الاضطلاع على ما يلي:

• إدارة وصيانة الأصول الموجودة.

• ضمان سلامة السدود.

• تخطيط وتطوير المشاريع لتلبية الاحتياجات المستقبلية من الموارد.

• تطوير وسائل بديلة لتوفير المياه.

• تطوير برامج لتعزيز المحافظة على المياه.

• تنفيذ البحوث الهندسية الكهربائية.

¹ الأزهر عزة، محمد الأمين ميرة، البنى التحتية: مفاهيم وأساسيات، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي-الجزائر، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2018، الجزائر، 2018، ص ص 136-137. نقلا عن: محمد مالك حنوت الغزالي، تقويم واقع البنى التحتية للسياحة الدينية في محافظة النجف الأشرف للمدة من 2003-2013 وآفاق تطويرها (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2013، ص ص 32-44.

ثانيا: الطاقات الكهربائية:

تعد الطاقة من الخدمات المهمة والضرورية، التي تعتمد عليها مفاصل الحياة المختلفة، وقد زادت الحاجة إلى تلك الخدمة مع زيادة التطور التكنولوجي حتى وصلت تلك الحاجة إلى 16 ألف وات يوميا في بعض الدول في حين تصل حصة الفرد في بعض الدول أقل من 20 وات يوميا ، وقد يواجه سكان المدن مشكله في الحصول على الطاقة الكهربائية بكميات كافية ومتساوية لجميع سكان المدينة، لأسباب كثيرة منها عدم توفير مصدر كاف للطاقة، و عدم توزيعها بما ينسجم والكثافة السكانية وتوزيع استعمالات الأرض، وعدم تطور مصادر توفير الطاقة بما ينتسب وزيادة الطلب عليها.

ثالثا: الاتصالات:

تعد خدمات الاتصال من ضروريات الحياة في الوقت الحاضر، والتي تطورت بشكل جعل العالم كما يسميه البعض بالقرية الصغيرة، وذلك بفضل تعدد قنوات الاتصال بكل جهات العالم، ومن أي مكان فقد كان للهاتف النقال والحاسب المحمول والأترنت والساتلايت، إلى توفير تلك الخدمة للإنسان في أي مكان، دون مشكلة لذا يجب على الدولة توفير مثل تلك الخدمات لكل أفراد المجتمع والا يبقى المجتمع الذي يحرم منها معزولا عن العالم ويجهل الكثير من الأمور.

رابعا: الصرف الصحي:

تمثل خدمات الصرف الصحي أحد العناصر الأساسية التي يجب توفيرها في المناطق الحضرية، وفي حالة عدم توفرها أو عدم كفاءة عملها سينتج عنها مشاكل بيئية، ربما تؤدي إلى انتشار بعض الأمراض والتلوث، وكثير ما تكون تلك المجاري غير كفؤة، مما ينتج عنها مشاكل كثيرة داخل المدن وخارجها.

خامسا: الطرق:

شهدت صناعة الشبكات مثل الطرق والجسور تحولا عميقا في السنوات العشرين الماضية ومحاوله لتغييرات ما يمكن تغييره، وارتبط هذا التغيير بالإطار التكنولوجي والتفاعل مع مستخدمي الطرق أو الجسور، فلكي تجذب منطقة سياحية السيارات يجب أن يكون لديها الظروف المناسبة لحركة السيارات الحالية والمتوقعة مع تميزها بالراحة والأمان ولكن ليس معنى ذلك أن كل منطقة سياحية لكي تجذب سياحة السيارات أن يكون لديها طرق سريعة وإنما يكفي أن تكون سعة الطريق واسعة، وأشار لوسين(Lesigne) (2012) إلى أن البنية التحتية المتعلقة بالطرق، لا تقتصر على الطرق والجسور والسكك الحديدية فقط، بل تشمل كذلك ممرات الراجلين والممرات الخاصة بالحيوانات... إلخ

سادسا: التسهيلات الخاصة بالرعاية الصحية:

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

يحتاج كل أفراد المجتمع للرعاية الصحية وكذلك السياح، والمناطق السياحية تحتاج إلى رعاية صحية تأخذ بعين الاعتبار حجم الحركة السياحية المتوقعة والفئات العمرية وأنماط الأنشطة التي يمارسونها مثل المصايف الجبلية ومناطق التزلج على الجليد ومناطق تسلق الجبال فكل نوع من هذه الرياضات يحتاج إلى الرعاية الصحية التي تتناسب مع ما هو متوقع من الحوادث كما يجب توفير المراكز الطبية في مناطق الوصول في الموانئ والمطارات.

سابعاً: النقل:

إن تكنولوجيا النقل يعتبر من أهم خدمات البنية التحتية لما له من أثر مهم في عملية نقل السلع ونقل الأشخاص وبالتالي فهو وسيلة فعالة في عملية التنمية وسير عملية التنمية الاقتصادية بصورتها الصحية أو نحو المسار الصحيح. ويعد النقل من الخدمات المهمة التي يقاس على أساسها مدى تقدم الدول أو تأخرها، ومن الجوانب التي يفكر بها الإنسان عندما يريد أن يسكن في مكان ما، فكثيراً ما تقام مناطق سكنية في أطراف المدن، ولكن لا تتوفر وسائل نقل تخدم تلك المناطق لذا يعزف الناس عن السكن فيها، وحتى وإن كانت منخفضة الإيجار وعليه يشكل النقل عصباً مهماً في حياة سكان المدن والأرياف والبوادي، ولكن في المدن تظهر أهميته بصورة واضحة وقد يواجه المواطن صعوبة في التنقل من مكان إقامته إلى موقع عمله بسبب قلة وسائل النقل أو بسبب زحمة الشوارع.

المطلب الثاني: علاقة البنية التحتية بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية:

تمثل البنية التحتية الركن الأساسي لأي اقتصاد ومجتمع، حيث تؤثر بشكل كبير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بطرق عديدة وتمثل العمود الفقري لكل السياسات والبرامج التنموية.

الفرع الأول: علاقة البنية التحتية بالجانب الاقتصادي:

تعددت الدراسات والتساؤلات، حول الأهمية الاقتصادية والقيمة المضافة التي تقدمها مشاريع البنية التحتية، حيث أشارت أغلب الدراسات الى وجود علاقة طردية بين زياده حجم الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث إن قسم كبير من مشاريع البنية التحتية يطلق عليها مصطلح البنية التحتية الاقتصادية (Economic Infrastructure)، والتي تشمل الطاقة والمياه والنقل والاتصالات وغيرها من المشاريع الضرورية بتسريع الدورة الاقتصادية، وهذه المشاريع تعتبر من الجانب الاقتصادي مشاريع كغيرها من المشاريع الأخرى، إلا أنها تتميز بطابعها الخاص حيث أنها تتميز بالضخامة من حيث حجمها وكثافتها استخدام رؤوس الأموال، كما أنها لا تخضع للمنافسة حيث يغلب عليها الطابع الاحتكاري، أما مخرجاتها فهي غير مباشرة وتتحقق على فترات طويلة من الوقت، ويمكن تعريف البنية التحتية من الجانب الاقتصادي كما يلي: " هي تلك المشاريع، الضرورية للنشاط الاقتصادي، كالاتصالات؛ والنقل؛ وشبكات التوزيع؛

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

والمؤسسات المالية والأسواق؛ وأنظمة إمداد الطاقة، والتي تقدم خدمات أو سلع عامه، وتتميز بطابعها الخاص من حيث التمويل والاستهلاك والتكاليف".

وحسب صندوق النقد الدولي (2014) فإن زيادة الاستثمار العام في البنية التحتية على الاقتصاد من وجهين،¹ ففي الأجل القصير، تعطي هذه الزيادة دفعة للطلب الكلي من خلال مضاعف المالية العامة في الأجل القصير، مثلما يحدث في حالة الإنفاق الحكومي الآخر، وكذلك باحتمال استقطاب الاستثمار الخاص، بالنظر إلى الطبيعة التكاملية الكبيرة لخدمات البنية التحتية. ويزيد الاستثمار الحكومي أيضا مخزون الدين العام إذا اقترضت الحكومة لتمويل الإنفاق الإضافي. أما مسألة ما إذا كان الدين يرتفع كحصة في إجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير فإنها تعتمد على حجم مضاعف المالية العامة ومرونة الإيرادات إلى الناتج. ويمكن أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي بقدر أعلى من الدين في البداية، ويمكن أن توازن الزيادة الناتجة في الإيراد الضريبي جزءا من الزيادة في الإنفاق على الاستثمار العام.

وفي الأجل الطويل، يكون هناك أيضا أثر للاستثمار العام في البنية التحتية على جانب العرض مع زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد مع زيادة مخزون رأس المال من البنية التحتية، بشرط كفاءة الاستثمار.

فانعدام كفاءة العملية الاستثمارية، مثل سوء اختيار المشروع وتنفيذه ومراقبته، لا يمكن أن يسفر إلا عن ترجمة جزء ضئيل فحسب من الاستثمار العام إلى بنية تحتية إنتاجية، مما يجد من مكاسب الناتج في ويمثل المدى الذي يمكن أن تؤدي فيه الزيادات في رأس المال العام إلى زيادة الناتج المحتمل عنصرا أساسيا في تحديد تغير نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الأجلين المتوسط والطويل. وعلى وجه الخصوص، إذا كانت المضاعفات في الأجل القصير وكفاءة الاستثمار العام ومرونة الناتج إلى رأس المال العام مرتفعة بالقدر الكافي، فإن الزيادة في الاستثمار العام يمكن أن "تمول ذاتيا" من حيث إنها تفضي إلى خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

الفرع الثاني: علاقة البنية التحتية بالمالية العامة:

علم المالية العامة هو العلم الذي يهدف إلى البحث عن الوسائل التي تحصل بها الدولة الإيرادات التي تغطي نفقاتها العامة، حيث انه يجسد أحد أدوار الدولة في النشاط الاقتصادي، والمتمثل في التخصيص الأمثل للموارد في المجتمع، كما أن هناك بعض الحاجيات التي تتصف بالجماعية للمجتمع، لا يمكن توفيرها إلا عن طريق الدولة.

¹ International Monetary Fund, **World Economic Outlook**, October 2014: Legacies, Clouds, Uncertainties, International Monetary Fund Research Dept, Washington DC, United States, 2015, p 78.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

ومع تطور المجتمعات وزياده وتنوع حاجياتها، وبرزت بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تغير دور المالية العامة واصبح اكثر توسعا، نتيجة توسع وتغير دور الدولة، فلم تعد الميزانية العامة مجرد جدول مالي تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة فقط، بل أصبحت أداه للسياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية، ووسيلة للتحكم في النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد بأكثر كفاءة، وبالرجوع الى السلع العامة فإنها تتميز عن السلع الخاصة بخاصية عدم التحكم في توزيعها واستهلاكها، كما أنها تتطلب موارد مالية ضخمة، بالإضافة الى أنها تعاني من إشكاليه عدم استرجاع التكاليف الرأسمالية لها، وفي هذا الاطار يتجسد دور الدولة في تقديم هذا النوع من السلع تحقيقا لأهدافها الاجتماعية.

البنية التحتية من بين المشاريع التي تقدم سلع عامه، حيث أنها تحتل جزءا كبيرا من مكونات الإنفاق العام للدولة.

إن البنية التحتية في نظر المالية العامة تمثل أحد أجزاء جانب النفقات العامة، والذي يقدم خدمات عامه للمجتمع، لا يمكن للقطاع الخاص أن يقدمها، حيث أن نتائجها تكون اجتماعية أكثر واقتصادي على المدى الطويل، وهذه النفقات تدخل فيما يسمى بالإنفاق الذي يهدف إلى خلق منفعة مستقبلية، أو الإنفاق على تكوين راس المال العام حيث أن آثاره لا يظهر مباشرة، بل يظهر على المدى الطويل.

إن المرافق العامة تنقسم إلى مرافق عامة إدارية وتنظيمية، ومرافق عامة اقتصادية. وأن المرافق العامة الإدارية والتنظيمية تتولى تقديم خدمات الأمن والدفاع والعدالة والطرق والجسور الرئيسية الخ. أي أنها تتضمن كافة الوحدات الحكومية التي تقدم خدماتها لأفراد المجتمع دون مقابل مباشر لها، نظراً لعدم القدرة على استبعاد أحد الأشخاص عن الاستفادة من حساباتها وموازنتها مندمجة في حسابات وموازنة الدولة. أما المرافق العامة الاقتصادية فهي تتضمن الوحدات الحكومية الاقتصادية التي تتولى تقديم خدمات لها ارتباط مباشر برفاهية أفراد المجتمع.

بالرغم من الاختلاف الواضح بين المرفق العام الإداري والتنظيمي والمرفق العام الاقتصادي من حيث خصائص وطبيعة منتجات كل منها، إلا أن طريقة تمويل كل منها في قد تتشابه في شكلها العام ولكنها تختلف بشدة في المضمون والفلسفة. فلا جدال في أن المرافق العامة الإدارية والتنظيمية سوف تندمج ميزانياتها في الموازنة العامة للدولة، وتعتبر نفقاتها التشغيلية أحد بنود النفقات العامة، كما أن إيراداتها تعتبر أحد بنود إيرادات الموازنة العامة، ولكن في النهاية فإن تمويلها يتم من خلال الموازنة العامة للدولة، أما فيما يتعلق بالمرافق العامة الاقتصادية، فإن ميزانياتها لا ترتبط بميزانية الدولة سوى برصيد من الفائض أو العجز، ولكن في النهاية فإن العجز السنوي أو العجز المتراكم في ميزانية هذه المرافق سوف يمول من ميزانية الدولة وهذا هو

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

وجه الشبه الظاهري (في الشكل العام للتمويل) بينها وبين المرافق العامة الإدارية. وقد تصل درجة الحرية في إدارة وحدات المرفق الاقتصادي إلى أقصاها عندما يتم السماح لها بإعداد ميزانيات مستقلة تماماً عن الموازنة المشروعة العامة.¹ ويختلف، وضع البنية التحتية في الاقتصاد باختلاف النظام الاقتصادي المتبع في الدولة، حيث تبرز أهميته في الدول التي تسيطر على النشاط الاقتصادي، كالدول الاشتراكية سابقاً، أما في الدول ذات الاقتصاد الحر والليبرالي، فإن البنية التحتية أكثر استقلالاً عن الميزانية العامة للدولة، وعلى العموم تعتبر البنية التحتية أحد وسائل الميزانية العامة، في التأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

البنية التحتية هي أحد المكونات الأساسية للمالية العامة، حيث تؤثر على الإنفاق الحكومي والإيرادات والنمو الاقتصادي، تعتمد العلاقة بينهما على كفاءة التخطيط والتمويل والتنفيذ، مما يجعل تحسين إدارة مشاريع البنية التحتية أمراً حيوياً لتحقيق الاستدامة المالية والتنمية.

الفرع الثالث: علاقة البنية التحتية بالجانب القانوني:

يعتبر الجانب القانوني والتنظيمي، من أهم العوامل المنظمة لإنشاء وتسيير المرافق العامة، والملاحظ أن هناك اختلاف في الأسس القانونية التي تنظم، المرفق العام من دولة لأخرى، وذلك الاختلاف راجع لطبيعة المجتمع، والأيدولوجيات السياسية والاقتصادية السائدة في الدولة.

إن تطور دور الدولة، قابله تغير وتطور مفهوم المرفق العام، بسبب اتساع حاجيات الأفراد والمجتمعات، حيث انتقل دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتداخلة في الدائرة الاقتصادية لمحاولة إشباع هذه الحاجيات. عادة ما يلجأ فقهاء القضاء في تحديده لمفهوم المرفق العام إلى استعمال معيارين أساسيين هما: المعيار العضوي والمعياري الموضوعي.

ويقصد بالمعنى العضوي أو الشكلي للمرفق العام، المنظمة أو الهيئة العامة التي تقوم السلطة العامة بإنشائها لإدارة نشاط معين ذات نفع عام، ومن أمثلة المرافق العامة، طبقاً لهذا المعنى المستشفيات والجامعات وأقسام الشرطة والوزارات وفروعها بصفة عامة.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات، مكتبة الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 21.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

أما المعنى المادي أو الموضوعي للمرفق العام، فينصرف إلى النشاط أو العمل الذي يمارس تحقيقاً للنفع العام بصرف النظر عن الجهة التي تقوم به، كالمرافق العامة ذات النشاط التعليمي والصحي والأمني...¹

انقسم الفقه بين المعيارين السابقين وقد أخذ الفقه الفرنسي بالمدلول المادي، غير أن مجلس الدولة الفرنسي اتجه نحو المعيار العضوي والمادي، ولا تظهر أهمية التفرقة بين مدلولي المرفق العام، إلا في حالة قيام هيئة خاصة بإدارة المرفق العام كشركات النقل والمياه والكهرباء، في مثل هذه الحالة نكون أمام مرفق مادي، وهو النشاط أي الخدمة المرفقية المقدمة للجمهور.

يترتب على وجود مدلولين للمرفق العام، تباين في تعريف مدلول المرفق العام بفرنسا، فذهب هوريو (Hauriou) إلى أن المرفق العام هو: "منظمة عامة تباشر من السلطات والاختصاصات ما تكفل به القيام بخدمة تسديدها للجمهور على نحو منتظم ومطرد". وعلى العكس نرى أن العلامة دوجي (Duguit) يقول أن المرفق العام هو: "كل نشاط يجب أن يكفله ويتولاه الحكام، لأن الاضطلاع بأمر هذا النشاط لا غنى عنه لتحقيق التضامن الاجتماعي ولتطوره، حيث أنه لا يمكن تحقيقه على أكمل وجه إلا عن طريق تدخل السلطة الحاكمة"، وفي هذا يقول العلامة دوجي (Duguit): "أفها - أي الخدمة العامة - أنواع النشاطات أو الخدمات التي يقدر الرأي العام في وقت من الأوقات في دولة معينة أن على الحكام القيام بها، نظراً لأهمية هذه الخدمات لمجموع الأفراد، ولعدم إمكان تأديتها على الوجه الأكمل إلا بتدخل الحكام".²

الجانب القانوني يُعد ركيزة أساسية لضمان نجاح مشاريع البنية التحتية وتحقيق أهدافها. يحدد القوانين واللوائح العلاقات بين الأطراف المختلفة، يضمن الحقوق، ويحمي البيئة والمجتمع، مما يُسهم في تعزيز استدامة هذه المشاريع وتحقيق المنافع العامة.

الفرع الرابع: علاقة البنية التحتية بالجانب الاجتماعي:

تعرف الحاجيات الاجتماعية بأنها الخدمات التي تشمل رأس المال الاجتماعي وتختص بتقديم الخدمات للإنسان من أجل ضمان حياته، وجعله أكثر مقدرة على أداء المهمات التي يكلف بها، فضلاً عن رفع مستواه الثقافي والصحي والذي يؤدي في النهاية إلى زيادة إنتاجيته في العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية.³

وتمثل البنية التحتية إحدى أهم وسائل الحكومات والدول لتوفير هذه الحاجيات وفي هذا الصدد برز ما يعرف "البنية التحتية الاجتماعية"، والتي تعرف على أنها: الخدمات ذات الطابع الاجتماعي، وإن كان لها مضمون اقتصادي مهم، مثل

¹ سعيد السيد على، أسس وقواعد القانون الإداري، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008، مرجع على الانترنت غير مرقم.

² مصطفى السيد دبوس، تبيين خدمات الدولة في إطار ما يقدمه المرفق العام من خدمات: دراسة تحليلية، القاهرة، مصر، 2019، ص ص 20-22.

³ عبد الله محمود بني يونس، البنى الارتكازية وتمويلها في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2013، ص 38.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والترفيهية التي لها آثار مباشرة وغير مباشرة في الأداء الاقتصادي، ونوعية جودة الحياة (Quality of Life)، إذ تساعد الخدمات الصحية الأولية في زيادة إنتاجية أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، كما يحسن التعليم (الاستثمار في رأس المال البشري) مستوى مهارات الأفراد وخبراتهم، ما ينعكس إيجاباً على إنتاجيتهم، وبالتالي على النمو الاقتصادي.¹

تتميز مشاريع البنية التحتية بأنها تستهدف عادة توفير الخدمة لعدد كبير من المستخدمين، كما أن الطلب عليها يكون من جميع القطاعات، وتتميز بأنها تقدم سلع عامه وغير قابله للاستبعاد، حيث لا يمكن استبعاد أحد من استخدامها، وهذا ما يؤدي إلى إخفاق السوق في توفير هذه السلع، لهذا كانت الحكومات في غالب الأحيان تتكفل بتمويل وإنشاء هذه المشاريع تحقيقاً للأهداف الاجتماعية، إلا أن العقود الأخيرة تميزت ابتكار أليات لمساهمة القطاع الخاص في هذه المشاريع، باستخدام العديد من العقود والوسائل القانونية المبتكرة.

الفرع الخامس: علاقة البنية التحتية بالتنمية الاقتصادية:

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من المواضيع الرئيسية على المستويين العام والخاص، وعادة يقصد بالتنمية الاقتصادية الإجراءات المتخذة من الحكومات وصناع القرار لتحسين المستوى المعاشي للأفراد، من خلال التغيرات الكمية والنوعية التي تحصل في الجانب الاقتصادي التي تعكس الإرادة السياسية للمسؤولين وصناع القرار لتحسين حياة الأفراد. وتشكل البنية التحتية أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية، نظراً لما تساهم به من زيادة الزيادة الكمية للإنتاج وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعرف بالنمو الاقتصادي.

يشير أمارتيا سين (1983) الحائز على جائزة نوبل، إلى أن "النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية". يجب أن يُنظر إلى التنمية على أنها عملية متعددة الأبعاد تتضمن السياسات والإجراءات التي تعمل من خلالها دولة أو منطقة على تحسين الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لشعبها. يمكن أن تشمل مثل هذه السياسات والإجراءات مجالات متعددة. بما في ذلك تنمية رأس المال البشري؛ والبنية التحتية العامة؛ والقدرة التنافسية الإقليمية؛

¹ كمال أمين الوصال، مرجع سابق، مرجع على الانترنت غير مرقم.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

والاستدامة البيئية؛ والإدماج الاجتماعي؛ والصحة؛ والسلامة؛ ومحو الأمية؛ ومبادرات أخرى.¹ وتشكل البنية التحتية إحدى أهم الوسائل التي تحقق هذه الأبعاد.

تشكل خدمات البنية الأساسية من نقل؛ واتصالات سلكية؛ ولاسلكية؛ وتوفير المياه؛ والصرف الصحي؛ خدمات محورية بالنسبة للأسر المعيشية وبالنسب للنشاطات الاقتصادية على حد سواء، وإن توفيرها لتلبية احتياجات السكان والمستثمرين وغير ذلك من المستخدمين لها، يمثل واحداً من التحديات الكبيرة التي تواجه عملية التنمية. وتحقق أهمية البنية التحتية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، من خلال العديد من الجوانب والأدوار مثل دورها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وفي تحسين الإنتاج والنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية وغيرها.²

إلا أن ظهور البنية التحتية في علم التنمية الاقتصادية، لم يكن سوى في بعض الإشارات العابرة في كتابات الرواد الأوائل في التنمية الاقتصادية، وكان روزنشتين - رودان (Rosenstein-Rodan) وسنجر (Singer) في مقدمة من أدركوا أهمية البنية التحتية ودورها، إذ أشار "روزنشتين - رودان" في منتصف ثمانينيات القرن الماضي إلى أنه ينبغي، قبل بناء المصانع التي تنتج السلع الاستهلاكية، العمل على توفير رأس المال الاجتماعي أو البنية التحتية ورعايتها، لأن مبادرات السوق الحرة لن توفرها. إلا أن هذا كان استثناء من القاعدة، فحتى التسعينيات من القرن الماضي يندر وجود مفهوم البنية التحتية في النظريات والنماذج الاقتصادية والسياسات الاقتصادية على نحو صريح.

ترى النظريات النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي، كنظرية سولو (Solow) للنمو الاقتصادي، أن خدمات البنية التحتية تُعدّ أحد مدخلات العملية الإنتاجية. وهذا يعني أن الأثر التنموي لزيادة الرصيد من البنية التحتية يتشابه مع أثر المدخلات الأخرى مثل العمل ورأس المال، وبالتالي تخضع خدمات البنية التحتية لقانون تناقص الغلة المعروف. إلا أن نماذج النمو الاقتصادي الداخلي (Endogenous Growth Models) الأكثر حداثة، التي قدّمها "بارو" (Barro) في عام 1990، وكينغ وريبيلو (King and Rebelo) في عام 1990، وآخرون مثل بار، وسالا مارتين (Barro and Sala-i-Martin) في عام 1995، ترى أن زيادة الرصيد من البنية التحتية يمكن أن تؤدي أيضاً إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، من خلال زيادة عوائد عناصر الإنتاج الأخرى.³

¹ Anna Ya Ni, Montgomery Van Wart, **Building Business-Government Relations: A Skills Approach**, Routledge, New York, United States, 2015, p 232.

² فراح رشيد، كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 18.

³ كمال أمين الوصال، مرجع سابق، مرجع على الانترنت غير مرقم.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

تُعد البنية التحتية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، مما يجعلها محورًا رئيسيًا في السياسات الاقتصادية للدول.

المطلب الثالث: البنية التحتية المستدامة:

ظهرت البنية التحتية المستدامة كجزء أساسي من التوجه العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تهدف هذه البنية إلى تلبية الاحتياجات الحالية دون التأثير السلبي على الجيل القادم أو على البيئة، وتشمل جوانب البنية التحتية المستدامة تطوير البنية التحتية الخضراء؛ وتحسين وسائل النقل العامة؛ وتعزيز الطاقة المتجددة؛ وإدارة المياه؛ والتخطيط العمراني المستدام.

الفرع الأول: مفهوم البنية التحتية المستدامة:

يشير مفهوم البنية التحتية المستدامة إلى المعدات والأنظمة المصممة لتلبية احتياجات السكان من الخدمات الأساسية، مثل الطرق؛ والجسور؛ وأبراج الهاتف؛ ومحطات الطاقة الكهرومائية، وذلك بناءً على مبادئ الاستدامة الشاملة. يعني ذلك أن تكون هذه البنية التحتية صديقة للبيئة من البداية إلى النهاية، مع مراعاة العوامل الاقتصادية، والمالية والاجتماعية والمؤسسية. مع التوسع الكبير في المناطق الحضرية، خصوصًا في البلدان الناشئة، تبرز البنية التحتية المستدامة كخيار أكثر كفاءة وإنتاجية وصديقًا للبيئة. ووفقًا للبنك الدولي، فقد أثبتت هذه المرافق أنها أكثر ربحية لأنها تقدم خدمات أكثر موثوقية وتتمتع بقدرة أكبر على الصمود أمام الظواهر الجوية القاسية، بالإضافة إلى تقليل تأثير التهديدات الطبيعية على الناس والاقتصاد.¹ البنية التحتية المستدامة تشمل مشاريع البنية التحتية التي يتم تخطيطها وتصميمها وتنفيذها، وتكون مبنية على المبادئ الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتكون مبنية على مبدأ الاستدامة طوال دورة حياة المشروع بأكملها.

الفرع الثاني: مبادئ إقامة بنية تحتية مستدامة وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNDER:

منظمة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) حددت مجموعة من ستة مبادئ مترابطة للبنية التحتية المرنة، كما هو موضح أدناه. لكل مبدأ هدف معياري، مشابه لأهداف التنمية المستدامة وإطار للحد من مخاطر الكوارث، مما يتيح التحسين المستمر لقدرة البنية التحتية الوطنية على الصمود. تشكل هذه الأهداف الستة معًا نظامًا يحقق مكاسب

¹ وفاء احمد محمود العموش، دور البنية التحتية في التنمية المستدامة، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار 05، العدد 49، نوفمبر 2022، عمان، الأردن، 2022، ص ص 533-534.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

صافية في القدرة على الصمود في جميع مراحل دورة حياة البنية التحتية (التصميم، البناء، التشغيل، وإيقاف التشغيل) مما يضمن استمرارية الخدمات الحيوية خلال جميع مراحل الاستجابة للمخاطر (التحضير، الاستيعاب، التعافي، والتكيف).

● التحويل التكيفي:

الهدف من ضمان مرونة البنية التحتية يتمثل في تمكينها من التكيف مع التغيرات المستقبلية في المناخ وتلبية الاحتياجات المجتمعية المتجددة. لتحقيق هذا الهدف، يتطلب الأمر تصميم بنية تحتية قابلة للتطوير والتعديل بسهولة. يشمل ذلك إدماج آليات مرنة تمكنها من التعامل مع التحديات غير المتوقعة والتغيرات البيئية والمناخية، مما يعزز من قدرتها على الاستجابة الفعالة للظروف الجديدة وضمان استمرارية الخدمات الأساسية على المدى الطويل.

● مدمج في البيئة:

الهدف من تحقيق التكامل بين البنية التحتية والبيئة الطبيعية يتمثل في تقليل الآثار السلبية على البيئة وتعزيز ممارسات الاستدامة. يتطلب ذلك استخدام مواد مستدامة وصديقة للبيئة، وتحسين الكفاءة البيئية في جميع مراحل دورة حياة البنية التحتية. كما يشمل ذلك الاستفادة من الموارد المتجددة واستخدام تقنيات إعادة التدوير لتقليل استنزاف الموارد الطبيعية، مما يساهم في الحفاظ على التوازن البيئي ودعم التنمية المستدامة.

● محمي بالتصميم:

الهدف من بناء بنية تحتية قوية وآمنة هو ضمان قدرتها على الصمود أمام الكوارث الطبيعية والمخاطر الأخرى، مما يحمي الأرواح والممتلكات ويضمن استمرارية الخدمات الحيوية. لتحقيق ذلك، يتم تطبيق معايير تصميم وبناء صارمة تركز على المتانة والموثوقية. كما يتم اعتماد تقنيات حديثة لتعزيز الحماية من تهديدات مثل الزلازل والفيضانات والكوارث البيئية الأخرى. يشمل ذلك تعزيز الهياكل الهندسية واستخدام تقنيات استشعار مبكرة للتخفيف من آثار الكوارث وضمان استدامة الخدمات المقدمة.

● ملتزم اجتماعياً:

الهدف من ضمان عدالة البنية التحتية هو تلبية احتياجات المجتمع بشكل منصف وتعزيز التفاعل المجتمعي بما يدعم التنمية المستدامة. لتحقيق هذا الهدف، يتم إشراك المجتمعات المحلية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ، مما يضمن استيعاب آرائهم واحتياجاتهم في تصميم المشاريع. كما يُعنى بضمان وصول الخدمات إلى جميع الفئات، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً، لتعزيز العدالة الاجتماعية. يساهم هذا النهج في بناء الثقة بين المجتمع ومشاريع البنية التحتية، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويدعم نجاح المبادرات التنموية.

• مسؤولية مشتركة:

الهدف من تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة هو ضمان إدارة فعالة ومستدامة للبنية التحتية. يتحقق هذا الهدف من خلال بناء شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص (PPP)، مما يسمح بتقاسم الموارد والخبرات لتحسين جودة المشاريع. كما يتطلب تعزيز التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة لضمان توحيد الجهود وتجنب التداخل أو التكرار. بالإضافة إلى ذلك، يشمل التطبيق دعم المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرار، مما يعزز الشفافية والثقة ويسهم في تطوير بنية تحتية تلبى احتياجات جميع الأطراف وتضمن استدامتها على المدى الطويل.

• التعلم باستمرار:

الهدف من تعزيز التكيف مع أفضل الممارسات والتقنيات الحديثة يتمثل في ضمان استمرارية تحسين كفاءة البنية التحتية وقدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية. لتحقيق هذا الهدف، يجب إجراء أبحاث دورية لاستكشاف حلول مبتكرة وتقنيات جديدة يمكن تطبيقها في تصميم وتشغيل البنية التحتية. كما يتطلب التطبيق مشاركة المعرفة والخبرات بين الجهات المعنية، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمنظمات المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تبني الابتكارات التكنولوجية التي تسهم في تحسين الأداء والمرونة، مما يعزز من قدرة البنية التحتية على التكيف مع المتغيرات وضمان استدامتها.¹

كل مبدأ من هذه المبادئ يهدف إلى تعزيز قدرة البنية التحتية على الصمود، وتحقيق مكاسب صافية في جميع مراحل دورة حياة البنية التحتية، من خلال التركيز على التحضير والاستيعاب والتعافي والتكيف، يتم ضمان استمرارية الخدمات الحيوية للمجتمعات، مما يعزز من مرونتها في مواجهة التحديات المستقبلية.

المبحث الثالث: تمويل مشاريع البنية التحتية:

يعد توفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية، من أهم التحديات التي تواجه الحكومات و صناع القرار بسبب مما استوجب التفكير في آليات وطرق مستحدثه تركز على مساهمه القطاع الخاص في عمليه التمويل، بسبب طبيعة البنية التحتية من الناحية الرأسمالية، حيث أن الزيادة السكانية، وزياده الهجرة نحو المدن، أدى الى زياده الطلب على خدمات هذه المشاريع، فأصبحت المصادر التقليدية لتمويل البنية التحتية والمتمثلة في الإنفاق العمومي غير كافي لتمويل المشاريع البنية

¹ منظمة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مبادئ لإقامة بني تحتية قادرة على الصمود، متوفر على الرابط:

<https://www.undrr.org/media/78703/download?startDownload=20240711> تاريخ الاطلاع: 2024/07/11.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

التي، وستتطرق في هذا المبحث لإشكالية تمويل وتسعير خدمات البنية التحتية وطبيعة السلع المقدمة من هذه المشاريع، ومختلف المصادر الممكنة للتمويل.

المطلب الأول: إشكالية تمويل مشاريع البنية التحتية:

تمويل مشاريع البنية التحتية يشكل تحديًا كبيرًا في كثير من الدول، وذلك لأن البنية التحتية غالبًا ما تعتبر من السلع العامة. والتي تتميز بخصائص مثل عدم القابلية للاستثناء وعدم التنافسية. هذا يعني أنه من الصعب منع الأفراد من استخدام هذه البنية التحتية، حتى لو لم يساهموا في تمويلها، كما أن استخدام شخص واحد لهذه البنية لا يقلل من توفرها للآخرين. نتيجة لذلك، تواجه الحكومات صعوبة في جمع التمويل اللازم لتطوير وصيانة هذه البنية، حيث يعتمد ذلك على إيرادات الضرائب أو التمويل العام، مما يزيد العبء على الميزانية العامة ويؤدي إلى تحديات في تخصيص الموارد بشكل فعال.

الفرع الأول: السلع العامة:

السلع العامة هي تلك السلع أو الخدمات، التي تتميز بخصائص تجعل من الصعب أو المستحيل استبعاد الأفراد من استخدامها، كما أن استخدام أحد الأفراد لها لا يقلل من توفرها للآخرين.

أولاً: مفهوم السلع العامة والفرق بينها وبين السلعة الخاصة:

حسب الاقتصادي الشهير سامويلسون (1954) (Samuelson) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1972، على الدولة أو الحكومات القيام بثلاثة وظائف اقتصادية رئيسية في اقتصاد السوق هي:

- تحاول الحكومة تصحيح نواحي الفشل السوقي مثل الاحتكار والتلوث الزائد عن الحد لتشجيع الكفاءة.
- تخطط الحكومة لتحقيق المساواة عن طريق استخدام الضرائب والإنفاق لإعادة توزيع الدخل لصالح فئات معينة.
- تعتمد الحكومات على الضرائب والنفقات العامة والإجراءات النقدية لدعم واستقرار الاقتصاد، وللتقليل من البطالة والتضخم، وتشجع في الوقت نفسه التنمية الاقتصادية.¹

حيث انه لهذا السبب، فليس هناك من حكومة في أي مكان في العالم، ومهما كانت محافظة، تستطيع أن ترفع يدها عن الاقتصاد. تضطلع الحكومات في الاقتصاديات الحديثة بأدوار لا حصر لها لمواجهة قصور الية عمل السوق. فالجيش؛ والشرطة؛ وخدمة الأرصاد الجوية؛ وشق الطرق كلها نماذج على أنشطة الحكومة. وتنفيذ المشاريع المفيدة اجتماعياً مثل

¹ بول آ. سامويلسون، وويليام د. نورهايس، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، دار الأهلية، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص 57.

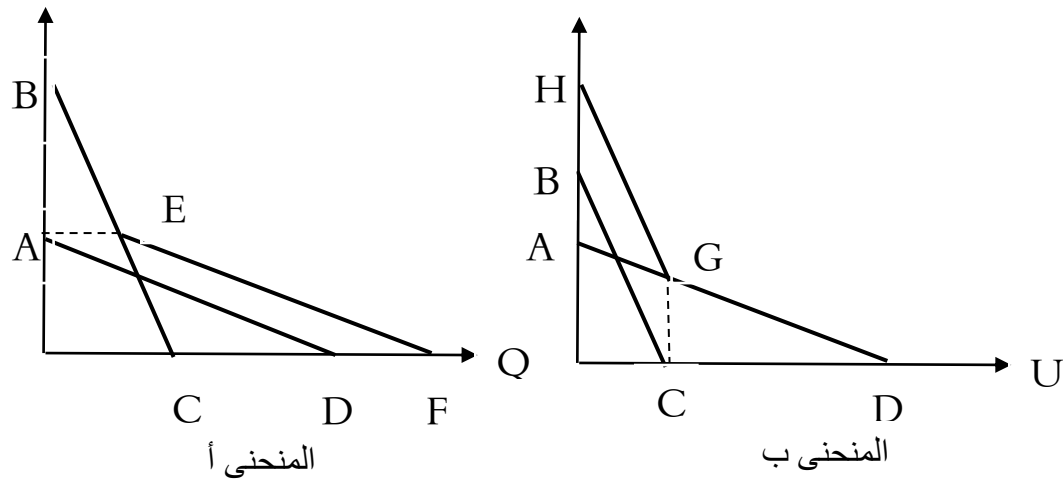
الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

اكتشاف الفضاء والبحوث العلمية من الأموال الحكومية. وتدخل هذه المجالات ضمن ما يعرف بالسلع العامة وتعرف بأنها السلع والخدمات التي لا يمكن استبعاد أي فرد من الانتفاع بها، حتى ولو لم يدفع ثمن لذلك.

ويوضح سامويلسون أن السلع العامة هي سلع لا يمكن تقسيم منافعها بين أفراد المجتمع، سواء رغب الأفراد في شراء السلعة العامة أم لم يرغبوا. والسلع الخاصة، خلافاً لذلك، هي تلك التي يمكن تقسيمها وتوفيرها بشكل منفصل لمختلف الأفراد، من دون تكاليف أو منافع خارجية للآخرين. ويتطلب التوفير الكفء للسلع العامة عملاً حكومياً، في حين يمكن توزيع السلع الخاصة بكفاءة عن طريق الأسواق.¹

ويتحدد الفرق الجوهرى بين السلع العامة والسلع الخاصة حسب الشكل (01-02):

الشكل رقم (01-02): الفرق بين السلع العامة والسلع الخاص



Source:

Horst Siebert, *Economics of the Environment: Theory and Policy*, Springer Science & Business Media, Berlin, Germany, 2013, p.60

حيث أن منحنى الطلب الكلي على السلع الخاصة لاقتصاد ما (المنحنى أ)، يكون أفقي وهذا نسبة للكميات المستهلكة مقابل ثمن أو كلفة الحصول عليها، وهذا ما يظهر جلياً في المنحنيين ADBC اللذان يحددان التكلفة الحدية للسلع الخاصة لمتعاملين مختلفين. وتتناقص تكلفة السلع الخاصة مع تناقص الكميات المستهلكة في منحنى الطلب، ويكون المنحنى BEF هو التكلفة الحدية للسلع الخاصة التي يجب أن يتحملها كلا الفردين في السوق.

¹ بول آ. سامويلسون، ويليام د. نورهايس، مرجع سابق، ص 381.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

أما في السلع العامة (المنحنى ب) لا يمكن إدراج الكميات المستهلكة فهي غير معروفة، فننسب منحني الطلب عليها إلى منفعتها الحدية لكل فرد من المجتمع U حيث يكون منحني الطلب عليها عموديا وهذا لأن الجميع، سيتحمل نفس التكاليف مهما كانت المنفعة التي سيتحصلون عليها. مرة أخرى المنحنيين AD و BC يرمزان للتكلفة التي سيتحملها متعاملان في اقتصاد معين مقابل الحصول على السلع العامة، مع العلم أن السلع العامة تستهلك بكميات متساوية من طرف الجميع، إضافة إلى أن السلع العامة تتميز بمدى توفر العامل التكنولوجي الذي يسمح باستعمالها بصفة متساوية بين جميع أفراد المجتمع، والتي ترجع المدى الامتلاك والتحكم في التكنولوجيا، فمثلا الإنارة المنزلية كمثال عن السلع العامة يمكن أن تكون سلعة خاصة إذا كان مدى توفيرها يرجع لمدى توفر التكنولوجيا المساهمة في تركيب أعمدة الإنارة في جميع الأماكن.¹

مما سبق، نستنتج أن السلع العامة هي سلع تقوم الدولة بإنتاجها لإشباع الحاجات العامة، وتستهلك بشكل جماعي، نظراً لقصور السوق في توفيرها. لا يمكن إقصاء أي فرد من أفراد المجتمع من استهلاك هذه السلع، وتمتاز بعدم القدرة على تخصيصها لأفراد معينين. تشمل هذه السلع: الطرق؛ خدمات الأمن والدفاع؛ وغيرها من الخدمات التي تعد ضرورية لرفاهية المجتمع ككل.

ثانياً: تصنيف السلع العامة:

استناداً إلى مدى قدرة نظام السوق على إنتاج وإشباع هذه المنتجات، يتم تقسيم السلع العامة إلى مجموعتين من المنتجات:²

المجموعة الأولى يطلق عليها المنتجات العامة الصافية (Pure Public Goods)، وهي مجموعة من المنتجات قد يتم تسميتها بالمنتجات العامة الاجتماعية (social Public Goods)، وتتسم هذه المنتجات بخاصية رئيسية تميزها عن غيرها من المنتجات العامة والخاصة وهي خاصية عدم القدرة على الاستبعاد (Non-Excludability)، حيث لا يمكن استبعاد أحد الأفراد من استهلاكها نظراً لعدم وجود ثمن لها في السوق، أي لا يمكن تجزئتها وفصلها في وحدات مستقلة للاستهلاك الفردي، ولا تسمح هذه السلع بإمكانية التمييز بين المستهلكين. ووجود هذه الخاصية يؤدي إلى فشل نظام السوق الحر (Free Market System) كلية في إشباعها، ومن ثم فلا مناص عن تدخل الدولة لتوفير احتياجات الأفراد والتي منها خدمات الأمن والدفاع العادلة.

¹ مصطفى يوسف كاني، اقتصاديات الموارد والبيئة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 99.

² سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 23.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

أما المجموعة الثانية يطلق عليها المنتجات شبه العامة والتي قد تسمى بالمنتجات الجديرة بالإشباع أو المستحقة (Merit Goods) أو المنتجات شبه العامة (Quasi or Semi Public Goods) مثل التعليم والصحة والنقل.... الخ. وتتسم هذه المنتجات بخاصية ضخامة الآثار الخارجية (منافع تكاليف) بصفة عامة والآثار الخارجية الإيجابية (Positive Externalities) بصفة خاصة، وأنها تخضع لمبدأ الاستبعاد (Excludability)، وبالتالي فإن نظام السوق الحر (Free Market System) يستطيع إشباع احتياجات أفراد المجتمع منها، ولكن بكميات لا تتفق مع الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع ولا تتفق مع اعتبارات الكفاءة في استخدام الموارد.

ثالثاً: خصائص السلع العامة:

تتميز السلع العامة بالخصائص التالية:

أ- الآثار الخارجية السلبية والإيجابية:

يعرف بارثا داسكوبتا الآثار الخارجية بأنها التداعيات التي تحدثها القرارات على الناس الذين لم يكونوا ضمن الذين اتخذوا تلك القرارات. وفي بعض الحالات، تكون التداعيات مفيدة، وتعرف عندئذ بالتأثيرات الخارجية الإيجابية (positive)، و تكون في حالات أخرى مؤذية، و تعرف عند ذلك بالتأثيرات الخارجية السلبية (negative).¹ حيث يوضع هذا المفهوم الآثار الناتجة عن السلوك الاقتصادي، للأعوان الاقتصادية سواء ما يخص الاستهلاك أو الإنتاج، والتي يكون لها مقابل، ولكنها تعتبر تكاليف عامة يتحملها المجتمع.

وبصفة عامة، فإن وجود المنافع الخارجية (Benefits) أو التكاليف الخارجية (External Costs) يجعل نظام السوق غير قادر على تحقيق التخصيص الكفء للموارد (Efficient Allocation) أو كما يُسمى بالتخصيص الأمثل (Optimal Allocation) يتم تحقيق هذا التخصيص الأمثل عندما تتعادل المنافع الحدية الاجتماعية (Marginal Social Benefits) مع التكاليف الحدية الاجتماعية (Marginal Social Costs).²

وتقسم الآثار الخارجية إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية.

1- الآثار الإيجابية:

¹ بارثا داسكوبتا، علم الاقتصاد: مقدمة مختصرة جداً، ترجمة: خضر الأحمد، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 101.

² سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 26.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

هي الآثار الإيجابية المجانية الناتجة عن السلوك الاقتصادي للأعوان الاقتصادية، ويشير سعيد علي محمد العبيدي الآثار الخارجية الإيجابية تنشأ من نشاط اقتصادي ما، عندما تستحوذ أطراف ثانوية على مكاسب وهي غير مشاركة عن قصد وإرادتها ولا تتحمل أية تكاليف في هذا النشاط. وفي هذه الحالة فإن القائمين بالنشاط الاقتصادي المعني سوف يقدرّون النفع الاجتماعي الكلي (الخاص والثانوي) باقل من مستواه الفعلي، وعندها قد لا يمارس النشاط بمستوى أو حجم بحيث يمكن أن يولد منافع اجتماعية أكبر مما هي عليه، وذلك بسبب عدم قدرة المنتج على الاستحواذ على كل المكاسب الناجمة عن ممارسته للنشاط الاقتصادي أو بمعنى آخر أن الآثار الخارجية الإيجابية تنشأ عندما تكون حقوق الملكية غير محددة والتي ينجم عنها عدم إمكانية حصر المكاسب على الأطراف المتعاملة الأصلية دون الأطراف الثانوية أو تكون عملية الحصر ذات كلفة عالية جداً.¹

كمن يرسم منظراً طبيعياً على واجهة منزله، فهو يتمتع بهذا المنظر ولا يستطيع حجب ذلك المنظر عن المارة في الشارع. وعادة ما ترتبط الآثار الإيجابية بما يعرف بالراكب المجاني، والذي يعرف بأنه الأفراد الذين يحصلون على خدمات وبيع، دون دفع ثمنها. مما ينتج قصور للسوق في تأدية وظيفة التوزيع الأمثل للموارد.

2- الآثار السلبية:

وتتمثل في الآثار السلبية الناتجة عن السلوك الاقتصادي للأعوان الاقتصاديين، والتي تسبب أضراراً وتكاليف يتحملها المجتمع لا يعوضها مسببها، حيث يشير سعيد علي محمد العبيدي إلى أن الآثار السلبية تنشأ عن بعض الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تنتج تكاليف تتحملها أطراف ثانوية رغماً عنهم ومن غير مقابل، أي أن تكاليف الإنتاج الاجتماعية تكون أكبر من التكاليف الخاصة التي تتحملها المنشأة. وفي هذه الحالة فإن القائمين بالنشاط الاقتصادي سوف يقدرّون تكاليف الإنتاج بأقل مما هي عليه اجتماعياً، لذلك سوف يخصصون موارد أكثر مما هو مطلوب اجتماعياً. مثال ذلك لو أن منشأة ينشأ عن إنتاجها تلوث للبيئة المجاورة فإن هذا يمثل آثاراً خارجية سلبية يتحملها السكان المجاورون لهذه المنشأة. ومعلوم أن هذه المنشأة لا تأخذ في الحسبان سوى ما تتحملة من تكاليف خاصة ولا تأخذ التكاليف الخارجية بنظر الاعتبار.²

ب- عدم التنافس في الاستهلاك:

¹ سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة (الطبعة الأولى)، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص 42.

² سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص 44.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

بقصد بظاهرة عدم التنافس في الاستهلاك، أو الاشتراك في الاستهلاك (Joint Consumption) أن زيادة المنفعة التي يستمدتها أحد الأفراد من استهلاك أحد المنتجات العامة لا تؤثر على المنافع التي يتمتع بها الآخرين، بمعنى آخر فإن زيادة استهلاك أحد الأفراد لا يترتب عليه نقص استهلاك الآخرين، ومن ثم فإذا كانت الخدمة متاحة لأحد المستهلكين فإنها سوف تكون متاحة في نفس الوقت لبقية المستهلكين، وبنفس المقدار ودون تحمل المجتمع لنفقات إضافية. ولذلك يمكن القول أن السلع العامة تتسم منافعتها بأنها غير قابلة للتجزئة، وأنها مشتركة لجميع المستهلكين. وفي ظل توافر هذه الخاصية فإن إضافة أحد الأفراد لاستهلاك المنتج لن يترتب عليه تحمل تكاليف إضافية نظراً لصفية التكلفة الحدية في الأجل القصير. وفي هذا المجال يتعين التفرقة بين التكلفة الحدية للإنتاج، أو المنتجات غير القابلة للاستهلاك التنافسي (Marginal Cost Of Production) والتي تكون قيمتها موجبة (متناقصة - ثابتة متزايدة) والتكلفة الحدية للتوزيع أو تقديم المنتجات غير المتنافسة (Marginal Cost For Accommodation) حيث تكون مساوية للصفر لأن إضافة أي مستهلك جديد لاستهلاك المنتجات غير المتنافسة في الاستهلاك لن يترتب عليه تكلفة إضافية وذلك في حدود طاقة إنتاجية معينة.¹

تؤثر حالات عدم التنافس في الاستهلاك سلباً على المستهلكين، حيث يفتقرون إلى الخيارات والبدائل، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتقليل جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة. من هنا، يعتبر تعزيز المنافسة وتشجيع بيئة منافسة صحية هو عامل مهم لتحسين جودة السلع والخدمات وتحقيق أسعار أكثر تنافسية وعادلة للمستهلكين.

ج- عدم القدرة على الاستبعاد:

"عدم القدرة على الاستبعاد" هو مصطلح يُستخدم في الاقتصاد، ويُشير إلى وجود وضعية تجعل من الصعب أو غير ممكن استبعاد فرد أو مستهلك من الاستفادة من منتج أو خدمة معينة. يمكن أن يحدث هذا عندما يكون من الصعب منع أو استبعاد أي فرد أو مجموعة من الأفراد من استخدام المنتج أو الخدمة، سواء بسبب طبيعة المنتج نفسه أو بسبب اقتصاديات السوق. المقصود بهذا هو أن تقييد فوائد السلع (فور إنتاجها) لفئة محددة من الأفراد يكون غير ممكن أو يكون مكلفاً للغاية. وبناءً على ذلك، يُمكن لشخص الاستفادة من فوائد تلك السلعة بغض النظر عما إذا كان قد دفع ثمنها أم لا. ورغم أن مفاهيم عدم المنافسة وعدم الاستبعاد غالباً ما تترافق مع بعضها، إلا أنهما يختلفان بوضوح. فعدم المنافسة يشير إلى عدم تعارض استهلاك فرد للسلعة مع استهلاك الآخرين، بينما قد تكون السلعة غير منافسة في الاستهلاك، ومع ذلك يمكن

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 55.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

تحديد الاستهلاك لفئة محددة من الأفراد بشكل ممكن. على سبيل المثال، عندما يتم إطلاق موقع ويب، يمكن لأي شخص لديه وصول للإنترنت الوصول إلى الموقع وإطلاع على محتوياته دون أن يتعارض ذلك مع قدرة شخص آخر على استعراض نفس الموقع. مع العلم أنه قد يكون هناك استثناء عندما يتلقى الموقع عددًا ضخمًا من الزيارات، مما يمكن أن يؤدي إلى إرهاق الخادم. ومع ذلك، يمكن عمدًا استبعاد الوصول إلى موقع الويب، وفي الحقيقة يتم ذلك في كثير من الأحيان.¹

السلعة التي لا تنافس في الاستهلاك وتتضمن تكاليف استبعاد عالية تُشكّل مشكلات بالنسبة لنظام السوق. عندما يتم إنتاج مثل هذه السلعة، سيستفيد الكثيرون تلقائيًا بغض النظر عما إذا كانوا يدفعون ثمنها أم لا، لأنهم لا يمكن استبعادهم. كما سنرى، تجعل هذه الخاصية من غير المرجح أن تقدم الشركات المنتجة الخاصة هذه السلعة بكفاءة.

الفرع الثاني: التخصيص الكفء للموارد ودور الأسواق:

في ظل ظروف معينة، سيظهر السوق كفاءة في تخصيص الموارد وحل المشكلات الاقتصادية، بحيث يكون الاقتصاد ككل كفؤًا، ولا يمكن تحسين حالة أي فرد فيه إلا على حساب حالة فرد آخر (رفاهية أو أمثلية باريتو).²

أولاً: نموذج سامولسون في التخصيص الكفء للمواد الاقتصادية في إنتاج السلع العامة:

وفق هذا المنهج يتم تحديد نقطة تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص عن طريق اشتقاق منحني إمكانات الإنتاج، والذي يعبر عن نقاط المزج المختلفة بين الاستخدام العام والخاص للموارد في جانب الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التكنولوجية والموارد المتاحة و اتجاه دوال التكاليف، ثم يتم بعد ذلك تحديد شكل خريطة السواء التي تعكس تفضيلات المجتمع تجاه السلع العامة والخاصة، أما الخطوة الأخيرة فيتم فيها الجمع بين منحنى الإنتاج وخريطة السواء، للوصول إلى نقطة التخصيص الأمثل للموارد التي يتساوى عندها المعدل الحدي للإحلال بين السلع العامة والخاصة في جانب الإنتاج مع المعدل الحدي للإحلال بينهما في جانب الاستهلاك.

ويستند نموذج سامولسون على "أمثلية باريتو" في تخصيص الموارد التي تتحقق في جانب الإنتاج عندما تكون الزيادة في إنتاج السلع العامة على حساب النقص في إنتاج السلع الخاصة في ظل قدر معين من الموارد.

¹ Edgar K. Browning, Mark A. Zupan, **Microeconomics: Theory & Applications**, Twelfth Edition, John Wiley & Sons, United States of America, 2020, pp 506-507.

² محمد صالح تركي القرشي وناظم محمد نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، جامعة الموصل، 1993، ص 92-93.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

شرط باريتو أو كفاءة باريتو (Pareto Efficient Allocation)، الذي يقول أنه عند التخصيص الأمثل للموارد في المجتمع يستحيل إعادة تخصيصها أو توزيعها بطريقة أخرى دون أن يؤدي ذلك (إعادة التوزيع) إلى أن يستفيد بعض الناس على حساب أناس آخرين.¹

وبشكل محدد فإن أمثلية باريتو (Pareto Optimality) حالة من تخصيص أو توزيع الموارد يتطلب تحقق الشروط الحدية في ظل الافتراضات التالية:²

- الاقتصاد في حالة المنافسة التامة.
- حالة التأكد أو المعلومات التامة.
- غياب الوفورات الخارجية.

وشرط (سامولسون) هو شرط لتحقيق الكفاءة في إنتاج السلع العامة، الذي إذا ما انطبق، فإن إحلال إنتاج السلع الخاصة محل السلع العامة أو العكس يؤدي إلى تناقض في المنفعة الكلية للمجتمع ويمكن كتابته بالصيغة الآتية:³

$$\sum_{i=1}^n MRS_i = MRT$$

حيث أن:

MRS_i : معدل الإحلال الحدي بالنسبة للشخص (الوحدة).

MRT : معدل التحويل الحدي بين السلع العامة وأي سلعة خاصة مختارة.

ثانياً: تطبيق نموذج سامولسون على تخصيص الموارد في مشاريع البنية التحتية:

عند إسقاط نموذج سامولسون على تمويل البنى التحتية، يمكننا تحليل كيفية تخصيص الموارد بشكل كفاء لتطوير وصيانة البنى التحتية مثل الطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي تتجلى إشكالية تطبيق نموذج سامولسون على مشاريع البنية التحتية من خلال:

¹ حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 244.

² محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الجزئية المتوسطة الجزء الثاني، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020، ص 285.

³ ميثم لعبي إسماعيل، المالية العامة مقايضات الكفاءة والعدالة (مدخل النظرية الجزئية)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، مرجع على الانترنت غير مرقم.

• مشكلة الركاب المجانيين: (Free Rider Problem)

من الصعب تحديد مساهمات الأفراد في تمويل البنية التحتية، حيث يستفيد الجميع منها بغض النظر عن مساهمتهم المالية. هذا يقلل من الحافز للأفراد للمساهمة بشكل طوعي.

• صعوبة قياس المنفعة الهامشية:

تقدير المنفعة الهامشية لكل فرد من البنية التحتية يمكن أن يكون معقدًا، حيث تختلف تفضيلات الأفراد واحتياجاتهم. هذا يعقد من عملية تحديد المستوى الأمثل للتمويل والاستثمار.

• التكاليف الكبيرة وعدم اليقين:

مشاريع البنية التحتية غالبًا ما تتطلب استثمارات ضخمة وتستغرق وقتًا طويلاً لتحقيق الفوائد. التنبؤ بالتكاليف والعوائد المستقبلية يمكن أن يكون محفوفًا بعدم اليقين.

• تحديات السياسة العامة:

القرارات المتعلقة بتمويل البنية التحتية تتأثر بالسياسات العامة والأولويات السياسية، مما قد يؤدي إلى تخصيص غير كفاء للموارد. قد تكون هناك ضغوط سياسية لتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع معينة دون النظر إلى الجدوى الاقتصادية.

يُعد نموذج سامويلسون أداة فعالة لتحديد المستوى الأمثل للإنفاق على مشاريع البنية التحتية العامة مثل الطرق، الجسور، شبكات الصرف الصحي، والطاقة. وفقًا للنموذج، يتم تحقيق الكفاءة الاقتصادية عندما تكون التكلفة الحدية لإنتاج البنية التحتية مساوية لمجموع المنافع الحدية التي يحصل عليها جميع أفراد المجتمع.

فعلى سبيل المثال، في حالة بناء طريق عام، يتم تقدير المنافع الاجتماعية من خلال تحسين التنقل، تقليل زمن السفر، ودعم النشاط الاقتصادي، ويتم جمع هذه المنافع لجميع المستفيدين. إذا تجاوزت المنافع الاجتماعية الكلية التكلفة الحدية لإنشاء وصيانة الطريق، فإن المشروع يكون مبررًا من منظور الكفاءة الاقتصادية.

ومع ذلك، قد تظهر تحديات مثل ظاهرة "الراكب المجاني"، حيث يستفيد الأفراد من البنية التحتية دون المساهمة في تمويلها. لحل هذه المشكلة، يمكن للحكومات استخدام آليات تمويل مبتكرة مثل الضرائب الموجهة أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لضمان تحقيق التوازن بين المنافع الاجتماعية والتكاليف الاقتصادية.

الفرع الثالث: إشكالية تسعير خدمات البنية التحتية:

إشكالية تسعير خدمات البنية التحتية هي موضوع معقد يعانى منه العديد من الدول والحكومات، حيث أن غالبية مشاريع البنية التحتية هي مشاريع تقدم سلع عامة تتميز بوجود الآثار الخارجية السلبية والإيجابية عدم القدرة على الاستبعاد

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

وعدم التنافس في الاستهلاك. وتتعلق إشكالية تسعير خدمات البنية التحتية بتحديد السعر الذي يجب تحصيله عند تقديم خدمات البنية التحتية مثل الكهرباء، والمياه، والنقل، والاتصالات. ومن أهم التحديات التي تواجه عملية تسعير هذه الخدمات:

أولاً: تكاليف التمويل: تمويل مشاريع البنية التحتية يمكن أن يكون تحدياً، حيث يتطلب استثمارات كبيرة وفترات طويلة للعائد على الاستثمار. تكاليف التمويل والفوائد المرتبطة بها يمكن أن تؤثر على تسعير الخدمات.

تعتبر تمويل مشاريع البنية التحتية تحدياً كبيراً، حيث يتطلب استثمارات كبيرة وفترات طويلة للعائد على الاستثمار، وتتأثر تمويل البنية التحتية بعدة عوامل، منها تكاليف البنية التحتية؛ وتكاليف التمويل؛ والطلب؛ والعرض؛ والتنافسية؛ والسياسات الحكومية. وتشير الدراسات إلى أن تقييد البنية التحتية غير الكافية في بعض الدول، تؤثر على التمويل وتواجه مشاريع البنية التحتية صعوبة في التمويل.

ثانياً: المشاكل البيئية: يمكن أن يؤدي التسعير غير الكفؤ لخدمات البنية التحتية إلى بعض الأضرار على البيئة، ربما يؤدي انخفاض أسعار بعض خدمات البنية التحتية إلى الإفراط في استخدامها، الأمر الذي يضر بالبيئة. لذا فإن التسعير الاقتصادي لهذه الخدمات، مع أخذ الإمكانيات المحدودة للطبقات الفقيرة في الاعتبار، يمكن أن يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك وزيادة الكفاءة في استخدامها فعلى سبيل المثال، يمكن الحد من مرور المركبات في بعض الأماكن من خلال وسائل عدة، منها فرض رسوم لعبور الطرق، وزيادة رسوم تراخيص المركبات في هذه المناطق، أو تطبيق رسوم مرتفعة لانتظار السيارات، وكلها وسائل ربما تدفع إلى استخدام وسائل النقل العام شرط توافرها بشكل ملائم. وربما يساهم فرض الرسوم على مياه الري في ترشيد استهلاك المياه، حيث تمثل عمليات ري الأراضي الزراعية المصدر الرئيس لهدر الموارد المائية في كثير من البلدان، وتزداد أهمية خطوة كهذه في ظل الندرة المتزايدة للموارد المائية في بلدان نامية كثيرة. وبوجه عام، قبل تسعير أي من خدمات البنية التحتية تسعيراً اقتصادياً، يجب تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا التسعير ودراساتها، وأخذ الأوضاع الاقتصادية للمناطق الجغرافية والفئات المختلفة في الاعتبار.¹

¹ كمال أمين الوصال، مرجع سابق، مرجع على الانترنت غير مرقم.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

كما قد يؤدي تزايد حركة المرور والنشاطات الاقتصادية المرتبطة بتسعير البنية التحتية إلى استنزاف الموارد الطبيعية، مثل الوقود والمواد الخام، مما يزيد من الضغط على البيئة. كما قد تتطلب مشاريع البنية التحتية الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية، مما قد يزيد من التكاليف ويصعب عملية التمويل.

ثالثاً: تحديد التكاليف الفعلية: قد يكون من الصعب تحديد تكاليف بناء وصيانة البنية التحتية بدقة، خاصة عندما تكون هناك تكاليف مخفية مثل تكاليف الصيانة المستقبلية والتجديد. يجب وضوح تكاليف العمليات والصيانة المستمرة بالإضافة إلى تكاليف الإنشاء. من الواضح أن تحديد التكاليف الفعلية للبنية التحتية يتطلب دراسات مفصلة وتقييمات دقيقة لكل حالة. يمكن للمؤسسات والمنظمات الاستفادة من النماذج المالية المتاحة والاستعانة بخبراء في مجال إدارة التكاليف والمشاريع لتحديد التكاليف الفعلية وإعداد ميزانيات مناسبة لمشاريع البنية التحتية.

الفرع الرابع: وسائل التمويل المستخدمة لكل مرحلة من مراحل تمويل البنية التحتية:

تعتبر مشاريع البنية التحتية أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تحسين جودة الحياة وتطوير الاقتصاد في المجتمعات. ولكن يعد تمويل هذه المشاريع من أهم التحديات التي تواجهها الحكومات والجهات المعنية، حيث إن أدوات التمويل المستخدمة لكل مرحلة من مراحل تمويل البنية التحتية تختلف بناءً على المخاطر والعوائد المتوقعة في كل مرحلة. السؤال التقليدي "هل الحكومات، البنوك، أو أسواق رأس المال هي الأفضل لتمويل البنية التحتية؟" يعتبر سؤالاً بسيطاً جداً. فالمشروع النموذجي يحتوي على عدة مراحل متميزة.¹ كل مرحلة منها تظهر خصائص مختلفة من حيث المخاطر والعوائد، وتواجه مشاكل تحفيزية مختلفة، مما يستدعي دوراً مختلفاً لكل من الحكومات، البنوك، وأسواق رأس المال. لذلك فإن كل مرحلة تحتاج إلى مزيج مختلف من أدوات التمويل لتغطية ملفات المخاطر والعوائد المختلفة، وبالتالي تستهدف أنواعاً مختلفة من المستثمرين. يمثل الجدول (01-01) نظرة عامة على الأدوات المالية المناسبة لكل مرحلة.

¹ Torsten Ehlers, **Understanding the challenges for infrastructure finance**, Bank for International Settlements, Monetary and Economic Department, August 2014, Bâle, Suisse, 2014, p05.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

الجدول رقم (01-01): أدوات التمويل المستخدمة في كل مرحلة من مراحل تمويل البنية التحتية

المرحلة	القضايا الاقتصادية والتعاقدية	الخصائص المالية	المستثمرون المحتملون
التخطيط	يتم صياغة العقود في مرحلة التخطيط، قد تستغرق هذه المرحلة وقتًا طويلاً (10 إلى 30 شهراً)، وقد تحاول الأطراف المشاركة إعادة التفاوض بشأن التزامات العقد. تعتبر تقييمات وكالات التصنيف مهمة لضمان اهتمام المستثمرين بالديون، وكذلك التأمين الائتماني أو الضمانات الحكومية.	تحتاج الجهة المنفذة إلى إيجاد مستثمرين للأسهم. يحتاج رعاية الأسهم إلى تأمين التزامات من مستثمري الديون (معظمهم بنوك). نظراً لطول فترة التخطيط، فإن التزامات المستثمرين في مرحلة مبكرة تأتي بتكلفة عالية. يمكن أن تكون نسبة الرافعة المالية عالية (10:1 أو أكثر).	رعاة الأسهم يحتاجون إلى مستوى عالٍ من الخبرة. غالباً ما يكونون شركات بناء أو حكومات. في حالات نادرة، قد تشارك صناديق البنية التحتية (أستراليا، آسيا) أو الاستثمارات المباشرة من صناديق التقاعد (كندا). مستثمرو الديون غالباً ما يكونون بنوكاً من خلال قروض (متعددة الأطراف). التمويل عبر السندات نادر، حيث تحمل المشاريع مخاطر عالية في المراحل الأولى.
البناء	تعد حوافز المراقبة أمراً أساسياً. يمكن أن يضمن تدخل القطاع الخاص (على عكس الاستثمار العام البحث) ذلك.	هذه مرحلة عالية المخاطر. من المحتمل حدوث أحداث غير متوقعة بسبب تعقيد مشاريع البنية التحتية. معدلات التخلف عن السداد تكون مرتفعة نسبياً. يجب أن تمتد التزامات حملة الديون الأولية إلى ما بعد هذه المرحلة بكثير، حيث لا يولد المشروع تدفقات نقدية في هذه المرحلة.	إعادة التمويل أو الحصول على تمويل إضافي أمر صعب ومكلف للغاية في هذه المرحلة. قد يكون لدى رعاة الأسهم حافز لتوفير تمويل إضافي إذا تحققت المخاطر.
التشغيل	تعتبر ملكية وتقلب التدفقات النقدية بسبب مخاطر الطلب أمراً أساسياً. يمكن لنماذج مثل عقود القيمة الحالية ذات الأجل المرن والرسوم القائمة على التوفر أن تقلل من التقلبات، والمخاطر، وتكاليف التمويل، ولكن لها تأثيرات سلبية على الحوافز.	تدفقات نقدية إيجابية. ينخفض خطر التخلف عن السداد بشكل كبير.	إعادة تمويل الديون (القروض المصرفية) من المرحلة الأولى. تعتبر السندات خياراً طبيعياً، لكنها ليست شائعة جداً. إعادة التمويل بالقروض المصرفية أو الأموال الحكومية شائعة.

Source:

Torsten Ehlers, **Understanding the challenges for infrastructure finance**, bank for international settlements, Monetary and Economic Department, August 2014, Bâle, Suisse, 2014, p 05.

الفرع الخامس: العوامل المحددة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية:

إن استثمارات البنية التحتية تحتاج إلى تحليل ودراسة دقيقة للعوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات المستنيرة بشأن المشاريع المستقبلية. لذا يجب تقييم الظروف الاقتصادية وتحديد الأولويات بناءً على الاحتياجات والإمكانيات المتاحة.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

تحديد الحد الأمثل يتطلب دراسة شاملة للوضع الحالي وتوقعات المستقبل، وقياس الاستثمارات المحتملة مقابل النتائج المتوقعة. يجب أيضاً أخذ العوامل البيئية والاجتماعية في الاعتبار لضمان استدامة الاستثمارات وتفاعلها مع المجتمع. وحسب صندوق النقد الدولي (2014) فإن العوامل المحددة التي يجب مراعاتها والنظر فيها عند الاستثمار في البنية التحتية تكمن في:

أولاً: درجة التراخي الاقتصادي:

تعتبر درجة التراخي الاقتصادي عاملاً مهماً يؤثر في قرارات الاستثمار في البنية التحتية. إذا كانت الدولة أو المنطقة تعاني من تباطؤ اقتصادي أو تراجع، قد يكون من الصعب تخصيص موارد مالية كافية لتمويل المشاريع البنية التحتية الكبيرة. وتكمن العوامل المحددة للاستثمار في البنية التحتية فيما يلي:¹

تعتبر درجة التراخي الاقتصادي عاملاً مهماً يؤثر في قرارات الاستثمار في البنية التحتية. إذا كانت الدولة أو المنطقة تعاني من تباطؤ اقتصادي أو تراجع، قد يكون من الصعب تخصيص موارد مالية كافية لتمويل المشاريع البنية التحتية الكبيرة. لذا يجب تقييم الظروف الاقتصادية وتحديد الأولويات بناءً على الاحتياجات والإمكانات المتاحة.

تزداد الدفعة التي يتلقاها الناتج إلى حد كبير كلما، جاء تنفيذ الاستثمار العام أثناء فترات التراخي الاقتصادي وتيسير السياسة النقدية، علماً بأن تيسير السياسة النقدية يحد من ارتفاع أسعار الفائدة استجابة لزيادة الاستثمار.

ثانياً: كفاءة الاستثمار العام: كذلك تزداد الآثار على الناتج في البلدان التي تتسم باستثمارات عامة عالية الكفاءة، حيث لا يُهدر الإنفاق الإضافي على الاستثمار العام ويخصص لمشروعات عالية العائد.

ثالثاً: كيفية تمويله: وبالإضافة إلى ذلك، تشير الأدلة المستمدة من الاقتصادات المتقدمة إلى أن الاستثمار العام الممول بإصدار الديون يترك أثراً أكبر على الناتج حين يمول من خلال زيادة الضرائب أو تخفيض نفقات أخرى.

عموماً، يسعى القرار الأمثل إلى تحقيق توازن بين الاستثمارات في البنية التحتية والتحديات المالية والاقتصادية الحالية والمستقبلية، بما يضمن تحقيق أقصى قدر من الفوائد للمجتمع والاقتصاد بشكل عام.

¹ آفاق الاقتصاد العالمي، حان الوقت لدفعة في مجال البنية التحتية، نشرة صندوق النقد الدولي، 30 سبتمبر 2014، ص ص 3-4.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

المطلب الثاني: الإستراتيجيات المتبعة في تمويل مشاريع البنية التحتية:

أن تمويل البنية التحتية يمثل تحدياً كبيراً نظراً للتكاليف العالية المرتبطة بالمشاريع الكبيرة، ولهذا فإن وجود استراتيجيات فعّالة لتمويل البنية التحتية يعتبر أمراً حاسماً، حيث تتعد الإستراتيجيات المتبعة في تمويل هذه المشاريع وفيما يلي الاستراتيجيات المتبعة في تمويل البنية التحتية.

الفرع الأول: التمويل الحكومي عن طريق الموازنة لمشاريع البنية التحتية:

تمويل البنية التحتية عن طريق الموازنة العامة، يشمل استخدام مصادر تمويل عامة مثل الميزانية العامة للدولة لتمويل وبناء مشاريع البنية التحتية مثل الطرق، والجسور، والمرافق العامة.

أولاً: دور الميزانية الحكومية في تمويل مشاريع البنية التحتية:

تلعب الحكومات دوراً مهماً في دعم وتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة والحيوية التي تعزز من التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الخدمات للمواطنين. يتضمن ذلك تخصيص ميزانيات ضخمة للبنية التحتية وتنفيذ المشاريع التي تحقق أقصى فائدة للمجتمع، ويقصد بالتمويل الحكومي لمشاريع البنية التحتية أن تقوم الحكومة بتخصيص موارد مالية من ميزانيتها لتمويل تصميم وبناء وصيانة المشاريع التحتية. هذه المشاريع قد تشمل بناء الطرق والجسور والمطارات وشبكات النقل العام ومشاريع توزيع المياه والصرف الصحي والطاقة والاتصالات.

في ضوء تجربة العقود الثلاثة الماضية ومحدودية الاستثمارات الخاصة في مجال البنية التحتية واقتصارها على قطاعات معينة، يمكن القول إن هناك اتفاقاً عاماً بين الاقتصاديين والمختصين على أن تتضمن المعادلة الصحيحة بالبنية التحتية دوراً رئيساً للقطاع العام، لا في التنظيم والإشراف والرقابة فحسب، بل في التمويل أيضاً. ففي أواخر ثمانينيات القرن الماضي، تزايدت الدعوات التي أطلقتها كثير من المؤسسات المالية الدولية والاقتصاديين والساسة إلى رد الاعتبار، إلى القطاع الخاص والعمل على ضرورة توفير البيئة التنظيمية والتشريعية القانونية اللازمة لأدائه الدور الرائد في النشاط الاقتصادي، وتقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وانتشرت عمليات الخصخصة في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء. ولم تقتصر هذه الدعوات على تحويل ملكية المشروعات الإنتاجية المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص فحسب، إنما امتدت إلى إفساح مساحة أكبر للقطاع الخاص في قطاعات البنية التحتية، إلا أن حصاد العقود الثلاثة الماضية يوضح أن دور القطاع الخاص في تمويل استثمارات البنية التحتية (باستثناء قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وبدرجة أقل في مجال الطرق ذات الرسوم) كان محدوداً على الرغم من الضمانات والحوافز التي قدمها كثير من الحكومات، ويبدو أن هذا الوضع سيستمر في الأقل في المدى المنظور.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

إضافة إلى إجماع القطاع الخاص عن الاستثمار في قطاعات البنية التحتية، ثمة أسباب كثيرة تدفع الحكومات إلى التعايش مع حقيقة مفادها أن القطاع العام سيبقى المسؤول الرئيس عن تمويل النسبة العظمى من استثمارات البنية التحتية، وهذا يعني أن قدرة القطاع العام على تعبئة الموارد المالية تبقى العامل الرئيس المحدد لمستوى الاستثمارات العامة في مشروعات البنية التحتية. تُحدد قدرة القطاع العام على تدبير الموارد المالية اللازمة لاستثمارات البنية التحتية بعوامل عدة، يأتي في مقدمها مستوى الدين العام وحجم العجز في الموازنة العامة للدولة وطبيعته. فلا شك في أن استمرارية عجز الموازنة العامة وارتفاعه يؤديان إلى محدودية الحيز المالي المتاح للاستثمارات العامة، وإلى زيادة مستويات الدين العام، الأمر الذي يحد من قدرة الحكومة على الاقتراض، ويؤدي كذلك إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، ومن ثم محدودية الاستثمارات في البنية التحتية. يزداد الضغط المالي حدة في الدول الأقل تقدماً والدول النامية، إذ غالباً ما تعاني هذه الدول عجزاً هيكلياً في الموازنة العامة سببه انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة قصور السياسات الضريبية؛ وعدم كفاءة الإدارة الضريبية؛ وانخفاض متوسط الدخل الفردي؛ وانخفاض كفاءة الإنفاق الحكومي؛ وانتشار الفساد؛ ما يعني أن تدبير الموارد المالية اللازمة للاستثمار في البنية التحتية يمثل تحدياً أشد خطورة لهذه الدول.¹

ثانياً: أهمية التمويل الحكومي لمشاريع البنية التحتية:

إن التمويل الحكومي لمشاريع البنية التحتية يصبح ضرورة حتمية في الدول التي تتميز بمحدودية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والدول التي بدأت مسيرة التنمية حديثاً، حيث يمكن حصر بعض الجوانب التي تبرز أهمية التمويل الحكومي لمشاريع البنية التحتية فيما يلي:

• تعزيز التنمية الاقتصادية:

تسهم مشاريع البنية التحتية في توفير بنية قوية للنمو الاقتصادي، من خلال تحسين البنية التحتية اللوجستية وتسهيل حركة السلع والخدمات.

• تحسين الجودة الحياتية:

من خلال توفير خدمات أساسية مثل النقل والمياه والصرف الصحي، ترتقي المشاريع التحتية بجودة حياة المواطنين.

• تحسين بيئة الأعمال:

¹ كمال أمين الوصال، مرجع سابق، مرجع على الانترنت غير مرقم.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

بتحسين البنية التحتية، تتيح الحكومة بيئة أعمال أفضل للشركات والمؤسسات، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تعزز البنية التحتية القوية من جاذبية البلد للاستثمارات الوطنية والأجنبية، مما يؤدي إلى تنمية القطاع الخاص وزيادة فرص العمل.

• تحقيق التوازن الاجتماعي:

التمويل الحكومي لمشاريع البنية التحتية يساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي، بتوفير الفرص والخدمات للمناطق النائية والمحرومة، مما يعزز من تلاحم المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الفرع الثاني: تمويل مشاريع البنية التحتية بمساهمة القطاع الخاص:

تعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص واحدة من الاستراتيجيات المهمة لتمويل البنية التحتية، حيث أزداد الاعتماد على القطاع الخاص في الكثير من القطاعات التي كانت سابقاً حكراً على الدولة، وتعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من بين الاستراتيجيات المعقدة في تمويل البنية التحتية، والتي تتطلب العديد من الضوابط من أجل تحقيق الكفاءة المثلى في تقديم الخدمات وتوزيع المخاطر والمكاسب.

أولاً: التحديات والفرص التي تواجه القطاع الخاص لتطوير وتمويل مشاريع البنية التحتية:

بعد تطور دور الدولة وتدخلها في العملية الإنتاجية، سيطرت الدولة تبعاً لهذا التطور على إقامة مشاريع البنية التحتية لاعتبارات كثيرة، منها ما هو اقتصادي ومنها ما اجتماعي، ثم تغيرت تلك المفاهيم بالنسبة للدولة الحديثة وأصبحت تستعين بالقطاع الخاص لمساعدتها في تنفيذ وتطوير تلك المشروعات، وهو ما شكل تحدياً كبيراً يواجه كافة الحكومات سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية على حد سواء، فالدول تحتاج إلى تقوية وتوسيع اقتصاداتها وزيادة بنيتها التحتية وتحتاج لمبالغ كبيرة لتمويل هذه المشاريع، لكن المشكلة أن العديد من دول العالم، وخاصة الدول النامية لا يوجد عندها الموارد المالية لإقامة هذه المشروعات نظراً لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وهي غير قادرة على تلبيةها .

و تعود الشراكة بين القطاعين الخاص والعام بالفائدة على الكفاءة الإدارية للحكومة، حيث يمكن إعادة توجيه الموارد المالية والبشرية والإدارية إلى مجالات إستراتيجية أخرى، كما يعد من المزايا التي يحققها القطاع العام من الشراكة في مجال البنية التحتية، الزيادة التي تطرأ على الأصول التي يملكها بعد انتهاء مدة العقد المتفق عليه بعودة المشروعات إليه قانونياً، كما تتميز المشاركة مع القطاع الخاص بكفاية الأداء التي يتميز بها هذا القطاع، والتي يترتب عليها تقديم خدمات أفضل وأرخص لصالح المستهلكين، وما لم يتم تسعير هذه الخدمات تسعيراً اقتصادياً سليماً يسمح باسترداد التكاليف، مع تحقيق قدر معقول من

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

الربح، فإن اجتذاب الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية سيكون صعباً¹ و رغم أن هذا النموذج يحمل العديد من الفرص، إلا أنه أيضاً يواجه تحديات مهمة تحتاج إلى التفكير العميق والتخطيط الدقيق.

أ-التحديات:

توازن المصالح: قد يكون هناك تباين في المصالح بين القطاعين العام والخاص، حيث يسعى القطاع الخاص لتحقيق الربحية، بينما يهدف القطاع العام لتلبية احتياجات المجتمع. هذا الاختلاف يمكن أن يؤدي إلى تعارض في بعض الحالات. المخاطر والمكافآت: مشاريع البنية التحتية تحمل أخطار مالية وفنية كبيرة، يمكن أن يترتب على ذلك تأخير في التنفيذ أو زيادة في التكاليف. لذا يجب تحقيق توازن بين تقاسم المخاطر والمكافآت بين القطاعين.

الشفافية والمساءلة: قد يثير عمليات اتخاذ القرار وإدارة المشاريع تساؤلات بشأن الشفافية والمساءلة. يجب وضع آليات فعالة لضمان أن العمليات تجري بنزاهة وشفافية، وأن هناك مسار لمعالجة أي خروج عن المسار المخطط له.

ب-الفرص:

تخصيص الموارد: يمكن للشراكة بين القطاعين توفير مصادر تمويل إضافية لمشاريع البنية التحتية التي قد تكون الحكومة غير قادرة على تمويلها بمفردها. هذا يمكن أن يدعم تطوير مشاريع ضخمة ومهمة. الكفاءة والابتكار: يمكن أن يسهم القطاع الخاص في تقديم خبراته وتكنولوجياته الحديثة لتحسين كفاءة تنفيذ المشاريع وابتكار طرق جديدة لإدارتها وصيانتها.

تسريع التنفيذ: بفضل مرونة القطاع الخاص، يمكن أن تساهم الشراكة في تقليص الوقت المطلوب لتنفيذ المشروع، مما يعود بالفائدة على المجتمع بشكل أسرع.

تبادل المعرفة: تتيح الشراكة منصة لتبادل المعرفة بين القطاعين العم والخاص، مما يمكن أن يعزز من تعلم الجميع وتطوير القدرات.

ضمان نجاح الشراكة بين القطاعين، يجب تبني إطار قانوني وتنظيمي واضح ومناسب، بالإضافة إلى ضمان وجود آليات لمعالجة التحديات التي قد تظهر خلال مراحل تنفيذ المشروع.

ثانياً: تجارب بعض الدول المختارة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتمويل مشاريع البنية التحتية:

¹ هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر -طنطا-، الجزء 04، العدد 31، مصر، 2016، ص 1733.

أ- تجربة المملكة المتحدة:

تُعدُّ المملكة المتحدة واحدة من الدول الرائدة في تبني استراتيجيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتمويل وتطوير مشاريع البنية التحتية. حظيت هذه الاستراتيجية بتجربة طويلة وناجحة تُعزِّز دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية البنية التحتية للبلاد.

1- تاريخ الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في المملكة المتحدة:

استنادا إلى مقال صادر عن مركز البحوث السياسية الصحية بجامعة "ماتفورد ليسيسيتر" بالمملكة المتحدة، مؤرخ في فيفري 2005 فإن تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) انطلقت في أواخر السبعينات، بعيد أزمة ارتفاع أسعار النفط حيث أقرت حكومة مارغريت تاتشر سياسة "حكومة تاتشر"، والتي كانت تهدف إلى مجابهة تدني خدمات الصحة العمومية و الرفع من مستوى صحة و عيش المواطن الإنجليزي، كما هدفت إلى التفتح على القطاع الخاص و إشراكه في المساهمة في رفع مستوى البنية الأساسية وتمويلها جزئيا، في نطاق رؤية تقطع العلاقة تدريجيا مع نظام المالية الجامد والرقابة على المال العام، وذلك بهدف الاستفادة من التمويل الخاص للاقتصاد، بما يتيح حركية أفضل على السوق المالية و تنشيطها وعلى أساس تمكين القطاع الخاص من عائدات استثمارية، مع الحرص على التوازن المالي لعقود الشراكة و تقاسم المخاطر المحتملة، لكن الشراكة لم تنطلق فعليا إلا سنة 1992 بعد بروز نقائص الخوصصة.¹

2- النموذج البريطاني للشراكات بين القطاعين:

اعتمدت المملكة المتحدة نموذج "PFI" (التمويل بالشراكة العامة-الخاصة) كوسيلة لتمويل مشاريع البنية التحتية. تتمثل فكرة هذا النموذج في أن تتعاقد الحكومة مع شركات خاصة لبناء وتشغيل مشاريع البنية التحتية لفترة طويلة، حيث تقوم الشركات بتمويل العملية بناءً على تعويضات تدفعها الحكومة على مدى الفترة المتفق عليها.²

¹ عبد اللطيف، بن نعم، دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص لترقية الخدمات العامة، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، جامعة معسكر، المجلد 08، العدد 01 مارس 2021، الجزائر، 2021، ص ص، 22-23.

² مها محمود عبد الرازق ابوزيد، إمكانيات مشاركة القطاع الخاص في تحسين الأداء التشغيلي لخدمة النقل العام بالاتوبيسات في مدينة الإسكندرية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا كلية التجارة، المجلد 38، العدد 04، جمهورية مصر العربية، 2018، ص 388.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

تجربة المملكة المتحدة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) في تمويل مشاريع البنية التحتية، تُظهر أن هذا النموذج يمكن أن يكون ناجحًا عندما يتم تنظيمه بشكل جيد وتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة، مما يساهم في تحقيق التطوير المستدام وتحسين حياة المواطنين.

ب- تجربة فرنسا:

تُعد فرنسا من الدول التي قامت بتطبيق نماذج ناجحة للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير مشاريع البنية التحتية. تجمع تلك الشراكات بين توجيهات الحكومة وكفاءة الشركات الخاصة لتحقيق تحسينات مهمة في البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة.

1- تاريخ الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في فرنسا:

وإذا كانت الممارسة الفعلية للشراكات بين القطاعين العام والخاص قد انطلقت منذ سنوات الثمانينيات، فإن العمل بها تزايدت وتيزته مع اعتماد قانون متعلق بقصد الشراكة سنة 2004. ولقد مثل برنامج إنجاز ثلاث سجون ومستشفيات جامعية النواة الأولى للشراكة بين القطاعين العام والخاص بفرنسا.

وامتدت التجربة لتشمل قطاعات مهمة أخرى على غرار الإنارة العمومية؛ والطرق؛ والشبكة الحديدية؛ والمنشآت الرياضية؛ والاتصالات؛ وجمع النفايات.¹

2- أهم المشاريع المنجزة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

من أهم المشاريع:

- المعهد الوطني للرياضة بتكلفة مليون أورو لمدة 30 سنة.
- الملعب الرياضي بمدينة ليل بمبلغ 430 مليون أورو. عقد كراء لمدة 30 سنة لإنجاز قطب صحي واستشفائي بمدينة نانسي بمبلغ 70 مليون أورو.
- مشروع مراقبة بالكاميرا لمدينة باريس بتكلفة 44 مليون أورو.
- مركب صحي بجنوب فرنسا بمبلغ 340 مليون أورو.

¹ فراح رشيد، كريمة فرحي مرجع سابق، ص 70.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

ويغطي مجال تطبيق عقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص كافة نشاطات الدولة (بما فيها المؤسسات العمومية والمقاولات الوطنية التي تؤدي خدمات عمومية والجماعات المحلية).

ج- تجربة تركيا:

تجسد تجربة تركيا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) نموذجاً مثيراً للاهتمام، منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، عملت تركيا على تعزيز دور القطاع الخاص في اقتصادها من خلال سياسات وإصلاحات هامة، ولقد ساهمت هذه التجربة في تعزيز الاقتصاد وتطوير البنية التحتية وتوفير فرص العمل.

1- الجوانب الرئيسية لتجربة تركيا في التعاون بين القطاعين:

تميزت تجربة تركيا في التعاون بين القطاعين العام والخاص بعدة جوانب رئيسية، بما في ذلك برامج الخصخصة؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتشجيع الاستثمارات؛ وتحسين مناخ الأعمال؛ وتطوير القطاعات الناشئة. أدت برامج الخصخصة في تركيا إلى خصخصة العديد من الشركات والمشاريع الحكومية، في قطاعات مثل النقل والاتصالات والطاقة، مما أدى إلى زيادة الكفاءة وتحسين أداء القطاع الخاص.

كان تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية محط تركيز تركيا، حيث يتم تمويل المشاريع وبنائها بالتعاون بين الحكومة والشركات الخاصة. أنشأت تركيا مناطق اقتصادية خاصة ومناطق صناعية لتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية وجذب رأس المال وتطوير الصناعات المحلية. كما تم اتخاذ تدابير في تركيا لتبسيط الإجراءات البيروقراطية وتقليل العقبات التي تواجه المستثمرين، مما أدى إلى تحسين مناخ الأعمال وزيادة الثقة في الاقتصاد، كما دعمت تركيا القطاعات الناشئة والمبتكرة من خلال التمويل والدعم الفني، مما ساهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية.¹

2- الجانب القانوني والتنظيمي لتجربة تركيا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

في الجانب القانوني والتنظيمي، اعتمدت تركيا نظام البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) بشكل عام مع بعض التفرعات المشتقة منه في بعض المشاريع كنظام B.O.O، إذ نجحت تجارب الشراكة على أساس البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) في جميع مشاريع مطارات وجسور وأنفاق وسكك حديد تركيا، ورغم وجود العديد من السياسات والتوجهات التي تقوم بها حكومة تركيا لجعل البنية التحتية فيها أكثر أماناً وأعلى إنتاجية، ورغم إعطاء الأولوية للمشاريع التي تنفذ بالمشاركة بين

¹ وسيلة سعود، عباس فرحات، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد-بشار، مجلد 04، العدد 01، إبريل 2018، الجزائر، 2018، ص ص، 215-217.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

القطاعين العام والخاص، واعتبار هذا الأسلوب هو النهج السائد والمعتاد في تطوير مشاريع البنى التحتية القائمة أو توسعتها أو استحداث المزيد منها، ورغم أن إجراءات الاستثمار في تركيا سهلة تتماشى مع المعايير الدولية، إلا أن العديد من الأدبيات الاقتصادية تشير إلى الحاجة لإصدار أنظمة وقوانين جديدة خاصة بالاستثمار بشكل عام، والاستثمار في مشاريع البنى التحتية بشكل خاص، من هذا الواقع سن البرلمان التركي قانوناً جديداً للاستثمار مقترحاً من قبل وكالة دعم وتشجيع الاستثمار، يتم بموجبه إيضاح كافة جوانب الاستثمار، وبشكل خاص الحوافز المقدمة للمشاريع الاستثمارية كمنح قطع أرضية للمشاريع لمدة 40 عاماً، وتحويل ملكية الأرض إلى المشاريع التي تنفذ خلال الوقت المحدد، وضمان الدولة للمنتجات والإعفاء من الرسوم الجمركية، ودعم تقديم رواتب وأجور ملائمة للموارد البشرية الكفؤة في المشروع، كما ينص القانون على استحداث صندوق الثروة التركي (Turkish Wealth Fund)، الذي يتوقع أن يساهم بنسبة 1.5% سنوياً في الاقتصاد التركي، والذي يقدر أن يكون رأسماله بمحدود 200 مليار ليرة تركية.¹

ثالثاً: خلاصة التجارب الدولية في مساهمة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية:

استدراكاً لما سبق، أصبحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) خياراً حيوياً لتنفيذ المشروعات بكفاءة وجودة عالية. من خلال تحقيق التوازن بين مصالح الطرفين، يمكن للدول تعزيز تطورها الاقتصادي وتحسين جودة حياة مواطنيها. لكن تحقيق نجاح الشراكة يستلزم تنظيمًا فعالاً وتخطيطاً دقيقاً للمشاريع، إلى جانب التركيز على تحقيق المصلحة العامة. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تُمدد خزانة الدولة بمصادر إيرادات جديدة، وتقليل فترة تطوير المشروعات وتكلفتها. كما تعزز الشراكة كفاءة التشغيل والاستجابة لاحتياجات المجتمع، وتُمثل التسعير الاقتصادي للخدمات المرافق والبنية التحتية مصدرًا أساسياً لتوفير التمويل الذاتي لبرامج التطوير.

ويكمن استنتاج الفوائد التالية للشراكة بين القطاعين العام والخاص:

- تقديم مصادر تمويل جديدة.
- زيادة إيرادات الدولة.
- تحسين كفاءة تنفيذ المشروعات.
- تقليل تكاليف التطوير.

¹ الطاهر ميمون، التجربة التركية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص: دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019، الجزائر، 2019، ص ص، 2013-2014.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

- تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- توجيه الموارد إلى مجالات أخرى.

كما أنها تواجه التحديات التالية:

- نقص الموارد المالية في بعض الدول النامية.
- الحاجة لإدارة وتنظيم فعاليات الشراكة.
- ضمان تحقيق الاستدامة والمنفعة العامة.

تظل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة قوية لتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية. تعتمد نجاح هذه الشراكات على وضوح السياسات والإجراءات وتحقيق توازن بين مصالح الطرفين، تُظهر تجارب الدول المذكورة أهمية تحقيق التوازن بين الفوائد المالية للقطاع الخاص وتحقيق الخدمات والبنية التحتية المناسبة للمجتمع.

الفرع الثالث: التمويل من خلال الأسواق المالية:

تلعب الأسواق المالية دورًا أساسيًا في تمويل مشاريع البنية التحتية. تعمل هذه الأسواق على توفير السيولة والتمويل الضروري لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة، مثل الطرق؛ والجسور؛ والمطارات؛ والمرافق العامة. من خلال الإصدارات المالية مثل السندات والصكوك، يمكن للحكومات والشركات الخاصة جمع الأموال من المستثمرين لتمويل هذه المشاريع. تساهم هذه الأسواق في توجيه الموارد المالية نحو مشاريع البنية التحتية الحيوية، مما يدعم نمو الاقتصاد وتحسين البنية التحتية الوطنية. إضافةً إلى ذلك، تساهم الابتكارات المالية مثل الصكوك الإسلامية والتكنولوجيا المالية في تعزيز فرص التمويل المستدام لمشاريع البنية التحتية.

أولاً: أهم الأدوات المستخدمة في تمويل البنية التحتية:

تعتبر الأسواق المالية أحد الوسائل الرئيسية لتمويل مشاريع البنية التحتية، حيث توفر العديد من الأدوات المالية التي تساهم في تمويل هذه المشاريع الحيوية. تهدف هذه الأدوات إلى جذب استثمارات القطاع الخاص وتوفير التمويل اللازم لتطوير وصيانة البنية التحتية.

أ-السندات:

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

تُستخدم السندات بمختلف أنواعها في تمويل مشاريع البنية التحتية. تصدر الحكومات أو الجهات الخاصة سندات لجذب التمويل، وتستند عوائد هذه السندات إلى الفائدة المدفوعة للمستثمرين، ومن بين أنواع السندات المستخدمة في تمويل البنية التحتية:¹

1- سندات الخزنة:

تُصدر من قبل الحكومات لتمويل احتياجاتها العامة، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية. تعتمد عائداتها على الفائدة المدفوعة للمستثمرين.

2 - سندات المشروعات أو سندات الإيرادات:

تُصدر من قبل الهيئات والمؤسسات الحكومية أو الخاصة لتمويل مشروعات معينة. تعتمد عائداتها على الإيرادات التي تُولد من المشروع، مثل رسوم المرافق أو الخدمات. ويتم استخدام السندات الأيرادية أو سندات المشروعات لتمويل مشروعات بعينها، حيث يتم استخدام حصيلة إصدار السندات الأيرادية لتمويل مشروعات التنمية أو البنية التحتية التي أُصدرت من أجل تمويلها، وهي بطبيعتها أطول عمراً من سندات الخزنة.

وفيما يلي بعض الأمثلة على المشروعات التي تم تمويلها بالسندات:

● تم تسعير سندات بقيمة 814 مليون دولار أمريكي لمدة استحقاق تصل إلى 22 عاماً، وذلك من قبل شركة "أكوا باور" السعودية في عام 2017. تم إصدار هذه السندات من قبل شركة ACWA Power Management and Investments One Ltd التابعة بالكامل لشركة أكوا باور، وتم تداولها في بورصة أيرلندا (ISE). يتم دعم هذه السندات بتدفقات النقد والضمانات الأخرى من مشاريع توليد الطاقة وتحتية المياه التابعة لشركة "أكوا باور" في المملكة العربية السعودية.²

● تم في عام 2006 إطلاق مشروع قطر جاس للغاز الطبيعي المسال، والذي يشمل إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال من قطر. بلغ حجم الاستثمار في المشروع 1.55 مليار دولار أمريكي. تم تخصيص استحقاق السندات في عام 2016،

¹ نوران يوسف، دور الأسواق المالية في تمويل التنمية ومشروعات البنية التحتية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص ص، 44-45.

² Jordan Bintliffe , Acwa Power's project-backed bond Saudi Arabia, IJGlobal, Published 11 May 2017, URL: <https://www.ijglobal.com/articles/106254/acwa-powers-project-backed-bond-saudi-arabia> date of access :31/08/2023

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

ويتم استخدامها لدعم توسعة قطاع الغاز الطبيعي المسال في قطر. يشمل المشروع عدة وحدات لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في مجمع رأس لفان للغاز الطبيعي المسال في قطر.¹

ب- الصكوك:

1- واقع تمويل البنية التحتية بواسطة الصكوك:

تستخدم الصكوك في تمويل مشاريع البنية التحتية كوسيلة مالية واعدة. يواجه استخدام الصكوك في تمويل مشاريع البنية التحتية العديد من التحديات تحديات لعل عدم توافق هيكل التدفقات النقدية للصكوك مع مشروعات البنية التحتية. تُعد الصكوك الخضراء المستخدمة لتمويل مشاريع بيئية مستدامة جزءاً من هذا التوجه، حيث يمكنها توسيع نطاق سوق التمويل والمساهمة في ملء الفجوة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي. تعتبر الصكوك الإسلامية وسيلة مالية مبتكرة تلبي احتياجات تمويل مشاريع البنية التحتية وتعزز من التنمية. ويُمكن الاستفادة من الصكوك في عدة مجالات لتمويل التنمية والبنية التحتية على حسب هيكلتها، فعلى سبيل المثال، يُمكن الاستفادة بصكوك الإجارة بأنواعها المختلفة في اقتناء الأصول لمشاريع التنمية أو تمويل مشاريع البنية التحتية مثل المباني والجسور والمعدات، كذلك من خلال صكوك إجارة الأعيان، يمكن الاستفادة من صكوك إجارة الخدمات في تمويل المشاريع الإنمائية ذات الآجال المتوسط والطويلة، مثل قطاع التعليم والصحة والنقل والاتصالات أيضاً صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية. أيضاً يُمكن الاستفادة من صكوك السلم في مجال النفط والغاز والثروة المعدنية والحيوانية والزراعية إذ يمكن للحكومة الاستفادة منها في عدم الموازنة العامة أو دعم المشاريع التنموية، بإصدار صكوك سلم بصفتها منتجة وقادرة على تسليم سلعة وإعادة بيعها بعقود المراجعة. كما يمكن لأي حكومة أن تصدر صكوك مشاركة بهدف تعبئة الموارد المالية لإنشاء مرافق عامة مثل الموانئ والمطارات والجامعات، والقطاع الخيري. أما صكوك الاستصناع فيمكن الاستفادة منها في مجالات إنشاء المباني؛ أو الطرق؛ أو السفن؛ أو المصانع. كما يمكن استخدام هياكل مركبة عند إصدار الصكوك مثل الإجارة والاستصناع، وهكذا.²

تمويل البنية التحتية بواسطة الصكوك أصبح خياراً متزايد الشعبية في العديد من الدول، خاصة تلك التي تبني التمويل الإسلامي أو لديها قطاعات مالية نشطة في هذا المجال. الصكوك هي أدوات تمويل إسلامي تشبه السندات في المالية التقليدية، ولكنها تتوافق مع الشريعة الإسلامية التي تحظر الربا (الفائدة).

¹ نوران يوسف، مرجع سابق، ص 46.

² نوران يوسف، مرجع سابق، ص 48.

2- بعض التجارب الدولية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة الصكوك: المملكة العربية السعودية-ماليزيا:¹

1-2 المملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من أبرز الدول التي تسعى جاهدة لتمويل مشاريع البنية التحتية باستخدام الصكوك. تعد الصكوك وسيلة تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يجعلها خيارًا مثاليًا لتمويل مشاريع البنية التحتية في المملكة، وتعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول التي تهيمن على سوق الصكوك الإسلامية عالمياً منذ سنوات مع نهاية عام 2020، بلغت قيمة الصكوك التي لم يحن أجل استحقاقها بعد أكثر من 142 مليار دولار أمريكي بالمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى أنها واحدة من أبرز الدول التي تسعى جاهدة لتمويل مشاريع البنية التحتية باستخدام الصكوك. تعد الصكوك وسيلة تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يجعلها خيارًا مثاليًا لتمويل مشاريع البنية التحتية في المملكة.

في أبريل 2017، قامت وزارة المالية بالمملكة العربية السعودية (من خلال المركز الوطني لإدارة الدين) بإنشاء برنامج لإصدار صكوك هجينة (مضاربة / مراجعة) بغرض تمويل مجموعة من مشروعات البنية التحتية، نتج عنه أحد أنجح إصدارات الصكوك، وأكبرها حجماً بقيمة 09 مليارات دولار أمريكي. كان طرح الصكوك ناجحاً لدرجة أن دفتر أوامر المستثمرين للصكوك تجاوز 33 مليار دولار أمريكي. كلفت الوزارة شركة لاثام آند واتكينز (Latham & Watkins) كجهة استشارية، كما عمل بنك سيتي جروب (Citigroup) وإتش إس بي سي (HSBC) وجي بي مورجان (GPMorgan) كمنظمين (Arrangers) ووسطاء في البرنامج، وعمل كل من بي إن بي باريبا (BNP Pariba) ودويتشه بنك (Deutsche Bank) وأهلي كابيتال كوسطاء. بناء عليه، تأسست شركة الصكوك السعودية المحدودة (KSA Sukuk Limited) شركة ذات غرض خاص كوسيط مالي، لإصدار الصكوك والعمل كأمين استثمار لصالح حملة الصكوك (المستثمرين).

2-2 ماليزيا:

تعد ماليزيا من بين الدول الرائدة في استخدام الصكوك لتمويل البنية التحتية والمشاريع الكبرى. تمتلك ماليزيا سوقاً نشطاً للصكوك تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا ما يجعلها واحدة من الوجهات الرئيسية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية في المنطقة.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، استخدام الصكوك لتمويل مشروعات البنية التحتية بالدول العربية موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد 27، أبريل 2022، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص ص، 8-10.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

تتميز صكوك تمويل البنية التحتية في ماليزيا بعدة ميزات. أولاً، تساعد في جذب استثمارات كبيرة إلى مشاريع البنية التحتية المهمة مثل الطرق والجسور والمطارات والمرافق العامة. ثانياً، تقدم الصكوك مصدر تمويل مستدام يساهم في تطوير البنية التحتية بشكل دائم.

محطة كيمايس لتوليد الطاقة هي منشأة لتوليد الكهرباء بقدرة 285 ميغاواط تقع في خليج كيمايس، صباح، ماليزيا. تم تطوير المشروع من قبل شركة كيمايس باور سنديريان برهاد (KPSB)، وهي مشروع مشترك بين بتروناس جاس برهاد (PGB) بحصة 60% و (NRG Consortium (Sabah) Sdn Bhd)، التابعة لمؤسسة (Yayasan Sabah)، بحصة 40%.

لتمويل إنشاء محطة كيمايس، أصدرت (KPSB) برنامج صكوك بقيمة 1.16 مليار رينجيت ماليزي. تم استخدام عائدات هذه الصكوك لتمويل تطوير وتصميم وبناء محطة توليد الطاقة، بالإضافة إلى توفير رأس المال العامل الأولي. المشروع المرتبط بهذا الصك يتعلق بمحطة توليد طاقة توربينية غازية بسعة تصل إلى 285 ميغاواط، وهو مشروع طاقة حديث يعتمد على التوربينات الغازية الفعالة. هذا المشروع يعكس الالتزام بتوفير مصادر الطاقة النظيفة والكفاءة في ماليزيا. الصك مصنف بتصنيف (AA) بحسب تصنيف الوكالة الماليزية للتصنيف، وهذا يشير إلى الثقة والجودة العالية لهذا الإصدار. يمكن للمستثمرين أن يثقوا في أن هذا الصك يعتبر استثماراً آمناً ومستقرًا. بالنسبة للعائد المتوقع، يتراوح بين 4.25% و 5.5%، وهذا يمثل عائداً جيداً للمستثمرين على استثماراتهم. يعكس هذا العائد القيمة المالية للمشروع والثقة في نجاحه.

تمويل البنية التحتية بواسطة الصكوك في ماليزيا يعزز من التنمية المستدامة ويفتح أبواب الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الحيوية، ويعكس التزام ماليزيا بتعزيز الاقتصاد والتحول نحو مستقبل أفضل.

الفرع الرابع: تمويل المشاريع من خلال القروض والتمويل الدولي:

تعتمد استراتيجية تمويل المشاريع من خلال القروض والتمويل الدولي، على توفير المصادر المالية لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية من خلال التعامل مع مصادر تمويل دولية. يمكن تعريف التمويل الدولي بأنه توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية أو رأسمالية وفق شروط معينة، ويأتي ذلك من مجموعة الدول التي لديها فوائض مالية. من أمثلة هذه المصادر هي مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي، والتي تهدف إلى دعم القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية. يمكن أيضاً الاستفادة من تمويل منظمات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هذه الاستراتيجيات تساهم في تطوير البنية التحتية وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

تأتي أهمية التمويل الدولي في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، من توفير الأموال اللازمة لتلك المشاريع، والتي قد تكون أحياناً تفوق إمكانيات الدول المعنية. إذ تُعد المشاريع الكبيرة والمعقدة في مجالات مثل النقل والطاقة تحتاج إلى استثمارات ضخمة لتنفيذها وتطويرها.¹

أ-آليات التمويل الدولي:

هناك عدة آليات تستخدمها الدول للحصول على التمويل الدولي لمشاريع البنية التحتية، من بين هذه الآليات:

1- التمويل من الهيئات المالية الدولية:

تقوم الهيئات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتقديم التمويل والدعم المالي للدول لتنفيذ مشاريع البنية التحتية. تتضمن هذه الهيئات تقديم القروض ذات الشروط الميسرة والمنح المالية للدول النامية والناشئة. تعتبر الهيئات المالية الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ والبنك الإفريقي للتنمية؛ والبنك الآسيوي للتنمية؛ والبنك الأوروبي للاستثمار؛ من أهم الجهات التي تقدم التمويل لمشاريع البنية التحتية. وسنطرق لمثال مختار من هذه الهيئات وهو البنك الدولي

1-1 البنك الدولي:

في البداية يجب التفريق بين البنك الدولي ومجموعة البنك الدولي، حيث تشير عبارة البنك الدولي فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). أما عبارة مجموعة البنك الدولي فتشير إلى خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة، وتتعاون معاً لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء، وتتمثل في: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).²

يقوم البنك الدولي من خلال مؤسسته البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية بالمهام التالية:

- تعمير ما خربته حروب الاستقلال في البلدان النامية مع استثمار ثروتها الوطنية، ومنح القروض لمشروعات التعمير أو التنمية.
- تقديم المعونات الفنية.

¹ الرابط: <https://www.qatargas.com/english/operations/Ing-trains> تاريخ الاطلاع: 2023/08/31.

² الكايد خليل أحمد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص 232.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

- تحسين المرافق الأساسية، كمنشآت توليد الطاقة؛ والري؛ والطرق؛ والسكك الحديدية؛ والخدمات الزراعية؛ وغير ذلك من المشروعات والبنك الحق في إدارة وتشغيل واستغلال هذه المشروعات، والتأكد من سلامتها وذلك خلال مدة سريان اتفاقية القرض وتحصيله.
 - دعم برامج التنمية في الدول النامية، بما في ذلك تقديم المعونات والمشورات لرسم السياسات الاقتصادية والتي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادية. مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة.
 - تشجيع حركة الاستثمارات الدولية، من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.
 - العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.¹
- يقوم البنك الدولي بتقديم التمويل بشكليين هما ² : القروض والمنح.

1-1-1 القروض:

يقدم البنك الدولي من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين من القروض والاعتمادات.

- قروض الاستثمار.

- قروض لأغراض سياسات التنمية.

تقدم القروض الاستثمارية إلى البلدان، من أجل تمويل توريد السلع وتنفيذ الأعمال، وتقديم الخدمات المساندة لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة واسعة ومتنوعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر قروض سياسات التنمية التي كانت تعرف فيما مضى بقروض التكيف، تمويلًا سريع الدفع من أجل مساندة إصلاحات السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلدان.

ويتم تقييم المشروعات المقترحة التي تتقدم بها جميع الجهات المقترضة، من أجل ضمان سلامة المشروع من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية، وأثناء المفاوضات التي يتم إجراؤها بشأن القرض، يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية والنتائج ومؤشرات الأداء وخطة التنفيذ وكذا الجدول الزمني الذي سيجري بمقتضاه تقديم مدفوعات القرض، وبينما يقوم البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ كل من القروض التي يقدمها، وتقييم ما تحققة هذه القروض من نتائج تقوم

¹ رضوان محمود المجالي، الوجيز في النظام الاقتصادي، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021، ص 79.

² الكايد خليل أحمد، مرجع سابق، ص 235-236.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

الجهة المقترضة بتنفيذ المشروع أو البرنامج وفقاً للشروط التي تم الاتفاق عليها، يعمل ما يقرب من 30% من موظفي البنك الدولي في نحو 100 مكتب قطري حول العالم، ويقوم على إدارة ثلاثة أرباع القروض القائمة مديرون قطريون يعملون بعيداً عن مكاتب البنك الدولي في واشنطن.

1-1-2 المنح:

تستهدف المنح تيسير إقامة المشروعات الإنمائية، من خلال تشجيع المتواجدين على المستوى المحلي في المشروعات، وفي السنوات الأخيرة تم استخدام المنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية التي تمول مباشرة أو تدار من خلال الشراكات فيما يلي:

- الابتكار والتعاون بين المنظمات ومشاركة أصحاب المصالح المباشرة.
- التخفيف من أعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
- تحسين خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه.

1-2 أمثلة على النتائج المُحصَّل عليها من عمليات تمويل البنك الدولي:¹

في السنة المالية 2022، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 18.2 مليار دولار لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بغرض تمويل 100، عملية تشمل 2.9 مليار دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و15.3 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وبلغ العائد من اتفاقيات الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع خمسة بلدان 7 ملايين دولار، وتساعد هذه العمليات البلدان على التصدي لآثار الجائحة؛ وتوزيع لقاحات كورونا؛ وبناء مرافق البنية التحتية الشبكات النقل والاتصالات في مجالات الطاقة والنقل والتنمية الرقمية؛ وتشجيع تكامل التجارة وسلاسل القيمة الإقليمية؛ ودعم تنمية رأس المال البشري من خلال تعزيز المهارات وتمكين المرأة؛ وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ وتحديات الأمن الغذائي والمائي. كما تعمل مع الشركاء، لتقديم للحدود في المناطق المهشة مثل منطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وكانت المخصصات مبينة في الجدول رقم (01-02).

¹ تقرير البنك الدولي لسنة 2022 متوفر على الرابط:

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/37972/AR2022AR.pdf> تاريخ الاطلاع: 2023/08/25 .

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

الجدول رقم (02-01): إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي حسب القطاعات السنة المالية 2022 الحصة من المجموع البالغ 12.6 مليار دولار.

القطاع	النسبة (%)	القطاع	النسبة (%)
الزراعة والصيد والحراجة	11	المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	09
التعليم	06	النقل	08
الطاقة والصناعات الاستخراجية	11	الحماية الاجتماعية	12
القطاع المالي	05	الإدارة العامة	18
الصحة	13	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	03
الصناعة والتجارة والخدمات	04		

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على تقرير البنك الدولي لسنة 2022، ص 19. متوفر على الرابط:

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/37972/AR2022AR.pdf> تاريخ الاطلاع: 2023/08/25

كذلك في نفس السنة المالية 2022، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 4.9 مليارات دولار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بغرض تمويل 29 عملية، تشمل 4.1 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و 817 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وكانت المخصصات موزعة في الجدول (03-01) أدناه.

الجدول رقم (03-01): إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب القطاعات - السنة المالية 2022 الحصة من المجموع البالغ 4.9 مليارات دولار

القطاع	النسبة (%)	القطاع	النسبة (%)
الزراعة والصيد والحراجة	12	المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	07
التعليم	03	النقل	07
الطاقة والصناعات الاستخراجية	03	الحماية الاجتماعية	27
القطاع المالي	03	الإدارة العامة	16
الصحة	12	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	03
الصناعة والتجارة والخدمات	13		

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على تقرير البنك الدولي لسنة 2022، ص 39. متوفر على الرابط:

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/37972/AR2022AR.pdf>

تاريخ الاطلاع: 2023/08/25

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

كما قدم البنك تمويلاً خاصاً بقيمة 80 مليون دولار أخرى لمشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقدم أيضاً 96 خدمة استشارية ومنتجاً من منتجات الأدوات التحليلية. وبلغت عائدات اتفاقيات الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة 28 مليون دولار، من أجل المساعدات الإستراتيجية والفنية الجارية بشأن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي. في جميع أنحاء المنطقة، تسعى مجموعة البنك الدولي إلى تدعيم قدرة البلدان على الصمود عن طريق توفير استجابة فورية للأزمات مع دعم الإصلاحات الهيكلية من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ونسعى لتقديم المساعدة على استعادة الثقة بين المواطنين ودولهم من خلال تدعيم أنظمة الحوكمة وتقديم الخدمات والشفافية، وزيادة توفير الوظائف للشباب والنساء عن طريق تشجيع الأسواق التنافسية والنمو الذي يقوده القطاع الخاص، وتحسين نتائج رأس المال البشري من خلال تحديث أنظمة التعليم. والصحة والحماية الاجتماعية، والتصدي للأوضاع الهشة عن طريق دعم إعادة الإعمار واستهداف الأسباب الجذرية للصراع، وتيسير تحقيق النمو الأخضر من خلال مكافحة تغير المناخ والتدهور البيئي في أثناء الإعدادات لعمليات التحول في استخدام الطاقة.

كانت الجهود موجهة المنطقة لتدعيم القطاعات الحيوية، بما فيها قطاعات الكهرباء؛ والمياه؛ والزراعة؛ والنقل؛ ودعم تعزيز التكامل الإقليمي، بما في ذلك برنامج المساعدة الفنية للسوق العربية المشتركة، وهو مبادرة رفيعة المستوى يدعمها البنك الدولي وشركاء التنمية الإقليميون بغرض تعزيز التكامل بين شبكات الكهرباء في المنطقة وتجارة الكهرباء عبر الحدود وأيضاً البنية التحتية الرئيسية للنقل والطاقة في منطقة القرن الأفريقي.

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ساهم البنك الدولي في تنوع مصادر الطاقة وتحسين الأداء التشغيلي والمالي لمقدمي خدمات الكهرباء وعمل أيضاً، من خلال نهج برامجي متعدد المراحل بقيمة 200 مليون دولار، على تحسين مستوى البنية التحتية للكهرباء عن طريق تطوير خطوط نقل الكهرباء الحالية وبناء القدرات لامتصاص المزيد من الطاقة الشمسية، لا سيما في المناطق التي تواجه نقصاً في الطاقة. كما ساهم في توفر عدادات ذكية الشركات توزيع الكهرباء وتعمل على التوسع في تزويد المستشفيات العامة بالطاقة الشمسية. وفي غزة، قام بتقديم المساعدة على إحلال خطوط الكهرباء الهوائية بكابلات أرضية، وإعادة تصميم شبكات الجهد المنخفض لتقليل حالات انقطاع التيار وزيادة القدرة على تحمل المخاطر المناخية ومواجهة الصراعات المحتملة في المستقبل.

اهم الدول المستفيدة من برامج البنك الدولي في قطاع البنية التحتية:

- أذربيجان: بين عامي 2008 و2019، حصل أكثر من 324 ألف شخص على إمدادات مياه وخدمات صرف صحي محسنة بفضل تحديث المنشآت والمرافق.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

• البرازيل: بين عامي 2009 و2020، أصبح بمقدور نحو 900 ألف شخص في منطقة ريسيفي الكبرى الحصول على خدمات المياه على مدار 24 ساعة.

• كوسوفا منذ عام 2018، حصلت 76 مدرسة و27 مركزاً صحياً في مناطق نائية على توصيلات إنترنت عالية السرعة.¹

هذه الأمثلة تُظهر كيفية تأثير تمويل البنك الدولي في تحسين البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية للسكان في مختلف الدول حول العالم.

الفرع الخامس: الاستثمارات المباشرة الخاصة في مشاريع البنية التحتية:

أولاً: الفرق بين الاستثمارات المباشرة الخاصة في مشاريع البنية التحتية والشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

بادئ الأمر يجب التفريق الفرق بين الاستثمارات المباشرة الخاصة في مشاريع البنية التحتية والشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، ويتمثل الفرق بينهما يتمثل فيما يلي:

الاستثمارات المباشرة الخاصة في مشاريع البنية التحتية:

• هذا النوع من الاستثمار يشمل عادة تمويل المشاريع بالكامل من قبل القطاع الخاص.

• يتمتع المستثمرون الخاصون بالسيطرة الكاملة على المشروعات ويحق لهم تشغيلها وصيانتها.

• المستثمرون يتحملون المخاطر المالية والتشغيلية بشكل كامل.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في مشاريع البنية التحتية:

• تشمل هذه الشراكات تعاوناً بين الحكومة (القطاع العام)، والشركات الخاصة لتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية.

• توفير مزيد من المرونة وتقليل المخاطر المالية للقطاع الخاص بمشاركته مع القطاع العام.

• يمكن للقطاع الخاص تقديم الخبرة والتكنولوجيا، بينما تقدم الحكومة التمويل والتنظيم.

¹ تقرير البنك الدولي لسنة 2022 متوفر على الرابط:

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/37972/AR2022AR.pdf>

تاريخ الاطلاع: 2023/08/25

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

ومما سبق يتضح أن الفرق الرئيسي يكمن في درجة المشاركة والمسؤوليات المالية والتشغيلية. في الاستثمارات المباشرة الخاصة، يكون المستثمر الخاص هو المسؤول الرئيسي، بينما في الشركات بين القطاعين العام والخاص، يتم تقاسم المسؤوليات والمخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص.

ثانياً: دور الاستثمارات المباشرة الخاصة في مشاريع البنية التحتية:

الاستثمارات المباشرة الخاصة في مشاريع البنية التحتية تلعب دوراً حاسماً في تنمية الاقتصاد وتحسين جودة الحياة في البلدان. عندما تشرع الشركات والمستثمرون الخاصون في دعم وتمويل مثل هذه المشاريع، يتم تحقيق مزيد من الفوائد. تساهم هذه الاستثمارات في تحسين البنية التحتية للنقل؛ والطاقة؛ والمياه؛ والاتصالات؛ مما يجعل البنية التحتية أكثر كفاءة وقدرة على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الاستثمارات في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز التنمية المستدامة. ومن خلال توجيه التكنولوجيا والخبرة اللازمة، يتم تحسين كفاءة تنفيذ المشاريع، مما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار. لذلك يمكن القول إن الاستثمارات المباشرة الخاصة في مشاريع البنية التحتية تمثل عنصراً أساسياً لتطوير المجتمعات وتعزيز التقدم الاقتصادي.

حسب بيانات البنك الدولي فإنه منذ عام 2000 حتى الجائحة العالمية، استثمر القطاع الخاص بمتوسط قدره حوالي 97 مليار دولار سنوياً في المتوسط باتجاه مشاريع البنية التحتية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في عام 2021 بالدولار. أثرت الجائحة بشكل كبير على المشاركة الخاصة في البنية التحتية، ولكن نحن نرى اتجاهات تعافي مشجعة.

بلغت استثمارات القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية 91.7 مليار دولار في عام 2022، بزيادة نسبتها 23٪ عن عام 2021. وهذه هي السنة الثانية على التوالي من الزيادة بعد الانخفاض الكبير الذي تعرضت له في عام 2020 نتيجة الجائحة. وبلغت مستويات الاستثمار في عام 2022 أعلى من المتوسط الخمسيني السابق بنسبة 04٪. واستمر قطاع النقل في قيادة التعافي المستدام في عام 2022، حيث بلغ استثمار القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية 66.2 مليار دولار عبر 85 مشروعاً، ما يمثل 68٪ من إجمالي الاستثمارات المباشرة الخاصة في مشاريع البنية التحتية في عام 2022.

شهد قطاع الطاقة أيضاً نصيباً كبيراً من الاستثمار الخاص في عام 2022، حيث ارتفع بنسبة 21٪ ليصل إلى 25.9 مليار دولار مقارنة بعام 2021، زادت استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية في أمريكا اللاتينية ومنطقة شرق آسيا

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

والحيط الهادئ بنسبة 16٪ و 17٪ على التوالي. تلقت جنوب آسيا استثمارات قطاع الخاص البالغة 13.9 مليار دولار في عام 2022، وهو أعلى مستوى خلال العقد الماضي وأكثر من 15٪ من إجمالي التزامات القطاع الخاص.¹ على الرغم من الفوائد المتعددة لاستثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية، تواجه هذه الاستثمارات تحديات تشمل الجوانب القانونية والتنظيمية والتمويلية، ولتغلب على هذه العقبات، يمكن تبني استراتيجيات مثل ربط المشاريع الفردية معًا وتوفير محفظة من المنتجات التي يمكن لأصحاب رؤوس الأموال الاستثمار فيها، بالإضافة إلى تعزيز الأطر التنظيمية وتوزيع المخاطر بشكل متوازن.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة لتمويل مشاريع البنية التحتية:

تسعى الحكومات أن تبحث باستمرار عن آليات تمويل مبتكرة لدعم مشاريع البنية التحتية، وذلك بسبب التزايد المستمر للطلب على خدمات هذه المشاريع، وارتفاع تكاليفها ومن هذه الاستراتيجيات:

الفرع الأول: السندات الخضراء:

السندات الخضراء هي أدوات تمويل تُستخدم لتمويل مشاريع تحتية ومشاريع أخرى تهدف إلى الحفاظ على البيئة والاستدامة. تمثل هذه السندات وسيلة للحصول على تمويل لمشاريع تسهم في الحد من التأثيرات البيئية السلبية وتعزز الاستدامة البيئية. تمثل السندات الخضراء طريقة للشركات والحكومات والمؤسسات الأخرى لجذب رؤوس الأموال من المستثمرين الذين يرغبون في دعم المشاريع البيئية والاجتماعية.

سوق السندات الخضراء ظهرت عام 2007، حيث أصدر بنك الاستثمار الأوروبي سندات بيئية بمبلغ 600 مليون يورو، وجهت لتمويل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. ولاحقًا بدأت الإصدارات تتوسع بعد ذلك مع الإصدارات القليلة الأولى من بنوك التنمية متعددة الأطراف. فبدأت هذه السوق بإصدار مجموعة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية) لأول سند أخضر مسجل عام 2008 لما مجموعه 440 مليون دولار كسندات بيئية، استجابة لطلبات المؤسسات الاستثمارية الكبرى التي تبحث عن استثمارات نقدية تدعم بشكل صريح تمويل المشاريع المرتبطة بالمناخ ومنذ ذلك الحين، أصدر البنك سندات خضراء بحوالي 10 مليارات دولار من خلال 130 صفقة بثماني

¹ موقع البنك الدولي: <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astthmarat-alkha-fy-albnyt-alhtyt-ayn-nhn-alan> تاريخ الاطلاع: 2023/08/25.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

عشرة عملة. توفر سندات البنك الدولي الخضراء للمستثمرين الفرصة لدعم الحلول البيئية من خلال سند يستفيد من التصنيف الائتماني الممتاز (AAA/Aaa) للبنك الدولي.¹

أ- مبادئ السندات الخضراء والمشاريع الخضراء التي يمكن تمويلها بواسطتها:

مبادئ السندات الخضراء هي إرشادات عملية طوعية، توصي بالشفافية والإفصاح وتعزز النزاهة بهدف تطوير سوق السندات الخضراء، من خلال توضيح طريقة إصدار السندات الخضراء. تهدف مبادئ السندات الخضراء إلى الاستخدام الواسع من قبل السوق، فهي توفر لجهات الإصدار إرشادات حول المكونات الرئيسية التي ينطوي عليها إصدار السندات الخضراء ذات المصدقية. كما أنها تساعد المستثمرين من خلال تعزيز توافر المعلومات اللازمة لتقييم الأثر البيئي لاستثماراتهم في السندات الخضراء. كما تساعد وكلاء الاكتتاب عن طريق دفع السوق نحو الإفصاح عن المعلومات التي من شأنها تسهيل المعاملات والذي من شأنه الحفاظ على نزاهة السوق.

توصي مبادئ السندات الخضراء جهات الإصدار بالوضوح والإفصاح عن المعلومات خلال عملية الإصدار، والتي قد يستعين بها المستثمرون؛ والبنوك؛ ومتعهدو الاكتتاب؛ ومنظمو الاكتتاب؛ ووكلاء الاكتتاب؛ وغيرهم لفهم خصائص أي سند أخضر معين. تؤكد مبادئ السندات الخضراء على الشفافية المطلوبة ودقة وسلامة المعلومات التي سيتم الكشف عنها والإبلاغ عنها من قبل جهات الإصدار لأصحاب المصلحة من خلال العناصر الأساسية والتوصيات الرئيسية.

العناصر الأربعة الرئيسية للتوافق مع مبادئ السندات الخضراء هي:²

1. استخدام عائدات الطرح (Use of Proceeds): يجب استخدام الأموال التي يتم جمعها من خلال السندات الخضراء لتمويل مشاريع بيئية أو اجتماعية محددة ومستدامة.
2. عملية تقييم المشروع واختياره (Process for Project Evaluation and Selection): يجب وجود عملية دقيقة لتقييم واختيار المشروعات المستدامة التي ستمول عبر السندات الخضراء.
3. إدارة عائدات الطرح (Management of Proceeds): يجب إدارة الأموال بعناية وشفافية لضمان أنها تذهب فقط للأغراض المستدامة المخصصة.

¹ فاطمة بكدي، الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020، ص 203.

² إرشادات عملية طوعية لإصدار السندات الخضراء مقال متوفر على الرابط: https://www.icmagroup.org/assets/documents/Sustainable-finance/Translations/Arabic-GBP-2021_06-260122.pdf تاريخ الاطلاع: 2023/09/17.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

4. إعداد التقارير (Reporting): يجب على الجهة المصدرة تقديم تقارير دورية وشفافة توضح كيفية استخدام الأموال وتأثير المشروعات على البيئة والمجتمع.

المشاريع الخضراء التي يمكن تمويلها عبر إصدار السندات الخضراء تشمل، ولكنها لا تقتصر على ما يلي (بدون ترتيب محدد):

● مشاريع الطاقة المتجددة والمعدات الخاصة بالطاقة، وتشمل مشاريع إنتاج ونقل الطاقة المتجددة ومشاريع الأجهزة المتجددة.

● مشاريع كفاءة الطاقة في المباني الجديدة والمجددة؛ وتخزين الطاقة؛ وتدفئة المناطق؛ والشبكات الذكية؛ والأجهزة والمعدات الخاصة بكفاءة الطاقة.

● مشاريع منع التلوث والسيطرة على مسببات الاحتباس الحراري في الهواء، وذلك من خلال الحد من انبعاثات الغازات الضارة؛ ومعالجة التربة؛ ومنع النفايات؛ والحد من النفايات؛ وإعادة تدوير النفايات؛ وتحويل النفايات إلى طاقة بكفاءة.

● مشاريع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والزراعة المستدامة بيئياً، بما في ذلك تقنيات الزراعة المستدامة ورعاية الحيوانات والمدخلات المزمّنة.

● مشاريع الحفاظ على التنوع البيئي في البر والماء، وتشمل حماية البيئات الساحلية والبحرية ومجمعات المياه.

● مشاريع النقل النظيف ووسائل النقل الهجينة، والنقل العام القائم على استخدام الكهرباء ووسائل النقل متعددة الوسائط، ومشاريع البنية التحتية لوسائل النقل النظيف.

● مشاريع الإدارة المستدامة للمياه ومياه الصرف الصحي، بما في ذلك البنية التحتية المستدامة للمياه النظيفة ومياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي.

● مشاريع التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك جعل البنية التحتية أكثر مرونة لمواجهة آثار تغير المناخ ونظم الإنذار المبكر.

● مشاريع المنتجات ذات الكفاءة البيئية والاقتصادية، والدوائر التكنولوجية المغلقة والتقنيات المتوافقة معها.

● مشاريع المباني الخضراء التي تلي المعايير البيئية المعترف بها دولياً للأداء البيئي¹.

ب- أمثلة عن المشاريع التي تم تمويلها بواسطة السندات الخضراء:

¹ سمية بن علي، دور التمويل الأخضر في دعم المشاريع الصديقة للبيئة عبر إصدار السندات الخضراء تقييم وتحليل لنماذج عن مؤسسة التمويل الدولية، دفا تر البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، المجلد 10، العدد 02، جانفي 2022، الجزائر، 2022، ص 113.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

● في سنة 2015 أصدر مصرف يس (Yes Bank) الهندي أول سند أخضر بقيمة 10 ملايين روبية أو 160 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروعات البنية التحتية التي تشمل إنتاج طاقة شمسية؛ وطاقة رياح؛ وإنتاج الطاقة من الكتلة الحيوية؛ وبناء محطات كهرومائية صغيرة؛ ويهدف هذا الإصدار الخضراء من السندات للمساهمة بشكل كبير في تحقيق أهداف الهند في مجال الطاقة المتجددة، كما يساهم في زيادة قدرة الهند على توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بشكل كبير، وذلك بموجب خطة تقودها الحكومة الهندية بهدف زيادة القدرة من 34 غيغاوات إلى 175 غيغاوات بحلول عام 2022.¹

● أعلنت مؤسسة التمويل الدولية، وشركة بروباركو فرع الوكالة الفرنسية للتنمية عن استثمار على التوالي 100 و 35 مليون أورو في الإصدار الأول للبنك المركزي الشعبي بالمغرب للسندات الخضراء، بقصد تطوير مشاريع بصمة كربونية منخفضة في المغرب. ويعد المغرب أحد البلدان التي استفادت من برنامج البنك الدولي للسندات الخضراء لدعم تحوله إلى اقتصاد منخفض الكربون.²

● في شهري سبتمبر وأكتوبر 2021، قامت حكومة المملكة المتحدة بإطلاق إصدارين للسندات الخضراء (سندات خضراء حكومية)، الأول بقيمة 10 مليارات جنيه إسترليني لمدة 12 عامًا والثاني بقيمة 6 مليارات جنيه إسترليني لمدة 32 عامًا. قبل إطلاق السندات، أعدت الحكومة وثيقة إطار التمويل الأخضر التي تحدد مبادئ الإصدار؛ وتحديد المشاريع؛ ومراقبة الأداء؛ وقواعد الإفصاح؛ وكانت المشاريع المستهدفة من هذين الإصدارين تتماشى مع إطار استخدام العائدات في قطاعات تشمل كفاءة الطاقة ومكافحة الفيضانات ووسائل النقل النظيفة. الحكومة لديها مدة أربع سنوات لاستخدام العائدات في المشاريع المؤهلة. ولقد حصلت الحكومة على تقارير مستقلة من وكالتين، (Vigeo Eiris) و (Carbon Trust). أكدت Vigeo Eiris في تقريرها على توافق إطار استخدام العائدات مع مبادئ السندات الخضراء التي وضعتها جمعية الأسواق الرأسمالية الدولية (ICMA). من جانبها، أكدت Carbon Trust في تقريرها الذي أعد قبل الإصدار على التزام اللجنة المعنية بتغير المناخ بالأهداف البيئية المحددة، مما يعزز مصداقية هذه السندات كأداة تمويلية خضراء.³

¹ <https://share.america.gov/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B4> تاريخ الاطلاع: 2023/09/18.

² فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص 205.

³ Raghu Dharmapuri Tirumala, Piyush Tiwar, **Advances in Infrastructure Finance**, Palgrave Macmillan, Singapore, 2023, p 85.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

ج-مزايا استخدام السندات الخضراء في تمويل المشاريع التحتية:

استخدام السندات الخضراء في تمويل المشاريع التحتية يتيح العديد من المزايا والفوائد، ومنها:

- تمويل مشاريع صديقة للبيئة: السندات الخضراء تساهم في تمويل مشاريع تهتم بالحفاظ على البيئة وتقليل الآثار البيئية السلبية، مثل مشاريع الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة البيئية للمباني ووسائل النقل.
- جذب المستثمرين المسؤولين: السندات الخضراء تجذب المستثمرين الذين يهتمون بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، مما يزيد من قاعدة المستثمرين ويسهم في توفير التمويل اللازم للمشاريع.
- توفير تكلفة التمويل: تستفيد الجهات الحكومية والشركات من فوائد مالية من استخدام السندات الخضراء، حيث يمكن أن تساعد في تخفيض تكلفة التمويل نتيجة للطلب المتزايد على هذه الأوراق.
- الامتثال للتشريعات واللوائح: استخدام السندات الخضراء يساهم في الامتثال للتشريعات واللوائح البيئية المحلية والدولية، مما يقلل من المخاطر القانونية والبيئية.
- تعزيز صورة الجهة الإصدار: السندات الخضراء تعكس التزام الجهة الإصدار بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، مما يساهم في تعزيز صورتها وسمعتها في السوق المالية وأمام الجمهور.
- دعم التنمية المستدامة: تساهم السندات الخضراء في تمويل مشاريع تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مثل الحد من تغير المناخ وتعزيز الطاقة المتجددة وتحسين البيئة.¹
- باختصار، السندات الخضراء تعد أداة مالية فعالة لتمويل المشاريع التحتية ذات الأثر البيئي الإيجابي، مما يعزز الاستدامة ويدعم النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: التمويل الإسلامي للبنية التحتية:

¹ الاستثمار في مستقبل مستدام مع السندات الخضراء المضمونة، مقال متوفر على الرابط:

<https://fastercapital.com/arabpreneur/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1--%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D9%85%D9%88%D9%86%D8%A9.html> تاريخ الإطلاع: 2024/03/28.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

التمويل الإسلامي هو نظام مالي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويتميز بعدة مفاهيم أساسية، أبرزها تحريمه للربا (الفائدة)، وتشجيعه على المشاركة في الأرباح والخسائر. كما يحظر التعامل في الأنشطة المحظورة شرعاً مثل القمار، الخمر، والمنتجات المشتقة من الخنزير.

وتشير التوقعات إلى زيادة حجم سوق الصكوك الإسلامية خلال السنوات القادمة، الأمر الذي يؤكد قدرتها على حشد وتجميع الموارد المالية لتمويل المشروعات الكبرى مثل مشروعات البنية التحتية كالطرق والمطارات والموانئ وغيرها من المشروعات التنموية.

أ- تطور حجم الصكوك الإسلامية:

شهدت الصكوك الإسلامية تطورات بوتيرة متسارعة في العشرين سنة الأخيرة حيث بلغ إجمالي الإصدارات العالمية (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) 174.641 مليار دولار أمريكي في عام 2020 وهي الأعلى. وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، فقد أظهر الإصدار العالمي للصكوك زيادة بنحو 19.84٪ سنوياً. أو 145.702 مليار دولار في عام 2019 إلى 174.641 مليار دولار في عام 2020. وكان حجم الإصدار الثابت خلال عام 2020 بشكل رئيسي بسبب إصدارات الصكوك السيادية من آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا وبعض الدول الأخرى في حين ماليزيا الاستمرار في الهيمنة على سوق الصكوك من خلال حصة دول مثل إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وزادت تركيا بحجم جيد. يمثل الشكل (03-01) إجمالي إصدارات الصكوك العالمية (جانفي 2001 - ديسمبر 2020) لجميع أنواع الصكوك.

الشكل رقم (03-01): إجمالي إصدارات الصكوك العالمية (جانفي 2001 - ديسمبر 2020) - جميع أنواع

الصكوك-



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على:

International Islamic Financial Market, **SUKUK REPORT: A COMPREHENSIVE STUDY OF THE GLOBAL SUKUK MARKET**. International Islamic Financial Market. July 2021, 10th Edition , 2021, p 35. Available at : <https://www.iifm.net/frontend/general-documents/bcd691cfb4233fb37d783550210103921635251580.pdf> date of access :15/01/2024.

من خلال الشكل أعلاه يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

الإصدارات الإجمالية للصكوك العالمية: الإجمالي الكلي لإصدارات الصكوك العالمية في الوقت الحالي هو 1.42 تريليون دولار أمريكي.

تطور الإصدارات على مدى السنوات:

خلال الفترة من عام 2001 إلى 2008، كانت إصدارات الصكوك متوسطة وتقدر بحوالي 141.35 مليون دولار سنويًا. شهد عام 2009 انخفاضًا حيث بلغت إصدارات الصكوك 37.93 مليون دولار.

من ثم، بدأت الإصدارات في الزيادة مرة أخرى حيث ارتفعت في الأعوام التالية وخاصة في الفترة من عام 2010 إلى عام 2013، من ثم تراجعت إصدارات الصكوك في الفترة من عام 2014 إلى عام 2016.

ارتفعت مجددًا في عام 2017 واستمرت في الارتفاع حتى عام 2020.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

الأعوام التي شهدت أعلى إصدارات: الأعوام الأكثر إصدارا للصكوك هي 2020 بإصدارات بلغت 174.64 مليون دولار و2019 بإصدارات بلغت 145.70 مليون دولار و2018 بإصدارات بلغت 123.15 مليون دولار. الأعوام التي شهدت أقل إصدارات: العام 2009 كان أقل عام من حيث إصدارات الصكوك بلغت 37.93 مليون دولار. هذا التحليل يظهر كيف تغيرت إصدارات الصكوك على مر السنوات وكان هناك تقلبات في حجم الإصدارات مع ازديادها تدريجياً بمرور الوقت.

من حيث التطور الكمي لإصدارات الصكوك الإسلامية، فإن الواقع التاريخي للصكوك، يشير إلى نجاح باهر في فترة وجيزة، حيث بدأ سوق الصكوك الانتعاش عملياً في ماليزيا عام 2002، حين تم إصدار ما يقارب المليار دولار منها، واحتلت المصارف الإسلامية الماليزية المركز الأول في إصدارات الصكوك منذ 2002.

وتنامت الصكوك الإسلامية في دول الخليج العربي، حيث كان هذا النمو يقوده النفط في دول الخليج، ولعل أشهر هذه الصكوك هي الصكوك التي أصدرها بنك دبي الإسلامي لإصدار 13.5 مليار دولار في الإصدار الذي طرح لصالح مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في دبي.

ووصل الحجم العام للصكوك الإسلامية 03 مليار دولار في 2007، و15.3 مليار دولار في 2008، و24 مليار دولار في نهاية 2009.

وبنظر أكثر دقة، فقد تقدمت الإمارات إلى المرتبة الأولى عالمياً في إصدار الصكوك منذ 2006 حتى عام 2009، بقيمة 29.1 مليار دولار.

وشهد عام 2009 عدداً كبيراً من الإصدارات من البحرين والكويت وقطر، كما أن عدة دول في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ومن بينها مصر، تتجه نحو إصدار صكوك إسلامية، كما أن بعض دول أوروبا كألمانيا وفرنسا وكندا الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو استخدام الصكوك الإسلامية بذات المفهوم، وإن كان بمسميات جديدة.

وتشير إحدى الإحصائيات الدولية إلى أن الأصول العالمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وصلت حوالي 1.3 تريليون دولار في 2012، بمعدل نمو 10-15% سنوياً خلال الثلاثة أعوام التالية، ومن المقرر أن تحقق صناعة التمويل الإسلامي مزيداً من النمو لتصل إلى ما يقرب من 3 تريليونات دولار في عام 2016، وأنه من المتوقع أن تلعب دوراً رئيسياً في بعض الدول، وبالأخص ماليزيا والسعودية ودول التعاون الخليجي، وأيضاً في دول الربيع العربي في تمويل تنمية الاقتصادات في كل من الأسواق الناشئة، مثل مصر وليبيا وتونس والمغرب العربي والسودان.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

أما من حيث التطور النوعي، فمن المعلوم أن الصكوك الإسلامية بدأت بنوع واحد من الإصدارات، وهو "صكوك المقارضة الإسلامية"، وتطورت الأنواع بعد ذلك، حتى وصلت إلى أربعة عشر نوعاً من الصكوك.¹

ب- أنواع الصكوك الإسلامية:

من أهم أنواع الصكوك الإسلامية:²

صك المضاربة: عبارة عن تقسيم رأس المال إلى حصص متساوية، ولقد يتم تقديمه بواسطة طرف واحد أو عدة أطراف وهي صكوك ذات عائد مالي غير محدد، ولكنه متوقع وذلك بقراءة نشاط الشركة المصدرة لها من خلال ميزانيتها المعروضة عبر السنوات الماضية وكذلك مؤشرات السوق.

صك الإجارة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصص متساوية، وقد يتم تقديمه بواسطة طرف واحد أو عدة أطراف وهي صكوك ذات عائد مالي غير محدد، ولكنه متوقع وذلك بقراءة نشاط الشركة المصدرة لها من خلال ميزانيتها المعروضة عبر السنوات الماضية وكذلك مؤشرات السوق.

صكوك المشاركة: تصدر لإنشاء مشروع أو تطويره، ويصبح المشروع ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار على أساس تعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

صكوك الاستصناع: تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك. صكوك المراجعة تصدر لتمويل شراء سلع المراجعة وتصبح السلع مملوكة لحملة الصكوك.

صكوك المزارعة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لتمويل مشروع معين على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك نصيب في المحصول وفق ما حدده العقد.

صكوك المساقاة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في سقي الأشجار مثمرة والآفاق عليها ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمار حسب الإنفاق.

ج- أهم صيغ الصكوك الإسلامية المستخدمة في تمويل البنية التحتية:

¹ أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي، كتاب الشروط وعلوم الصكوك للإمام أبي نصر أحمد بن محمد السمرقندي: مع دراسة عن الصكوك الإسلامية: بين النظرية والتطبيق، دار الوفاء، القاهرة، مصر، 2017، ص 16.

² حفاظ زحل، عمر الشريف، أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والأعمال جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2018، الجزائر، 2018، ص 54.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

الصكوك الإسلامية تُستخدم بشكل متزايد في تمويل مشروعات البنية التحتية، وذلك نظرًا لما توفره من بدائل تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. من أبرز صيغ الصكوك المستخدمة في تمويل البنية التحتية:

1- عقد الاستصناع:

مفهوم الاستصناع لدى البنوك الإسلامية لا يقتصر على التصنيع فحسب، ولكن تندرج تحته نواحي متعددة بجانب التصنيع مثل الإنشاء؛ والتجهيز؛ والبناء؛ والإعداد؛ والتأسيس؛ وكل ما يحتاجه المتعامل مع البنك من أعمال ومجالات بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. ويشترط في الاستصناع أن تكون مادة الصنع من الصانع، إذ لو كان من المستصنع كان العقد إجارة لا استصناعاً. ويدخل البنك في عملية الاستصناع عن طريق علاقتين بين البنك والعميل من جهة، وعلاقة البنك بالصانع أو شركة المقاولات من جهة أخرى، لذلك يدخل البنك في عقدين عقد كمستصنع وعقد كصانع، وذلك وفقاً لما يلي:

أطراف عقد الاستصناع: يكون بين طرفين البنك والعميل، حيث البنك هو الصانع العميل هو المستصنع، ومحل العقد هو المصنوع.

والجوانب الرئيسية لتنفيذ عملية الاستصناع: تنقسم لثلاث جوانب رئيسية:

- الموافقة على تنفيذ عملية الاستصناع.
- تليها الجانب الهندسي للمشروع.
- ثم الجانب التنفيذي والمتعلق بالإجراءات وما بعد الموافقة وسير مراحل المشروع.¹

وفي عام 2004 م قام بنك نوريبا الماليزي بإدارة عملية الاكتتاب في صكوك إسلامية لصالح ولاية "ساراواك" الماليزية على أساس صيغة الاستصناع. حيث تم إصدار ثلاث إصدارات للولاية نفسها من هذا النوع من الصكوك، حيث كانت قيمة الإصدار الأول 425 مليون دولار أمريكي، وذلك لغرض إنشاء مراكز صحية، وأصدرت إصدارها الثاني بقيمة 1.130

¹ هشام ذباح، سمية حاجي، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل مشاريع البنية التحتية، الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي - تبسة -، المجلد 02، العدد 02، سبتمبر 2017، الجزائر، 2017، ص 129.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

مليار رنجت ماليزي، وإصدارها الثالث بقيمة 500 مليون رنجت ماليزي، وكانت جميع هذه الإصدارات بهدف تمويل مشروعات تنموية مختلفة.¹

2- التمويل بصكوك المضاربة والمشاركة:

وهي تناسب المشاريع المدرة للدخل أو الإيراد، مثل محطات الطاقة الكهربائية، والموانئ، وغيرها، حيث يمكن للدولة شراء نصيب حملة صكوك المضاربة، أو المشاركة بالتدرج وفق برنامج محدد، وعلى مدى فترة زمنية معينة من خلال المشاركة المتناقصة. وقد أصدرت تركيا عام 1984 هذا النوع من صكوك المشاركة المخصصة لبناء جسر البسفور، بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي، وقد لاقى الإصدار قبولا جماهيريا واسعا، وقد استعملت حصيلة الإصدار في تمويل بناء الجسر.

3- الإجارة المنتهية بالتملك:

يكون في هذا العقد الاتفاق على أساس الإجارة، مع الوعد بالتملك في الزمن الذي يريده المتعاقدان، وذلك باتباع الخطوات الآتية:

- اتفاق مع الدولة على كل التفاصيل.
- قيام العميل بشراء الأجهزة أو إكمال المشروع.
- وعد من الدولة بشراء هذه الأجهزة أو المشروع.
- قيام البنك ببيع الأجهزة أو المشروع في آخر المدة للدولة بثمن محدد في وقته، ويمكن أن يتم عن طريق الهبة المعلقة على دفع أقساط الإجارة.²

ومن الأمثلة شركة سيجاري إنرجي فينتشرز (Segari Energy Ventures Sdn Bhd) وهي واحدة من أبرز منتجي الطاقة المستقلين في ماليزيا، حيث تمتلك وتدير محطة توليد طاقة بتقنية الدورة المركبة في لوموت، بولاية بيراك. تأسست الشركة في عام 1992، وهي تابعة لشركة مالاكوف كوربوريشن برهاد.

في 3 مايو 2006، أصدرت سيجاري إنرجي صكوك إجارة بقيمة 930 مليون رينجيت ماليزي، بهدف إعادة تمويل ديونها وتقليل تكاليف التمويل. تم تصنيف هذه الصكوك بدرجة AA1 من قبل وكالة RAM للتصنيفات الائتمانية، يُعد

¹ راضي عبد المقصود مهدي حسن النجار، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشروعات البنية التحتية (تجارب دولية)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر-طنطا-، العدد 26، جوان 2021، جمهورية مصر العربية، 2021، ص 54.

² راضي عبد المقصود مهدي حسن النجار، مرجع سابق، ص 29.

الفصل الأول: البنية التحتية وإشكالية تمويلها

إصدار صكوك الإجارة من قبل شركة (Segari Energy Ventures Sdn Bhd)، في عام 2006 خطوة مهمة في تمويل البنية التحتية، حيث استخدمت الشركة هذا الإصدار لإعادة تمويل ديونها السابقة المتعلقة بمشروع محطة توليد الطاقة في لوموت بيراك. مما يعكس الثقة في الملاءة المالية للشركة واستقرارها.¹

ج- دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية:

الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضخمة، التي تتطلب أقامتها رؤوس أموال كبيرة وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر.

وتعتبر الصكوك أداة تساعد في جمع راس المال لتمويل إنشاء مشروع استثماري، من خلال تعبئة موارده من المستثمرين، وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال، لتكون حصيلة الاكتتاب فيها راس مال المشروع. حيث تنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، فنجد صكوك المراجعة تلائم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الاستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الاستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات والعقار، ونجد أن صكوك المشاركة هي الأكثر ملائمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة. كما تصلح لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية والتجارية منها والصناعية والزراعية والخدمية، وذلك لما تتميز به من مرونة في أحكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال، وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة إلا أنها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته.²

تلعب الصكوك الإسلامية دورًا حيويًا في تمويل مشاريع البنية التحتية والاستثمارية، حيث توفر وسيلة شرعية للتمويل وتعزز من التنمية الاقتصادية وتحفز على الاستثمارات. يجب أن يعمل القطاع العام والقطاع الخاص سويًا للاستفادة من هذه الأداة المالية القوية ودعم تنفيذ المشاريع الحيوية التي تعزز التنمية وتحسن البنية التحتية.

¹ JBIC Institute, **Japan Bank for International Cooperation, Report on Infrastructure Financing and Bond Issuance in Malaysia**, JBICI Research Paper No. 34, Tokyo, Japan, 2007, p 103. url: https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKewiqur2vv4yEAXWyTKQEHSMAJ4QFnoECB0QAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.jbic.go.jp%2Fja%2Fbusiness-areas%2Fimage%2Frp34_e.pdf&usg=AOvVaw0IUqCKtaoLFb7sz4-a0ZhP&opi=89978449 date of access : 02/02/2024.

² هشام ذباح، سمية حاجي، مرجع سابق، ص 132.

ملخص الفصل:

تناولنا في هذه الفصل مفهوم البنية التحتية، والإشكاليات المتعلقة بتمويلها، حيث إنهما تشمل الطرق والجسور والمطارات والموانئ وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات، وتلعب دوراً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة. من خلال توفير وصول سلس وفعال إلى الخدمات والمرافق، تسهم البنية التحتية في تعزيز الإنتاجية وتشجيع الاستثمار. كما تساعد في مواجهة التحديات البيئية من خلال دعم التنمية المستدامة واستخدام الموارد بكفاءة، كما أن تمويل البنية التحتية يمثل تحدياً كبيراً ومتعدد الأوجه يواجه العديد من الدول حول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية. يعود هذا التحدي إلى حجم الاستثمارات الضخمة المطلوبة لتطوير وصيانة البنية التحتية مثل الطرق، الجسور، الموانئ، شبكات الطاقة والمياه، وأنظمة النقل العام. وكذا طبيعة السلع المقدمة من هذه المشاريع والتي تتميز بكونها ذات استهلاك جماعي مما يفرض على الحكومات ابتكار آليات تمويلية تتألم مع طبيعة هذه المشاريع وذلك للأهمية القصوى التي تتميز بها.

الفصل الثاني:

عقود البناء، التشغيل والتحويل

(B.O.T) كآلية للشراكة بين

القطاعين العام والخاص

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أسلوباً حديثاً في تقديم الخدمة العامة وتسيير المنشآت التي كانت سابقاً من اختصاص الدولة، حيث أن تطور المجتمعات، وزيادة طلب على خدمات البنية التحتية، أدى بالدول والحكومات لفتح المجال للمنظمات الخاصة غير الحكومية، للمساهمة في تسيير والتمويل تلك المشاريع، تحقيقاً للكفاءة والفاعلية، وذلك نظراً لما يتمتع به القطاع الخاص من خبره في مجال التسيير.

ولقد شهدت الكثير من الدول توسعاً في منح القطاع الخاص المساهمة في توفير الخدمات العامة، خاصة في ظل عجز الموارد المالية الوطنية عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين في مجالات الخدمات العامة المختلفة وبمستويات الجودة والكفاءة المطلوبتين، فضلاً عن عوامل القصور الإداري بالأجهزة الحكومية. حيث تغير دور الدولة من إنشاء وتشغيل والإشراف على تلك المشاريع، إلى المراقبة ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بخدمة جميع الأطراف.

وتتم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بواسطة عدة آليات قد تكون قانونية مثل العقود والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، أو قد تكون بفتح رأس مال المشاريع العامة للقطاع الخاص

وسنحاول من خلال هذا الفصل، إلى التطرق بالتفصيل للإطار النظري للشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال معرفه المبادئ والأسس التي تحكم هذه الشراكة، وكذا الأساليب والطرق المستخدمة في تسيير المرافق العامة من طرف القطاع الخاص، ثم نتطرق إلى مشاريع البناء والتشغيل والتسليم من حيث المفهوم والتطور ومجالات استخدام هذه العقود، كما نتطرق لها من الناحية القانونية ومعرفته ما هي الأسس المفسرة لعقود البناء والتشغيل والتسليم وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وأساسياتها.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).

المبحث الثالث: الإطار القانوني لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).

المبحث الأول: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

مصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) هو مصطلح جديد نسبياً، حيث لاقى هذا التوجه في السنوات الأخيرة رواجاً كبيراً، وتعدد المجالات التي أصبح فيها القطاع الخاص شريكاً في تقديم الخدمات العامة لأفراد المجتمع، كالصحة والتعليم والمواصلات العامة، خاصة أن تبني هذا الأسلوب يساهم في خفض النفقات العامة للدولة، وتحسين نوعيه الخدمة، والحد من سوء التسيير المرافق للقطاع العام.

وسنحاول في هذا المبحث إعطاء، مختلف التعريفات للشراكة بين القطاعين العام والخاص كما سنتطرق لمبادئ ومتطلبات وأساليب هذه الشراكة.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) والنظريات المفسرة لها:

الفرع الأول: الفلسفة التشاركية:

نشأ النهج التشاركي كضرورة ملحة لتزايد الحاجيات وتعقدتها حيث أن مسيرة التنمية استوجبت الاستفادة من جميع الأطراف الفاعلة في العملية، وأصبح الحديث عن مشاركة بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مع القطاع العام لتولي تلبية هذه الحاجات، يذكر أن النهج التشاركي يحمل بعد سياسي وبعد اقتصادي. ولا يمكن تحديد مفهوم للتشاركية دون تحديد المفهوم الأساسي المتمثل في المشاركة، فالمشاركة كما يحددها الدكتور "بومدين طاشمة" على أنها تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة التي تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات.

إن الفلسفة التشاركية بصفة عامة، تعتمد على التعاون والتعاقد وأرواح الجماعة، وإلغاء التخصص، وتشمل كافة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ذات المهام المتبادلة، وما ساهم في تبني هذا النهج انحصار دور الدولة في النشاط الاقتصادي، نظراً لما أثبتته الواقع العملي، من قصور في تدني كفاءة وفعالية القطاع الخاص في تقديم بعض الخدمات.

أما التشاركية Participatory والشراكة Partnership، فتأتي العملية التشاركية كمرحلة نضج جديدة لمفهوم المشاركة، حيث يعنى بمفهوم التشاركية تجاوز أزمات التي أفرزها واقع الديمقراطية التقليدية.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

أما الشراكة Partnership فإنها تعني تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، على المستوى الوطني والإقليمي في مواجهة أي مشكلة، من خلال اتصال فعال للوصول إلى اتفاق وتعاون لصياغة مقبولة لهذه الشراكة، سواء أكان هذا الأمر ملزماً بعقد شراكة رسمية أو تعاون ملزم لقيم (شراكة غير رسمية).¹

ولقد تبث في الواقع العملي أن التشاركية إحدى أهم الاستراتيجيات التي نجحت في دعم التنمية، خاصة أنها تعتبر الحل المثل في بعض المجالات الحيوية للمجتمع والاقتصاد. حيث أن فتح المجال أمام التخلي عن اختصاص كل طرف مجال معين أصبح حتمية إستراتيجية، وصاحب ذلك إعادة النظر في دور الدولة، بعدما ثبت عجزها عن توفير متطلبات المجتمع بالكفاءة الفعالية القصوى، كما أن مشاركة جميع الفاعلين في عملية التنمية يساهم في تفع

الفرع الثاني: تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

مصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص كترجمة لما يعرف في اللغة الإنجليزية (public-private-partnership)، ولقد قامت العديد من الدول التوجه باشتراك القطاع الخاص، في بعض المجالات للاستفادة من الفعالية في تقديم الخدمات. ومن خلال بعض التجارب للدول، يلاحظ أن قطاع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية هو الأكثر جذباً للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يعود تاريخ الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات العامة إلى تاريخ القطاع العام نفسه، حيث سعت الحكومات عبر التاريخ للمزج بين القطاعين العام والخاص، ففي مصر استعمل محمد علي نظام الامتيازات في أوائل العقد الأول من القرن التاسع عشر للحصول على خدمات عامه بتكاليف قليلة، وبالمقابل يحصل صاحب الامتيازات على أرباح المشاريع السكك الحديدية والسدود. بُنيت معظم البنى التحتية للولايات المتحدة بما يمكن أن يسمى شراكات بين القطاع العام والخاص. من ذلك طريق فيلادلفيا ولنكستر في بنسلفانيا، الذي بُدئ العمل فيه عام 1792، وخط سفن بخارية بين نيويورك ونيو جيرسي عام 1808، وكثير من السكك الحديدية ومنها أول سكة حديدية في الولايات المتحدة، في نيو جيرسي عام 1815، ومعظم الشبكة الكهربائية الحديثة. في نيوفاوندلاند، عاقد روبرت غيلسي الحكومة ليقوم على تشغيل كل السكك الحديدية خمسين عاماً تبدأ في 1898، وكان مقتضى العقد أن تصبح هذه السكك ملكاً له في نهاية المدة.

الفرع الثالث: أهم التعريفات الواردة لمصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

اصطلاحاً مصطلح المشاركة بين القطاعين العام والخاص هو ترجمه للجمله الإنجليزي public-private-partnership

اختصاراً ppp.

¹ عمر طيب بوجلal، إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017، ص 36-37.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

وتعرف الشراكة بين انقطاعين العام والخاص (PPP) بأنها "عملية إشراك القطاع الخاص في بناء وإدارة وتشغيل الخدمات والأنشطة ومشاريع البنية التحتية والمرافق العامة للدولة، والاستفادة من خبراته في إنشاء وإدارة وتشغيل مشاريع مثل الطرق؛ والاتصالات؛ والمواصلات والجسور؛ والمطارات والموانئ؛ وسكك الحديد؛ والنقل؛ والقطاع الصحي؛ والتعليمي والمياه؛ والكهرباء؛ وتوليد الطاقة المتجددة؛ ومشاريع الصرف الصحي؛ وغيرها، وذلك من خلال عدة أشكال للتعاون مثل عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي وغيرها".¹

تشير الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) إلى مزج الموارد والأصول لكل من القطاعين العام والخاص، بهدف توفير وسائل أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة للبنية التحتية وتقديم الخدمات التي تمثل قيمة أفضل للناس من التوصيل العام المباشر التقليدي. مثل هذه الشراكات يحتمل أن تشمل التصميم.

وهي عبارة عن عقود بين القطاعين (العام والخاص) يكون الاتفاق فيها واضح الأهداف، ويتعلق بمساهمة القطاع الخاص على شكل تقديم أصول و/ أو خدمات، والتي كانت الحكومة تقدمها مباشرة.²

أما المؤسسات والهيئات الاقتصادية والمالية الرسمية الدولية فقد اختلفت تعريفاتها لمصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) حيث:

وأوضح صندوق النقد الدولي، أن الشراكة تتمثل في دخول القطاع الخاص لتوفير أصول البنية التحتية والخدمات في المشاريع الاقتصادية مثل الطرق؛ والنقل، وأيضا الاجتماعية كالتعليم؛ والصحة، وذلك عندما تعجز الحكومات عن توفير هذه المشروعات والخدمات في ظل الأزمات الاقتصادية التي تمر بها، وذلك بالأخص في حالة الدول النامية.³ وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) بأنها عبارة عن عقود طويلة الأجل بين الجهة العامة (الحكومية) وشريك من القطاع الخاص أو مجموعة من الشركات الخاصة، يكون بموجبها هذا الأخير مسؤولا بدرجات متفاوتة

¹ رشيد فراح، كريمة فرحي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية: البنية التحتية لإمدادات المياه نموذجاً، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 27.

² ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص "الإطار النظري والتطبيق العملي"، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 24.

³ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، دليل المجتمع المدني حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2019، ص 06، متوفر على الرابط: https://ann.d.org/uploads/publications/Civil_Society_Guide_on_Private-Public_Partnerships_Ar.pdf تاريخ الاطلاع: 2022/01/31.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

عن التصميم، والبناء، والتمويل، والتشغيل والتسيير الجيد للتجهيزات، بهدف تقديم خدمة خدمات عامة تتعلق بأصول البنية التحتية (مثل الجسور والطرق) والأصول الاجتماعية (مثل المستشفيات والمرافق والسجون).¹

أما البنك الدولي فقد عرف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) على أنها عقد طويل الأجل بين كيان خاص ووكالة حكومية. يتحمل الشريك الخاص من خلاله حصة كبيرة من المخاطرة، فضلاً عن المسؤولية الإدارية (التسيير).²

بالإضافة إلى تعريفات بعض الهيئات والجهات الحكومية وغير الحكومية والتي سنوردها فيما يلي:

حيث عرفها المجلس القومي الأمريكي للشراكة بين القطاعين العام والخاص الشراكة بأنها: "ترتيب تعاقد بين جهة حكومية وكيان خاص، يتم من خلاله المشاركة بالأصول والخبرات لكل قطاع لتقديم سلعة أو خدمة عامة، بالإضافة إلى المشاركة في الموارد وتقاسم المخاطر والعوائد الناتجة عن هذه العملية".

ويذهب المنتدى الاقتصادي العالمي، إلى تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) على أنها "اتفاق طوعي بين فاعلين متعددين ومتساوين من قطاعات مختلفة مسبقاً يتفقون على العمل معاً للوصول إلى هدف مشترك أو تحقيق حاجة محددة تتضمن المشاركة في المخاطر والمسؤوليات والوسائل والكفاءات".³

ومن التعاريف السابقة يتضح ما يلي:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) عبارة عن ابتكار، حتمه تزايد حاجات المجتمع، وتنوعها ومبدأه الأساسي، إزالة الحدود بين اختصاصات الدولة والخواص، حيث أصبحت هذه الحاجات تلي من طرف القطاع الخاص أيضاً. يتولى القطاع الخاص أداره وتشغيل المشاريع والمرافق العامة، مع ضمان تقديم الخدمات لأفراد المجتمع بالكمية والنوعية المثلى، مقابل حصوله على عوائد لذلك.

شراكه بين القطاعين العام والخاص عبارة عن عقد طويل الأجل، تلجأ إليه الدولة للاستفادة من خبره، القطاع الخاص في تسيير المنشآت العامة بكفاءة وفعالية، من اجل تقديم أفضل خدمه.

¹ موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية <https://www.oecd.org/gov/budgeting/oecd-principles-for-public-governance-of-public-private-partnerships.htm> تاريخ الاطلاع: 2022/01/31

² موقع البنك الدولي <https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/overview/what-are-public-private-partnerships> تاريخ الاطلاع: 2022/01/31

³ محمد محمد ابو سريع، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير الخدمات العامة، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018، مرجع على الانترنت غير مرقم.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

يتم التعاون بين القطاعين العام والخاص، في إطار تقاسم الأخطار، وتوزيع المسؤوليات من أجل إنجاز العلاقة التعاقدية بين الطرفين.

تهدف الشراكة شراكة بين القطاعين العام والخاص إلى، تحسين جودة الخدمات العامة، حيث اختار تركز على مبدأ الكفاءة والفعالية، من ناحية النوعية والتمن.

الفرع الرابع: النظريات المفسرة للشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP):

نظرا لتشعب موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP)، واختلاف الأهداف والرؤى بين الأطراف الفاعلة في هذه الأخيرة فقد اختلفت التفسيرات والتحليل المتعلقة بها، ويمكن إبراز أهم الاتجاهات النظرية المتعلقة بالشراكة بين القطاع العام والخاص كما يلي:

أولاً: نظرية المناجمنت العمومي الحديث:

في الواقع، فإن المناجمنت العمومي الحديث أو الإدارة العامة الجديدة "هي عبارة عن مجموعة من المزايا المبتكرة في إدارة الحكومة، كل هذه العناصر تشكل نمط التطور في القطاع العام، من خلال نهج إدارة تتميز على حساب النهج القانوني، والاستعداد للإدارة النتائج، وإدخال عناصر المنافسة والأداء، تخفيض التكلفة والحرص على النوعية" والهدف من الإدارة العامة الجديدة يتمثل في الحكم الذاتي والمسؤولية على جميع المستويات، والإبداع والابتكار في الإدارة الحالية والمساءلة والالتزام من الأداء والكفاءة والفعالية، شعار مؤيدي هذا النهج الجديد يمكن تلخيصها على النحو التالي: "قل لي كيف تدار وأنا أقول لك من أنت".¹

وفيما يخص ارتباط هذه النظرية بالشراكة قطاع عام خاص، يظهر من خلال أن هذه الأخيرة تسمح بتأهيل الإدارات العمومية، من خلال تحسين هامش المناورة والالتزام بالنتائج وعدم تركيز القرارات، والمناجمنت العمومي الحديث يحفز على بروز الشراكة قطاع عام خاص.²

ثانياً: نظرية النجاعة:

ترتبط هذه النظرية بالعالم ليبنشتين (Leibenstein)، الذي تناول العوامل التي تحد من الكفاءة أو الفعالية في المنظمات. فقد أشار إلى أن جزءاً من غياب الفعالية التنظيمية لا يعود بالضرورة إلى خلل في تخصيص عوامل الإنتاج. بدلاً من ذلك،

¹ سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - تقييم تجربة الشراكة قطاع عام خاص -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -، الجزائر، 2013-2014، ص 68.

² جميلة قنادرة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد -، الجزائر، تلمسان -، 2017-2018، ص 193.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

يمكن أن يكون مرتبطاً بتحفيز الأفراد والتنظيم غير الفعّال للعمل. انطلق ليبنشتين من التساؤل حول مفهوم النجاعة كما تناولته النظرية الاقتصادية الجزئية.

لاحظ ليبنشتين أن الفرضية التقليدية التي تنص على أن السوق يحقق التخصيص الأمثل لعوامل الإنتاج بين المؤسسات والقطاعات تركز فقط على نوع واحد من الفعالية، وهي الفعالية التخصيفية. ومع ذلك، استناداً إلى البحوث التجريبية، توصل إلى أن المؤسسات التي تمتلك نفس تركيبة اليد العاملة (عنصر العمل) ونفس التكنولوجيا (رأس المال) يمكن أن تحقق أداءً متفاوتاً بشكل ملحوظ من حيث إنتاجية الأفراد وجودة المخرجات.

وأوضح ليبنشتين أن هناك عاملاً إضافياً، أطلق عليه عامل X ، يختلف عن عوامل الإنتاج التقليدية رأس المال K والتكنولوجيا T ، وهذا العامل يفسر بشكل رئيسي مستويات الفعالية أو عدم الفعالية في أداء المؤسسات والمشاريع.¹ كانت وجهة نظر ليبنشتين (1966) Leibenstien هي أن المؤسسات أو الشركات العامة لا يمكن أن تفشل طالما أن السياسات المالية والنقدية الرسمية توسعية بما يكفي لإنقاذها أو للحد من احتمالية فشلها. تنتج أوجه القصور في المؤسسات أو المؤسسات العامة عن التدخلات الحكومية المشوهة وكذلك الهياكل التنظيمية للدولة، والتي عادة ما تكون شديدة البيروقراطية. ومن ثم، ووفقاً لهذه النظرية، فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتقليل مصادر الكفاءة في المؤسسات العامة، والسماح لها بالاستجابة لقوى السوق وتصبح أكثر قدرة على المنافسة.²

ثالثاً: نظرية الخيار العام:

تركز هذه النظرية على نظام الانتخابات في الدول الديمقراطية، حيث يمثل الخيار العام عملية دمج الخيارات الفردية في إطار القرار الجماعي. تُبرز المجتمعات الديمقراطية أهمية القيم والأذواق الفردية عند تحقيق هذا الدمج، مما يعكس احترامها للتنوع والاختلاف. ويعد مفهوم "شخص واحد، صوت واحد" جوهر هذه الفردية، إذ يقوم النظام السياسي على تمثيل متساوٍ للفرد ضمن العملية الديمقراطية.³

منذ الثمانينيات، قدمت نظرية الاختيار العام مجموعة من المبررات المنطقية لتفسير الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP). وتشير هذه النظرية إلى أنه قد تكون هناك مكاسب كبيرة محتملة من استخدام آليات المنافسة السوقية وشبه السوقية،

¹ جميلة قنادة، نفس المرجع، ص ص 197-198.

² Kathryn Haynes, Alan Murray, Jesse F. Dillard, **Corporate Social Responsibility: A Research Handbook**, Routledge, New York, United States of America, 2012, p 126.

³ سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 121.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

حيث يجب على القطاع العام إدارة الأسواق ويمكنه أن يحقق "اقتصاد توفير مختلط" مع تحسينات كبيرة في الخدمة، من خلال زيادة الجودة وخفض التكاليف. علاوة على ذلك، أدت الآلية الوقائية الوطنية إلى الاهتمام بفصل الخدمات، بحيث يمكن أن يتم الاهتمام بمكون "المصلحة العامة" في الخدمات العامة من قبل الهيئات العامة، ولكن يمكن توفير المكونات الأخرى من قبل جهات خارجية.¹

رابعاً: نظرية الأسواق المتنازع عليها:

وضعت هذه النظرية لأول مرة من طرف بومول (Baumol)، بنزر (panzer) و ويلينغ (willing) (1982)، تؤكد هذه النظرية الأسواق المتنازع عليها على دور المنافسة المحتملة كعائق يثقل كاهل القوة السوقية للشركات المنتجة في قطاع ما. تضع هذه النظرية افتراضين أساسيين:

- عدم وجود حواجز للدخول.
- عدم وجود حواجز للخروج.

وفقاً لهذه النظرية، فإن السوق الذي يكون فيه الدخول والخروج مجانيًا تمامًا وبدون تكلفة هو سوق قابل للنزاع. يتم تحديد هيكلها داخليًا ووفقاً لمنحنى الطلب ومنحنى التكلفة. في الواقع، في هذه الحالة، لا تتمتع الشركات القائمة بأي ميزة على الوافدين الجدد.²

حيث تؤكد انه من أجل تحقيق تنظيم وفعالية اقتصادية أمثل للقطاع العام، سيكون من الأفضل أن تشجع الدولة المنافسة. ستضمن هذه المنافسة إمكانية تحدي الشركات القائمة من قبل المنافسين المحتملين المستعدين لتحل محلهم (منتج أو خدمة أفضل بأقل تكلفة ممكنة، ابتكار، إلخ). في الواقع، تفترض هذه النظرية أنه عندما يدرك المنافسون المحتملون لشركة ما، أن تكاليف إنتاج هذه الأخيرة أعلى من الحد الأدنى لتكلفة السوق، سوف يدخلون السوق تلقائيًا ويزيلون الشركة المعنية من خلال الإنتاج بكفاءة أكبر. تهتم نظرية الأسواق المتنازع عليها (التي تفترض أن الدولة يجب أن تفسح المجال للشركات الخاصة) بشكل خاص بحالة القطاع العام وتصر على دور الدولة في تنظيف البيئة الاقتصادية. وبالتالي لم يعد الأمر يتعلق بفرض قيود تنظيمية قصيرة على القطاع الخاص، بل أصبح الأمر يتعلق بخلق ظروف ملائمة حتى يتمكن هذا الأخير من التنافس مع القطاع العام في توريد وإنتاج السلع والخدمات للمواطنين. مثل الأساليب السابقة، تنتقد نظرية السوق القابلة للجدل ممارسات القطاع العام، والتي تعتبرها أقل كفاءة من الشركات المهددة من المنافسين. علاوة على ذلك، فإن وجود الشركات المتكاملة في حالة احتكار،

¹ Graeme A. Hodge, Carsten Greve, Anthony E. Boardman, **International Handbook on Public-Private Partnership**, Edward Elgar Université de Melbourne, 2010, p 54.

² André Nsabimana, **Organisation, régulation et efficacité économique du système d'intermédiation financière en Afrique**, Presses universitaires de Louvain, Louvain la neuve-Belgique, 2002, p 227.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

خاصة عندما تكون عامة، هو موضع تساؤل شديد ويبدو أنه سيتعين على الدولة الانتقال إلى الاستعانة بمصادر خارجية لعلاقتها مع المشغلين من القطاع الخاص. وقد نتج عن هذه العملية في السنوات الأخيرة، حركات تحرير وتحويلات إدارية وعقود امتياز وتعاقد من الباطن وشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل تمكين الدولة من زيادة أدائها.¹

خامساً: النظرية الاقتصادية النيوليبرالية:

يشير مصطلح النيوليبرالية لأيدولوجيا سياسية واسعة الانتشار، تعطي أفضلية للسوق في توزيع السلع والخدمات على التوزيع الحكومي، وتفضل تقليص الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وإضعاف اتحادات العمال، وتحارب التنظيم الحكومي للنشاط الاقتصادي، ولكنها في الوقت ذاته تتبنى الديمقراطية الإجرائية وسيادة حكم القانون. يعد كتاب ميلتون فريدمان "الرأسمالية والحرية"، والذي حقق نجاحاً وشعبية عاليين، مثلاً جيداً لكيفية ترجمة الحجج الاقتصادية للنمو ليبرالية لأيدولوجيا سياسية رائجة.²

من وجهة النظر الاقتصادية، يتم تفسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بشكل أساسي من خلال الاختلاف في الأداء الذي قد يكون موجوداً بين شركات القطاع العام وتلك الموجودة في القطاع الخاص. لتبسيط هذه النظرية، من الممكن تلخيص الافتراضات الرئيسية لهذه النظرية:³

- المنافسة بين الشركات مما يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد.
 - الفاعلون الاقتصاديون على علم بجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.
 - يؤدي تعظيم الرفاهية الفردية إلى تحقيق أقصى قدر من التعظيم الرفاهية الجماعية.
- وفقاً للنظرية النيوليبرالية، تعمل المنافسة بين الشركات على ضمان التخصيص الأمثل للموارد من خلال آلية الأسعار، لأنها ستدمج الغالبية العظمى من العناصر الاقتصادية القابلة للقياس الكمي (توافر الموارد، والتكاليف البيئية، وما إلى ذلك). وبالتالي، كلما كانت المنافسة تامة أكثر فأكثر سيكون هذا ضرورياً للنظام الاقتصادي. ومع ذلك، فإن النتائج المالية لبعض الشركات الكبيرة تسمح لنا بالشك في وجود منافسة حقيقية في العديد من القطاعات الاقتصادية، وأن آلية الأسعار يمكن أن تلعب دورها في التخصيص الأمثل للموارد.

¹ Hachimi Sanni Yaya, **Les partenariats privé-public comme nouvelle forme de gouvernance et alternative au dirigisme étatique : ancrages théoriques et influences conceptuelles**, La revue de l'innovation dans le secteur public, New Haven, États-Unis, 2005, p 13.

² إيفانز و سويل، النيوليبرالية: الأيدولوجيا، والسياسات، والآثار الاجتماعية، ترجمة: زهير خبيب، متوفر على الرابط: <https://nthar.net/neoliberalism> تاريخ الاطلاع: 2022/05/23.

³ Michel Boisclair, Louis Dallaire, **Les défis du partenariat dans les administrations publiques : Un regard systémique - Théorie et pratique**, Presses de l'Université du Québec, Québec, Canada, 2008, pp, 102-105.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

من ناحية أخرى، قد يؤدي الوصول إلى المعلومات أيضًا إلى حدوث، مشكلة عندما لا تمتلك المنظمة، التي ترغب في الدعوة إلى شراكة، الموارد الداخلية لتجميع وتحليل المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الصائبة. هناك خطر فقدان السيطرة عندما تطلب المنظمة موارد خارجية للمساعدة في إعداد عروض أسعار الشراكة، ومن الناحية المثالية يجب أن تكون الموارد الخارجية مستقلة عن مقدمي العطاءات المحتملين. في مثل هذه الظروف، يمكن أن تصبح تكلفة الاستشارة كبيرة وتزيد من التكاليف الإجمالية للشراكة بنفس المبلغ.

سادسًا: نظرية تكاليف المعاملات:

من الأسس النظرية الأخرى التي تستند إليها الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP)، هي نظرية تكلفة المعاملة (Transaction Cost Theory)، وجوهر هذه النظرية هو عندما تحاول شركة من الشركات إن تقرر فيما إذا تنتج السلع أو الخدمات أو تحصل عليها من خارج الشركة (Outsourcing)، فإن أسعار السوق ليست هي العامل الوحيد الذي تأخذه بنظر الاعتبار لاتخاذ مثل هذا القرار، بل هناك عدد من التكاليف الأخرى التي تسمى تكاليف المعاملة، ومن التكاليف الأكثر وضوحًا منها:

- تكاليف البحث والتطوير.
- تكاليف التفاوض واتخاذ القرارات.
- تكاليف الالتزام بالتنفيذ والمتابعة.

ومما لا شك فيه أن من مصلحة إدارة الشركة أن تجعل المعاملات داخلية قدر الإمكان، وإن السبب الرئيس لذلك هو أن هذا العمل يزيل المخاطر وحالات عدم التأكد حول أسعار ونوعيات المنتجات التي تحتاج إليها الشركة، إذ أنها تتمكن الشركات من إزالة المخاطر الخاصة بالتعامل مع المجهزين، وفي الوقت نفسه قد يكون أرخص لها أن تتجه داخل الشركة من الحصول عليها من موردين خارجيين.¹

يتم التركيز إلى حد كبير على تجميع أفضل للموارد والحوافز القوية لتحقيق الكفاءة العالية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في حين أن تأثير تكاليف المعاملات المضمنة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) غالبًا ما يكون أقل من اللازم. في الواقع، يمكن أن تجعل تكاليف المعاملات المرتفعة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) بديلاً أدنى من

¹ عباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح: عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 126.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

حيث توفير البنية التحتية. يركز تعريف تكاليف المعاملات هنا على التكاليف الناجمة عن السلوكيات الانتهازية أو منع السلوكيات الانتهازية.

من منظور اقتصاديات تكلفة المعاملات، قد تكون هناك تكاليف معاملات مميزة وكبيرة مضمنة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) بسبب الانتهازية المحتملة. تشمل تكاليف المعاملات هذه تلك التي يمكن تحديدها وقياسها بشكل ملحوظ، وتلك التي يتم إخفاؤها، والتي لا يسهل تقييمها. قد تؤدي تكاليف المعاملات المخفية إلى تقويض الفوائد المتوقعة بشكل كبير، وقد تتسبب في بعض الأحيان في آثار سلبية على المجتمع ويهدد نجاح المشروع. على وجه التحديد، هناك مصدرين رئيسيين لتكاليف المعاملات في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهما مشكلة هيكل الربح غير المتوازن ومشكلة إعادة التفاوض التي يسببها التعطيل. وبالتالي فإن حجم تكاليف المعاملات يعتمد على العديد من العوامل المرتبطة بالمشكلتين. وتختلف تكاليف المعاملات حسب اختلاف المشاريع والبيئة المحيطة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.¹

سابعاً: نظرية الوكالة:

ترى هذه النظرية أن الشخصية المعنوية ليست كائناً حقيقياً وإنما هي مخلوق وهمي أو مجازي، لأنه ينشأ بإرادة الدولة وحسب رغبتها، فهي تمنح الشركة الشخصية المعنوية أو ترفض منحها، وأن الشركة بصفتها شخصاً معنوياً لا جسد له ولا يمكنه مادياً أن يتصرف أو يعمل بنفسه، لذلك يحتاج إلى وكيل يعبر عن إرادته ويعمل لحسابه، بحيث لا يعتبر جزءاً من أجزاء الشخص الاعتباري أو داخلياً في تركيبه، ولكنه أجنبي بالنسبة له، يقتصر دوره على رعاية مصالحه وتمثيله وربطه بعلاقات قانونية مع الغير بصفة خاصة بواسطة العقود.²

وتعتبر نظرية الوكالة من النظريات المفسرة للعلاقة بين الوكيل والموكل، حيث تفترض أن الوكيل باعتباره يتمتع بخبرة واسعة، يمكنه أن يحقق أفضل مصلحة للملاك،

وفقاً لـ "جنسن" (Jensen) و "ميكلنج" (Meckling) (1976) توجد علاقة وكالة عندما يستخدم شخص (المدير) خدمات شخص آخر (الوكيل) لأداء بعض المهام نيابة عنه والتي تتضمن تفويض بعض السلطة للوكيل. في الواقع، يمكن اعتبار أي علاقة تعاقدية كعلاقة وكالة. هذا النوع من العلاقات، بطبيعته، يطرح مشكلة بسبب تباين المصالح وعدم تناسق المعلومات بين الطرفين المتعاقدين، مما يطرح مشكلة تكلفة للوكالة. وفقاً لجنسن (1998)، تستند نظرية الوكالة على افتراضين:

¹ Piet de Vries, Etienne B. Yehoue, **The Routledge Companion to Public-Private Partnerships** Routledge, Taylor & Francis, London, United Kingdom, 2013, p 195.

² تركي مصلح حمدان، الوسيط في النظام القانوني لجالس إدارة الشركات المساهمة العامة - دراسة مقارنة-، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 160.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

تشير الفرضية الأولى إلى أن المقاولون يسعون إلى تعظيم منفعتهم ومن المرجح أن يستفيدوا من عدم اكتمال العقود. أما بالنسبة للفرضية الثانية، فتشير إلى عدم تناسق المعلومات المرتبط بتباعد المصالح. حيث أن الطرفين (الوكيل والموكل) يحدث بينهما فجوة في العلاقة، وذلك بسبب ظهور مشكلة أساسية تتمثل في "عدم تماثل المعلومات"، وهي السبب الحقيقي الذي يؤدي إلى حدوث تغليب للمصلحة الذاتية للطرف الوكيل، على المصلحة الأساسية للطرف الموكل. كل حالة تتطلب جهداً تعاونياً بين الطرفين المتعاقدين تؤدي إلى تكاليف الوكالة. في كل علاقة وكالة، يتحمل المدير والوكيل ثلاثة أنواع من التكاليف حسب جنسن وميكلنج، (1976):

- التكاليف الإشرافية، التي يتكبدها المدير للتعامل مع السلوك الانتهازي للوكيل والحد منه وتكاليف الحوافز التي يتكبدها الأساسي لتوجيه سلوك الوكيل.
- الالتزام أو تكاليف الدافع التي يتحملها الوكيل لوضع رأس المال في أمانة.
- تكاليف الفرصة البديلة التي تتمثل في خسارة المنفعة التي تكبدها المدير بعد سوء إدارة المسؤول.

في إطار نظرية الوكالة فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، علاقة من نوع "الوكيل الرئيسي" حيث يكون الموكل هو الشريك العام والوكيل هو الشريك الخاص. يضطر الشريك العام إلى التعامل مع عدم "عدم تماثل المعلومات" على مرحلتين مقابل الشركات الخاصة. الأولى، أنه يواجه مشكلة "عدم الاختيار" والمتمثلة في صعوبة اختيار أفضل الشركات من حيث الأداء. أما الثانية فتتعلق بتظليل سلوك الشريك الخاص، مما يخلق أخطار معنوية، حيث يجد الشريك العام (الموكل) صعوبة في تحديد ما إذا كان الشريك الخاص (الوكيل) يبذل كل الجهود والوسائل اللازمة للنجاح في تقديم خدمة أفضل بأقل أسعار تكلفة ممكنة.¹

المطلب الثاني: مبادئ ومتطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

الفرع الأول: مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

لإنجاح هذه الشراكة بين القطاع الخاص والدولة، لا بد أن تقوم تلك الشراكة على المبادئ التالية:²

- الشفافية بإلغاء الحكومة للقيود المتعلقة بانتقال المعلومات، وكذا الالتزام بالشفافية والمشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص في تطبيق القوانين، فالشفافية لا يمكن لها النجاح إلا في بيئة تتسم بالحرية والتي تكمن في كشف كل محاولة للانحراف أو التلاعب بالقانون لكلا الطرفين الدولة والقطاع الخاص.

¹ Nassreddine Maatala, Majid Benabdellah, Philippe Lebailly, **Les partenariats public-privé : Fondement théorique et analyse économique**, Revue Marocaine des Sciences Agronomiques et Vétérinaires 5.2, Mai 2017, Maroc, 2017, p195.

² عمر طيب بوجلال، مرجع سابق، ص 215.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

- المساءلة من خلال خضوع الأخير القطاع الخاص للمساءلة من طرف سلطة الحكومة في إطار رقابة الدولة، كما يجب أن يتعامل بالشفافية في استخدام الموارد، والابتعاد عن الاستغلال والشفافية أيضا حول المعلومات المتعلقة بالمساءلة قصد تسهيل دور الدولة في توجيه نحو الأهداف المرسومة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مبدأ الشمولية، لأن توفر الشفافية والمساءلة لا يتم إلا في ظل حكومة ديمقراطية تعتمد في أسسها على مبادئ الحكم الراشد، لذا تكمن الشمولية في ضمان المشاركة المتساوية لكل الفواعل المختلفة، ومن ناحية أخرى العمل على توفير بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص من كافة النواحي، ووضع الأطر التشريعية التي تشجع على المنافسة وتمنع الاحتكار، وتشجع الاستثمار من خلال حوافز وإعفاءات ضريبية، وتطوير المشروعات الصغير والمتوسطة، ووضع النظم المناسبة الخاصة بالعوامل المؤثرة على عمل القطاع الخاص كالعالة؛ والضرائب؛ والتجارة الخارجية؛ والعقود؛ وحماية الملكية.
- ضرورة تنظيم عمل تشكيلات القطاع الخاص بالانضواء إلى اتحادات وتحالفات تعزز من توقعها في إطار العملية التشاركية، والعمل على كسب مجالات داخل الهيئات الحكومية غير الممثلة فيها.
- كما يجب تطوير القطاع الخاص ليكون قادرا على الشراكة والمنافسة بين الفواعل الأخرى، وذلك من خلال تسهيل البنك المركزي منح القروض لمختلف تشكيلات القطاع الخاص، وبالصيغ المختلفة، مما يخلق الاستقلالية والفاعلية والمنافسة في العمل العام.
- مع تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة أخرى. مما يضمن استقلاليتها عن المؤسسات الأخرى.

الفرع الثاني: متطلبات نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

إن نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مرهونة بتطبيق متطلباتها والمتمثلة فيما يلي:

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي المؤسسي المناسب:

تشكل المنظومة القانونية اهم ركيزة من ركائز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث أن هذه الأخيرة تستند على ترتيبات تعاقدية بين الشريك الخاص والحكومة، ولذا يجب أن تكون القوانين المنظمة لهذه العلاقة التعاقدية تتوفر على قدر من الشفافية والوضوح، مما يسمح بالضبط الدقيق للالتزامات وحقوق كل طرف، بالإضافة إلى الاستقرار في التشريعات والنظم القانونية، كون مشاريع الشراكة تتميز بطول المدة والتعقيد. حيث إن الإطار القانوني المناسب والمرن والمستقر، يعد بمثابة ضمانة للقطاع الخاص للدخول في شراكة مع القطاع العام.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

وتختلف الأطر والمبادئ القانونية من دولة لأخرى، فعلى سبيل المثال، بريطانيا وأستراليا، اللتين تعتبران من أبرز الدول في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واللتين تعملان بقواعد القانون العام، لا يوجد لديهما قانون خاص للشراكة، وإنما تستند أطر الشراكة فيهما على سياسة وضوابط وموجهات عامة. ففي بريطانيا، تتولى وزارة الخزانة وضع السياسة العامة للشراكة والضوابط المتعلقة بها، ويترك أمر التنفيذ للوحدات التنظيمية. كذلك في أستراليا، يقر مجلس الحكومات الأسترالية (والذي يتألف من الحكومة الاتحادية، وحكومات الولايات والأقاليم) السياسة العامة للشراكة والمبادئ التوجيهية المكتملة لها. أما بالنسبة لغالبية الدول التي تعمل وفقاً للقانون المدني، فتميل إلى تجسيد الأطر الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في قوانين مختصة. على سبيل المثال، تتحكم إسبانيا في تنفيذ الشراكة من خلال قانون المشتريات العامة (Public-Procurement Law)، وتعتمد فرنسا وشيلي على قانون الامتيازات (Concession Law)، بينما تعتمد الفلبين على قانون البناء، التشغيل والتحويل (Build, Own, Transfer (BOT) Law). إلى جانب ذلك، ينبغي أن يكون إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) صريحاً بشأن الآليات المستخدمة في حل المنازعات، والحد من الحاجة إلى إجراءات قضائية.¹ وذلك من أجل إعطاء ثقة وشفافية، حيث إن النظم والآليات المنظمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار، وهو شرط أساسي لموافقة القطاع الخاص للدخول في شراكة مع القطاع العام.

ثانياً: تحقيق التوازن بين المخاطر والعائدات الاجتماعية والاقتصادية:

يجب أن تتضمن مشاريع شراكته بين القطاعين العام والخاص (PPP) التوازن الصحيح بين المخاطر والعائدات، وتحقيق التوزيع الأمثل لهذه المخاطر بين الدولة والقطاع الخاص، حيث أن دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشاريع، يجب أن تأخذ في الحسبان مراعاة التأثيرات على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فالقطاع العام يهدف من وراء هذه الشراكة تحقيق الأهداف الاجتماعية أولاً ثم الأهداف الاجتماعية، أما القطاع الخاص فإن على العكس من ذلك يطمح لتحقيق أكبر عائد اقتصادي.

يجب تقدير مختلف المخاطر المرتبطة بمشروع الشراكة بين القطاعين وتقرير أي الطرفين (القطاع العام أم الخاص) هو الأنسب، أو الذي له وضع أفضل يمكنه من التحكم في المخاطر وإدارتها على الوجه الأكمل وبالكيفية المثلى من حيث التكلفة والمردود. وإذا لم يكن أي من الطرفين في وضع يمكنه من التحكم الكامل أو السيطرة التامة على خطر معين، فإنه ينبغي عندئذ تحديد

¹ احمد ابوبكر بدوي، طارق عبد القادر إسماعيل، أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، صندوق النقد العربي الدائرة الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 05.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

الجهة المسؤولة عن إدارة الخطر وتكلفة تصدي الطرف الذي يمثل القطاع الخاص لمعالجة الحالة المنطوية على مخاطرة، وما إذا كان من المعقول أن تتم تغطية تلك التكلفة من قبل الطرف وإسناد إدارته إليها، وذلك استناداً على العوامل التالية:

• تكلفة تصدي الطرف الذي يمثل القطاع الخاص لمعالجة الحالة المنطوية على المخاطرة، وما إذا كان من المعقول أن تتم تغطية تلك التكلفة من قبل الطرف الذي يمثل القطاع العام، مع الأخذ في الحسبان حقيقة أن المخاطرة قد تتحقق في نهاية المطاف وتصبح واقعاً مائلاً لا مناص عنه.

• التكلفة التي يتكبدها الطرف الذي يمثل القطاع العام في حالة إبقائه على المخاطرة، ومدى قدرته على تخفيف الآثار المترتبة عليها إذا وقعت بالفعل.¹

حيث إن من مبادئ تبني الحوكمة، والإدارة الرشيدة الحفاظ على حقوق جميع أصحاب المصلحة، ومن هذا المنطلق يجب على القطاع العام، السعي بكل جدية لتوفير بيئة خالية من المخاطر وملائمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ثالثاً: الإرادة السياسية:

إن مشاركة القطاع الخاص في توفير مرافق البنية التحتية والخدمات يمثل تغييراً جذرياً في الوضع القائم. وفي العديد من الثقافات، تُعد فكرة إدارة القطاع الخاص "للخدمات العامة"، أو تشغيلها، أو ملكيتها فكرة مستحدثة، ويتطلب ضمان دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص قيادة سياسية قوية .

تهدف الكيانات الخاصة التي تتطلع إلى دخول سوق جديدة لإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، وفي هذا الصدد يعتبر الدعم السياسي القوي، من أعلى المستويات في الحكومة (من رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو شخص مقرب منهما)، ضرورياً لممارسة نشاطها، خاصة أن الشركات تتحمل من المخاطر في الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أكثر بكثير مقارنة بما تتحملة بموجب عقد تقليدي للتوريدات العامة (ففي تصميم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تتحمل الشركات الخاصة أخطار الإنشاء والتشغيل والتمويل بموجب عقد طويل الأجل. أما في التوريدات التقليدية، على النقيض من ذلك، يتم دفع تكاليف الأشغال مقدماً).² كما أن النية السياسية الجادة لأصحاب القرار، والتي تترجم بالسعي لتوفير المناخ لممارسة القطاع الخاص لدوره الفعال، في إطار نظام قائم على الحوكمة، والإدارة الرشيدة تعتبر بمثابة ضمان وعامل مطمئن لاستمرار مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

¹ ليث عبد الله القهوي، مرجع سابق، ص 129-130.

² موقع البنك العالمي: <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/three-ways-governments-can-create-conditions-successful-ppps> تاريخ الاطلاع: 2022/02/11.

رابعاً: قدره الشريك على تقديم الخدمة بصورة أحسن:

إن أحد أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) هو تحقيق الكفاءة والفعالية الاقتصادية نظراً لقصور القطاع العام في توفيرها، فلا يمكن بأي صوره تقديم امتياز للقطاع الخاص بتقديم الخدمات المتضمنة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، دون التأكد من أن هذا الطرف، قادر على الوفاء بالتزاماته، أحسن من تسيير الدولة لهذه الخدمة، وذلك من ناحية نوعيه الخدمة، وحجم الرسوم المطبقة عليها بالإضافة الى السرعة، في تنفيذ المشاريع، حتى يتحقق الهدف المرجو من الشراكة،

حيث أن تحقيق الكفاءة والفعالية، في تسيير وتمويل مشاريع بدون التحتية من طرف القطاع الخاص، يعتبران الشرطين الأساسيين لنجاح شراكه بين القطاعين العام والخاص، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشراكة. الكفاءة الاقتصادية وهي تتضمن الكفاءة الفنية (التنظيمية) والكفاءة الإنتاجية إنما هي منطلوب أساسي لتقوم مشاركة القطاع الخاص في التنمية، وهي مقومات الطاقة الإنتاجية كما يبين محمد السماك فيقول: "وتقوم الطاقة الإنتاجية في المشروع الصناعي على جانبين:

أ. الجانب الفني: وهي ما تسمى بالكفاءة الفنية المقصود بها تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المتاحة خلال فترة زمنية معينة ضمن أسلوب إنتاجي معين.

ب. الجانب الاقتصادي: أو ما تسمى الكفاءة الاقتصادية وتعني أن تكون الكفاءة الفنية متفقة مع رغبات المجتمع لتحقيق أقصى إشباع ممكن بشرط أن تكون نفقات الوحدات المنتجة عند أدنى مستوى لها وأن تحقيق الطاقة الإنتاجية يتم عن طريق الكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية بسواء أي تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المتاحة وبتكاليف مناسبة وضرورة ملائمة الإنتاج مع رغبات المجتمع إلى حد ما في إطار أسلوب إنتاجي معين خلال فترة زمنية معينة"، ويتضح مما سبق أن الكفاءة الاقتصادية تشتمل على الكفاءة التقنية والكفاءة الإنتاجية.¹

وعليه يمكن القول أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يعتبر حل اقتصادي، من أجل تخصيص أمثل للموارد بين القطاعات، وتوفير أفضل الخدمات بأقل التكاليف.

خامساً: الحكم الراشد:

¹ اليوسف مصعب بن عبد الله بن عبد العزيز، القطاع الخاص ومشاركته في التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1390 هـ 1415 هـ، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 40.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

يؤكد برسر بيريرا أن الإصلاح شامل للمجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية، أما إصلاح القطاع العام فهو مجموعة من التغييرات المقصودة لهياكل وعمليات المنظمات المختلفة، بهدف التشغيل بصورة أحسن وتحقيق عدة غايات، ومن ذلك: تحقيق ترشيد النفقات، تحسين جودة الخدمات العامة، وزيادة الكفاءة، وضمان أن السياسات العامة سيتم تنفيذها بفاعلية. أن اهم ما يميز الشركة بين القطاعين العام والخاص أنها عبارة عن علاقة تعاونية، بين هيئات فاعلة في القطاعين العام والخاص، حيث أن كل طرف يسعى لتحقيق أهدافه، ولا يقتصر نجاح هذه العلاقة على الأطر القانونية والمؤسسية وكذا الإطار السياسي المناسب فحسب، بل أنه يجب أيضا تطبيق مبادئ الحوكمة، نظرا لما ينجم عن الاستناد إلى مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة والحقوق المتساوية لأصحاب المصلحة، وتحديد المسؤوليات من رفع كفاءة استخدام الموارد؛ وتعزيز القدرة التنافسية؛ وجذب مصادر التمويل؛ والتوسع في المشاريع لخلق فرص عمل؛ جديدة ودعم الاستقرار الاقتصادي؛ وكذا المساهمة في توفير الجو المناسب لنشاط للقطاع الخاص، والحوكمة في معناها الأشمل هي عملية إصلاح للقطاع العام، حيث يؤكد كوبر أن الإصلاح يعني التغيير إلى الأحسن وليس مجرد التغيير، حيث أن المصطلح يفقد كثيرا من محتواه وقيمه عندما يشار إلى التغيير على أنه إصلاح.

إن فلسفة الإصلاح في القطاع العام، تتكون من تغييرات معتمدة لهياكله وعملياته بهدف إدارتها على نحو أفضل، وبموجب هذا السياق فإنها تشتمل على آليات لتحسين التنسيق، ووضع السياسات وبناء هياكل مؤسسية قوية وتطبيق اللامركزية، ونقل السلطات والصلاحيات وإدارة الموارد البشرية، بالإضافة إلى أنظمة الاتصالات والمعلومات، وبطبيعة الحال تتأثر طريقة عمل الإدارة العامة ببعض الأفكار والإيديولوجيات، مثل الإدارة العامة الجديدة، وتشكل وفقا لآراء وأولويات السياسيين والحكومة.¹ كما أن القطاع الخاص لا يمكنه، تقديم أدائه الأفضل دون توفر مناخ أساسه الحكم الراشد، وتطبيق مبادئ الحاكمية، وتوفر الإرادة السياسية للمضي قدما في تطبيق الإصلاحات، مما يعطي الثقة أكثر في البيئة الاستثمارية، ويجعلها أكثر جلبا للاستثمار الخاص.

المطلب الثالث: أساليب وأهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

سنتطرق في هذا المطلب الى الأساليب والآليات، التي تعهد إليها الحكومات لتنفيذ عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وكذا الأهداف المرجوة منها، حيث أن هذه العقود تترجم تعاون القطاعين العام والخاص كل حسب أهدافه من اجل تحقيق الرفاهية للمجتمع وتحقيق حاجياته المتزايدة.

¹ يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، الحوكمة كآلية لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، العدد 2، جوان 2019، الجزائر، 2019، ص 127.

الفرع الأول: أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

تتعدد أساليب الشراكة بين القطاعين الخاص والعام (PPP)، حيث أن الفرق الأساسي بين هذه الأساليب يكمن فيه توزيع المهام والمسؤوليات بين القطاعين العام والخاص، حيث يمكن تصنيف أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) على أساس عدة معايير.

أولاً: تصنيف على أساس قانوني وتنظيمي (نوع العقد):

على أساس الألية القانونية، يمكن تمييز بين هذه الأنواع من العقود حسب درجه مسؤوليه القطاع الخاص كما يلي: عقود الخدمة؛ عقود الإدارة؛ عقود التأجير؛ عقود الامتياز؛ عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) الملكية.¹

أ- عقود الخدمة:

يعتبر عقد الخدمة من أنواع الاتفاقات الملزمة بين طرفين، ويتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة وشركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه. وتكون مدة هذا النوع من العقود محددة وقصيرة وهي تتراوح ما بين ستة شهور إلى سنتين، وتستخدم هذه النوعية من العقود على نطاق واسع في دول كثيرة مثل ماليزيا، والهند، وتشيلي وغيرها لتقديم خدمات عديدة مثل إصلاح؛ وصيانة؛ وإحلال؛ وتجديد شبكات مياه الشرب؛ أو أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي، وغير ذلك.²

والأعمال التي يمكن أن تؤدي من جانب المتعاقد مع الإدارة تكون مختلفة ومتنوعة، ولا تدخل ضمن نطاق الحصر، وأبرز أنواع عقود الخدمات؛ عقد النقل؛ وعقد الإيفاد؛ وسنبيهنما فيما يلي:

1- عقد النقل:

يختلف هذا العقد عن عقد التوريد ف كون التزام المتعاقد مع الإدارة ينصب على نقل أشخاص أو منقولات أو بضائع لحساب الإدارة، مقابل ثمن، وذلك من خلال عملية واحدة أو عدة عمليات.

وتتمثل هذه العملية بواسطة السيارات أو السفن أو الطائرات... إلخ. ويتميز عقد النقل عن عقد التزام مرفق النقل، بأن الأخير لا يصب بمصلحة الإدارة، وإنما يصب بمصلحة العموم من الأفراد والمقابل المالي الذي يحصل عليه المتعاقد فيكون في عقد التزام مرفق النقل على شكل رسوم يدفعها المنتفعون من خدمات مرفق النقل المقدمة من المتعاقد على العكس من ذلك حالة عقد النقل، إذ يحصل المتعاقد على المقابل المالي لقاء الخدمات التي يؤديها من الإدارة مباشرة.

¹ رشيد فراح، كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 36.

² دائرة المالية حكومة دبي، الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دبي، 2010، ص 11.

2- عقد الإيفاد:

ومقتضى هذه العقود أن يلتزم المستفيدين من بعثة للدراسة أو التكوين، بموجبها بالانتظام في الدراسة ثم العودة إلى خدمة هذه الجهة الموفدة فترة زمنية محددة في القانون، وذلك عقب الحصول على المؤدى العلمي المطلوب، كما تقوم هذه الجهات بالحصول على تعهدات من الدارسين في معاهدها، أو بعض المعاهد المتخصصة التابعة لوزارة الدولة بالانتظام في الدراسة، وخدمة تلك الجهات فترة زمنية محددة عقب انتهاء الدراسة.¹

ب- عقد الإيجار بين القطاعين العام والخاص:

عقود الإيجار هي إطار للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، تقوم الحكومة بمقتضاه بالاستثمارات الرئيسة لمرفق عام من مرافق إنتاج خدمات البنية التحتية، ويدفع أحد مستثمري القطاع الخاص في مقابل الحق في استخدام المرفق لتقديم الخدمة إلى المستخدمين. ويمنح عقد الإيجار الحق للمستثمر الخاص بالحصول على إيرادات المرفق لمدة زمنية معينة يحددها العقد. في ظل هذا النوع من الترتيبات، يتحمل القطاع العام المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمارات الأساسية، في حين يتحمل المستثمر الخاص معظم المخاطر التجارية أو كلها، وفي بعض الأحيان يلزم العقد المستثمر الخاص القيام ببعضها.² وقد استخدمت هذه الطريقة كثيرا في عدد من الدول الأفريقية والآسيوية، في قطاعات مثل المياه والنقل البري والمناجم حيث واجهت الدول المعنية صعوبات في جذب المستثمرين. ففي تايلاند طبقت عقود الإيجار في قطاع السكك الحديدية عام 1985 في عدد معين من خطوط نقل الركاب، ومع عام 1990 نجحت التجربة وجذبت الخطوط المؤجرة عدد كبيرا من الركاب وأصبحت تدر أرباحا كبيرة.

وفي كوت ديفوار قامت الحكومة بإصلاحات رئيسية في قطاع الكهرباء، حيث تعاقدت مع شركتين فرنسيتين ومستثمرين محليين، وخلال فترة عقد الإيجار تحسنت إيرادات قطاع الكهرباء والصيانة، بفضل إدخال تقنيات حديثة في التشغيل، مما أدى إلى زيادة الطاقة الكهربائية وتطوير الخدمة، كما استخدم هذا النوع من العقود على نطاق واسع في قطاع المياه في فرنسا وإسبانيا، وينفذ حاليا في غينيا وجمهورية التشيك والسنغال.³

¹ يعرب محمد الشرع، دور القطاع الخاص في إدارة المرافق العامة الاقتصادية: دراسة مقارنة: مفاهيم في الشراكة بين القطاعين العام والخاص: نماذج عقدية تطبيقية (B.O.T)، دار الفكر، دمشق، 2010، ص 63.

² كمال أمين الوصال، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي: بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الضغائن، قطر، 2018، مرجع على الانترنت غير مرقم.

³ دائرة المالية حكومة دبي، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

يؤجر القطاع العام بموجب هذه العقود، مرفق الخدمة للقطاع الخاص بالتجهيزات اللازمة لذلك، مقابل حصوله على رسوم تأجير. ويكون القطاع الخاص مسؤولاً عن تكاليف تشغيل وإصلاح وصيانة هذه التجهيزات، ويتولى كذلك عملية تحصيل العوائد من المستفيدين من الخدمة، وتحمل المخاطرة الناجمة عن ذلك، ولكنه لا يكون مسؤولاً عن أية استثمارات إضافية، قد تلزم لإحلال هذه التجهيزات بأخرى جديدة في حالة استهلاكها، أو عدم صلاحيتها، وتتراوح مدة العقد بين 8 و15 سنة.¹

ج- عقود الإدارة:

أى قيام الحكومة بإبرام عقود مباشرة مع القطاع الخاص لإدارة إحدى المنشآت العامة وفق شروط ومدة محددة. وفي العادة، يتم اختيار شركات ومؤسسات متخصصة لها خبرة كبيرة في إدارة منشآت مشابهة. بموجب هذا النمط من التعاقد تمنح الجهة المتعاقدة حقوق الإدارة فقط، في حين يبقى القطاع العام مسؤولاً عن تمويل النفقات التشغيلية والاستثمارية للمنشأة. وتتمثل منفعة الجهة المتعاقدة في هذا النوع من العقود في تلقيها رسوماً معينة لقاء إدارتها المنشأة العامة من دون تحملها المخاطر التجارية التي ربما تترتب عنها. وفي بعض الأحيان، تُربط رسوم الإدارة بعدد من المؤشرات المتصلة بأداء الشركة كالأرباح والمبيعات، ما يجعل هذا النوع من العقود داعماً للحوافز المؤسسية.²

تتراوح مدة هذا النوع من العقود ما بين 03 إلى 05 سنوات، وتكون محتملة الفائدة، إذا كان الهدف الرئيسي هو التحسين السريع للقدرة الفنية للمؤسسة العامة وكفاءتها في أداء المهام المحددة، أو التجهيز لمشاركة أكبر للقطاع الخاص. يلاءم أسلوب عقود الإدارة الحالات التي ترغب فيها الحكومة الاحتفاظ بملكية المنشأة، مع الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في إدارة محترفة تسيير بالشركة في الاتجاه الصحيح. كما تستخدم هذه الطريقة في الحالات التي تريد فيها الدولة تنشيط شركات خاسرة وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الشركات وأسعارها حين تعرض للبيع. وكذلك تكون مناسبة حينما توجد مقاومة عامة لزيادة أسعار الخدمة، أو عندما تكون هناك معارضة من قوى سياسية، أو عندما يبدي الجمهور قلقاً من انتقال السيطرة على الاستثمارات إلى القطاع الخاص، حيث يمكن للدولة الحفاظ على الطابع الاجتماعي لهذه المؤسسات العامة. ويتم اللجوء لهذا النوع من أشكال الشراكة بهدف إدارة بعض المنشآت الإستراتيجية مثل الفنادق الكبرى وبعض المنشآت الصناعية المتطورة، نتيجة افتقار القطاع العام للكفاءة والفعالية في التسيير أو عدم توفر الكفاءات الضرورية لإنجاح هذه المنشآت.³

¹ محمد محمد أبو سريع على، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير الخدمات العامة، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2020، ص 36.

² طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجارتها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الضغايين، قطر، 2018، ص 127.

³ رشيد فراح رشيد، كريمة فرحي مرجع سابق، ص 38-39.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

وقد ظهر نجاح هذه العقود في عدد من القطاعات وفي دول عديدة، ففي لبنان مثلاً طبقت عقود الإدارة في ثلاث مشروعات هي جمع النفايات وتشغيل وإدارة محرق النفايات ومصنع معالجة النفايات، وفي غينيا بيساو استخدمت هذه الطريقة في قطاع الكهرباء في عام 1986 عندما طلبت الدولة مساعدة فنية من فرنسا لتطوير هذا القطاع، وبعدها تعاقدت مع هيئة الكهرباء الفرنسية لإدارة هذه القطاع وجددت التعاقد عام 1991، وكانت النتيجة زيادة في الطاقة الكهربائية وتحسن في أداء التشغيل والكفاءة المالية.¹

ثانياً: تصنيفات الشراكة على أساس معيار المبادرة بمشروعاتها:

يتم تصنيف الشراكة على أساس معيار المبادرة إلى الأصناف التالية:

أ- الشراكة بمبادرة من القطاع العام (PPP Initiated by the Public Sector) :

ويحدث هذا النوع من الشراكة عندما ترغب سلطة محلية بتنفيذ مشروع في تخطيط المدن، أو في خلق مرفق خدمي جديد، أو تزويد خدمة عامة قائمة، ولا تتوفر لديها الموارد الكافية، فتسعى إلى القطاع الخاص للحصول على مساعدته المالية، أو الفنية، أو الإدارية.

ب- الشراكة بمبادرة من القطاع الخاص (PPP Initiated by the Private Sector) :

ويهدف هذا النوع من الشراكات إلى مزاولة أنشطة يرى القطاع الخاص مصلحة له فيها مثل: مشاريع التطوير الحضري، والتي تهدف إلى خلق مرفق عام جديد، ومثل تطوير منتج معين، وتزويد خدمة وفق مفهوم جديد، مثل مرافق الألعاب، ومثل تشغيل مرافق قائمة.

ج- الشراكة بالتعيين (Appoint PPP):

كخلق شركة برأس مال مختلط يسهم فيه كل من القطاعين العام والخاص وتزاول أنشطة متنوعة، وبخاصة في تخطيط المدن وخدمات التطوير الحضري، حيث يمتلك القطاع العام معظم رأس المال، بهدف تحقيق الأهداف العامة من المشروع، ويحصل القطاع الخاص على عائدته من الاستثمار فيه وفق شروط التعيين.

هـ- الشراكة بنظام حق الامتياز (Concession):

ويتم هذا النوع من الشراكة لتحقيق التوافق بين تخطيط المرفق وبين إدارته.²

ثالثاً: تصنيف عام للشراكة على أساس طبيعتها:

¹ دائرة المالية حكومة دبي، مرجع سابق، ص 12.

² محمد محمد ابو سريع على، مرجع سابق، ص 37.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

تذهب معظم مساهمات الباحثين إلى تصنيف الشراكة على أساس طبيعتها إلى نوعين هما: الشراكة على أساس تعاقدية، الشراكة على أساس تعاوني.

أ- الشراكات التعاقدية: تُعنى بترتيبات توصيل الخدمات العامة بموجب عقد، وتتسم الشراكة التعاقدية بأن العلاقات بين أطرافها عمودية أو رأسيّة، مع وجود جهة مرجعية واحدة، تمارس الرقابة والسيطرة على الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة، وهذه الجهة المرجعية لا تمارس أداء المهام، بل تعتمد على الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة في أداء المهام التي تتطلبها الشراكة. وتكون قادرة على إنهاء الشراكة أحاديا دون موافقة الأطراف الأخرى في الشراكة.

ب- الشراكات التعاونية: تقوم هذه الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالإدارة والتنظيم، ووفق هذا التصنيف العام تتصف الشراكة التعاونية بالعلاقات الأفقية بين أطرافها، وليست عمودية، بين أطراف الشراكة، ويتم اتخاذ القرار بالإجماع، وينخرط جميع الشركاء بأداء المهام، ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضها.¹

الفرع الثاني: أهداف الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP):

شهد العالم ازدياد واضح في تبني مصطلح الشراكة بين القطاعين الخاص والعام (PPP)، حيث يزداد بشكل متسارع عدد المشاريع العامة التي يديرها القطاع الخاص، بمختلف الأساليب والأليات القانونية لهذه الشراكة، في هذا الإطار تختلف النظرة والأهداف المرجوة، بين القطاعين العام والخاص، حيث أن الشراكة الناجحة، هي التي تستطيع أن تحقق الكفاءة المثلى بين الطرفين من حيث توزيع المخاطر، والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك تقاسم المكاسب والأرباح الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن هذه المشاريع، ويمكن فيما يأتي حصر الأهداف من وجه نظر القطاع العام ومن وجهة نظر القطاع الخاص .

أولاً: أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من جانب القطاع العام:

تتميز أهداف القطاع العام بكونها غير ربحية، حيث لا يسعى إلى تحقيق المكاسب المالية والاقتصادية بقدر ما يسعى إلى توفير الخدمات العامة للجمهور، حيث أن الدولة تتميز مشاريعها وأهدافها بالطابع الاجتماعي، كما أنها تسعى لتخفيف حجم الإنفاق العام خاصة في ذلك لتزايد عدد السكان، فيمكن اعتبار الشراكة من ضمن الإستراتيجيات التي تتبعها معظم الدول خاصة للدول النامية، حيث أن الاحتكاك بالقطاع الخاص، وخاصة القطاع الخاص الأجنبي، يؤدي إلى زيادة كيف أتوقع لبيت مخططات التنمية لهذه الدول.

كما تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص الشراكة بين القطاعين الخاص والعام (PPP)، في تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد، اعتباري نوعا من الاستثمار، إذ يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والتقليص معدلات البطالة، وزيادة المداخيل

¹ محمد محمد ابو سريع علي، مرجع سابق، ص 35.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

الضريبية للدولة، كما أنها تخفض من تكاليف السياسة الاجتماعية للحكومة. كما يسعى القطاع الخاص إلى تخفيض النفقات العامة، وتوفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية، والتحويل للخطر نتج عن هذه المشاريع للقطاع الخاص.

ثانياً: أهداف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من جانب القطاع الخاص:

يهدف القطاع الخاص إلى التوسع وتحقيق المداخيل، ولذلك يبحث عن الفرص الاستثمارية، واستغلال خبرته في تسيير المشاريع، وأخطارها، وبالمقابل يمكن استنتاج المكاسب التالية:

• زيادة الربحية: من خلال الحصول على عقود طويلة الأجل مع الحكومة، يضمن القطاع الخاص تدفقاً مستقرًا للإيرادات، مما يعزز الربحية على المدى الطويل.

• الوصول إلى أسواق جديدة: الشراكة مع الحكومة قد تفتح أبوابًا جديدة أمام القطاع الخاص للدخول إلى أسواق أو مجالات عمل لم يكن لديه القدرة على الوصول إليها سابقًا.

• تقليل المخاطر: من خلال تقاسم المخاطر مع الحكومة، يمكن للقطاع الخاص تقليل التعرض للمخاطر المالية والاقتصادية.

• تحسين الكفاءة التشغيلية: التعاون مع الحكومة يمكن أن يؤدي إلى تحسينات في الكفاءة، سواء من خلال استخدام الموارد بشكل أفضل أو من خلال تبادل المعرفة والخبرات.

• تعزيز السمعة والمكانة: المشاركة في مشاريع كبيرة مع الحكومة يمكن أن تعزز من سمعة القطاع الخاص، وتزيد من مصداقيته في السوق.

• الحصول على تمويل أكثر استقرارًا: يمكن أن يكون من الأسهل الحصول على تمويل من المؤسسات المالية إذا كان المشروع يشمل شراكة مع الحكومة، نظرًا للاستقرار والموثوقية التي توفرها هذه الشراكة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

يعتبر نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) أحد الآليات المهمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، حيث لجأت إليه العديد من الدول لتوفير البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية، وذلك نظرًا لما يتميز به من مزايا، حيث يسمح تبني هذا النوع من العقود للدولة بالسيطرة على مشاريعها الاستراتيجية، حيث أن ملكيتها تعود للدولة في نهاية العقد.

ويعتبر نموذج البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من العقود الحديثة نسبيًا، حيث يتولى الشريك الخاص، تصميم وإعداد المشروع مع توفير جميع التكاليف، اللازمة للبناء؛ والتشييد؛ والإدارة؛ والتشغيل؛ والصيانة، ويحصل الشريك الخاص على رسوم، تشغيله وإدارته بعد الانتهاء منه لمدة امتياز معينة تتراوح عادة ما بين 30 أو 40 سنة، وخلالها يتولى تشغيل المشروع، بحيث يحصل من خلاله على التكاليف التي تحملها بالإضافة إلى تحقيق أرباح من خلال العوائد والرسوم التي يدفعها مستخدمو هذا

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

المشروع. ولقد ساهم هذا النوع من العقود في تخفيض نفقات الأعباء المالية للحكومات، خاصة في ظل التزايد المستمر للطلب على خدمات البنية التحتية، وسنحاول فيما يلي تحديد الإطار المفاهيمي لهذا النوع من العقود من خلال إبراز مختلف تعريفات، وكذا التطور التاريخي لهذا النوع من العقود، بالإضافة إلى مختلف المراحل والآليات التي يمر بها هذا العقد.

المطلب الأول: ماهية نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هو أحد الأساسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، حيث يتم تنفيذ المشاريع الكبيرة والمتوسطة من خلال التعاون بين الحكومات والشركات الخاصة. يعد هذا النظام وسيلة فعالة لتطوير البنية التحتية والمشاريع التنموية دون تحميل الحكومة تكلفة الإنشاء الكامل، مع الحفاظ على الملكية العامة للمشروع بعد فترة محددة.

الفرع الأول: تعريف عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

نظام البناء، التشغيل والتحويل أو البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) أو التشييد والتشغيل ونقل الملكية اصطلاحاً يشير مصطلح BOT- إلى اختصار للكلمات الثلاث، وهي: B وهي اختصار للمصطلح Build وتعني البناء والتشييد، O وهي اختصار للمصطلح Operator والتي تعني التشغيل، T وهي اختصار للمصطلح Transfer والتي تعني النقل (نقل الملكية). نموذج البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) احدى اهم الصيغ القانونية لمشاركة القطاع الخاص في المشاريع العمومية ومشاريع البنية التحتية.

نستعرض بداية اهم التعريفات المقدمة من طرف المنظمات الدولية لعقود البناء، التشغيل والتحويل كما يلي:

- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: "عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هي عقود بموجبها يقوم المشغل بتمويل وبناء وتشغيل منشأة أو نظام بنية تحتية جديد وفقاً للشروط التي يحددها القطاع العام. خلال فترة تمتد ما بين 10-20 سنة. يحتفظ القطاع العام بملكية المرفق ويصبح العميل والمنظم للخدمة. يوفر المشغل التمويل اللازم لبناء المنشأة الجديدة. في المقابل، يوافق القطاع العام على شراء حد أدنى من الإنتاج لضمان استعادة المشغل تكاليفه أثناء التشغيل".¹
- تعريف أما لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي: عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هي: "شكل من أشكال تمويل المشاريع التي تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة زمنية محددة أحد الاتحادات المالية يسمى بشركة المشروع، امتيازاً لتنفيذ مشروع

¹ OECD, OECD Trade Policy Studies Trade that Benefits the Environment and Development Opening Markets for Environmental Goods and Services: Opening Markets for Environmental Goods and Services, Paris, France, 2005, p 110.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

معين، على أن تقوم الشركة المذكورة بالبناء والتشغيل والإدارة لعدد من السنوات، وتسترد تكاليف البناء، وتحقق أرباحاً من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً، على أن تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد نهاية مدة الامتياز.¹

• تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO): "عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هي عقود تُمنح بموجبها شركة خاصة امتيازاً للبناء وافتتاح منشأة يتم عادةً بناؤها وتشغيلها بواسطة حكومة. قد تكون المنشأة عبارة عن محطة طاقة؛ أو مطار؛ أو طريق؛ برسم مرور؛ أو نفق؛ أو محطة معالجة مياه. الشركة الخاصة مسؤولة عن تمويل وتصميم المشروع. في نهاية فترة الامتياز، تعيد الشركة الخاصة ملكية المشروع إلى الحكومة، على الرغم من أن هذا ليس بالضرورة أن يكون هو الحال دائماً. يتم تحديد فترة الامتياز بشكل أساسي، بطول الوقت اللازم لسداد تدفق إيرادات المنشأة على الشركة الدين وتوفير معدل عائد معقول نظير الجهود".²

• تعريف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL): "عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هي شكل من أشكال تمويل المشاريع التي تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة زمنية محددة أحد الاتحادات المالية يسمى - بشركة المشروع- امتيازاً لتنفيذ مشروع معين على أن تقوم الشركة المذكورة بالبناء والتشغيل والإدارة لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحاً من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً على أن تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد نهاية مدة الامتياز".³

• كما عرفه التشريع الصيني والصادر عام 1996 حول مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المادة الثانية منه حيث جاء فيها ما يلي: "كما تستخدم في هذه القواعد المختصة في مشاريع البنية التحتية التي تبنى وتشغل وتحوّل بواسطة المستثمرين الأجانب. تخول السلطات الحكومية ربما، خلال اتفاق معرف ومدة معينة، شركة المشروع لإنشاء مشروع (B.O.T) وبواسطة مستثمرين أجنبية مخصصين لمشروع (B.O.T) وتكون شركة المشروع مسؤولة عن التمويل؛ التشييد؛ التشغيل؛ والصيانة. وبعد انقضاء مدة الامتياز تقوم شركة المشروع بنقل جميع مستلزمات مشروع (B.O.T) إلى السلطات الحكومية وبجالة جيدة وبدون أعباء".⁴

أما التعريفات التي جاءت بها الأدبيات الاقتصادية:

¹ رشيد فراح، كريمة فرحي مرجع سابق، ص 47.

² <https://open.unido.org/api/documents/4808368/download/UNIDO> تاريخ الاطلاع: 2022/06/18.

³ جهاد زهير ديب الحرازين، الآثار المترتبة على عقد الامتياز: دراسة نظرية مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2015، ص 50.

⁴ هلال علي إسماعيل، البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) في قطاع النفط والغاز-الفرص والمخاطر، دراسات اقتصادية العدد 42، بغداد، العراق، 2020، ص

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

فقد عرفها رشيد فراح وكريمة فرحي (2019) كما يلي: "عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هو نوع من العقود

يمول مشاريع تتميز بالخصائص التالية:

- أنها مشروعات بنية تحتية اعتادت الحكومة أو القطاع العام تشغيلها في الماضي.
- قصر عملية الإنشاء والتشغيل والإدارة والصيانة على شركة المشروع. المشروع لفترة معينة تعرف بفترة الامتياز، على أن تتقاضى مقابلاً للخدمة التي تقدمها للجمهور خلال هذه الفترة. نهاية فترة الامتياز.
- تقوم الحكومة بمنح امتياز لشركة قطاع خاص كي تتولى عملية تمويل وإنشاء وتشغيل
- تقوم شركة القطاع الخاص بنقل أو تحويل ملكية المشروع إلى حكومة الدولة المضيفة في نهاية فترة الامتياز.¹

ولقد ركزت التعريفات السابقة على أن هذه العقود تتم بين الحكومة ممثلة للقطاع العام إلا أن البعض أشار إلى إمكانية أن يكون طرفاً عقد الامتياز بنظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كلاهما من القطاع الخاص، حيث أشار الدكتور ماهر محمد حامد: " ذكر بعض الشراح أن عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية يمكن أن تبرم بين طرفين كلاهما من أفراد القطاع الخاص. ومن هؤلاء الأستاذ الدكتور محسن الخضيرى الذي يطلق على المشروعات التي تتم بأسلوب "B.O.T" مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً مقابل حق الانتفاع، ويرى أن نظام "B.O.T" هو "قيام جهة غير حكومية بالحصول على امتياز حكومي أو غير حكومي بغرض إنشاء مشروع من مشروعات البنية الأساسية أو مرفق من المرافق الهيكلية التحتية (طرق، كبارى، مطارات، سدود)، على أن تقوم هذه الجهة غير الحكومية بتوفير التمويل اللازم لإقامة المشروع من مواردها الذاتية ثم استغلاله فترة من الزمن (حق الانتفاع) وإعادته في نهاية المدة للجهة التي تعاقدت معها".²

مما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي:

- عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هي إحدى آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تعهد الحكومة ممثلة للقطاع العام لإحدى الشركات أو المؤسسات الوطنية أو الأجنبية، لإنشاء والتمويل مرفق عام، مقابل الحصول على رسوم أو عوائد من الجمهور نظير استخدام هذا المرفق. ويستخدم هذا النوع من العقود في تمويل مشاريع البنية التحتية، مثل المطارات والطرق؛ ومحطات توليد الكهرباء؛ والتصفية المياه؛ وكذلك المجمعات الصناعية؛ بالإضافة إلى المشاريع العمرانية والتنمية؛ ومشاريع استصلاح الأراضي؛ التابعة للدولة؛ ومشاريع الري.

¹ رشيد فراح، وكريمة فرحي مرجع سابق، ص 48.

² ماهر محمد حامد، النظام القانوني لعقود الإنشاء والتشغيل وإعادة المشروع B.O. T، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص ص 10-21.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

• تميز عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) بطول مدتها وضخامة تكلفتها، مما يطرح مشكلة المخاطر المترتبة عن هذه المشاريع،

• يسمح استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) بالاستفادة من العديد من المزايا للدولة المستقبلية للمشروع، حيث يوفر الخدمة العمومية بجودة أكبر وتكلفة أقل. وهذا ما أدى إلى انتشار هذا النوع من العقود في أغلب دول العالم.

الفرع الثاني: نشأه وتطور عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

يرى البعض أن نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هو نظام ترجع جذوره التاريخية إلى نظام المناقصات الذي كان سائدا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، في حين يرى آخرون أن مشروعات البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تختلف بشدة عن أسلوب المناقصات القديم الذي كان يتيح للقطاع الخاص حرية شبه تامة في استخدام موارد المشروع، وذلك في ظل حد أدنى من المشاركة والرقابة من طرف الحكومات المضيفة أو المعنية.¹

وعلى الرغم من أن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تعتبر حديثة النسبية إلا أن فلسفة إشراك كيانات خاصة، مستقلة عن نظام الحكم في تسيير مشاريع العمومية منتشرة في أوروبا وخاصة في إنجلترا، حيث عرف القرن الثامن عشر الانطلاقة الحقيقية للنظام الامتياز. يتحمل صاحب الامتياز المسؤولية عن اكتمال التصميم، وأي أخطار مرتبطة بالتشييد، والتحكم في التكاليف التشغيلية، والتي سيتم تسديدها جميعاً من خلال التحصيل من الإيرادات من استخدام الجمهور للمشروع. يتم منح الامتياز بفترة محددة، وبعد ذلك الوقت العقد قد يتم تجديدها بناءً على خيار الحكومة، أو سيتم نقل الملكية من صاحب الامتياز للحكومية.

ففي إنجلترا، أدى فشل الحكومة المحلية في الحفاظ على الطرق السريعة للملك وتحسينها إلى إنشاء مؤسسة جديدة، عرفت بصناديق الثقة (turnpike trusts) عهدت إليها حكومة إنجلترا بصيانة هذه الطرق مقابل حصولها على رسوم من المستخدمين، لمدة واحدة وعشرين عاماً قابلة للتجديد. تم إنشاء أول صندوق للثقة بالدوران بواسطة قانون صادر عن مجلس النواب في عام 1663، وكان الظهور الفعلي لصناديق الثقة سنة 1706.

بعد نجاح تجربة وبعد انطلاقة بطيئة لصناديق الثقة، زاد عددها بسرعة مع التوسع الاقتصادي في خمسينيات وستينيات القرن الثامن عشر.²

¹ يوسف كافي، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2009، ص 348.

² Roderick Floud, Paul Johnson, **The Cambridge Economic History of Modern Britain Volume I: Industrialisation, 1700-1860**, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 2004, p 296.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

بشكل عام كان أول ظهور لعقود الامتياز بنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في العالم، هو مشروع قناة السويس الذي تم بموجب عقد أبرم سنة 1854 بين الحكومة المصرية من جهة، والشركة العالمية لقناة السويس البحرية التي يرأسها الفرنسي "فرديناند ديليسبس" من جهة أخرى، وقد تم افتتاح القناة في 17 تشرين الثاني سنة 1869، وكانت مدة الامتياز المقررة في العقد 99 سنة، إلا مدة التشغيل الفعلية توقفت عند 87 سنة فقط. انتهى الامتياز في عام 1956 بعد قيام الحكومة المصرية، بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، بتأميم قناة السويس. أدى هذا القرار إلى إنهاء الامتياز مبكرًا ونقل ملكية القناة بالكامل إلى الدولة المصرية، مما شكل تحولاً تاريخيًا في السيطرة على هذا المشروع الحيوي.

تم تقسيم الأرباح على النحو التالي:

- حكومة مصر 15٪.
- المساهمون الأوليون 10٪.
- استحقاق للشركة 75٪¹.

وكانت فرنسا الدولة رائدة في تطوير نظام امتياز المرافق العامة، الذي يُعدّ في جوهره أحد تطبيقات عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ففي عام 1782، منحت الحكومة الفرنسية امتياز توزيع المياه في مدينة باريس لشركة خاصة تُعرف باسم شركة "الأخوة بيريه"².

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، استخدمت فرنسا الامتياز على نطاق واسع لتمويل شبكات البنية التحتية. للسكك الحديدية والمياه، حيث تم تصميم وتمويل وتشغيل شبكات الكهرباء والتزام بواسطة المشغلين والبنوك الخاصة. وتم إنجاز معظم هذه المشاريع في شكل عقود الامتياز طويلة الأجل، والتي بموجبها كان من المقرر إعادة ملكية البنية التحتية إلى الحكومة في نهاية العقد. في وقت لاحق، تم تعميم النظام على العديد من الأنشطة التي تعتبر في فرنسا على أنها "الخدمات العامة التجارية"، مثل إمدادات المياه والصرف الصحي والنفايات الإدارة أو النقل الحضري. هذا النموذج قد أثر على العديد من الأنظمة المدنية المستندة إلى القانون، ومع ذلك، أثرت الأزمات الكبرى، مثل أزمة 1929 والحرب العالمية الثانية، بشكل كبير على قدرة الشركات الخاصة على تقديم هذه الخدمات بكفاءة، مما دفع الحكومات إلى التدخل واستعادة السيطرة على القطاعات الحيوية من خلال التأميم. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تأميم قطاع السكك الحديدية في فرنسا عام 1937، إلى جانب قطاعات

¹ Virendra Proag, **infrastructure planning and management: an integrated approach**, springer nature, cham, Switzerland, 2020, pp, 500-501.

² Darrin Grimsey, Mervyn Lewis, **Public Private Partnerships: The Worldwide Revolution in Infrastructure Provision and Project Finance**, Edward Elgar Publishing, Massachusetts, USA, 2007, p 48.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

أخرى مثل الطاقة. وقد جاءت هذه القرارات لأسباب عدة، منها ضمان استقرار الخدمات في ظل الأزمات، وتعزيز الأمن الوطني بوضع القطاعات الاستراتيجية تحت سيطرة الدولة، ومعالجة الأزمات المالية التي عصفت بالشركات الخاصة. شهدت هذه الفترة إنشاء احتكارات مملوكة للدولة مثل EDF أو SNCF أو ADP أو RATP، كانت هذه الشركات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحكومة المركزية أو المحلية عبر نظام الامتياز، الذي تضمن من جهة تقديم الحكومة تسهيلات وتشريعات لصالح هذه الشركات، ومن جهة أخرى تمكن هذه الشركات من إدارة الخدمات العامة بشكل فعال مع الحفاظ على سلطة الحكومة.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد انتقلت تجربة صناديق الثقة (Turnpike Trusts) خلال حرب الاستقلال الأمريكية، حيث كان أول طريق برسوم مرور في الواقع مشروعاً حكومياً، تم الترخيص به بموجب قانون ولاية فرجينيا لعام 1785. أما أول طريق تم تشييده وتشغيله من قبل شركة خاصة، فكان طريق فيلادلفيا-لانكستر (Philadelphia-Lancaster Turnpike) الذي حصل على امتياز من ولاية بنسلفانيا عام 1792 وتم إنجازه في غضون عامين. بحلول أربعينيات القرن التاسع عشر، تم منح امتياز لما يقرب من 1600 شركة لإدارة الطرق برسوم مرور. كما تم إنشاء جسور خاصة خلال هذه الفترة.

شهدت المشاريع المنجزة بنظام الامتياز في الولايات المتحدة الأمريكية صعوبات كبيرة، حيث إن العديد منها لم يُكمل مدة العقد كما كان مُبرمجاً. تخلت العديد من شركات الامتياز عن مشاريعها عن طريق بيعها، مما أدى إلى استحواذ الدولة على العديد من الطرق نتيجة لذلك.¹

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) منذ قيام الثورة الصناعية، حيث كان يتم بناء الطرق وتشغيلها من قبل القطاع الخاص مقابل الرسوم التي يدفعها مستخدمو هذه الطرق. كما عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار في تشييد الطرق والجسور من خلال القطاع الخاص، وذلك بموجب القانون الفيدرالي الخاص بالنقل الصادر في 18 ديسمبر 1991.

وقد تأكد هذا الاتجاه في ظل حكم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من خلال إصداره للقرار رقم /12893/ في 28 ديسمبر 1994 لتشجيع الاستثمار بنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).²

¹ Darrin Grimsey, Mervyn Lewis, Op. Cit, p 45.

² أسماء نخوني، تقييم تجربة الجزائر في إشراك القطاع الخاص بواسطة النماذج التمويلية الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة (عقد البناء، والتشغيل ونقل الملكية أفودجًا)، مجلة جيل الأبحاث القانونية العميقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد 32، بيروت، لبنان، 2019، ص 81.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وشيوع النظم الاشتراكية، وتعاضم دور الدولة التي أحكمت سيطرتها على مشروعات البنية الأساسية، وتحملها عبء تمويل المشاريع بالكامل تضاءلت أهمية عقود الامتياز.

ومع بداية منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي بدأ عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ينتشر في العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك مع انتشار رياح الخصخصة، والسعي نحو إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في عملية التنمية.

وقد دفعت عدة أسباب الدول وخاصة النامية منها إلى التعاقد بأسلوب البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) منها: عجز ميزانياتها عن توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشروعات التنموية، والتخفيف عن كاهلها، وتوفير مواردها للإنفاق في أوجه المرافق العامة الأخرى، حيث يكون تمويل مشروعات البوت بعيداً عن ميزانياتها، وذلك يجنبها فرض ضرائب جديدة، أو اللجوء إلى الاقتراض.

وفي عام 1984 حصل تطوران مهمان على صعيد تطبيق هذا العقد: الأول: تم توقيع تنفيذ نفق المانش (The Channal Tunnel) الذي يربط بين فرنسا وبريطانيا، وذلك بين الحكومتين البريطانية والفرنسية من جهة، وبين شركة يوروتانال (Eurotunnel) من جهة أخرى. والتطور الثاني: دعوة رئيس الوزراء التركي أنداك تورغوت أوزال (Turgat Ozal) لاستخدام هذا العقد في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية في تركيا، ويرجع إليه استخدام تعبير (B.O.T) لأول مرة.¹

تُعد عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من الأدوات الاستراتيجية التي أحدثت تحولاً جذرياً في كيفية تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى. هذه العقود، التي ظهرت كاستجابة لتحديات التمويل والتنمية، تمثل اليوم شراكة مثمرة بين القطاعين العام والخاص، حيث يتمكن القطاع الخاص من المساهمة في التنمية المستدامة مقابل الحصول على فرص استثمارية مربحة. ومع تطور هذه العقود لتلبية احتياجات العصر الحديث، تظل هذه العقود نموذجاً مرناً وفعالاً لتحقيق التوازن بين أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان الاستدامة المالية والتشغيلية للمشاريع على المدى الطويل.

الفرع الثالث: مجالات عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

تعتبر عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، إحدى آليات الاستثمار الطويل الأجل، حيث تتميز المشاريع المنجزة وفق هذا النظام بالضخامة من حيث التكلفة المادية، وطول مدة، ونظراً لما يتميز به من خصائص فقد تم توسيعه مجالاته، حيث

¹ أحمد شحدة أبو سرحان، عقد البوت (B.O.T): حقيقته وتكييفه الفقهي وحكمه الشرعي، دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 46، عدد 03، الأردن، 2019، ص 400.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

كانت تقتصر في أولى بداياته، على الطرق العامة والمواصلات، ثم تطورت استخداماته إلى كل ما يتعلق بالبنية التحتية، والمجمعات الصناعية، وكذا تطوير واستغلال الأراضي المملوكة للدولة، ويمكن حصر استخدامات عقود البناء، التشغيل والتحويل كما يلي:

أولاً: مشاريع البنية التحتية:

يتميز مصطلح البنية التحتية بشموليته وعمقه، إذ ينقسم إلى نوعين رئيسيين: البنية التحتية المادية والبنية التحتية غير المادية. ومع ذلك، ستقتصر دراستنا على البنية التحتية المادية، والتي تُعرف بأنها "مجموعة الخدمات المساندة اللازمة للصناعة، أو ما يُعرف بالبنية الصناعية أو الهيكلية الداعمة للصناعات المختلفة".

وفقاً لتعريف كوتنر (Cotner)، تُعد البنية التحتية جزءاً أساسياً من رأس المال الاجتماعي، وتتميز بأنها:

- تتضمن صناعات تنتج خدمات ضرورية وتعتبر شرطاً مسبقاً لتحفيز النمو الصناعي.
- أن الخدمات المنتجة بطيئة التحرك والانتقال، لذلك فإن الطاقات التي تنتج من هذه الخدمات يجب أن تنتج داخل الدولة ذاتها.
- أن الطاقات المنتجة لهذه الخدمات تتميز ببعض الخصائص، مثل النطاق الذي تستهدفه واستغراقها فترات طويلة في التجهيز، وأنها معمرة بصورة غير عادية.¹

ونظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للبنية التحتية، فقد كانت محور السياسات والبرامج التنموية لمختلف الأنظمة والحكومات، حيث قامت بإشراك القطاع الخاص في تمويلها وإنشاءها بمختلف الأليات، ومنها عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، حيث تم أنجاز العديد من المشاريع العملاقة في العالم بواسطة هذا النظام، بدءاً بمشروع قناة السويس، الذي يعتبره البعض أول تطبيق عملي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، وكذلك نفق المانش الذي يربط بين بريطانيا وفرنسا أسفل بحر المانش وذلك بين حكومة فرنسا وحكومة بريطانيا من جهة ومن جهة أخرى شركة يورو تينال (Euro tunnel)، حيث بلغت نفقات بناء المشروع 20 مليار دولار وتقوم شركة يورو تينال (Euro tunnel) باستغلال المشروع لمدة 55 سنة وكانت مساهمة شركة المشروع بنسبة 19% من تكلفة الإنشاء.²

¹ عبد الفتاح أحمد نصر الله، زكي عبد المعطي أبو زيادة، دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بعنوان: نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين"، غزة، فلسطين، 2018، ص 05.

² عبد القادر محمد عطية عبد القادر، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات ال BOT، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2000، ص 661.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

كذلك نفق كروس هاربور (Cross Harbour Tunnel) تحت ميناء فيكتوريا الذي يربط جزيرة هونغ كونغ مع كولون. بدأ بناء المشروع في عام 1969 بتكلفة 56 مليون دولار أمريكي، ويعتبر من أوائل المشاريع بواسطة نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، في هونغ كونغ.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فكما ذكر سابقا استخدام هذا النوع من العقود بشكل موسع ولعل أهم المشروعات هو إنجاز أربعة طرق برسوم مرور بنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، بقيمة 2.5 مليار دولار.¹ ويمكن القول إن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تخفف العبء على القطاع العام، حيث يبقى على الحكومة فقط، تحديد مواصفات وشروط المشروع، ثم منح بالامتياز للشركة صاحبة المشروع، بحيث تتحمل كافة المسؤوليات، بدأ بالتصميم والتنفيذ وتسيير المنشأة طيلة مدة العقد، ثم تسليمه للحكومة في النهاية، كما يمكن القول أيضا أن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، صالحة لجميع مشاريع البنى التحتية، شرط أن تتكفل الحكومة بتقديم تسهيلات ائتمانية، والتغطية الشاملة لكافة المخاطر المتعلقة بالمشروع.

ثانيا: المجمعات الصناعية:

حيث يعهد إلى القطاع الخاص بإنشاء هذه المجمعات وإدارتها، ثم إعادتها بعد انتهاء مدة العقد إلى الدولة على أنه من الملاحظ أن القطاع الخاص لا يقبل كثيرا على مثل هذه المشروعات بنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).² حيث تعهد الحكومة إلى القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وإدارة هذه المجمعات عن طريق عقد امتياز، يحصل القطاع الخاص بموجبه على عائد المشروع خلال فترة زمنية معينة، وتنتقل بعدها ملكية هذه المجمعات إلى الحكومة بدون مقابل، إلا أن هذا النوع من المشروعات قليلاً ما تلجأ إليه الحكومات في الوقت الراهن ربما لقدرة الحكومات على إنشاء هذا النوع من المشروعات، ورغبتها في توجيه القطاع الخاص نحو مشروعات البنية الأساسية بشكل خاص. ومن أمثلة ذلك مصانع الكيماويات والورق والألمنيوم.³

ثالثا: استغلال الأراضي المملوكة للدولة:

¹ Hugo Priemus, Bent Flyvbjerg, Bert van Wee, **Decision-making on Mega-projects: Cost-benefit Analysis, Planning and Innovation**, Edward Elgar Publishing, Massachusetts, USA, 2008, p 197.

² جابر جاد نصار، عقود البوت B.O.T والتطور الحديث لعقد الالتزام دراسة نقدية للنظرية التقليدية لعقد الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 42.

³ ناهد السيد، حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد 19، ج4، المشاركة، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص ص 8-9.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

كإقامة مشروعات التنمية العمرانية أو استصلاح الأراضي الزراعية، أو إقامة مشروعات الري، على انه يلاحظ أن المجال الرئيس الذي طبقت فيه عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هو إنشاء المرافق العامة الاقتصادية، مثل إنشاء المطارات أو محطات الكهرباء أو محطات المياه.¹

المطلب الثاني: الفلسفة الاقتصادية لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

تاريخياً تطرح إشكالية الكفاءة والفاعلية، في توفير السلع والخدمات العامة للمواطنين، حيث، اختصت الدولة بتقديم هذه السلع العامة وذلك نظراً لأهميتها، وطابعها الإستراتيجي، وكذا خاصية المزاحمة (أي أنها ذات استخدام مشترك) إلا أن زيادة الاحتياجات المرافقة للزيادة السكانية، حتم على الدول إشراك القطاع الخاص، للاستفادة من خبرته، حيث ظهر في الفكر الاقتصادي توجه نحو المقاربة التشاركية، وتعتبر عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) إحدى مظاهر هذا التوجه. إلا أنه من الممكن إن يتميز القطاع الخاص أيضاً بمظاهر نقص الكفاءة والفاعلية في تقديم الخدمات العامة خاصة في حالة احتكار الخدمة من طرف واحد في الاقتصاد أو الدولة المعنية، وهنا يأتي دور نقل الملكية في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، حيث ستعمل الشركة صاحبة الامتياز هلا على تحسين نوعية الخدمة، بهدف زيادة المبيعات العامة، استرجاع التكاليف الرأسمالية للمشروع قبل نهاية مدة العقد.

من الناحية الاقتصادية، تُعد عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من عقود التجارة الدولية، حيث ترتبط مباشرة بمصالح التجارة الدولية وتعكس علاقات اقتصادية تتجاوز حدود الدولة الواحدة. يتميز هذا النوع من العقود بجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير رؤوس الأموال، واستقدام المعدات والتكنولوجيا المتقدمة لتنفيذ مشاريع داخل الدولة. علاوة على ذلك، يترتب على هذه العقود حركة وانتقال للأموال عبر الحدود، مما يعزز التبادل الاقتصادي الدولي ويجعلها أداة فعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية ونقل الخبرات والتقنيات بين الدول.²

لقد أثبتت الفترة منذ منتصف الثمانينات إلى يومنا هذا، أن التوجه الاقتصادي الحر المقرون بسياسة اجتماعية، هو الأقدر على تحقيق المعدلات المرجوة للتنمية المستدامة، وهو ما أدى إلى زيادة أهمية هذا النوع من العقود، كون الاقتصاد الليبرالي الحر يركز على دعم مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ويمكن تحديد مبادئ الاقتصادية المبادئ الاقتصادية لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كما يلي:

- تحسين نوعية الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين.

¹ حسن البنان، مبدأ قابلية قواعد المرافق العامة للتغيير والتطوير، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014، القاهرة، ص 207.

² ماهر محمد حامد، مرجع سابق، ص 231.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

- تقليل تكاليف المشاريع العمومية، التي يتولاها القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، كون هذا الأخير، يتميز بعدم كفاءة القرارات الاقتصادية المتخذة.
- تخفيض النفقات العامة للدولة، والأخطار المترتبة عن إقامة المشاريع العمومية، بتحويلها للقطاع الخاص، الذي يبدو أكثر خبرة في التعامل مع هذه المخاطر.
- التوزيع الكفء للمهام والمخاطر والمكاسب، بين القطاعين العام والخاص، وجمهور المواطنين، وهو ما يضمن التوزيع الأمثل للموارد في الاقتصاد الكلي، وتسريع الحلقة الاقتصادية.
- تعتبر عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) وسيلة تمويلية، وأحد صيغ الاستثمار، حيث يتولى المستثمر ممثلاً في شركة المشروع، توفير إنشاء وتمويل مرفق عمومي، حيث أن توفير مصادر التمويل تكون بصفة كلية على عاتق المستثمر إضافة، إلى أن المشاريع المنجزة وفق هذا النظام تعتبر ذات أهمية اقتصادية واجتماعية واستراتيجية بالنسبة للبلد المضيف.
- نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) يتفق مع الاتجاه الحر للاقتصاد، وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أنه يشجع القطاع الخاص والملكية، ويتفق مع توسيع قاعدة الملكية الخاصة.

المطلب الثالث: صيغ وأشكال عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

تم تطوير عدة أشكال من العقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، وذلك حسب حاجة الحكومات، حيث أن كل هذه الأشكال مشتقة من الصيغة الرئيسية، وعموماً يمكن أن نصنف أنواع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، إلى مجموعتين حيث إن المعيار المستخدم في هذا التصنيف هو حق الملكية للقطاع،¹ وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كما يلي:

الفرع الأول: أنواع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) التي تمنح حق الملكية للقطاع الخاص:

في هذه الأنظمة يتمتع القطاع الخاص بحق الملكية، بصفة مؤقتة خلال فترة العقد إضافة إلى حق الاستغلال، وقد تكون في بعض الحالات الملكية نهائياً في المشروع، حيث إن وضعية المالك تؤهله قانونياً لممارسة الحقوق المنصوص عليها، باعتباره يتمتع بحق الملكية، وهذه الأنواع هي:

أولاً: عقود التحديث-التمليك-التشغيل - التحويل M.O.O.T: Modernize-Own-Operate-Transfer

¹ محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية-حالة بعض اقتصاديات الدول العربية -، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، جامعة حسنية بن بوعلي -لشلف-، الجزائر، 2014-2015، ص 84.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

يتم التعاقد على أن تقوم الشركة بتحديث مرفق عام وتطويره على نفقتها مقابل استغلاله مدة العقد، ثم تعيده إلى الجهة الإدارية المتعاقدة في نهاية العقد.

وتلجأ الجهات الإدارية إلى هذا العقد في المرافق القائمة، والتي تحتاج إلى تطوير وتحديث تقني، والذي يتطلب غالباً مبالغ مالية كبيرة، فتلجأ إلى القطاع الخاص فتحقق عودة المشروع إليها مزوداً بالتكنولوجيا الحديثة بعد انتهاء فترة الامتياز، كما يتم الاتفاق في الغالب على التزام الشركة بتدريب عدد كاف من العاملين التابعين للجهة الإدارية المتعاقدة.¹

وهذا النوع من المشروعات يختلف عن الأنواع الأخرى اختلافاً رئيسياً، حيث لا يتم إقامة مشروع جديد تماماً، بل هي تعد مشروعات قائمة على مشروع موجود بالفعل، لكنه لا يعمل بكفاءة نظراً لتقدمه التكنولوجي، أو فقد اقتصاديات تشغيله لعدم صلاحيته الفنية، وبالتالي حتى تستعاد هذه الصلاحية يحتاج إلى عملية تحديث (Modernize) يتم خلالها تزويد المشروع بالمعدات التكنولوجية الحديثة، وبنظم التشغيل الحديثة، ومن ثم تقوم الدولة بعرض مشروع قائم لديها فقد كامل صلاحيته أو جزء من هذه الصلاحية نتيجة تقادمه الزمني والتكنولوجي، وتعرضه على أحد المستثمرين ليقوم بتحديثه وإعادة إكسابه اقتصاديات تشغيله وتقديمه خدمة ومنفعة سليمة إلى المستهلكين الحاليين والمرتقبين. خاصة أن مشروعات التحديث غالباً ما تتكلف مبالغ طائلة خاصة إذا كانت قائمة على التكنولوجيا المتقدمة، مثل مشروعات الاتصالات، ومشروعات محطات القوى، ومشروعات الفضاء.. إلخ. وخطوات تحديث المشروع القائم؛ ثم تملكه مرحلياً؛ ثم تشغيله؛ ثم تحويل الملكية إلى الدولة في نهاية عقد الامتياز، أي: Modernize, Own, Operate & Transfer.²

ثانياً: البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية B.O.O.T: Build- Own-Operate-Transfer

يعني البناء، والتملك، والتشغيل، ونقل الملكية قيام الجهة الحكومية بمنح امتياز لشركة، أو مؤسسة من شركات القطاع الخاص؛ من أجل بناء مشروع، وإقامة هيكله، ومعداته، وإدارته، وتملكه طوال مدة الامتياز. ثم نقل ملكيته إلى الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز.³

¹ عبد الله بن محمد العمراني، تطوير تعميم الوقف بصيغة عقد البناء والتشغيل وإعادة (B.O.T) دراسة فقهية، مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الحادي والثلاثون، الرياض، السعودية، 2014، ص ص، 214-215.

² محسن الخضيري، التمويل بدون نقود، مجموعة النبل العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 50-51.

³ جهاد زهير ديب الحرازين، مرجع سابق، ص 52.

ويذهب البعض إلى عدم التفرقة بين الصورتين B.O.T و B.O.O.T بينما يميز آخرون بينهما على اعتبار أن الفرق الأساسي في ذلك يكمن في ملكية المشروع وقت إنشائه وتشغيله، ففي حين تكون هذه الملكية لشركة المشروع في عقد ال B.O.O.T ثم ينقلها مرة أخرى إلى الدولة بعد انتهاء مدة الامتياز.¹

ثالثا: عقد التصميم - البناء - التمويل - التشغيل :Operate. D.B.F.O: Desing -Build- Finance

في إطار هذه الصورة يتم الاتفاق بين الإدارة وشركة المشروع (المستثمر)، سواء كان شخصا طبيعيا أو شركة أو مجموعة شركات على أن تقوم الأخيرة، بتشيد مشروع معين على نفقتها الخاصة وفقا للشروط الفنية والتصميمات الهندسية التي تحددها الجهة الإدارية، وفي مقابل ذلك تقوم شركة المشروع بتشغيل المرفق و استثماره و يجوز لها أن تقترض بضمان أصوله، ويكون للمستثمرين الحق في استغلال المرفق أو المشروع شريطة أن يكون هذا الاستغلال، وفقا للشروط التي تحددها الجهة الإدارية، كما تحصل هذه الأخيرة على قيمة الأرض و نسبة من الأرباح مقابل منح الامتياز، وعند انتهاء مدة العقد المتفق عليها لا تعود ملكية المشروع إلى الجهة الإدارية و إنما تعود إلى المستثمر، وتلجأ الدولة إلى هذه الصورة من التعاقد في العقود الكبيرة التي تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة و ذات الأولويات البعيدة و الأرباح غير الفورية.²

رابعا: عقود التجديد - التمليك - التشغيل :R.O.O: Rehabilitate -Own – Operate

في هذا النوع من العقود، تتعاقد الحكومة مع المستثمر الخاص من أجل تجديد أحد المشروعات العامة التي تحتاج إلى ذلك للتدعيم، سواء من حيث المباني؛ أو الآلات؛ أو المعدات؛ أو الأجهزة؛ ووسائل النقل وغيرها، في مقابل أن يمتلك المستثمر المشروع، ويتولى تشغيله، والحصول على إيراداته، على أن تحصل الحكومة منه على مقابل انتقال ملكية المشروع إليه.³ وبذلك تستخدم هذه العقود في إطار برامج الخصخصة للمشروعات العامة المتعثرة والتي تعجز إيراداتها عن الإنفاق على التجديد والإحلال، وفي كافة الحالات تحرص الحكومة على وضع ضوابط لحماية المجتمع والاقتصاد القومي والمستهلكين والعاملين في المشروع سواء بصفة مطلقة أو لفترة محددة.⁴

خامسا: تجديد - إعادة التأهيل - تملك - نقل الملكية :R.O.T: Rehabilitate- Own -Transfer

¹ جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 46.

² مصطفى عبد المحسن الحبشي، الوجيز في عقود البوت B.O.T، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر، 2008، ص 17.

³ جهاد زهير ديب الحرازين، مرجع سابق، ص 55.

⁴ كمال الدين عبد الرحمن درويش وآخرون، اقتصاديات الرياضة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2013، ص 50.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

وبناء على هذا النوع يأخذ المستثمر مشروعاً قائماً بذاته، ولكنه مستهلك ويحتاج إلى إعادة هيكلته وتأسيسه ثم يقوم بتأهيله وامتلاكه فترة معينة يستطيع تحصيل ما أنفقه على إعادة الهيكلة ثم يتم نقل المشروع مرة أخرى للدولة.¹

سادساً: البناء والإيجار ونقل الملكية **B.L.T: Build- Lease-Transfer**

في هذه الصورة تقوم شركة خاصة ببناء مشروع وتملكه مدة العقد ويؤجره للحكومة. بهذه الطريقة يتم نقل السيطرة على المشروع من مالك المشروع إلى المستأجر. بمعنى آخر، تظل الملكية من قبل المساهمين، ولكن يتم تأجير أغراض التشغيل. بعد انتهاء مدة التأجير، يتم نقل ملكية الأصل والمسؤولية التشغيلية إلى الحكومة بسعر متفق عليه مسبقاً. يعتبر نموذج البناء والإيجار ونقل الملكية (B.L.T) نموذج جيداً في ظل بيئة استثمارية تتميز بمخاطر كبيرة، لأن شركة المشروع تحتفظ بحقوق الملكية مع تجنب المخاطر التشغيلية.²

سابعاً: عقد البناء والتملك والتشغيل **B.O.O: Build-Own-Operate**

تبرم هذه العقود بين الحكومة من جهة ومستثمر أو مجموعة من المستثمرين وتستهدف إقامة المشروع وتملكه وتشغيله، وفي هذا النوع من العقود لا يلزم المستثمر بتحويل المشروع إلى المالك. وهذه العقود تبرم بين الحكومة والمستثمر أو مجموعة من المستثمرين على إقامة المشروع وتأسيسه وتملكه بواسطة شركة الامتياز تتولى الإشراف على التشغيل وتمثل فيها الحكومة ولا ينتهي هذا النوع من المشروعات بتحويله على الملكية العامة مثل العقود السابقة، ولكن بعد نهاية الفترة المحددة يتم تحديد الامتياز أو انتهاء العمر الافتراضي للمشروع أو تعويض الدولة المالك عن حصص الملكية وفقاً لتقييم أصول وخصوم المشروع، ويحق للحكومة بعد ذلك التعاقد مع آخرين على إدارة المشروع من خلال عطاءات مقدمة يتم اختيار أفضلها، وفي كافة الحالات تحصل الحكومة على نصيب من الإيرادات التي يحققها المشروع مقابل منح الامتياز ودعم المشروع أمام الجهات المختلفة.³ حيث أن هذا العقد لا يتضمن عنصر نقل الملكية، فهو شكل من أشكال الخصخصة ولكن قد ينتهي بانتهاء العمر الافتراضي للمشروع أو تعويض الدولة للمالك عن حصص الملكية.⁴

الفرع الثاني: أنواع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) التي لا تمنح حق الملكية للقطاع الخاص:

¹ كمال الدين عبد الرحمن درويش وآخرون، مرجع سابق، ص 50.

² Ruwantissa Abeyratne, **Law and Regulation of Aerodromes, Springer Science & Business Media, New York, The United States of America, 2014, p 158.**

³ كمال الدين عبد الرحمن درويش وآخرون، مرجع سابق، ص 52.

⁴ عبد الفتاح بيومي حجازي، **عقود البوت B.O.T في القانون المقارن، دار الكتب القانونية، مصر، المحلة الكبرى، 2008، ص 10.**

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

في هذه المجموعة من العقود، يحصل القطاع الخاص ممثل في شركة المشروع، على الحق في الاستغلال فقط دون الحصول على حق الملكية، ومن هذه العقود:

أولاً: الإيجار-التجديد-التشغيل-نقل الملكية **L. R.O.T: Lease- Renewal- Operate- Transfer**:

وفيه تقوم الجهة المنفذة للمشروع باستئجار مشروع موجوداً وتتولى تجديده وتشغيله وتحصيل عوائده ثم تعيده للدولة في نهاية مدة الإيجار.¹

في هذا النوع من العقود لا تمتلك شركة المشروع في أي مرحلة، بل تظل الملكية للجهة الإدارية المتعاقدة التي تقوم بإيجاره إلى شركة المشروع.²

ثانياً: البناء، التشغيل والتحويل. **B.O. T: Build-Operate-Transfer**:

ويتضمن ثلاث مراحل متتابعة: البناء، والتشييد، وتشغيل المشروع، وتحويله إلى الدولة في نهاية الامتياز، وتظل ملكيته خالصة للدولة، ويحصل فقط صاحب الامتياز على حقه في تشغيل المشروع، وإدارته، والانتفاع به لمدة معينة، هي مدة الامتياز المحدد في التعاقد.³

ثالثاً: البناء ونقل الملكية والتشغيل **B.T.O: Build -Transfer- Operate**

في هذه الصورة تقوم الدولة ببناء المشروع بنفسها وتتكفل بتمويله ثم تعهد بتشغيله إلى شركة المشروع. وهي صورة من صور إدارة المشروعات العامة وأهم مجالاتها الفنادق والمشروعات السياحية. وتعتبر هذه الصورة عقداً من عقود الخدمات.⁴ وقد تقوم الإدارة العامة بالتعاقد مع شركة المشروع على إنشاء المرفق في عقد آخر.⁵ والملاحظ في هذا الشكل هو إمكانية وجود عقدين أحدهما خاص بالإنشاء والآخر خاص بالإدارة وكذا غياب جانب التمويل للمشاريع، حيث ان الدولة تبحث عن استغلال خبرة القطاع الخاص في جانب التسيير، والإدارة لضمان النجاعة، في سير المرفق العام. ويستوفي المستثمر رأسماله وأرباحه من عائدات تشغيل المشروع وفي هذا الشكل تلتزم الجهة الإدارية بالقيام بأعمال الصيانة والتأمين على المشروع خلال فترة التشغيل.⁶

¹ رشيد فراح، كريمة فرحي مرجع سابق، ص 59.

² عصام أحمد البهجي، عقود البوت BOT الطريق لبناء مرافق الدولة الحديثة دراسة تحليلية للتنظيم القانوني والتعاقد لمشروعات البنية الأساسية الممولة بأسلوب البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية للدولة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 25.

³ جهاد زهير ديب الحرازين، مرجع سابق، ص 52.

⁴ جهاد زهير ديب الحرازين، نفس المرجع، ص 48.

⁵ أحمد سلامة بدر، العقود الإدارية وعقود ال BOT، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 23.

⁶ عصام أحمد البهجي، نفس المرجع، ص 24.

رابعاً: عقود التأجير - التدريب - التمويل (L.T.T: Lease - Training – Transfer)

بناء على هذا النوع من العقود يقوم القطاع الخاص بتمويل وبناء المشروع وتدريب العاملين التابعين للدولة، ثم تأجير المشروع للحكومة لتقوم بتشغيله خلال فترة زمنية معينة متفق عليها، ثم تعود ملكية المشروع إلى القطاع الخاص بعد ذلك ويستخدم النوعين الآخرين من العقود حالياً في معظم دول المجموعة الأوربية بدلاً من نظامي (B.O.T)، (B.O.O.T) وذلك بعد أن تبين وجود بعض السلبيات المرتبطة بهما عند التطبيق العملي.¹

خامساً: البناء والإيجار ونقل الملكية (B.L. T: Lease-Transfer- Build)

وفي هذه الصورة تقوم شركة المشروع ببناء المشروع وتملكه مدة العقد ثم تأجيره إلى الجهة الحكومية، التي تقوم إما بتشغيله بنفسها وإما بتشغيله عن طريق آخرين.² يمثل الجدول (01-02) أدناه شرح لمختلف العقود المشتقة من نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).

الجدول رقم (01-02): الصيغ المختلفة المشتقة من نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)

الاختصار	الشرح	حق الملكية
M.O.O.T	تحديث المنشأة، تملكها لفترة معينة، تشغيلها، ثم نقل الملكية للقطاع العام	يمنح الملكية*
B.O.O.T	بناء المنشأة، تملكها لفترة معينة، تشغيلها، ثم نقل الملكية للقطاع العام	يمنح الملكية
D.B.F.O	تصميم، بناء، تمويل وتشغيل المشروع من قبل القطاع الخاص لفترة، ثم نقل الملكية	يمنح الملكية
R.O.O	تجديد أو تأهيل المنشأة، تملكها، وتشغيلها لفترة معينة دون نقل الملكية لاحقاً	يمنح الملكية
R.O.T	تجديد أو إعادة تأهيل المنشأة، تملكها لفترة معينة، ثم نقل الملكية للقطاع العام	يمنح الملكية
B.L.T	بناء المنشأة، تأجيرها للقطاع الخاص لفترة، ثم نقل الملكية	يمنح الملكية
B.O.O	بناء المنشأة، تملكها وتشغيلها دون نقل الملكية لاحقاً	يمنح الملكية
L.R.O.T	تأجير المنشأة، تجديدها، تشغيلها، ثم نقل الملكية	لا يمنح الملكية**
B.O.T	بناء المنشأة، تشغيلها لفترة، ثم تحويل الملكية للقطاع العام	لا يمنح الملكية
B.T.O	بناء المنشأة، نقل الملكية فوراً، ثم تشغيلها من قبل القطاع الخاص لفترة معينة	لا يمنح الملكية
L.T.T	تأجير المنشأة، تدريب العاملين، ثم تحويل الملكية	لا يمنح الملكية
B.L.T	تأجير المنشأة، ثم بناءها، ثم نقل الملكية	لا يمنح الملكية

¹ كمال الدين عبد الرحمن درويش وآخرون، مرجع سابق، ص 50.

² جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 49.

* عقود تمنح الملكية: هذه العقود تمنح القطاع الخاص حق تملك المنشأة لفترة معينة أثناء مرحلة التشغيل، ثم في نهاية الفترة المحددة يتم نقل الملكية إلى القطاع العام.
** عقود لا تمنح الملكية: هذه العقود تتضمن مشاركة القطاع الخاص في البناء أو التشغيل أو التأجير دون أن يتم منحهم حق التملك، حيث يتم نقل الملكية بشكل

المبحث الثالث: الإطار القانوني لعقود عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

بالإضافة لكون عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ذات طبيعة اقتصادية، فهي تتميز أيضاً بجانب قانوني مهم، نظراً لكونها تتركب من عدد من العقود والاتفاقيات والآليات القانونية، فمن ناحية هناك اتفاق بين الحكومة أو أحد ممثليها، وشركة المشروع ومن ناحية أخرى اتفاقيات بين شركة المشروع وجهات التمويل، لتوفير التمويل اللازم للمشروع، ومن ناحية أخرى اتفاق بين شركة المشروع والمقاول لإنجاز المشروع، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الأخرى.

المطلب الأول: الجدلية القانونية لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

لقد أثارَت الطبيعة القانونية لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، جدليات فيما يخص النظام القانوني الذي يحكمه ويحدد التزامات أطرافه، ويشير غالبية الكتاب إلى أن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تستمد أحكامها إلى نوعين من القواعد، أحدهما مستقى من القانون الخاص، والأخر مستقى من القانون العام وذلك في الدول التي تأخذ بنظام ازدواج القضائي كأغلب الدول العربية. كما أن هناك فئة ترى أن ترى أنها تنظيم ذو طبيعة اقتصادية.

الفرع الأول: اعتبار عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من عقود الامتياز:

حسب هذا الاتجاه، تستمد القواعد المنظمة لمشروعات البوت بعض مصادرها القانونية من عقود الامتياز وعقود الأشغال العامة التي تحظى بمكانة قانونية مرموقة في الفكر القانوني الإداري، في الدول التي تأخذ بنظام ازدواج القانوني والقضائي.¹ حيث يذهب هذا الرأي إلى أن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هي عقود إدارية وماهي إلا نظام الامتياز القديم تحت مسمى جديد. وما دام عقد الامتياز يعد عقداً إدارياً بطبيعته فأن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تعد كذلك، فالإدارة طرف في العقد، ويتعلق بإنشاء مرفق عام ويتضمن شروطاً استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص لأن السلطة تتدخل دائماً بتعديل العقد دون حاجة إلى موافقة المتعاقد.²

وقد عرفت محكمة القضاء الإداري في مصر عقد الالتزام في حكمها بتاريخ 25 مارس 1956 بأن التزام المرافق العامة ليس إلا عقداً إدارياً، يتعهد أحد الأفراد أو الشركات بمقتضاه بالقيام على نفقته وتحت مسؤوليته المالية بتكليف من الدولة أو

¹ محمود محمد على صبره، إعداد وصياغة العقود الحكومية، مكتب صبره للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، ص 508.

² محمد أحمد كاسب خليفة، عقود الاستثمار في إطار المبادئ والضمانات والقانون الواجب تطبيقه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 108.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

إحدى وحداتها الإدارية وطبقاً للشروط التي توضع له بأداء خدمة عامة للجمهور، وذلك مقابل التصريح له باستغلال المشروع لمدة محددة من الزمن واستيلائه على الأرباح.¹

كما نص المشرع الفرنسي في الأمر 559/2004، المتعلق بعقود الشراكة، بأن العقود المبرمة مع أشخاص القانون العام أو أشخاص القانون الخاص، المنصوص عليها في المادة 06 من القانون 591/2003، المتعلق بتمكين الحكومة من تبسيط القانون، والتي من بينها عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية؛ هي عقود إدارية.²

وبمقتضى هذا العقد تعهد الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة إلى إحدى الشركات الوطنية أو الأجنبية بإنشاء مرفق عام لإشباع حاجة عامة على نفقتها، وتشغيله لحسابها مدة من الزمن تحت إشراف الدولة ورقابتها، على أن تنقل ملكيته في نهاية المدة إلى الدولة، أو الجهة الإدارية بحالة جيدة قابلة للاستمرار في تشغيله، بما أن الطبيعة القانونية لعقد الالتزام على أنه عقد مركب من نصوص لائحة* وأخرى تعاقدية، وهذا بتطبيقه على عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) نجد أنه عقد إداري ذو طبيعة خاصة، وموضوعه إدارة مرفق عام، لأنه يخضع لأحكام القانون الإداري في نواحيه المتعلقة بتنظيم المرفق؛ وإدارته؛ وأسعاره المقررة؛ ويخضع في غير ذلك لقواعد القانون المدني كغيره من العقود.³

وقد نص المشرع الجزائري صراحة في المادة 10 من الأمر 04/08 على أن الامتياز المتعلق بالمشاريع الاستثمارية التي تكون على أراضي أملاك الدولة، يكون بموجب عقد إداري تعده إدارة أملاك الدولة، كما نص في المادة 76 من الأمر 12/05 المتعلق بالمياه، على أن امتياز استعمال الموارد المائية التابعة للأملاك العمومية الطبيعية للمياه من عقود القانون العام حتى ولو كان المتعاقد من أشخاص القانون الخاص؛ مما يعني أن الإدارة في تعاقدتها مع المستثمرين وفق نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر تتمتع بامتياز السلطة العامة، حيث تقوم هي بوضع بنود وشروط العقد وفق ما تراه يحقق مصلحتها (الصالح العام).⁴

¹ جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 53.

² علي معزوز، سمير شيهاني، الطبيعة القانونية لعقد البناء والتشغيل والتحويل (بوت) في إطار مبدأ سلطان الإرادة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسبية بن بوعلوي - الشلف -، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 161.

* حسب جابر نصار الشروط اللائحة: وهي الشروط التي تتصل بإدارة المرفق العام وتنظيمه على وجه معين فالأصل أن الإدارة هي التي تقوم بذلك. فإذا كان عقد الالتزام يحول لها أن تتخلى عن ذلك لأسباب تقدرها إلى الملتزم، فإن ذلك يكون وفق الشروط والقيود التي تحددها في والتي لا تخضع للمساومة أو المفاوضة بينها وبين الملتزم. وهذه الشروط اللائحة تملك الإدارة دائماً تغييرها وتعديلها بما يتلاءم وحاجة المرفق وضرورة انتظامه واطراده في أداء الخدمة.

³ جهاد زهير ديب الحرازين، مرجع سابق، ص 57.

⁴ علي معزوز، سمير شيهاني، نفس المرجع، ص 161.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

بالنسبة لهذا الرأي نلاحظ انه يتناقى مع الحالة التي يكون فيها طرفا العقد، من القطاع الخاص، حيث انه في هذه الحالة لا يخضع للقواعد التي تحكم عقود الدولة وكيفيات منح حق الامتياز، بل أنها تخضع للقانون الخاص والقواعد المنظمة للعقود سواء مدنية أو تجارية. كما أن طول مدة عقود الامتياز (تصل الى 99 سنة) قد تعيق الدولة عن تعديل بنود عقد الامتياز، وهو ما قد يشكل عائقا أمام الأجيال المقبلة لمجاراة التطورات الخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة أن هذه العقود تستخدم في قطاعات حساسة كالمياه، والنقل والبنى التحتية.

ومع ذلك فإن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تختلف عن عقود المرافق العامة في نقاط جوهرية، هي:

النقطة الأولى: قيام شركة المشروع (القطاع الخاص)، في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) بتصميم المشروع، وتحمل تكاليف البناء والتشييد بالكامل، وشراء المعدات والآلات التي يتطلبها المشروع، لتكفل بذلك بعبء مالي ضخم ومعتبر إذا ما قورن بذلك الذي على عائق الملتزم في عقود التزام المرافق العامة، أي تقوم الدولة بإنشاء المرفق وتسليمه بعد ذلك للملتزم ليتولى إدارته.

النقطة الثانية: مسألة تحمل المخاطر، فتمويل مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) يتم عن طريق مؤسسات التمويل دون حق الرجوع أو بحق رجوع محدود، لا على شركة المشروع ولا على السلطة المتعاقدة، لأن عائدات المشروع هي الضمان، كما أن المخاطر عادة موزعة بين الأطراف المشاركة في المشروع من مقاولين ومشغلين وموردين، على عكس الحاصل في عقود الالتزام، أي تقع كامل المخاطر المرتبطة بالإدارة على عائق الملتزم.¹

الفرع الثاني: اعتبار عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من عقود القانون الخاص:

برز هذا الرأي مع زيادة انتشار الاعتماد على نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، ومع اتجاه الدولة إلى النظام الاقتصادي الحر، وأعمال آليات السوق، وإعطاء الدور الأكبر في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. مما استلزم وجود قاعدة سياسية مستقرة تهيئ مناخا قانونيا مناسباً لقيام القطاع الخاص باستثمارات على المدى الطويل، مع توخي العدالة والموضوعية، انتشرت عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كأسلوب لتمويل إنشاء المشروعات العامة، لذلك كان من الطبيعي أن تضع له الدولة القواعد التي تنظمه.

¹ أسماء تخووني، مقال متوفر على الرابط: <https://www.mohamah.net/law/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4> تاريخ الاطلاع: 2022/08/07.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

ولابد من وجود قانون خاص يحكم هذا النظام، طالما استقر الأمر على اتباعه بدلا من الاستثناءات من القانون الخاص بمنح امتيازات المرافق العامة، فبعض الدول مثل الفلبين؛ وتركيا، وفيتنام؛ والصين؛ وباكستان قامت بسن قوانين تنظم هذا النظام.¹ يرى أنصار هذا الرأي أن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هي من عقود الإدارة العادية التي تخضع منازعاتها لأحكام وقواعد القانون الخاص، وعلة ذلك أن هذه العقود يصعب تضمينها لشروط استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص، وهذه الشروط تعد من المعايير المعول عليها في اعتبار العقد إداريا، إذ إن متطلبات التجارة الدولية تفرض على الدولة أن تنزل في إبرام عقودها منزلة الأفراد العاديين، ولا تملك أن تضمن العقد ما يجعلها تتمتع بامتيازات تفوق المتعاقد معها كما في العقود الإدارية، تحديدا إذا كان طرف العقد شخصا أجنبيا عن الدولة، لأن سيادة الدولة محددة داخل إطار إقليمها الجغرافي، ومن ثم فستقف موقف المساواة مع المتعاقد معها.²

فعلي سبيل المثال في مصر ونتيجة للتطورات الحاصلة، والمتمثلة خاصة في اتجاه الدولة نحو الخصخصة، بدأ جليا على أن الإطار القانوني لعقد التزام المرافق العامة كما نظمته القانون رقم 129 لسنة 1947. والمعدل بالقانون 61 لسنة 1958 لا يتماشى مع هذه التطورات، ذلك أن الإطار التقليدي لعقد الالتزام وفقا لهذين القانونين لا يتفق في كثير من أحكامه، خاصة ما يتعلق منها بسلطات الإدارة في عقد الالتزام، وبالتحديد سلطتنا التعديل واسترداد المرفق قبل انتهاء مدة عقد الالتزام، وكذلك الأحكام التي تتعلق بتحديد حصة الملتزم في الأرباح وذلك ناتج من متغير أساسي في التطورات الحديثة مؤداه أن الملتزم هو الذي يقوم بإنشاء المرفق وتملكه مدة الالتزام.³

لذلك لم يكن من المستغرب أن تصدر عدة قوانين، خاصة للاستثناء من أحكام القانون المشار إليه سلفا، في قطاعات معينة وهي قطاع الكهرباء وقد جاء النص في هذه القوانين على عدم التقيد بأحكام القانون رقم 129 لسنة 1948، والقانون رقم 61 لسنة 1958.⁴ وقد كان الأولى أن يصدر قانون موحد ينطبق على كافة المجالات، حيث إن بعض القطاعات الاقتصادية الهامة مثل البترول ومياه الشرب والصرف الصحي لا تزال خاضعة لأحكام القانون 129 لسنة 1948.⁵

الفرع الثالث: اعتبار عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تنظيم ذو طبيعة اقتصادية:

¹ ماهر محمد حامد، مرجع سابق، ص 129.

² إسلام محمود عبد الرحيم مهرا، مرجع سابق، ص 57.

³ جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 90.

⁴ القانون رقم 100 لسنة 1996 بتعديل أحكام القانون رقم 12 لسنة 1976 بإنشاء هيئة كهرباء مصر، والطرق العامة، القانون رقم 229 لسنة 1996 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 84 لسنة 1968 بإنشاء الطرق العامة، والمطارات وأراضي النزول، القانون رقم 3 لسنة 1997 في شأن منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة واستغلال المطارات.

⁵ ماهر محمد حامد، نفس المرجع، ص 139.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

بمعنى أن عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ليس اتفاقاً أو عقداً وإنما هو تنظيم اقتصادي يلزم لتنفيذه إبرام العديد من الاتفاقات المتشابهة والمتعددة بين أطراف مختلفة. بل إن هذه الأطراف قد تتعارض مصالحها. وما من شك في أن هذا الرأي محل نظر؛ إذ أنه ينكر الطبيعة الاتفاقية لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية. ويخرج بها عن الطبيعة التعاقدية إلى الطبيعة التنظيمية بدعوى أنه يتضمن العديد من الاتفاقات التي قد تتعارض فيها مصالح أطرافها. وهذا غير صحيح حيث إن هذه الاتفاقات الفرعية إنما ترتبط في وجودها بالعقد الرئيسي بين جهة الإدارة وبين شركة المشروع. أما العقود الأخرى التي تبرم تنفيذاً لهذا العقد فهي لا تؤثر في طبيعته والتي يمكن أن تكون عقود التزام، أو عقود إشغال أو عقود توريد أو عقوداً تتعلق بالتمويل، وقد تكون عقوداً إدارية أو مدنية حسب الأحوال.¹

يرى ويرى أنصار هذا الرأي أن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تنتمي إلى العقود التجارية وليس ذلك فحسب، بل أن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، بنماذجها المتنوعة تعتبر من عقود التجارة الدولية التي تقوم على إقامة مشروعات استثمارية بمعرفة شركات دولية النشاط التي تقوم بالاستثمار المباشر أو غير المباشر داخل الدولة المتعاقدة، ويترتب على ذلك تضمين هذه العقود شروط متوازنة وينص فيها غالباً على خضوع المنازعات الناشئة عنها للتحكيم. وعلينا أن نبحث في المعايير التي قال بها الفقه لتمييز العقود التجارية عن العقود المدنية، ثم نبين مدى إمكان اعتبار عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من عقود التجارة الدولية.²

المطلب الثاني: مراحل مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

تعتبر عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، من بين العقود الطويلة والتي تمر بمراحل كثيرة، وغالباً ما تتميز هذه المشاريع بضخامة قيمتها المالية، وتعدد الأخطار المرافقة لها، حيث أن هذا النوع من العقود يتكون من مجموعة متشابهة من الإجراءات والاتفاقيات، حيث يسبق عملية التعاقد، تحضير وتجهيز تشمل دراسة المشروع محل العقد عن طريق دراسة جدوى شاملة، ثم الدخول في مرحلة التفاوض على العقد، بعد منح الامتياز يأتي القيام بتنفيذ المشروع والاستفادة من الاستغلال طيلة فترة العقد ثم نهاية العقد، والملاحظ أن هذه العقود تتميز بالمرونة في وضع بنودها ومراحلها تبعاً لاحتياجات أطراف العقد حيث غالباً تتميز مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) بالمراحل التالية:

الفرع الأول: المرحلة الأولى: الإجراءات السابقة لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

¹ جابر جاد نصار، نفس المرجع، ص ص 49-50.

² ماهر محمد حامد، نفس المرجع، ص 190.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعتبر المرحلة السابقة لتنفيذ مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) اهم مرحلة من مراحل هذه العقود، وعادة ما تستغرق هذه المرحلة وقتا طويلا، أكثر من الوقت اللازم لإبرام العقد، وخاصة في العقود غير التقليدية، مثل عقود التنمية الاقتصادية، ومنها عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، التي لا تلائمها القواعد التقليدية للإيجاب والقبول، والتي أصبحت غير قادرة على الاستجابة لوسائل الإنتاج الصناعي، وعقود الإنشاءات الدولية، وتعجز عن مجابهة المخاطر التي تنطوي عليها مثل هذه العقود غير التقليدية¹. حيث تحتوي على دراسة جدوى شاملة للمشروع، ثم طرح المشروع للتعاقد، ثم التفاوض على بنود العقد.

أولا: تحديد المشروع وتعريفه:

تمثل الخطوة الأولى في إقامة أي مشروع في تحديد مدى الحاجة إليه وهذه الخطوة تقوم بها المضيفة التي ترغب في تطبيق هذا النظام على إحدى مشروعاتها الضرورية وعادة ما تبدأ هذه الخطوة بتقدير أهمية خدمات التي سيقدمها المشروع للجمهور، ونظرا لأن عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية هو في حقيقته نظام للتمويل غايته إنشاء مرفق عام وتشغيله ثم نقل ملكيته إلى الجهة الإدارية، ولذلك فإن اختيار هذا الأسلوب يقتضي المقارنة بين البدائل والترجيح بينها. ولن يتأتى لجهة الإدارة ذلك إلا إذا أجرت دراسات جدوى للمشروع فضلا عن تحديد مواصفاته بكل دقة.²

ثانيا: دراسة الجدوى للمشروع:

دراسة الجدوى هي عبارة عن مجموعة الأسس العلمية المستمدة من علوم الاقتصاد والمحاسبة وبحوث العمليات، والتي تستخدم في تجميع البيانات، ودراستها أو تحليلها، بقصد التوصل إلى نتائج تحد مدى صلاحية هذه المشروعات من عدة جوانب قانونية وتسويقية وبيئية ومالية، واجتماعية.

وتساعد دراسة الجدوى في اتخاذ القرار بإنشاء المشروع، من خلال نظام للمعلومات ويلاحظ أن عمل دراسة جدوى أولية للمشروع يعتبر أمرا هاما جدا في المرحلة الأولى للتعرف على كافة جوانب المشروع والتفاوض مع الشركة التي سوف يرسو عليها العطاء لتنفيذه.³

وبوجه عام هناك خمسة أنواع من العمليات التقويمية التي يتم إجراؤها عند إجراء دراسة الجدوى لمشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هي:

¹ ماهر محمد حامد، مرجع سابق، ص 72.

² جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 109.

³ ماهر محمد حامد، نفس المرجع، ص 72.

- التقويم التجاري Commercial .
- التقويم الفني التقني Technical .
- التقويم البيئي Environmental .
- التقويم المالي Financial .
- التقويم الاقتصادي Economic¹.

وإذا كان الأصل أن تقوم الدولة بهذه الدراسات الأولية التي تحد لها جدوى المشروع وإطاره الاقتصادي والقانوني. فليس هناك ما يمنع من أن يعرض الملتزم الذي ينفذ المشروع فكرته والدراسات المتعلقة بها إلى الجهة الإدارية، فإن اقتنعت بما فإنها تعد وثائق العطاء توظفه لطرحة على المنافسين.²

ثالثاً: طرح المشروع للتعاقد وإعداد العطاءات:

بعد تعريف المشروع ودراسة الجدوى، تقوم الحكومة بطرح المشروع للتعاقد والتنفيذ فيما بعد. وعقود البناء، التشغيل والتحويل الملكية (B.O.T) تعتبر عقوداً إدارية؛ ذلك أنها عقود التزام مرافق عامة، وهي عقود إدارية بطبيعتها، ومن ثم فإن الأصل أن تطبق في إبرام هذه العقود قواعد إبرام العقود الإدارية؛ أي قواعد المناقصات والمزايدات.³

حيث تعلن الحكومة الراغبة بتنفيذ المشروع الخاص بها والمطبق بنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) عن طريق مناقصة يتم الإعلان عنها، وذلك حتى يتقدم المستثمرون المحتملون بعروض لتنفيذ المشروع ويفضل أن يتقدم عدد محدود من المستثمرين بعروض محددة وجادة حتى يسهل اختيار أحدها للقيام بالمشروع، ويتعين أن يحتوي عرض المناقصة من قبل الحكومة على المعايير اللازمة لتوافرها حتى يمكن لمستثمر ما أن يفوز بالمشروع، وتعلق هذه المعايير عادة بالوقت اللازم لتنفيذ المشروع، وتكلفة تقديم الخدمة للجمهور، وفترة الامتياز وغيرها ويمكن للحكومة أن تتحكم في عدد المتقدمين من خلال معايير القبول التي تعلنها حسب طبيعة المشروع، بالإضافة إلى اشتراط وضع تأمين للدخول لضمان الجدوية.⁴

وتجدر الإشارة إلى أن طرح المشروع للتعاقد يتبع الإجراءات التي يملئها عليها قانون بنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الدولة، وعند غياب مثل هذا القانون يتم الاعتماد على الإجراءات التي تفضي بصورة عامة إلى تحقيق الأهداف الأساسية

¹ مصطفى يوسف كافي، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية والفندقية ومشروعات ال BOT، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2009، ص 373 .

² جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص 110-111 .

³ جابر جاد نصار، نفس المرجع، ص 111 .

⁴ كمال الدين عبد الرحمن درويش وآخرون، مرجع سابق، ص 54 .

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

للقواعد اللازمة لإرساء العقود العمومية، من منافسة وعلائية. ومن أجل طرح المشروع للتعاقد في دولة مثل الجزائر، يمكن الرجوع إلى قانون الصفقات العمومية باعتباره القانون الأساسي في بيان كيفية إبرام عقود الإدارة المختلفة. وتتبع السلطة العامة في تعاقدتها السبل التي تنص عليها القوانين الوطنية والتي تتراوح بين الأساليب التنافسية للحصول على الصفقات، أو بالاعتماد على طريقة الاتفاق المباشر للتعاقد، دون التقييد بإجراءات شكلية.¹

رابعاً: إعداد العطاءات:

بعد الإعلان عن طرح المشروع للتعاقد، تأتي مرحلة طرح العطاءات، حيث يتولى كل طرف مالي يرغب في دخول المنافسة للحصول على الامتياز للمشروع بإثبات أهليته، في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع وكذا إعداد العطاءات. بحيث يجتمع عدد من المستثمرين ويكونون اتحاداً مالياً لإعداد عطاء ويوقع أعضاء الاتحاد أو اللجنة التي يختارونها على اتفاقية مبدئية يحددون فيها نسبة مساهمة كل منهم في رأس المال والدور الذي يقوم به كل عضو في المشروع، وغيرها كما يتولى الاتحاد مهمة إعداد دراسة جدوى المشروع للوقوف على الجوانب المختلفة له خاصة مستوى الربحية، ولكي يستخدمها فيما بعد في جلب أموال من مصادر مختلفة للتمويل وبناء على دراسة الجدوى التي تم إعدادها يتم تكليف لجنة بتحديد مصادر التمويل وإعداد عطاء يتضمن كل جوانب المشروع.²

ولإعداد العطاء، يجب تضمين الشروط والمواصفات الفنية التي حدتها الإدارة العامة. ويجب كذلك التقييد بالمواعيد والإجراءات التي حدتها جهة الإدارة العامة.

ومن أجل ضمان تحقيق المشروع لأهدافه، يجب أن يتضمن العطاء تحديد مصادر تمويل المشروع عن طريق خطة تمويلية تحدد مصادر هذا التمويل والضمانات التي تكفل تنفيذها. كما يجب أن تتضمن الرسومات الخاصة بالمشروع، وخطة التنفيذ ووقته.³

خامساً: اختيار المتعاقد:

يعتبر اختيار المتعاقد من الخطوات ذات الأهمية القصوى في عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) نظراً لأهمية هذه العقود وطول مدتها، حيث أن نجاح أهداف المشروع مرهون بنسبة كبيرة بما قدرة المتعاقد على تنفيذ بنود العقد بدفعة، وما أن يحدد المشروع، وتقدر سلامته وجدواه، وتثبت الحاجة إلى التمويل الخاص أو الرغبة فيه، حتى تتطرق الحكومة المضيفة إلى اختيار

¹ سميرة حصايم، عقود البوت B.O.T: إطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، كلية الحقوق جامعة مولود معمري - تيزي وزو - ، الجزائر، 2011، ص 68.

² كمال الدين عبد الرحمن درويش وآخرون، مرجع سابق، ص 54.

³ جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 121.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

المتعاقد باتباع أساليب مقررّة في التشريع الصادر بهذا الشأن، حيث أن عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) يفتقر إلى نظام قانوني خاص به يبين كيفية طرح المشروع للتعاقد، لكن طالما اعتبر من العقود الإدارية فإنه يسري عليه ما يسري على إبرام العقود الإدارية فتسري عليه القواعد الخاصة بالمنقصات، أو طلب اقتراحات تنافسية تقدم عطاءاتها فئة مختارة من المتقدمين الذين يستوفون شروط الإثبات المسبق للأهلية.¹

فعلى سبيل المثال، نجد أن القانون الفرنسي ذهب إلى ذات الاتجاه بفرض قواعد العلانية والمنافسة من خلال قانون 93/122 بتاريخ 29 جانفي 1993 بشأن مكافحة الفساد وشفافية الحياة الاقتصادية والإجراءات العامة والمسمى بقانون (Sapin) وهو ما انطبق بدوره على قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في المادة 19 من القانون، والتي نصت على أن اختيار المستثمر يخضع لمبادئ العلانية؛ والشفافية؛ وحرية المنافسة؛ وتكافؤ الفرص؛ والمساواة وفقا للقواعد والإجراءات الواردة في هذا القانون ولائحته التنفيذية ويتم النشر والإعلان والتحضير لمناسات المشاركة بالتنسيق مع الوحدة المركزية للمشاركة على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية ما أوضحته المواد 20، 21، 22، 23، 24، 25 من القانون وهو رقم 67 لسنة 2010 بشأن تنظيم مشاركة القطاع الخاص.²

كما يمكن للدولة أول الجهة التي تمثلها، اتباع أسلوب الاتفاق المباشر كوسيلة لاختيار المتعاقد، والذي يخولها إمكانية التفاوض مباشرة مع المستثمرين، دون التقيد بأية إجراءات شكلية تتطلب لوائح أو شروط إجرائية، وقد ذهب بعض الفقهاء، إلى أن الدولة أو أجهزتها ومشروعاتها العامة تظهر في التعاقد كأحد أشخاص القانون الخاص، متمتعة بجزية كبيرة تعفيها من اتباع أي إجراءات أو شكلية في إبرام عقودها، ويلاحظ على هذه الطريقة أنها أكثر فائدة للدولة ومشروعاتها العامة، من الناحية الاقتصادية، فهي لا تتطلب إجراءات النشر، أو غيرها من الإجراءات المطلوبة في المناقصات والممارسات، وتعد أيضا من الطرق المناسبة لإبرام عقود الدولة الخاصة بتنفيذ مشروعات يغلب عليها طابع السرية، مثل مشروعات القوات المسلحة والشرطة، عكس النهج التنافسي.³

إن عملية اختيار المتعاقد في مشروعات البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تعتبر عملية معقدة وتحتاج إلى وقت طويل، وإلى دراسة معمقة، حيث إن نجاح المتعاقد في استيفاء شروط العقد المبدئية يعتبر مؤشرا من مؤشرات نجاح هذا النوع من المشاريع.

¹ محمود محمد على صبره، مرجع سابق، ص 500.

² جهاد زهير ديب الحرازين، مرجع سابق، ص 121.

³ ماهر محمد حامد، مرجع سابق، ص 87.

سادسا: تكوين شركة المشروع:

نظرا لضخامة مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، فإنه في كثير من الأحيان يخرج المشروع عن نطاق قدرة مستثمر واحد. وفي الغالب يتجمع أكثر من جهة مستثمرة في اتحاد مالي يسمى كونسورتيوم (Consortium) لتقديم عطاء مشترك.¹ بعد اختيار المتعاقد وموافقة الحكومة على إرساء العطاء على مستثمر ما أو مجموعة من المستثمرين، يقوم الاتحاد المالي لهذه المجموعة بتكوين شركة المشروع ويتم توقيع اتفاقية بين الحكومة والشركة لتتولى التنفيذ، وبالطبع فإن هذه الاتفاقية تكون شاملة بحيث توضح جميع الحقوق والالتزامات الكافية لكافة الأطراف المعنية ولهذا فهي تحتاج إلى خبراء متخصصين حتى يمكن صياغتها بدقة وتتولى شركة المشروع تجميع مساهمات الأعضاء والقروض كما تقوم بعمل كل التعاقدات اللازمة لبدء تنفيذ المشروع.² وهذه المجموعة تتكون من شركات من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي متخصصة في التصميم والإنشاء والتوريد، وقد تشارك فيها أيضا شركات من القطاع العام، ويمكن لشركة المشروع أن تضم أطرافا أخرى ترغب في الدخول في العقود التي يستلزمها المشروع، وذلك مثل إحدى الشركات الهندسية العملية أو الدولية الكبرى، ومورد أو أكثر من موردي المعدات الأساسية، وشركة ذات خبرة في تشغيل وصيانة نوع معين من المشروعات، لذلك يكون تدخل مثل هذه الشركات المتخصصة، ليس فقط للقيام معا بأعباء المشروع، وإنما أيضا لتوزيع مخاطره، كما يجوز أن تضم شركة المشروع مستثمرين غير مباشرين، وذلك مثل شركة مصرفية استثمارية، ومصرف تجاري للعمل كمستشار مالي، أو مؤسسة مالية دولية، أو أية مؤسسات أو ذلك في بعض الحالات الخاصة.³

وبالإضافة إلى إبرام اتفاق المشروع وما يتصل به من صكوك، ستدخل شركة المشروع أيضا في اتفاقات مع المقرضين يقدمون بمقتضاها قروضا لتنفيذ المشروع، وستضع ترتيبات تعاقدية مع المقاولين والموردين. وعادة ما يتخذ فضلا عن ذلك عدد من الترتيبات الأخرى في الفترة التي تلي مباشرة إرساء المشروع، وذلك تمهيدا للمشروع في أعمال البناء التي ستسبقها عمليات تفتيش أوليه لموقع المشروع. وقد تحتاج شركة المشروع أيضا في هذه المرحلة إلى استيراد معدات ومواد علاوة على العاملين المطلوبين لتنفيذ المشروع. وعندما تكون هناك حاجة إلى استصدار تصاريح، ستساعد الحكومة على تجنب تأخيرات لا ضرورة لها.⁴

الفرع الثاني: المرحلة الثانية: مرحلة تنفيذ المشروع والاستغلال:

¹ جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 120.

² كمال الدين عبد الرحمن درويش وآخرون، مرجع سابق، ص 55.

³ ماهر محمد حامد، مرجع سابق، ص 112-113.

⁴ محمود محمد علي صبره، مرجع سابق، ص 500.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

بعد الانتهاء من الترتيبات الأولية للمشروع، وتحديد بنود العقد والمتعاقدين تأتي مرحلة تنفيذ المشروع، حيث تقوم شركة المشروع ببناء المشروع في المرحلة الأولى، ثم استغلاله طيلة مدة العقد، ويمكن تقسيم المرحلة الثانية من مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) إلى ثلاث أقسام هي إنجاز المشروع وتشغيله وتحويل ملكيته إلى الدولة في نهاية مدة العقد.

أولاً: مرحلة البناء:

مرحلة البناء هي البداية الفعلية لتنفيذ مشروع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، حيث يتم إنجاز مشروع وفق عقد مقاوله بين شركة المشروع والمقاول حسب البنود المتفق عليها.

والمقاول هو أحد الأطراف الثانوية عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يلتزم بمقتضى العقد المبرم بينه وبين شركة المشروع بتصميم وتنفيذ الأعمال المتعاقد عليها، وعليه أن يصلح أي عيوب قد تظهر في الأعمال، فهو يقوم بكافة العمليات اللازمة للمشروع، ابتداءً من إعداد التصميمات، ثم تشييد المشروع، وتحديد ما يلزمه من آلات وتركيبها، ونقل التكنولوجيا اللازمة له.

ويلتزم المقاول، متى طلبت منه شركة المشروع ذلك، أن يقدم تفاصيل عن الترتيبات والوسائل التي يقترح اتخاذها لتنفيذ الأعمال، على ألا يقع أي تغيير جوهري في هذه الترتيبات والوسائل، بدون إخطار سابق للشركة.¹ وبعد نهاية فترة البناء ينتهي دور المقاول، حيث يمكن اعتبار دوره مؤقت، ولكنه أيضاً دور مهم جداً.

إن مرحلة البناء هي التي يجري فيها الجانب الأكبر من الاستثمار في المشروع، وذلك في وقت لا يزال فيه المرفق الأساسي لا يحقق أي دخل بعد. ومؤدى ذلك أن السلامة المالية للمشروع تكون معلقة إلى حد كبير على إحراز النجاح لمرحلة البناء. وحدوث تأخير في عمليات البناء، وتجاوز التكاليف، هما الداعيان الرئيسيان لقلق جميع الأطراف المعنية ويصر المقرضون على أن تتحمل شركة المشروع ومقاولوها تلك المخاطر ويحرصون على التأكد من كفاءة وعول هؤلاء المقاولين.²

ثانياً: مرحلة التشغيل:

تبدأ مرحلة التشغيل بعد إقامة المشروع، وقد تتولى شركة المشروع التشغيل بنفسها أو قد تتعاقد مع شركة مشغلة (operator) تتولى التشغيل والصيانة، وتستخدم الإيرادات المحصلة خلال فترة التشغيل في استرداد رأس المال المستثمر وتحقيق الأرباح المخططة، ومن حق الحكومة وكذلك الدائنين التأكد من أن عملية التشغيل والصيانة تتم وفقاً للمعايير المتفق عليها سلفاً.

¹ ماهر محمد حامد، مرجع سابق، ص 369.

² محمود محمد علي صبره، مرجع سابق، ص 501.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

بعد الانتهاء من أشغال البناء، وفور الحصول على ترخيص الحكومة المضيفة بتشغيل المرفق، تبدأ أطول مراحل المشروع. وتضطلع شركة المشروع أثناء تلك المرحلة بتشغيل المرفق الأساسي وصيانته وتحصيل الإيرادات من المنتفعين به. وكثيرا ما ينص القانون على شروط تشغيل المرفق وصيانته التي ترد بمزيد من التفصيل في اتفاقية المشروع. ومن الممكن فضلا عن ذلك أن تمارس هيئة تنظيمية مهمة الإشراف على تشغيل المرفق.¹

وبالنسبة لشركة المشروع، يعد الدخل الذي يدره المرفق الأساسي مصدر الأموال الوحيد لتسديد ديونها واسترداد استثماراتها وتحقيق الأرباح. لذلك فإن من بين أهم الأمور التي تشغل بال شركة المشروع أثناء المرحلة التشغيلية العمل بقدر الإمكان على تجنب أي توقف في تشغيل المرفق وحماية نفسها ضد عواقب أي توقف من هذا القبيل. ومن هذه الناحية، عادة ما تلتقى مصالح المقرضين مع مصالح شركة المشروع. وعلى ذلك فمن المهم بالنسبة لشركة المشروع أن تكفل التوافر المتصل للوازم والقدرة الكهربائية اللتين يتطلبهما تشغيل المرفق. وستحرص شركة المشروع كذلك على ألا تتسبب ممارسة الحكومة المضيفة لمهمة الرصد والسلطة التنظيمية العائدين إليها في حدوث أي اضطراب أو انقطاع في تشغيل المرفق، وعلى ألا تترتب عليهما أية تكاليف إضافية تحمل على شركة المشروع.

وبوجه عام، ستهتم الحكومة المضيفة أيضا بالتحقق من تواصل تقديم الخدمات إلى المنتفعين بالمرفق الأساسي وعملائه. غير أن الحكومة المضيفة سيكون لديها في الوقت نفسه اهتمام مشروع بالتحقق من أن تشغيل المرفق وصيانته يؤديان وفقا لمعايير الجودة والأمان المطبقة أو لقواعد وشروط التشغيل. وستكون هذه الجوانب موضع اهتمام بالغ من جانب الحكومة المضيفة في حالة المرافق الأساسية التي يستخدمها عامة الجمهور (كالجسور أو الأنفاق مثلا) أو المرافق إلى تكتنفها المخاطر (كمرافق توليد القدرة الكهربائية أو توزيع الغاز). ومن الممكن أن يؤدي ذلك المنظور الخاص للحكومة المضيفة، النابع من مساءلتها أمام الجمهور بشأن المرفق الأساسي، إلى نزاعات أو خلافات مع شركة المشروع ومن ثم أهمية وجود قواعد واضحة بشأن تشغيل المرفق الأساسي وإقرار أساليب ملائمة لتسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الحكومة المضيفة وشركة المشروع في تلك المرحلة من مراحل المشروع.²

ثالثا: تحويل المشروع:

وهو التزام أساسي في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، فبعد انتهاء مدة العقد فإن شركة المشروع تلتزم بنقل ملكية المرفق محل العقد إلى الجهة الإدارية بحالة جيدة.

¹ كمال الدين عبد الرحمن درويش وآخرون، مرجع سابق، ص 56.

² محمود محمد علي صبره، مرجع سابق، ص 502-503.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

والأصل أن المشروع ينتقل من الملتزم إلى جهة الإدارة دون مقابل. فشركة المشروع قد استردت ما أنفقته في بناء المشروع في فترة التشغيل، فضلاً عن احتفاظها بما حققته من أرباح. على أن هذا لا يمنع أن ينص في العقد على حصول شركة المشروع على تعويض عادل أو تعويض رمزي حسب الأحوال.

وقد تجد الجهة الإدارية أن من مصلحتها استمرار شركة المشروع في إدارته وتشغيله. ولذلك عليها أن تبرم معها اتفاقاً جديداً بهذا الشأن، ويكون محله إدارة هذا المشروع. على أن استمرار شركة المشروع في إدارته وتشغيله لا يؤثر على ملكية الجهة الإدارية للمرفق.

ويتعين على شركة المشروع أن تنقل ملكية المرفق إلى الجهة الإدارية بحالة جيدة وصالح للاستخدام. وللجهة الإدارية أن تتحقق من ذلك وتنفيذ هذا الالتزام فإن عقد البوت ينتهي تماماً. ويجب تحويل جميع أصول المشروع سواء أكانت عقارية أم منقولة إلى الجهة الإدارية. ويجب أن تنتقل ملكية المرفق إلى الجهة الإدارية خالصة من أي رهون أو حقوق للغير، إلا إذا كان العقد ينص على غير ذلك فيجب تنفيذ ما تم الاتفاق عليه تلك كانت أهم الالتزامات التي تلتزم بها شركة المشروع.¹

المطلب الثالث: مبدأ التوازن المالي في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

نظراً للأهمية التي تلعبها عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، في المجال الاجتماعي والاقتصادي، فقد أصبحت استخدام هذه العقود منتشر بشكل لافت في العديد من مشاريع البنية التحتية، لهذا السبب ظهرت أهمية الحفاظ على التوازن المالي لهذه العقود.

وقد اتخذ مفهوم التوازن المالي للعقد بعداً آخر أكثر تطوراً في مجال عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية، فقد امتد الأمر من فكرة التوازن المالي للعقد إلى فكرة التعادل المالي فنظراً لضخامة عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، يتم الحرص عادة على وضع أطر لتنظيم مواجهة الظروف التي يمكن أن تخل بالتوازن المالي سواء كان ذلك في مرحلة إنشاء المشروع أو في مرحلة تشغيله.²

فإذا كانت القاعدة العامة في عقود القانون الخاص تقتضي بأن العقد شريعة المتعاقدين، فيلتزم طرفا العقد بالتزامات محددة وثابتة، فلا يملك أي منهما تعديل العقد أو فسخه إلا بإرادة الطرفين، فإن الأمر يختلف في العقود الإدارية، فالقاعدة العامة في العقود الإدارية ومنها عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية هي مرونة التزامات المتعاقد مع الإدارة وإمكانية زيادتها أو إنقاصها بما

¹ جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص ص 154-155.

² مصطفى عبد المحسن الحبشي، الوجيز في عقود البوت B.O.T، دار الكتب القانونية، مصر، المحلة الكبرى، 2008، ص 124.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

يتفق مع حسن سير المرفق العام وتحقيق المصلحة العامة¹. وهذا التغيير قد يؤدي إلى قيام المتعهد بأعباء إضافية تستلزم نفقات جديدة لم تلحظ في العقد، وعلى المتعهد أن يقوم بها، بدون أن يكون له الحق في الاعتراض عليها، لضرورة دوام أسير المرفق العام بانتظام ودون اضطراب.²

الفرع الأول: مفهوم مبدأ التوازن المالي في العقود الإدارية:

إن الأصل في العقود القانونية هو قاعدة "العقد شريعة المتعاقدين"، حيث إن هذه القاعدة تكفل احترام جميع بنود العقد وكما هو معلوم أن العقد هو مصدر أساسي للالتزامات، إلا أن هذه القاعدة بدأت تهتز نتيجة للتطورات التي عرفتها المجتمعات، مما أدى إلى وجود اختلالات قد تضرب أحد أطراف العقد، بسبب عدم التوازن بين ما يقدمه المتعاقد وما يحصل عليه في المقابل وهذا ما يعرف بالتوازن المالي للعقد.

ويعود ظهور فكرة التوازن المالي في العقود الإدارية لأول مرة بمناسبة تنفيذ عقود التزام المرفق العام، في الحكم الصادر عن مجلس الدولة الفرنسي الصادر بتاريخ 11 مارس 1910 في قضية الشركة الفرنسية للترام، التي صاغ مفوض الدولة ليون بلوم في تقريره الذي جاء فيه "من الأمور الجوهرية في عقود الالتزام ضرورة أن يتحقق بقدر الإمكان التساوي بين المزايا التي تقررت للملتزم وبين الأعباء التي تفرض عليه. فالمزايا والأعباء يجب أن تتوازي بما يحقق التوافق بين الفوائد المحتملة والالتزامات المفروضة، ففي كل عقد التزام يتضمن (كما لو كان حساباً) التوازن الشريف بين ما يمنح للملتزم وبين ما يتطلب منه. وهذا ما يطلق عليه التوازن المالي والتجاري، والمعادلة المالية لعقد الامتياز".³

ويمكن تعريف التوازن المالي للعقد هو "ضرورة وجود التناسب بين التزامات المتعاقد وحقوقه، حتى يمكنه تنفيذ العقد على النحو المتفق عليه"، فإبرام العقد الإداري من طرف المتعاقد مع الإدارة كان الهدف منه تحقيق الربح، إلا أن استعمال الإدارة لسلطتها قد يعوق المتعاقد من تحقيق هدفه، لذلك تم وضع شروط وضوابط للإدارة يجب عليها الالتزام بما عند إجراءاتها للتعديل العقد الإداري، من أجل التوازن المالي للعقد الإداري، التي تعتبر مجرد توجيه عام الهدف منها المحافظة على طبيعة العقد الإداري عند تعديل العقد الإداري سواء بالزيادة أو النقصان، ومرجعاً للقاضي الإداري في تحديد التعويض في حالة عرض النزاع أمامه،

¹ وضاح محمود الحمود، عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) حقوق الإدارة المتعاقدة والتزاماتها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 163.

² إلياس ناصيف، سلسلة أبحاث قانونية مقارنة عقد ال BOT، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2006، ص 289.

³ نصري منصور نابلسي، العقود الإدارية دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص 604.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

كما أن الحفاظ على التوازن المالي للعقد مرجعه اعتبارات العدالة، وتنفيذ العقد الإداري يكون بحسن نية قصد تحقيق المصلحة العامة وسير المرفق العام بانتظام، ويستوجب تعويض المتعاقد مع الإدارة دون خطأ وفق نظرية فعل الأمير.¹

إن فكرة التوازن المالي للعقد تستهدف تحقيق التوازن والتعاون في تنفيذ الالتزامات المتقابلة حيث إن أساس هذه الفكرة هو العدالة المجردة والتي تعتبر قوام القانون، حيث إن النصوص القانونية الفعالة، هي من تضمن حماية المتعاقد من الظروف السيئة التي قد لا يتحمل مسؤوليتها، كما أنه عدم مساندة المتعاقد لتقديم المعونات له يؤدي إلى نفور الأفراد من التعاقد مع الإدارة وعدم الاستفادة من مزايا العقود الإدارية في حرم المجتمع بذلك من خدمات المرفق العام.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لمبدأ التوازن المالي في العقود الإدارية:

إن فكرة التوازن المالي في العقود الإدارية لا تطبق في حالة استحقاق المتعاقد مع الإدارة، في حالات وجود خطأ من طرف الإدارة وإنما مجال عملها هو الأخطاء غير المنسوبة للإدارة.²

حيث إن من طبيعة العقود الإدارية أن تحقق، بقدر الإمكان، توازناً بين الأعباء التي يتحملها المتعاقد مع جهة الإدارة وبين المزايا التي ينتفع بها، باعتبار أن نصوص العقد تؤلف في مجموعها ما يقتضي التلازم بين مصالح الطرفين المتعاقدين. وعليه، إذا واجه المتعاقد مع جهة الإدارة أخطاراً، سواء أكانت اقتصادية أم طبيعية أم إدارية، فإنه يكون له الحق في اللجوء إلى القضاء لإعادة التوازن المالي للعقد.³

وقد ظهرت لإعادة التوازن المالي للعقد ثلاث نظريات، الأولى: نظرية عمل الأمير؛ الثانية: نظرية الظروف الطارئة؛ والثالثة: نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة.

أولاً: نظرية عمل الأمير:

أ- التعريف بالنظرية:

تعتبر نظرية عمل الأمير من ابتداء القضاء الإداري بصفة عامة والقضاء الإداري الفرنسي بصفة خاصة، وحسب زكريا المصري يمكن تعريف عمل الأمير بصفة عامة: بأنه عمل يصدر من سلطة عامة، دون خطأ من جانبها. ينجم عنه الإساءة

¹ عبد العزيز عبد المنعم، الوجيز في الأسس العامة للعقود الإدارية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 192-191.

² جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 160.

³ على عبد العزيز الفحام، سلطة الإدارة في تعديل العقد الإداري دراسة مقارنة، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مصر، 1975، ص 312.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

لمركز المتعاقد في عقد إداري، ويؤدي إلى التزام جهة الإدارة المتعاقدة بتعويض المتعاقد المضروب عن كافة الأضرار التي تلحقه من جراء ذلك، بما يعيد التوازن المالي للعقد.¹

وهي أول النظريات التي أراد بها المجلس إقامة التوازن المالي للعقد الإداري، بين التزامات وحقوق المتعاقدين مع الإدارة، وأولى الأحكام التي صدرت من مجلس الدولة بهذا الخصوص هو حكمها الصادر في 21 مارس 1910 في قضية الشركة الفرنسية للترام (Compagnie Générale Française Des Tramway's) إذ قرر المجلس ما يلي: "للإدارة الحق ليس فقط من إقرار مواعيد القطارات من حيث أمن المرور ويسره، ولكن كذلك الأمر بالتعديلات والإضافات اللازمة لكفالة السير العادي للمرفق تحقيقاً لصالح الجمهور، وأنه للشركة وحدها إذا اعتقدت أنها على حق أن تتقدم بطلب تعويض عن الضرر الذي ثبت أنه لحق بها بسبب الزيادة التي طرأت على هذا الوجه على تكاليف الاستغلال".²

وفي مصر ما أشارت إليه محكمة القضاء الإداري في مصر في حكمها بتاريخ 30 جوان 1957 إذ تقول: "إن الفقه والقضاء الإداري قد خلق نظرية التوازن المالي للعقد الإداري، وغيرها من النظريات والقواعد التي تحقق بقدر الإمكان توازناً بين الأعباء التي يتحملها المتعاقد مع الإدارة، وبين المزايا التي ينتفع بها، على اعتبار أن العقد الإداري يكون في مجموعه كلا من مقتضاه وجوب التلازم بين مصالح الطرفين المتعاقدين وتعادل كفة الميزان بينهما، وذلك بتعويض المتعاقد في أحوال وبشروط معينة حتى لو لم يصدر خطأ من جانب الإدارة مع اختلاف مقدار التعويض. فتارة يكون التعويض كاملاً، وتارة يكون جزئياً".³

أما في الجزائر، فلقد اعترف المشرع الجزائري بهذه النظرية وتبنى العمل بهذه النظرية من خلال نصه في المادة 153 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، على أنه: "تسوى النزاعات التي تطرأ عند تنفيذ الصفقة في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل يجب على المصلحة المتعاقدة دون المساس بتطبيق هذه الفقرة أعلاه أن تبحث على حل ودي للنزاعات التي تطرأ عند تنفيذ صفقاتها كلما هذا بما يأتي: - إيجاد التوازن للتكاليف المترتبة على كل طرف من الطرفين".⁴

¹ زكريا المصري، العقود الإدارية ما بين الإلزام القانوني والواقع العملي: دراسة مقارنة محلية ودولية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2014، ص 105.

² بشار رشيد حسين المزوري، المسؤولية التعاقدية للإدارة في تنفيذ العقود الإدارية: دراسة مقارنة، المركز العربي للبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018، ص 191.

³ جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 163.

⁴ عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية طبقاً للمرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015: القسم الأول، الطبعة 05، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2017، ص 51.

ب- شروط نظرية عمل الأمير:

أستقر الفقهاء على أربع شروط:

1- يجب أن يكون ثمة عقد من العقود الإدارية بمعناها المتفق عليه في القانون الإداري:

تُعدّ نظرية "عمل الأمير" من المفاهيم الإدارية التي لا مقابل لها في القانون الخاص، ولذلك لا مجال لتطبيقها إلا في المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية. وقد أكدت محكمة القضاء الإداري في مصر هذا الشرط في عدة أحكام، من بينها حكمها الصادر في 03 مارس 1957، حيث قررت: "متى كان النزاع بين الشركة والحكومة خارج نطاق العلاقة العقدية، فإن طلب التعويض عن الأضرار الناجمة عن التشريع الجديد، استناداً إلى نظرية عمل الأمير، يكون بلا أساس قانوني سليم. إذ إن المسؤولية التي تترتب عليها المطالبة بالتعويض وفقاً لهذه النظرية لا تنشأ إلا إذا كان المضرور بسبب التشريعات الجديدة مرتبطاً بالدولة بعلاقة تعاقدية تأثرت بهذه التشريعات، بحيث زادت الأعباء التي يتحملها أثناء تنفيذ التزاماته التعاقدية، وأدى ذلك إلى الإخلال بالتوازن المالي للعقد".¹

2- أن يكون الفعل الضار صادراً من جهة الإدارة المتعاقدة:

وهذا الشرط مقصود به تحديد نطاق تطبيق هذه النظرية وقصرها على حالة صدور الفعل الضار من الجهة المتعاقدة، ولم يكن الأمر كذلك في بدايات تطبيق هذه النظرية فلقد كان ينصرف مداها نحو الأعمال التي تصدر من السلطات العامة سواء المتعاقدة، أو أي سلطة أخرى.²

وكان الاتجاه السابق لمجلس الدولة الفرنسي يقضي بتطبيق نظرية عمل الأمير سواء أكان الإجراء صادراً من الجهة الإدارية المتعاقدة أو من جهة الإدارة غير المتعاقدة، إلا أن المجلس عدل عن الاتجاه السابق في حكمه الصادر في 1949/03/04 في قضية مدينة طولون (Ville De Toulon) وأشار إلى أنه لا مجال لتطبيق نظرية عمل الأمير إلا بالنسبة للتدابير والإجراءات المتخذة من جهة الإدارة المتعاقدة نفسها.³

3- أن يترتب على "عمل الأمير" ضرر خاص يصيب المتعاقد مع الإدارة:

¹ زكريا المصري، مرجع سابق، ص 108.

² جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 165.

³ بشار رشيد حسين المزوري، مرجع سابق، ص 196.

لإقرار التعويض على أساس نظرية "عمل الأمير" لا بد أن يؤدي عمل الإدارة إلى تفاقم الأعباء والالتزامات التي تقع على عاتق المتعاقد وحده دون أن يشركه في ذلك غيره مما مسهم القرار، وبما يمكن أن يؤدي إلى اختلال التوازن المالي للعقد الإداري وبالتالي إلحاق الضرر به.¹

4- يجب أن يكون الفعل الصادر صادراً من الجهة الحكومية المتعاقدة:

إذا صدر الفعل الضار عن جهة معنوية غير الجهة التي أبرمت العقد، فإن أحد شروط تطبيق نظرية عمل الأمير يكون غير متحقق، مما يمنع تطبيق أحكامها. ومع ذلك، فإن ذلك لا يمنع من اللجوء إلى نظرية الظروف الطارئة، شريطة توافر أركانها.²

ثانياً: نظرية الظروف الطارئة:

أ- التعريف بنظرية الظروف الطارئة:

تفترض نظرية الظروف الطارئة تغير الظروف الاقتصادية عند تنفيذ العقد بسبب حادث لم يكن متوقعاً، بحيث يصبح تنفيذ الالتزام، وإن لم يكن مستحيلاً، مرهقاً للمدين إلى حد يهدد بخسارة فادحة تفوق الحد المألوف.³

فالملاحظ أن نظرية الظروف الطارئة تحاول تحقيق التوازن المالي للعقد الإداري في مواجهة ظروف ليست من صنع الإدارة، كما في نظرية عامل الأمير.

نظرية الظروف الطارئة أرسى مبادئها مجلس الدولة الفرنسي، وتبناها القانون المصري. فقد نصت المادة السادسة من القانون رقم 129 لسنة 1947 على تطبيق هذه النظرية في إطار عقد الالتزام، حيث جاء فيها:

"إذا طرأت ظروف غير متوقعة ولم يكن للجهة مانحة الالتزام أو للملتزم يد فيها، وأدى ذلك إلى الإخلال بالتوازن المالي للعقد أو إلى تغيير جوهري في كيانه الاقتصادي كما كان مقدراً وقت منح الالتزام، جاز للجهة المانحة تعديل قوائم الأسعار، وإذا لزم الأمر، تعديل أركان تنظيم المرفق العام وقواعد استغلاله، وذلك لضمان استمرار الملتزم في إدارته، أو للحد من تحقيق أرباح غير مبررة إلى مستوى معقول."⁴

أما في الجزائر يرى العديد من المختصين في القانون الإداري الجزائري أن نظرية الظروف الطارئة تجد أساسها في القانون المدني الجزائري لسنة 1975 "الساوي المفعول المعدل والمتمم الذي جاء في نص المادة 107 منه:

¹ نصري منصور النابلسي، العقود الإدارية (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010، ص 712.

² محمد بن براك الفوزان، العقد الإداري السعودي على ضوء نظام المنافسات والمشتريات الحكومية واللائحة التنفيذية: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 63.

³ ماهر محمد حامد، مرجع سابق، ص 353.

⁴ جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 175.

الفصل الثاني: عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

" يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبحسن نية. ولا يقتصر العقد على التزام التعاقد بما ورد فيه فحسب، بل يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون، والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام.

غير أنه إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدي وإن لم يصبح مستحيل صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد مراعاة لمصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك."

وعليه فإن القانون المدني اعتمد صراحة نظرية الظروف الطارئة ونص على وجوب إعادة الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، وهو ما ذهب إليه فيما بعد القضاء الإداري الجزائري ليطبق نظرية الظروف الطارئة في مجال الصفقات العمومية وذلك من خلال قرار المحكمة العليا الجزائرية الغرفة الإدارية المؤرخ في 10 أكتوبر 1993 بمناسبة فصلها في قضية كراء السوق الأسبوعي لعين الباردة مقابل مبلغ مالي، وذلك بعد ظهور جائحة الحمى الخاصة بالمواشي وهو ما ألحق خسائر فادحة بالمتعاقد، فلجأ هذا الأخير إلى الإدارة طالبا تعويضه، فاستأنف قرار المجلس القضائي أمام المحكمة العليا بعد رفض مجلس قضاء ولاية عنابة للدعوة، حيث قررت المحكمة العليا قبول الدعوة، وتمكينه من الحصول على التعويض، مما يعتبر استفادة من نظرية الظروف الطارئة.¹

ويقتصر مجال الظروف الطارئة على العقود المتراخية التنفيذ كأن يكون العقد من العقود التي يقتضي تنفيذها مدة من الزمن، كعقد المقاولة أو من العقود الدورية التنفيذ كعقد التوريد أو من العقود الفورية، ولكن تنفيذه مؤجلا. ويعتبر عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من هذه العقود التي يستغرق تنفيذها وقتا طويلا.²

ب- شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة:

يمكن أن نميز بين الشروط المتعلقة بالظرف والشروط المتعلقة بالمتعاقد

1- الشروط المتعلقة بالظرف الطارئ:

• حدوث ظرف طارئ:

وحدوث الظرف الطارئ هو الشرط الأساسي الذي يبرر اللجوء إلى هذه النظرية ومنه أستنبط اسم هذه النظرية. ونعني به الحادث الذي يطرأ خلال تنفيذ العقد فيؤدي إلى اختلال واضطراب في شروطه التي اتفق عليها المتعاقدان بما يجعل التزامات أحدهما أكثر مشقة وتنزل به خسائر فادحة لا يستطيع وحده لها دفعا.³

¹ خالد خليفة، محمد بودالي، أثر الظروف الطارئة على تطبيق غرامة التأخير في مجال الصفقات العمومية، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة طاهر مولاي سعيدة، المجلد 7 العدد 2، الجزائر، 2020، ص 173.

² ماهر محمد حامد، مرجع سابق، ص 345.

³ جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 176.

• عدم توقع حدوث الظرف الطارئ:

فعند إبرام العقد يجب عدم توقع حدوث مثل هذا الظرف الطارئ أما إذا كان متوقع حدوثه لا يعد ظرف طارئ وفي حكم للمحكمة الإدارية العليا المصرية حكمت بأنه لا تنطبق هذه النظرية إذا كان خطأ المتعاقد قد وضع في أمور متوقعة قبل تنفيذ العقد وفقاً للسير الطبيعي للأمر للنظام المعتاد للعمل في الإدارة العامة.¹ والمقصود بعدم التوقع هنا، ألا يكون في الوسع توقع الحدث وقت التعاقد، والعبارة في ذلك بالشخص العادي إذا ما وجد في الظروف ذاتها التي وجد فيها المدين المتعاقد وقت التعاقد.² ويشير البعض إلى أن الهدف المتوخى من اشتراط عنصر الاستثنائية يكمن في تقليص مجال الخروج عن مبدأ القوة الملزمة للعقد إلى الحد الذي يمكن معه التوفيق بين استقرار المعاملات، وما يتطلبه من ثبات في الظروف الاقتصادية التي أبرم في ظلها، فتحقيق الهدف لا يمكن أن يتم باشتراط وصف التغيير الحاصل بالاستثنائية، لأن التغيير الاستثنائي قد يفضي إلى نتائج غير استثنائية. وعليه يمكن القول بأن عنصر الاستثنائية يجب أن ينصب على تغيير الظروف الاقتصادية التي أبرم العقد في ظلها ليوصف هذا التغيير بأنه تغيير استثنائي، أي غير مألوف طبقاً للمجرى العادي للأمر.³

• أن يكون الحادث خارج عن إرادة أطرافه:

يعني أنه يجب أن يكون الحادث مستقلاً عن إرادة أطرافه، ومما لا شك فيه أن الاستقلالية تعني أن يكون الحادث خارج عن إرادة الأطراف (Un événement indépendant de la volonté des parties)، ولم يتدخل أي طرف في إحداثه، إذ لا تشارك فيه إرادة أي من أطرافه، بأي شكل وفي أي وقت مما يسهم في إحداث خلل بتوازن العقد في مرحلة تنفيذه، فإذا كان الحادث نتيجة خطأ المدين فلا يستفيد المدين من خطئه الذي تسبب في إحداث اختلال بالميزان العقدي.

• أن يكون الحادث عاماً.

ويقصد بصفة العمومية ألا يكون الحادث قاصراً على المدين أو خاص به فقط، وإنما يجب أن يكون مجرداً وشاملاً لطائفة من الناس أو منطقة أو إقليم معين، يشير البعض إلى أن العمومية بهذا المعنى تصلح للعقود المدنية ولا تصلح لعقود التجارة الدولية لأن شرط إعادة التفاوض يصف العمومية بأنها تغيير الوضع العام أو الظروف التي أبرم في ظلها العقد وارتكز إليها الاتفاق الأصلي. وأيضاً لكافة الاتفاقات لأن صفة العمومية تعني أنه لم يستهدف أحد الأطراف فقط، بل فئة كبيرة من الناس.⁴

¹ محمد بن براك الفوزان، مرجع سابق، ص 68.

² محمد عبد الصاحب الكعي، المسؤولية المدنية عن أضرار الكوارث الطبيعية: (دراسة مقارنة)، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2019، ص 92.

³ خالد مصطفى فهمي، التنظيم القانوني للالتزام بإعادة التفاوض في العقود المدنية (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2019، ص 103.

⁴ خالد مصطفى فهمي، مرجع سابق، ص 104.

• أن يكون استثنائياً:

أي أن يكون نادر الوقوع بحيث يبدو شاذاً بحسب المألوف وغير معتاد الوقوع،¹ بمعنى أن يكون نادر الوقوع وشاذاً بحسب المألوف وغير معتاد الحدوث. ويجب أن يؤدي هذا الظرف إلى إرهاب غير عادي للطرف المتعاقد في تنفيذ التزاماته. ومن الضروري أن تكون هذه الظروف خارجة عن السيطرة، بحيث لا يمكن للطرف المتضرر دفعها أو تجنبها باستخدام وسائل منطقية. فعلى سبيل المثال، إذا كان العقد ينص على التزام المرخص له بإنشاء محطات تكميلية لتشغيل شبكة هاتف لاسلكي، ثم طرأت ظروف استثنائية مثل إصدار تشريعات جديدة ترفع بشكل كبير من تكاليف الإنشاء أو تفرض معايير تقنية معقدة وغير متوقعة، فإن هذه الظروف يمكن اعتبارها استثنائية، خاصة إذا ترتب عليها اختلال في التوازن المالي للعقد وجعلت التنفيذ مرهقاً للطرف المتعاقد.²

الظرف الطارئ وفق هذه الشروط يجب أن يكون استثنائياً، عاماً، غير متوقع، خارجياً عن الإرادة، ومسبباً لأعباء مالية أو عملية مرهقة على أحد الأطراف. هذه الشروط تُبرز أن النظرية تهدف إلى حماية التوازن المالي للعقد دون إعفاء الأطراف من التزاماتهم بالكامل.

2- الشروط المتعلقة بالمتعاقدين:

• الإرهاب:

الإرهاب يُعد من أهم شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة والالتزام بإعادة التفاوض في العقد. ويتمثل الإرهاب في الخسارة الفادحة أو الجسيمة التي تصيب أحد أطراف العقد بسبب تنفيذ التزاماته الناتجة عن العقد، مما يؤدي إلى اختلال التوازن المالي بين الالتزامات المتبادلة. وما يميز الظروف الطارئة وإعادة التفاوض عن القوة القاهرة هو أن الظروف الطارئة تجعل تنفيذ العقد مرهقاً بشكل كبير لكنها لا تصل إلى درجة الاستحالة التي تمثل جوهر القوة القاهرة. ويرتبط الإرهاب بتنفيذ العقد نفسه، مما يعني أنه يجب تقاسم الآثار الناتجة عنه بين الأطراف بشكل عادل، بدلاً من تحميل أحد الأطراف العبء الكامل لهذه الخسائر.

• أن يكون الظرف الطارئ خارجاً عن إرادة المتعاقدين:

أي أن يكون الظرف الطارئ خارج عن إرادة المدين ولا يد له في وقوعه، والا لما اعتبر الظرف طارئاً.

¹ محمد عبد الصاحب الكعبي، مرجع سابق، ص 91.

² ثامر عبد الجبار عبد العباس السعيد، تسوية منازعات عقد ترخيص الهاتف اللاسلكي بالاتفاق على التحكم: دراسة تحليلية، المركز العربي للبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018، ص 55.

فإذا ثبت أن المتعاقد مع الإدارة قد تسبب في إحداث هذا الظرف أو كان في استطاعته أن يتلافى وقوعه ولم يفعل، فإنه لا يستفيد من النظرية، أما إذا كان الظرف الطارئ راجعاً إلى فعل الإدارة، فإننا نخرج بذلك من إطار النظرية وندخل في إطار نظرية فعل الأمير.¹

الفرع الثالث: سلطات الإدارة في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) باعتباره من العقود الإدارية:

يتميز العقد الإداري عن العقد المدني، بتمتع الإدارة بسلطات الإدارة، وأهم سلطاتها تظهر أثناء تنفيذ العقد الإداري، وأهم سلطاتها فنجدها تظهر أثناء مرحلة تنفيذ العقد الإداري المتمثلة في سلطة الرقابة والإشراف على تنفيذ العقد على النحو المتفق عليه إلى جانب سلطة تعديل شروط العقد الإداري بإرادتها المنفردة وهذه عبارة عن سلطات وقائية من طرف الإدارة، وأخطر هذه السلطات سلطة توقيع الجزاءات على متعاقد معها مع سلطة إنهاء العقد الإداري، وفي عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، حيث تقوم الإدارة بمنح، حيث تغيير البنود بما يخدم التوازن المالي للعقد يدخل في إطار سلطات الإدارة، خاصة فيما يتعلق بسلطة تعديل شروط العقد

• سلطة الإشراف والمراقبة:

فالإدارة لها حق الرقابة ومتابعة المتعاقد معها في تنفيذ العقد وحق الرقابة على المتعاقد قد يؤخذ بمعنى ضيق، وهو يعني مجرد التحقق من أن المتعاقد معها ينفذ العقد تنفيذا صحيحا متفقا مع شروط العقد. وهي قد تمارس الرقابة بهذا المعنى عن طريق تعيين مندوب عنها يشرف على تنفيذ العقد، ويشمل هذا الإشراف التحقق من صلاحية المواد التي ينفذ بها المتعاقد التزاماته أو تناسب معدلات التنفيذ مع المواعيد المحددة.²

• حق التعديل على بنود العقد:

للإدارة، بالإضافة إلى حقها في الرقابة، صلاحية تعديل بنود العقد، خاصة فيما يتعلق بتنظيم واستغلال المرفق. ويشمل ذلك تعديل أسعار الخدمات بما يتناسب مع المستفيدين منها أو بما يحد من الأرباح المفرطة لشركة المشروع ليبقى في حدود مقبولة. كما تملك الإدارة الحق في إنهاء العقد بإرادتها المنفردة في حال إخلال شركة المشروع بالتزاماتها أو تقصيرها في التنفيذ. علاوة على ذلك، يجوز للإدارة استرداد المشروع إذا اقتضت المصلحة العامة تشغيله وإدارته بشكل مباشر.³

¹ سعيد السيد على، امتيازات الإدارة العامة، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2019، مرجع على الانترنت غير مرقم.

² جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص 198.

³ سمير شهباني، مرجع سابق، ص 176.

خلاصة الفصل:

بعد تناول فصل الأول الذي تضمن دراسة مهمة حول أهمية عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، يمكننا أن نستنتج أن هذه العقود تشكل نقطة تحول حاسمة في تطوير البنية التحتية للدول وتعزيز التعاون بين القطاعين. ومن المؤكد أن الإطار المفاهيمي الذي توفره هذه العقود، إلى جانب مبدأ التوازن المالي الذي يضمنها، يسهم في تحفيز الاستثمارات وتوجيهها بشكل أكثر فعالية نحو مشاريع تنمية مستدامة.

وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة التي تقدمها عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، إلا أنها تتطلب دراسة دقيقة وتخطيط شامل لضمان نجاحها وتحقيق الأهداف المنشودة. ومن ثم، يجب على الجهات المعنية أن تعمل على تطوير البنية التحتية اللازمة وتوفير البيئة التشريعية والقانونية المناسبة لجذب الاستثمارات الخاصة وتعزيز التعاون بين القطاعين.

بهذا السياق، يبقى العمل المشترك بين الحكومات والشركات الخاصة ذا أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المعنية. إن استثمارات القطاع الخاص في مجالات البنية التحتية يمكن أن تكون عاملاً رئيسياً في تعزيز الاقتصاد وخلق فرص العمل وتحسين البيئة العامة.

لذا، فإن الاستمرار في دعم وتعزيز نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من خلال عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) يعد ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمعات في العالم الحديث.

الفصل الثالث:

السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات

تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين

الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة

(2000-2020)

تمهيد:

تعتبر الجزائر والمملكة العربية السعودية من الدول التي النامية، التي قامت بالعديد من المساعي لدفع العجلة التنموية من خلال العديد من السياسات والبرامج و الاستراتيجيات، حيث كان عليها كدول حديثة الاستقلال، إسناد غالبية أوجه النشاط الاقتصادية و الاجتماعي للدولة ممثلة للقطاع العام، من خلال انتهاج العديد من المخططات والبرامج التنموية، والتكفل بتوفير غالبية الحاجيات الأساسية لفئات المجتمع، ولقد كان لمداخل المحروقات جزئ هام في السياسة الاقتصادية لكلتا الدولتين، ومع التغيرات الجيوستراتيجية في العالم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، اصبح من الصعوبة أن يتولى القطاع العام كافة مناحي النشاط الاقتصادي في كل الدولتين، حيث بدأت تدريجيا مساهمه القطاع الخاص في كافة المجالات، بما فيها مساهمته في تمويل وتسير البنية التحتية وأصبحت الشراكة بين انقطاعين العام والخاص بمختلف الصيغ احد ملامح السياسات الاقتصادية للدولتين، وسنقوم خلالها هذا الفصل بالتطرق للسياسات الاقتصادية واستراتيجيات تمويل البنية التحتية ومكانتها ضمن مخططات التنمية في البلدين، وملامح البيئة الاستثمارية في الدولتين وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية وتوفير الخدمات العامة.

المبحث الثاني: إستراتيجية تمويل مشاريع البنية التحتية.

المبحث الثالث: المناخ العام لاستثمار القطاع الخاص.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية وتوفير الخدمات العامة:

شهدت بداية الألفية الجديدة دخول معظم الدول العربية في الإصلاحات الاقتصادية ومن بين هذه الدول الجزائر والمملكة العربية السعودية، حيث أدركت هذه الدول أنه يجب النظر في مسار التنمية المعتمد على التخطيط الموجه، والتوجه تدريجياً نحو التحرير الاقتصادي، وخلق الفرص أكثر للمبادرة الفردية والقيام تحولات محورية في الاقتصاد لضمان خلق فرص عمل بصورة أكبر وأكثر استدامة.

المطلب الأول: تطور الاقتصاد الجزائري والسعودي للفترة 2000-2020:

الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري:

أولاً: إصلاحات ما قبل سنة 2000:

شهدت الفترة قبل سنة 2000 قيام الجزائر بإصلاحات لإعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد بعد الأزمات التي مر بها كتنافس من مديونيته، وأزمة انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات مما أدى إلى تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، واهم ما ميز هذه الفترة:

أ-مفاوضات إعادة الجدولة مع المؤسسات المالية الدولية:

1-الاتفاق مع صندوق النقد الدولي:¹ نظراً للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري في أواخر الثمانينات وعجزه عن توفير السيولة اللازمة من الدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين إلى أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات في أواخر الثمانينات وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 9.05 مليار دولار سنة 1993.

ويوضح الجدول (01-03) أدناه تطور خدمة الدين الخارجي فيما يتعلق بالصادرات خلال الفترة 1990-1995 وبأثر

إعادة الجدولة.

¹ سعدان منصور، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 08، العدد 01، مارس 2018، ص 303.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

الجدول رقم (01-03): تطور خدمة الدين الخارجي فيما يتعلق بالصادرات خلال الفترة 1990-1995.

1995	1994	1993	1992	1991	1990
%70.6	%93.4	%82.2	%76.5	%79.9	%64.4
%37.8	%47.1	خدمة الديون مع تأثير إعادة الجدولة			

Source :

Nacer-Eddine Sadi, **La privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux**, Editions L'Harmattan, Paris, France, 2006, p46.

في أوائل التسعينيات، واجهت الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك ارتفاع الديون الخارجية وانخفاض أسعار النفط. في عام 1994، توصلت الجزائر إلى اتفاق مع نادي باريس لإعادة جدولة ديونها، مما أدى إلى تخفيض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بشكل ملحوظ. على سبيل المثال، انخفضت هذه النسبة من حوالي 80% في نهاية عام 1993 إلى ما بين 45-50% في عام 1994.

لخص عبد اللطيف بن أشنهو هذا الوضع بشكل كامل من خلال كتابته: "لم يكن جهد التراكم ممكناً بقدرتنا على الإنتاج، ولكن بقدرتنا على تطوير الهيدروكربونات والدين".

وفقاً للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، وقعت الجزائر في دوامة الديون الدائمة، لأنه بعد سداد ما يقرب من 33 مليار دولار أمريكي على مدى ست سنوات، بين عامي 1993 و1998، وجدت نفسها في نهاية هذه الفترة برصيد أصلي قدره 30 مليار دولار أمريكي وتبلغ نسبة خدمة الدين 36.8٪، وتستوعب 05 مليارات دولار أمريكي سنوياً. وسيتعين على الجزائر أن تسدد كل عام وحتى عام 2006 ما بين 03 و04 مليارات دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يزداد رصيد الدين هذا في السنوات القادمة، على وجه الخصوص، إلى 20 مليار دولار أمريكي، 60٪ منها بالعملة الأجنبية، والتي سيتعين على سوناطراك اقتراضها لتمويل برنامجها التنموي 1999-2003.¹

اضطرت الجزائر إلى التعامل مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، نتيجة الضغوط الاقتصادية الكبيرة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وارتفاع أعباء خدمة الديون. ومع تفاقم الأزمة، استنفدت الاحتياطيات من العملات الأجنبية، مما دفع الحكومة إلى طلب قروض ميسرة لسد العجز الخارجي.

¹ Nacer-Eddine Sadi, **La privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux**, Editions Le Harmattan, Paris, France, 2006, p46.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

لقد حصلت الجزائر على التمويل بقبول تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي عبر أربع اتفاقيات امتدت على طول الفترة (1989-1998) على النحو التالي:¹

1-1 اتفاق الاستعداد الائتماني الأول لعام 1989: بعد إبرام أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 استفادت الجزائر من قرض بقيمة 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ما يعادل حوالي 360 مليون دولار أمريكي، بهدف التخفيف من الضغوط المالية التي كانت تواجهها البلاد في ذلك الوقت.

2-1 تفاف الاستعداد الائتماني الثاني لعام 1991: تواصلت المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في نهاية 1990 مما أدى إلى عقد اتفاق تثبيت ثاني في حزيران 1991، أقر على أن تحصل الجزائر على قرض قيمته 103 مليون دولار.

لكن هذا الاتفاق لم يتم إتمام تنفيذه (لم تستفد الجزائر من قيمة القرض كله) نتيجة المعارضة الشديدة من طرف الشركاء الاجتماعيين، وتبني حكومة السيد بلعيد عبد السلام لإصلاحات ذاتية تتعارض ومحتوى الاتفاق، فقد عرفت السياسة المالية توسعا بسبب الظروف الأمنية والانفلات الأمني الذي عاشته البلاد آنذاك، وزيادة الأجور الحكومية ومخصصات دعم الأسعار (وهذا يتنافى مع وصفة صندوق النقد الدولي)، وفي ظل ارتكاز هيكل الإيرادات العامة على الجباية البترولية، وأمام انخفاض أسعار البترول بنحو 10 دولار للبرميل بين سنتي 1991 و1992، فقد أدى ذلك إلى تسجيل عجز في الموازنة العامة، ولتغطيته لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدي مستفيدة من ضعف استقلالية السلطة النقدية، فبلغ معدل نمو العرض النقدي M2 24.23% في عام 1992، مما حرض الضغوط التضخمية والتي بلغت 31.7%.

3-1 اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث لعام 1994:

حدد صندوق النقد الدولي مسانده المالية والمقدرة بـ 1037 مليون دولار في إطار اتفاق التثبيت الممتد من أفريل 1994 إلى مارس 1995، بعد اطلاعه على الخطوط العريضة للإستراتيجية الاقتصادية التي تضمنها "خطاب النوايا" المرسل من طرف الحكومة الجزائرية، والتي هدفت إلى استعادة التوازنات الداخلية والخارجية عن طريق الضغط على الطلب المحلي.

4-1 إصلاحات صندوق النقد الدولي (ماي 1995-ماي 1998):

¹ عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص ص 229-231.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

وافق صندوق النقد الدولي على دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها استكمالاً للإصلاحات السابقة، في إطار برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى تحسين الفعالية الاقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل. وتعتبر هذه المرة الثالثة التي تلجأ فيها الجزائر لصندوق النقد الدولي، بعد فشل المناسبتين السابقتين k ولقد امتد على مرحلتين:

1-5 برنامج التثبيت الهيكلي (22 ماي 1994 - 21 ماي 1995) - برنامج الاستعداد والتثبيت مع الصندوق:

ترتكز السياسة الاقتصادية والنقدية في إطار البرنامج التثبيت على تحقيق الأهداف التالية:

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M2)، بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية الى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة).
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أبريل 1994 (01 دولار مقابل 36 دج)، قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء، تطبيقاً لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف.
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994، و 6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتناس البطالة.

- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار، بالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة.

- جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%.

- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.

- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيداً للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية.

- رفع احتياطي الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

1-6 برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998):

الهدف الأساسي لبرنامج التعديل الهيكلي، الذي يُعد الأول من نوعه من حيث الشمول ويمتد لثلاث سنوات، هو إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك، فأهداف الاتفاق هي:

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للنتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.
 - العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/01، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.
 - التخفيف من الإجراءات الجمركية والضريبية لاستمرار تحرير التجارة الخارجية، حيث سيتم تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة 50% كحد أقصى.
 - يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، حيث، سينخفض العجز. من 6.9% من (PIB) في 1994/1995 إلى 2.2% من (PIB) خلال 1997/1998.
 - توزيع الموارد مع مراعاة القطاع الإنتاجي، ودعم زيادة الاستهلاك للفرد الجزائري خلال فترة البرنامج، مع تفضيل للاستثمارات المباشرة الإنتاجية خارج المحروقات، مع إنجاز برنامج توسيع لقدرات تصدير الغاز، بمشاركة رأس المال الأجنبي.
 - التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994، تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل المراقبة غير المباشرة كالاحتياطي النقدي والسوق المفتوحة، مع تنمية السوق النقدي عن طريق وضع نظام مزايمة لديون البنك المركزي، وسندات الخزينة، ومن ثم جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%، مع رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%، معدل السحب على المكشوف للبنوك على البنك الجزائري يعادل 24%.
 - التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة)، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها.¹
- يمثل الجدول (02-03) أدناه معدلات النمو خلال فترتي التثبيت الهيكلي والتعديل الهيكلي.

¹ بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، مقال متوفر على :

<https://elbassair.net/Centre%20de%20t%C3%A9%20%C3%A9chargement/maktaba/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1/s%C3%A9minaire/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20...%20telmsan/39.pdf> تاريخ الاطلاع: 2022/11/03.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

الجدول رقم (02-03): أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-1998)

نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)					
1994	1993	1992	1991	1990	قبل مرحلة الإصلاحات
0.9	2.1-	1.8	1.2-	0.8	
	1998	1997	1996	1995	فترة التعديل الهيكلي +
	5.1	1.1	4.1	3.8	فترة التثبيت الهيكلي

المصدر: مخيف جاسم حمد الجبوري، مراد حاتم محمد، أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد 02، العدد 42، ج02، 2018، تكريت، العراق، 2018، ص 228.

يلاحظ من الجدول الفرق في معدلات النمو بين مرحلة قبل بداية الإصلاحات ومرحلة الإصلاحات، حيث شهدت سنوات 1991 و1993 معدلات نمو سلبية وكان أكبر معدل لسنة 1992 بنسبة 1.8%، وأقل نمو لسنة 1993 بمعدل نمو 2.1%.

أما في مرحلة الإصلاحات فقد تحسنت معدلات النمو بشكل واضح حيث كانت إيجابية في كل السنوات، وكان أكبر نمو في سنة 1998 بمعدل 5.1%، مما يثبت فعالية الإصلاحات على المستوى الكلي، ومن العوامل المساعدة على زيادة النمو، إعادة توزيع الموارد في اتجاه القطاع الإنتاجي على حساب القطاعات الاستهلاكية.

ب- دور القطاع الخاص:

منذ حصول الجزائر على الاستقلال في سنة 1962 كان الإيديولوجية السائدة هي تبني الدولة لأغلب أوجه النشاط الاقتصادي، ومرد ذلك إلى سببين:

- خروج الجزائر من استعمار طويل دام 132 سنة، مما أدى إلى انعدام بنية تحتية ملائمة لقيام نخضة صناعية، فكان من الصعب على القطاع الخاص القيام بالمهمة، حيث قامت الجزائر بتبني سياسة تنموية مبنية على نظرية الصناعات المصنعة (les industries industrialisantes) لـ"جيرار ديستان دوبرنيس" (Gerard Destanne de Bernis) والتي تجدد بدورها أصولها النظرية في نظرية أقطاب النمو لفرانسوا بيرو (François Perroux).

- تخوف النظام الحاكم من تطور القطاع الخاص المنتج بشكل يمكنه من تشكيل قاعدة مادية بروجوازية وطنية قد تؤثر على القرار السياسي الداخلي، حيث جعل من أبرز أهداف النظام الاشتراكي في الجزائر، القضاء نهائيا على المبادرات الفردية، واصفا

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

إياها بالفوضى: "إن أهمية القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان والقضاء على العلاقات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة، تكمن في العمل الجاد من أجل الوصول إلى تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج، حتى تتمكن الدولة من القضاء نهائيا على الفوضى المتمثلة في المبادرات الفردية".¹

بعد دخول الجزائر في إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أصبحت الخوصصة محور هذه الإصلاحات. وقد عزفها المشرع الجزائري في الأمر رقم 22/95 لعام 1995 بأنها عملية نقل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، سواء كليًا أو جزئيًا. وحددت المادة 02 من نفس الأمر القطاعات المعنية بالخوصصة، مثل البناء، الأشغال العمومية، السياحة، التجارة، الصناعات النسيجية، الصناعات التحويلية، النقل، التأمينات، والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أما القانون 10/90 لعام 1990 المتعلق بالنقد والقرض، فقد نظم الاستثمار الخاص، حيث ألغى التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين في الإقراض، ومنح مجلس النقد والقرض صلاحية الترخيص للاستثمارات وفقًا للقوانين. كما أتاح هذا القانون للمستثمرين الأجانب الاستثمار في جميع القطاعات باستثناء القطاعات الاستراتيجية، حيث ألغى مجموع الأحكام السابقة المتعلقة بنسب الشراكة المحلية والأجنبية (51% و 49%)، فالمستثمر غير المقيم أصبح بإمكانه إنشاء شركة عن طريق الاستثمار المباشر أو الشراكة مع الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة المقيمة، مما سمح بإنشاء شركات عبر الاستثمار المباشر أو الشراكة مع جهات مقيمة.²

ثانيا: فترة ما بعد سنة 2000:

شهدت الجزائر في أواخر الثمانينات، وعشرية التسعينات ازمه متعددة الجوانب، صاحبها تحولات في النهج الاقتصادي المتبع بعدما أثبت النهج المتبع سابقا قصوره في قيادة مسيرة التنمية ومما نتج عن هذه المرحلة.

وبعد سنة 1998 طبقت الجزائر برامج غير مدعومة بشكل مباشر، ولكنها تسير في اتجاه البرامج المدعومة الأخيرة وخاصة برنامج التعديل الهيكلي، بحيث أنه انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي، والذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة

¹ ياسمين نوري، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (2012-1962)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص 63-71 نقلا عن:

Mahrez Hadjseyd, *L'industrie Algérienne, Crise et tentative d'ajustement*, Éditions L'harmattan, Paris, France, 1996, p 09.

² ياسمين نوري، نفس المرجع، ص 115-119.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

على صياغة برامج استثمارية طموحة وطويلة المدى، فبعد سنتين من إنهاء برنامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول من الإصلاحات، عادت الجزائر إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني خلال الفترة (2001-2004)، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009). وأخيراً برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)، وهي كلها برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية العامة، وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة.¹

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

عرفت مرحلة 1999-2002 بمرحلة الإنعاش أو ما بعد التعديل الهيكلي، ولقد عرفت أزمة ثالثة وهي أزمة تدهور أسعار النفط رغم تحقيق البلاد لاحتياطات صرف مهمة مقاسة بعدد أشهر الاستيراد، وعلى أساس القدرات المتاحة للاقتصاد الجزائري تم إدراج برنامج الإنعاش الاقتصادي في الأجل المتوسط²، حيث قررت الحكومة الجزائرية في أبريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 07 مليار دولار، وجه أساساً للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث إن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع.³

1-دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي :

إن الأزمة التي مرت بها الجزائر في تسعينات القرن الماضي ألقت بضلالها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، مما دفع بالحكومة أنداك لوضع سلسلة من المخططات التنموية لمعالجة آثار برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، والتي رغم آثارها الإيجابية على المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها كانت سلبية من الناحية الاجتماعية وأهم الأسباب التي دفعت السلطات وضع برنامج الإنعاش الاقتصادي هي:

¹ طارق قندوز، السعيد قاسمي، ابراهيم بلحيمر، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر، البطالة والتضخم، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران 01، العدد 07، الجزائر، 2017، ص ص 190-191.

² الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 199.

³ هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 05، مصر، 2020، ص ص 40-43.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

- ضعف معدل النمو الاقتصادي: تأثرت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بالأزمة الاقتصادية التي بدأت عام 1986، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا متواضعًا، بمتوسط بلغ 0.5% خلال الفترة 1987-1994. وقد دفع هذا الوضع الحكومة إلى تبني برامج إصلاحية بدعم من صندوق النقد الدولي، تضمنت زيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمار بهدف تحفيز الطلب الداخلي، وتعزيز القدرة التشغيلية للقطاع الإنتاجي، مما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.
- ارتفاع معدل البطالة تعد مشكلة البطالة: والتي تعد من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر، بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989، والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994-1998 ساهمت رفع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي ومالي إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة ما بين 1994 إلى 1996 حوالي 300000، عامل حسب أرقام المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، و رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال نفس الفترة محاولة منها للتقليل من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات وصناديق خاصة بدعم التشغيل، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أنشأت خصيصا لدعم الشباب من أجل إنشاء مؤسسات متوسطة و صغيرة، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي ساهم في منح تعويضات للعمال المسرحين، بالإضافة إلى إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وفق متطلبات سوق العمل، فإن ذلك لم يساهم في خفض معدل البطالة، بل ما يلاحظ هو العكس إذ ارتفع معدلها من 24.4 % سنة 1994 إلى 29.8 % سنة 2000، أمام هذا الواقع المأساوي وفي ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل خفض نسبة البطال.¹

2- آثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

كان لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر طوال أربع سنوات آثار عدة في النمو الاقتصادي، إذ سجلت نسبة نمو قدرها 6.8 في المئة في عام 2003، واحتياطات صرف بقيمة 32.9 مليار دولار، وزيادة في الناتج الداخلي الخام. كما

¹ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012، 2012، الجزائر، ص 249.

انخفضت ديون الجزائر الخارجية من 28.3 مليارا إلى 22 مليار دولار، مع تقلص قيمة الديون الداخلية للدولة من 1059 مليار دينار في عام 1999 إلى 911 مليار دينار في عام 2003.

وصل رصيد الميزان التجاري إلى 13.514 مليار دولار في عام 2004، بعد أن كان 12.857 مليارا في عام 2000. وحقق ميزان المدفوعات رقيدا قدر بنحو 9.6 مليارات دولار في عام 2004 بدلا من 7.9 مليارات دولار في عام 2000، أما بالنسبة إلى التضخم، فارتفع مسجلا 3.6 في المئة في عام 2004، بعدما كان 0.3 في المئة في عام 2000.¹

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009:

تم الموافقة على البرنامج التكميلي لدعم النمو بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش حيث يقيد في باب إيراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، بالإضافة إلى تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش".

وقد خصص مبلغ قدره 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج. وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكمليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2006-2009، هذان البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الرّبعين ويأتیان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا.²

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

¹ إبراهيم أحمد البدوي وآخرون، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2017، مرجع على الانترنت غير مرقم.

² هدي بن محمد، مرجع سابق، ص 43.

1- دوافع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
 - تحديث وتوسيع الخدمات العامة، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
 - ورفع معدلات النمو الاقتصادي، باعتباره الهدف النهائي للبرنامج .
- كما أن هذا البرنامج الممتد من 2005 إلى غاية 2009 تضمن محورين أساسيين.
- يتمثل المحور الأول في بعث برنامج استثماري قدره 4200 مليار دينار جزائري لغرض تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية.
 - أما المحور الثاني فيسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وإدارة أحسن للدين العام وتخفيض للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.¹

2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دج أي 114 مليار دولار، وقدر الغلاف المالي الإجمالي له عند اختتامه نهاية 2009 بـ 9680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى، وتمثلت المحاور المركز عليها في البرنامج في الجدول (03-03) أدناه:

الجدول رقم (03-03): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

النسب (%)	المبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.1	50	تطوير تكنولوجيات الاتصال
100	4202.7	المجموع

¹ عزالدين القيني، تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البلدة 02، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2014، ص 131.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

المصدر: فريدة معارفي، تقييم أداء برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، المجلد 17، العدد 02، الجزائر، 2017، ص ص 442-443.

يلاحظ أن البرنامج ركز على محورين رئيسيين هما: تحسين معيشة السكان حيث قدرت نسبة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا المحور بحوالي 45 % من إجمالي المخصصات، أما المحور الثاني فيتمثل في تطوير المنشآت الأساسية بحوالي 40 % وذلك في محاولة لتحسين البنية التحتية في الجزائر التي تدهورت بسبب الأوضاع الأمنية.

3- آثار البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009:

اشتمل هذا البرنامج على العديد من القطاعات كان في صدارتها قطاع النقل، حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى جديدة، كما يتضمن إنشاء مشروع مترو الجزائر، و03 مطارات جديدة وإنجاز عدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات النقل الحضري على مستوى عدد من الولايات. بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع الأشغال العمومية حيث يتضمن إنشاء وإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية، وكذا صيانة 7000 كلم من الطرق وإنجاز 145 منشأة فنية، أما قطاع الماء فيتضمن إنجاز 08 سدود وإعادة تأهيل وإنجاز 31 محطة تصفية، ويمثل الجدول (04-03) أدناه أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009.

الجدول رقم (04-03): أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الناتج الداخلي	6 150.4	7 563.6	8 520.6	9 306.2	10 993.8	10 034.3
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات	666.91	242.32 1	1288.33	2 041.03	2 380.01	280.64

الوحدة: مليار دينار

المصادر: التقرير السنوي 2008 لبنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf> تاريخ الاطلاع: 2023/01/09.

التقرير السنوي 2011 لبنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2011arabe.pdf> تاريخ الاطلاع: 2023/01/09.

تحليل المعطيات المقدمة يوضح أن برنامج الدعم التكميلي للنمو في الجزائر قد أثر إيجابياً على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009. يظهر ذلك من خلال الزيادة الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي من 6150.4 مليار دينار جزائري في عام 2004 إلى 10034.3 مليار دينار جزائري في عام 2009.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

كما يوحي الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بأن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد ساعد على تحسين التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري. فقد زاد الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات من 666.91 مليار دينار جزائري في عام 2004 إلى 280.64 مليار دينار جزائري في عام 2009.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول أيضاً بأن البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر قد ساعد على تعزيز الاستثمارات وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ج- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك. وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009، الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. وبذلك بلغت آفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 500.17 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ماتزال قيد الإنجاز.

1- مضمون البرنامج:

خصص لهذا البرنامج ما قيمته 21214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9007 مليار دج، ما يعادل 130 مليار دولار.

- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

يهدف المخطط الاستثماري إلى تحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين وتعزيز التنمية البشرية، حيث تم تخصيص 40% من الاستثمارات العمومية لتشبيد المرافق الحيوية، مثل السكنات، المستشفيات، المدارس، الطرق، ووسائل النقل، مع التركيز على خلق فرص عمل وتحسين جودة الحياة. يشمل البرنامج توصيل مليون منزل بالغاز الطبيعي، بناء 35 سدًا، 400 مسبح، 200 دار شباب، 1000 متوسطة، 850 ثانوية، 1500 منشأة صحية (بينها 172 مستشفى) وإنشاء مليوني مسكن،

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

إضافةً إلى دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق انتعاش اقتصادي شامل،¹ وقد تم تقسيم المخصصات المالية للبرنامج إلى ثلاثة أقسام فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول (03-05) أدناه:

الجدول رقم (03-05): توزيع المبالغ المخصصة لبعض القطاعات للبرنامج الخماسي 2010-2014

النسبة	المبلغ المخصص (مليار دج)	القطاع
%45.42	9903	1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:
	3700	- السكن.
	1898	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني
	619	- الصحة
	1800	تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية
	1886	- باقي القطاعات
%38.52	8400	2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:
	5900	- قطاع الأشغال العمومية والنقل
	2000	- قطاع المياه
	500	- قطاع التهيئة العمرانية
%16.05	3500	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:
	1000	- دعم القطاع الصناعي العمومي
	2000	- الفلاحة والتنمية الريفية
	500	- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

المصدر: نبيل بوفليخ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012، الجزائر، 2012، ص 255.

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2014-2010، سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى المملكة العربية السعودية. متوفر على الرابط: <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf> تاريخ الاطلاع: 2023/01/13

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

يبين الجدول أعلاه أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان نال حصة الأسد من الأغلفة المالية بنسبة حوالي 45.42%، مما يؤكد بقاء الدولة في تطبيق سياستها الرامية إلى توفير احتكار توفير الحاجيات الأساسية للمواطن، من تعليم وسكن، كما أن قطاع البنية التحتية والمتمثل في الأشغال العمومية، ومشاريع النقل والمياه والتهيئة العمرانية استحوذت على نسبة 38.52% من الأغلفة المالية.

د- البرنامج الخماسي 2015-2019:

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019.

1-دوافع تطبيق البرنامج الخماسي 2015-2019:

وتتمثل أهدافه فيما يلي:

● الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن الترتيبية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الكهرباء والمياه والغاز... إلخ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

● بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019.

● إيلاء الاهتمام الأكثر بالتنوع الاقتصادي، وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه.

● استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

● إيلاء عناية خاصة بالتكوين، ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.¹

ثالثاً: مميزات الاقتصاد الجزائري بعد سنة 2000:

بعد سنة 2000، شهد اقتصاد الجزائر عدة تحولات وتطورات، وذلك بفضل تحسن أسعار النفط التي تعتبر مورداً

رئيسياً للاقتصاد الجزائري. وفيما يلي بعض الملاحظات حول الاقتصاد الجزائري بعد سنة 2000:

¹ هدى بن محمد، مرجع سابق، ص 51.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

- نمو الناتج المحلي الإجمالي: شهد الاقتصاد الجزائري نمواً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يزال متذبذباً ولا يحظى بالاستقرار المطلوب.
- الإصلاحات الاقتصادية: قامت الحكومة الجزائرية بإجراء إصلاحات اقتصادية هامة خلال العقد الماضي، من بينها الخصخصة وتحرير الأسعار وتحسين بيئة الأعمال، والتي أسفرت عن تحسين الاقتصاد الجزائري بشكل عام.
- التحوّل الرقمي: شهدت الجزائر تحوّلًا رقمياً في الفترة الأخيرة، مما ساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتحديث البنية التحتية الاقتصادية والتكنولوجية.
- التحديات الاقتصادية: تواجه الجزائر العديد من التحديات الاقتصادية، من بينها تحسين بيئة الأعمال، وتحسين القطاع الخاص، وتوسيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية، وتحسين البنية التحتية الاقتصادية.
- الاعتماد على النفط: يظل الاقتصاد الجزائري معتمداً بشكل كبير على النفط والغاز، وهذا يعرضه للمخاطر الاقتصادية نتيجة تقلبات أسعار النفط.

الفرع الثاني: الاقتصاد السعودي:

شهد الاقتصاد السعودي خلال بداية الألفية الثالثة تطورات اقتصادية واجتماعية سريعة، حيث شهدت هذه الفترة إطلاق وزارة التخطيط السعودي للخطة التنموية السابعة 1425/1421 هـ 2004/2000 م الجزء الأول، والتي جاءت كاستمرار لخطط التنمية السابقة، وذلك لمواجهة التحديات التي فرضتها تلك المرحلة، من انفتاح اقتصادي قصري، وعولمة الأسواق العالمية، وكذا ضرورة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولقد حاولت الخطة السابعة على غرار سابقتها على تعزيز استدامة القطاعات، وتنمية الموارد من خلال مواصلة سياسة التنويع، ومحاوله تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أولاً: التطورات الاقتصادية والاجتماعية السابقة لتنفيذ خطة التنمية السابعة:

تم تنفيذ خطة التنمية السادسة، في ظل بيئة شهدت تغيرات واسعة النطاق على صعيد الاقتصاد العالمي، مما شكل تحديات كبيرة للاقتصاد الوطني، فضلاً عن تأثير تلك التغيرات على مدى تحقيق بعض الأهداف الأساسية للخطة. فبعد ثلاث سنوات متتالية من النمو الاقتصادي المتسارع خلال المدة 1414/1415 هـ - 1417/1418 هـ (1994 - 1997م)، طرأ انخفاض كبير على أسعار النفط العالمية بلغ نحو 38 دولاراً، خلال العام الرابع من الخطة 1418/1419 هـ (1998م)، مما أثر على الموازنة الحكومية وميزان المدفوعات. لذا قامت الدولة عام 1419/1420 هـ (1999م) بتنفيذ إجراءات لترشيد

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية، وإصلاحات هيكلية أخرى للحد من تأثير هذه التطورات. وقد أسهمت هذه الإجراءات بالإضافة إلى الخطوات التي اتخذت لتحسين أسعار النفط في الأسواق الدولية، في تخفيف التأثيرات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من التطورات غير المواتية خلال العامين الرابع والخامس من خطة التنمية السادسة، فإن أداء الاقتصاد السعودي خلال هذه الخطة، يعكس بصفة عامة نضوج القطاع الخاص الذي أصبح أداءه مستقلاً إلى حد ملموس عن الإنفاق الحكومي، وأكثر مرونة في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية غير المواتية. كذلك تم تحقيق تقدم ملموس في مجال توفير فرص العمل للقوى العاملة السعودية المتزايدة. علاوة على ذلك، استمر النمو السريع في قطاعات التعليم والتدريب والخدمات الصحية والاجتماعية في ظل توفير التمويل للقطاعات ذات الأولوية.

وقد استمرت خطة التنمية السادسة المحافظة على استقرار أسعار السلع الاستهلاكية وقيمة العملة الوطنية، والذي تميزت به المملكة خلال العقدين الماضيين، حيث لم يتجاوز معدل التضخم 1.2% في المتوسط سنوياً، وهو يقل عن معدلات التضخم الدولية.¹

ثانياً: خطة التنمية السابعة، 2000-2004م (1421-1425هـ):

تأتي خطة التنمية السابعة تكريساً لسمة الاستمرار والتواصل في نسق الخطط التنموية، والحفاظ على المرونة والفاعلية في الاستجابة لمقتضيات الواقع المحلي، والإقليمي والدولي ومستجداته. وافق مجلس الوزراء على الأهداف العامة لخطة التنمية السابعة 1425/1421هـ - 2004/2000م بقراره رقم (58) بتاريخ 28 مارس 1999م (10 ذو الحجة 1419هـ)، وذلك بناءً على توصية مجلس الشورى المضمنة في قراره رقم (30/34) بتاريخ 14 سبتمبر 1998م (22 جمادى الأولى 1419هـ). وتهدف إلى تعزيز القيم الإسلامية، تحقيق الأمن والاستقرار، تنمية القوى البشرية السعودية، وزيادة توظيفها، إضافةً إلى توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والرعاية الاجتماعية. كما تركز الخطة على تنويع الاقتصاد، دعم القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية لتلبية الطلب المتزايد وتحقيق التنمية الشاملة في جميع مناطق المملكة.

أ-الأهداف العامة للخطة:

تنص أهم الأهداف العامة لخطة التنمية السابعة على:

¹ موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية <https://2u.pw/FgUEB9> تاريخ الاطلاع: 2023/01/21.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

- المحافظة على القيم الإسلامية، وتطبيق شريعة الله والعمل على ترسيخها ونشرها. الدفاع عن الدين والوطن والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني. والساهمة في تطوير الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة، مما يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي.
- توفير الروافد التي تجعل المواطن عاملاً منتجاً وقادراً على العطاء، والتوسع في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في قطاعات التعليم والصحة والخدمات مع التنوع في وسائل تمويلها وإدارتها.
- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة مشاركتها، ورفع كفاءتها عن طريق التدريب والتأهيل لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وإحلال القوى العاملة السعودية محل العمالة غير السعودية.
- دفع الحركة الثقافية والإعلامية إلى المستوى الذي يجعلها تسير التطور الذي تعيشه المملكة. العمل على تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة وزيادة إسهامها في التنمية الوطنية.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة، مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية والمستجدات الدولية.
- تخفيف الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره بصفته مصدر رئيس للدخل الوطني، والعمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج النفط الخام قبل تصديره. من تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات والصناعة والزراعة.
- تنمية الثروات المعدنية، وتشجيع استكشافها واستثمارها. استكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمحافظة عليها وتطوير أدائها وأساليب تمويلها.
- الاهتمام بالعلوم والتقنية والمعلوماتية وتشجيع البحث والتطوير وتوطين التقنية. الاستمرار في حماية البيئة التلوث وتطوير أنظمتها والاهتمام بحماية الموارد الطبيعية والحياة من الفطرية وصيانتها.
- تعزيز التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطوير علاقة المملكة بالدول العربية والإسلامية والدول الصديقة بما يحقق المصالح المشتركة.

ب-مضمون خطة التنمية السابعة:

نهجت خطة التنمية السابعة (1420-1425 هـ) النهج نفسه، للخطط السابقة لتحديد توجهات التنمية الوطنية. وقد

تضمنت هذه التوجهات ثلاثة محاور رئيسة:

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

محور دعم الخدمات، ومحور تحسين الكفاءة الحكومية، ومحور التعاون في قضايا التطوير الوطني. ففي محور دعم الخدمات، ركزت الخطة على خدمات الدفاع؛ والأمن؛ والتعليم؛ والخدمات الاجتماعية والصحية؛ والخدمات العلمية والتقنية؛ بما في ذلك خدمات الاتصالات والمعلومات. وفي محور الكفاءة الحكومية اهتمت الخطة بتحسين أداء الخدمات الحكومية؛ والترشيد؛ وخفض النفقات؛ وتطوير كفاءة تشغيل التجهيزات وصيانتها؛ وتحسين الاستفادة منها، وغير ذلك من الإجراءات. وفي محور التعاون، رأت الخطة ضرورة التعاون في قضايا دعم دور القطاع الخاص في التنمية، والتوجه نحو سعودة الوظائف، وإعادة تأهيل اليد العاملة بما يؤدي إلى تحسين كفاءتها. وقد أوردت الخطة الوطنية السابعة ثلاثة أهداف لإعداد خطة وطنية معلوماتية ضمن محور الكفاءات البشرية.¹

وتوضح بيانات الجدول رقم (06-03) الإنفاق الفعلي على جهات التنمية خلال الخطة التنموية السابعة.

الجدول رقم (06-03): النسب المئوية للإنفاق على جهات التنمية

القطاع	تنمية الموارد الاقتصادية	تنمية الموارد البشرية*	التنمية الاجتماعية والصحة**	تنمية التجهيزات الأساسية	الإجمالي
المستهدف	54	276,9	95,8	61,5	488,2
المنفق فعلياً	54,4	276,9	92,6	61,4	485,3
النسبة (%)	11%	57%	19%	13%	100%

المصدر:

موقع المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو الرابط:

https://planipolis.iiep.unesco.org/sites/default/files/ressources/saudi_arabia_hdr_2003_en.pdf تاريخ الاطلاع: 2023/01/21.

عبد الله علي المراني، تطور منهجية التخطيط التنموي ومؤسساته - تجارب إقليمية ودولية مختارة، ص ص 155-156.

متوفر على الرابط: <https://fliphtml5.com/hxhfm/ybar/basic/101-150> تاريخ الاطلاع: 2023/01/28.

¹ <https://hrdiscussion.com/hr15473.html> تاريخ الاطلاع : 2023/01/22

* يشمل هذا المحور: التعليم العام والتعليم العالي؛ والتعليم الفني والتدريب؛ والعلوم؛ والتكنولوجيا؛ والمعلوماتية

** يشمل هذا المحور: رعاية صحية؛ الخدمات الاجتماعية والشبابية والمعلوماتية؛ والثقافية؛ والدينية والقضائية؛ والخدمات التطوعية.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

يلاحظ من خلال الجدول تركيز الخطة السابعة للتنمية علم الموارد البشرية بنسبة 56.7% حيث شملت التعليم العام والتعليم العالي والتعليم الفني والتدريب والعلوم والتكنولوجيا و المعلوماتية، بهدف بناء قاعدة وطنية للعلوم والتقنية قادرة على الابتكار والتجديد ونشر التقنية، وفي جانب التنمية الاجتماعية والصحة خصصت الخطة 19.67% من النفقات بهدف الاهتمام بالرعاية الصحية للأفراد، وتحسين حياة الفئات المحتاجة للرعاية، كما استحوذ قطاع البنية التحتية على نسبة 15.2% من النفقات. أما الإنفاق على تنمية الموارد الاقتصادية فقد نال حصة 8.5%.

ج- دور القطاع الخاص في إطار خطة التنمية السابعة:

يُعتبر القطاع الخاص حجر الزاوية في خطط التنمية السابعة، إذ تُفتح أمامه آفاق أداء المهام الاقتصادية والاجتماعية مع ضمان تخفيض التكاليف، وتحسين الأداء، وتوفير فرص العمل للمواطنين. ويتحقق ذلك عبر تنفيذ سياسة التخصيص في توقيتها المناسب مع تهيئة الظروف الملائمة للمرافق المرشحة، ومراجعة الأنظمة ذات العلاقة لتبسيط الإجراءات، وتحفيز الاستثمار في السياحة الداخلية، وتسهيل إجراءات إنشاء الشركات المساهمة. كما يُركز البرنامج على تطوير السوق المالي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتشجيع المستثمرين لاستغلال الخامات المعدنية من خلال توفير التجهيزات الأساسية والتمويل الميسر، بالإضافة إلى دعم الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأهلية لتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية مثل تشغيل المصحات والمستشفيات ومراكز تأهيل المعاقين.¹

د- آثار خطة التنمية السابعة:

يمكن إيجاز الآثار الاقتصادية لخطة التنمية السابعة من خلال اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية كما هو مبين في الجدول

رقم (07-03) أدناه.

¹ موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية: <https://2u.pw/IRJb6c> تاريخ الاطلاع: 2023/01/22.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

الجدول رقم (07-03): أهم المؤشرات الاقتصادية ما بين 2000-2004.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)	189,51	184,14	189,61	215,81	258,74
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)	5,60	1,20-	2,80-	11,20	8,00
إجمالي الدين الحكومي (نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي)	86,70	93,15	96,35	81,56	62,93
نسبة العمالة (نسبة مئوية %)	46,99	46,28	45,24	45,80	46,36

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي متوفرة على الرابط: https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WE0/SAU

تاريخ الاطلاع: 2023/01/25

بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس اعتمادا على بيانات البنك الدولي متوفر على الرابط:

<https://fred.stlouisfed.org/series/SAUGGDGDPDPPT>

تاريخ الاطلاع : 2023/01/25. <https://fred.stlouisfed.org/series/SLEMPOTLSPZSSAU>

الملاحظ من النتائج السابقة ما يلي :

- الناتج المحلي الإجمالي : تشير هذه البيانات إلى ارتفاع مستمر في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 2000 إلى عام 2004. ومن المهم الإشارة إلى أنه يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهذا يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تكون بسبب زيادة الأسعار في الاقتصاد.
- نمو الناتج المحلي الحقيقي: يشير النمو الحقيقي للناتج المحلي إلى المعدل الذي يتم به تعديل الناتج المحلي الإجمالي للحسابات الاقتصادية لتعكس قيمتها الحقيقية، مع إزالة تأثير الأسعار. تشير هذه الأرقام إلى نمو إيجابي للناتج المحلي الحقيقي في الفترة من عام 2000 إلى عام 2004، على الرغم من أنه تراجع في عام 2002.
- إجمالي الدين الحكومي: تشير هذه الأرقام إلى أن إجمالي الدين الحكومي كان يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 2000 إلى عام 2003، ولكن تراجع في عام 2004. يمكن أن تعكس هذه الزيادة في الدين الحكومي توسعاً في الإنفاق الحكومي أو تقلبات اقتصادية.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

- نسبة العمالة: تشير هذه الأرقام إلى أن نسبة العمالة في الفترة من عام 2000 إلى عام 2004 كانت ثابتة بشكل عام. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا توضح تغييرات في نوعية الوظائف أو تحسينات في مستوى الأجور.

ثالثاً: خطة التنمية الثامنة، 2005-2009م (1430-1426هـ):

تختلف منهجية خطة التنمية الثامنة عن الخطط السابقة، بما في ذلك خطة التنمية السابعة التي اشتملت على توجهات إستراتيجية طويلة الأمد. فهي تتجاوز مفهوم التوجهات العامة إلى برنامج ذي مراحل محددة، وأبعاد متكاملة، ومنظور واضح. تسعى الخطة إلى تحقيق أهداف تنموية متعددة، منها تحسين مستوى المعيشة، وتطوير الموارد البشرية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة إنتاجية الاقتصاد. كما تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي؛ وتوفير فرص العمل؛ وزيادة الصادرات؛ مع الاهتمام بالفئات الاجتماعية الأقل حظاً؛ وتوفير الخدمات الأساسية في مجالي الصحة والتعليم؛ وضمان توزيع متوازن لمنافع التنمية بين جميع مناطق المملكة.

بالإضافة إلى ذلك، تأخذ الخطة في الاعتبار التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتسعى إلى تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتعميق التعاون الاقتصادي العربي، وتسريع عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي. تُعدُّ هذه الخطة خطوة متقدمة في منهجية التخطيط الاستراتيجي التي تبناها المملكة، حيث تركز على الجمع بين التغيير التنموي والاستمرارية، مع التأكيد على أن النجاح يُقاس بالإنجازات والنتائج المحققة، وليس بمجرد النوايا الحسنة أو المخصصات المالية.

أ-مضمون الخطة لثامنة:

يوضح الجدول رقم (03-08) قيمة الموارد المالية المخصصة والمنفقة فعلا على مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (03-08): قيمة الموارد المالية المخصصة والمنفقة فعلا على مختلف القطاعات الاقتصادية

الإجمالي	تنمية التجهيزات الأساسية	تنمية الاجتماعية والصحة	تنمية الموارد البشرية	تنمية الموارد الاقتصادية	
614,6	79,5	116,5	347,6	71	المستهدف
863,9	122,2	155,9	480	105,8	المنفق فعليا
%100	%14	%18	%56	%12	النسبة (%)

الوحدة: مليار ريال سعودي.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

المصدر: عبد الله علي المرواني، تطور منهجية التخطيط التنموي ومؤسساته - تجارب إقليمية ودولية مختارة، ص ص 155-156. متوفر على الرابط: <https://fliphtml5.com/hxhfm/ybar/basic/101-150> تاريخ الاطلاع: 2023/01/28.

ويمكن تحليل هذه المعطيات على النحو التالي:

يحتوي الجدول على بيانات حول التنمية في خمس مجالات مختلفة: الموارد الاقتصادية والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والصحة والتجهيزات الأساسية. يتم تحليل هذه البيانات فيما يلي:

المجال الأول: تنمية الموارد الاقتصادية:

تم الاستهداف 71 وحدة لهذا المجال وتم الإنفاق 105.8 وحدة فعليًا، وبذلك تم تحقيق 12% من المستهدف. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة.

المجال الثاني: تنمية الموارد البشرية:

تم الاستهداف 347.6 وحدة لهذا المجال وتم الإنفاق 480 وحدة فعليًا، وبذلك تم تحقيق 56% من المستهدف. وهذا يشير إلى أن هناك تقدم جيد في تنمية الموارد البشرية.

المجال الثالث: تنمية الاجتماعية والصحة:

تم الاستهداف 116.5 وحدة لهذا المجال وتم الإنفاق 155.9 وحدة فعليًا، وبذلك تم تحقيق 18% من المستهدف. يشير ذلك إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق التنمية الاجتماعية والصحية المستهدفة.

المجال الرابع: تنمية التجهيزات الأساسية

تم الاستهداف 79.5 وحدة لهذا المجال وتم الإنفاق 122.2 وحدة فعليًا، وبذلك تم تحقيق 14% من المستهدف. يشير ذلك إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق التنمية في هذا المجال.

المجال الخامس: المستهدف الإجمالي:

تم الاستهداف 614.6 وحدة وتم الإنفاق 863.9 وحدة فعليًا، وبذلك تم تحقيق 100% من المستهدف الإجمالي.

ب- آثار خطة التنمية الثامنة:

تحتوي المعطيات في الجدول (09-03) المعطيات على بعض المؤشرات المالية الأساسية للاقتصاد السعودي خلال فترة خطة التنمية الثامنة التي تمتد من عام 2005 إلى عام 2010.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

الجدول رقم (09-03): المؤشرات المالية الأساسية خلال سنوات خطة التنمية الثامنة

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)	328,21	376,40	415,69	519,80	429,10	/
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي.%)	5,60	2,80	1,80	6,20	2,10-	/
إجمالي الدين الحكومي للحكومة (نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي)	37,34	25,83	17,12	12,06	13,99	8,43
نسبة العمالة (نسبة مئوية.%)	46,94	47,53	47,66	47,74	47,21	48,67

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي متوفرة على الرابط: https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/SAU

تاريخ الاطلاع: 2023/01/25

بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس اعتمادا على بيانات البنك الدولي متوفر على الرابط:

<https://fred.stlouisfed.org/series/SAUGGDGDPGPPT>

تاريخ الاطلاع: 2023/01/31 <https://fred.stlouisfed.org/series/SLEMPOTLSPZSSAU>

ويمكن تحليل هذه المعطيات على النحو التالي:

الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح المعطى الأول أن الناتج المحلي الإجمالي في السعودية قد شهد تذبذبًا خلال فترة خطة التنمية الثامنة، حيث بلغ قيمته

الأعلى في عام 2009 عند 519.8 مليار دولار، في حين انخفض إلى 328.21 مليار دولار في عام 2005.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي:

تشير المعطيات إلى أن نمو الناتج المحلي الحقيقي في السعودية قد تباين أيضًا خلال فترة خطة التنمية الثامنة، حيث كانت

أعلى نسبة نمو في عام 2006 بلغت 5.6٪، بينما سجل انخفاضًا في عام 2009 بنسبة 2.1٪.

إجمالي الدين الحكومي:

تظهر المعطيات أن إجمالي الدين الحكومي في السعودية قد زاد خلال فترة خطة التنمية الثامنة، حيث بلغت نسبة الدين

إلى الناتج المحلي الإجمالي 37.34٪ في عام 2005 وارتفعت إلى 48.43٪ في عام 2010.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

نسبة العمالة:

تشير المعطيات إلى أن نسبة العمالة في السعودية كانت مرتفعة نسبياً خلال فترة خطة التنمية الثامنة، وكانت النسبة الأعلى في عام 2006 عند 47.53٪.

رابعا: خطة التنمية التاسعة، 2010-2014م (1431-1435هـ):

تشكل خطة التنمية التاسعة استمراراً للنهج التنموي، الذي حرصت المملكة على إتباعه على امتداد العقود الأربعة الماضية، والذي يمزج بين التخطيط التوجيهي للنشاط الحكومي، والتخطيط التأشيرى لنشاط القطاع الخاص في إطار المسارات التنموية والرؤية المستقبلية التي يحددها التخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد.

تمثل الخطة التنموية التاسعة (2010-2014) مرحلة جديدة في مسار التخطيط التنموي في المملكة العربية السعودية، إذ تغطي الفترة من 2010 إلى 2014، وتشكل المرحلة الثانية من تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية الممتدة حتى عام 2024. تسعى هذه الخطة إلى تحقيق التوازن بين الطموحات التنموية طويلة الأجل للمملكة والواقع الاقتصادي الدولي وتأثيراته المتغيرة.

وتهدف الخطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الكلية والقطاعية، من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة تهدف إلى:

- تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة للمواطنين.
- تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق المملكة.
- تطوير الهيكل الاقتصادي الوطني وتعزيز تنوعه واستدامته.
- سريع الانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

تعكس الخطة التزام المملكة بتوفير بيئة اقتصادية مستقرة ومتنوعة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني لمواكبة التحولات

العالمية.¹

أ-الأهداف العامة للخطة:

¹ Ministry of Economy and Planning, **National Economy Under the Ninth Development Plan**, Ministry of Economy and Planning, Ministry of Planning and Economy, Saudi Arabia, 2014, pp, 61-86.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

تستند الخطة إلى أهداف عامة تهدف إلى تسريع التنمية وترسيخ استدامتها بشكل متوازن بين مناطق المملكة، مع تحسين مستوى معيشة المواطنين وتقليل معدلات البطالة. كما تُركز على تنمية القوى البشرية الوطنية ورفع كفاءتها، وتعزيز إسهامات القطاع الخاص، ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة لرفع نمو وكفاءة الاقتصاد السعودي وتحسين قدراته التنافسية في ظل تحديات العولمة والتقدم التكنولوجي. وتتضمن الخطة ثلاثة عشر هدفًا عامًا لتحقيق هذه الرؤية على النحو التالي:¹

الهدف الأول: المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية؛ وتعزيز الوحدة الوطنية؛ والأمن الوطني الشامل؛ وضمان حقوق الإنسان؛ وتحقيق الاستقرار الاجتماعي؛ وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.

الهدف الثاني: الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة، والخدمات المقدمة إلى الحجاج والمعتمرين والزوار بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.

الهدف الثالث: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الهدف الرابع: تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الخامس: تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

الهدف السادس: رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

الهدف السابع: تنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزاته النسبية.

الهدف الثامن: التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.

ب-مضمون الخطة التاسعة:

¹ وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية، خطة التنمية التاسعة، ص 27 الرابط:

<https://www.mof.gov.sa/about/OldStratigy/%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A9.pdf> تاريخ الاطلاع:

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

شملت الخطة التاسعة عدة أغلفة مالية من أجل تطوير القطاعات المستهدفة في الخطط السابقة، حيث يمكن اعتبارها تواصل للنهج التنموي المنتهج في الخطط السابقة، وتقدر المخصصات المالية للإنفاق على هذه القطاعات خلال خطة التنمية التاسعة بنحو 1444.6 مليار ريال، بزيادة مقدارها 27.2% عن اعتمادات الميزانية خلال خطة التنمية الثامنة والبالغة 863.9 مليار ريال، ويلخص الجدول رقم (10-03) مخصصات الإنفاق على القطاعات في الخطة التاسعة.

الجدول رقم (10-03): مخصصات الإنفاق على القطاعات في الخطة التاسعة

معدل الزيادة في الاعتمادات	المستهدف		اعتمادات الميزانية		قطاعات التنمية
	النسبة	الخطة التاسعة	النسبة	الخطة الثامنة	
25.4	50.64%	731.5	55.56%	480	تنمية الموارد البشرية
75.7	18.96%	273.9	18.05%	155.9	التنمية الاجتماعية والصحة
110.1	15.76%	227.6	12.25%	105.8	تنمية الموارد الاقتصادية
96.6	7.69%	111.1	6.54%	56.5	النقل والاتصالات
35	6.96%	100.5	7.61%	65.7	الخدمات البلدية والإسكان
67.2	100.00%	1444.6	100.00%	863.9	إجمالي النفقات

الوحدة: مليار ريال سعودي.

ملاحظة: النسب والأرقام مقربة إلى أقرب رقم صحيح.

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، تقرير موجز خطة التنمية التاسعة، ص 55. متوفر على الرابط:

<https://www.mof.gov.sa/about/OldStratigy/%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A9.pdf>

2023/02/09.

يمكننا القول إن الخطة التاسعة تستهدف زيادة الإنفاق على جميع القطاعات المدرجة في الجدول. تصدر قائمة الزيادات قطاعات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والصحة بمعدل زيادة في الاعتمادات يصل إلى 110.1% و 75.7% على التوالي. تليها قطاعات النقل والاتصالات وتنمية الموارد البشرية بمعدل زيادة في الإنفاق يصل إلى 96.6% و 25.4% على التوالي. أما الخدمات البلدية والإسكان، فقد حدثت زيادة بنسبة 35% في الاعتمادات.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

يمكن القول أيضًا أن قطاعات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والصحة تستحوذ على الحصة الأكبر من الإنفاق في الخطة التاسعة، حيث تم تخصيص أكثر من نصف إجمالي الإنفاق لهذه القطاعات. ومن الجدير بالذكر أن هذه الزيادات في الإنفاق تهدف إلى تعزيز التنمية في هذه القطاعات ودفع النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

خامسًا: خطة التنمية العاشرة، 2015-2019م (1440-1436هـ):

بعد النتائج الهامة التي حققتها الخطة التاسعة، قامت وزارة الاقتصاد بإطلاق الخطة العاشرة 2019 - 2015 تم تطوير الخطة بالتشاور مع الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين.

أ-مضمون خطة التنمية العاشرة:

تتضمن خطة التنمية العاشرة ما يلي:

● زيادة إجمالي القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط يبلغ 7.9%، مما يرفع حصتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 35/1436 هـ من نحو 59.7% في عام 40/1441 هـ إلى نحو 66% في عام 46/1447 هـ.

● تحقيق نمو قطاع التعدين غير النفطي والمهاجر بمعدل سنوي متوسط يبلغ حوالي 6.8% خلال خطة التنمية العاشرة.

● زيادة صادرات السلع غير النفطية بمعدل نمو سنوي يبلغ 8.9% خلال خطة التنمية العاشرة.

● تحقيق نمو في قطاع الصناعات التحويلية الأخرى بمعدل سنوي متوسط يبلغ حوالي 8% خلال خطة التنمية العاشرة.

● زيادة الإيرادات العامة غير النفطية بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 11.15% خلال خطة التنمية العاشرة.

● مواصلة زيادة التمويل للبحث والتطوير والابتكار وفقًا لما أقرته "السياسة الوطنية للعلوم والتقنية" للوصول إلى مستوى يعادل 02% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 46/1447 هـ.

● زيادة حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 35/1436 هـ من نحو 45.7% في عام 40/1441 هـ إلى نحو 51.5% في عام 46/1447 هـ.

ب-أهداف خطة التنمية العاشرة:

خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية (2015-2019) تتمحور حول الأهداف الرئيسية التالية:

● تعزيز التنمية البشرية المستدامة وتطوير رأس المال البشري

● تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

- تحسين البنية التحتية والخدمات العامة
- تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة
- رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك
- تعزيز الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي
- تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية.¹

المطلب الثالث: تحليل لأوجه الاختلاف والتشابه بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في السياسة الاقتصادية وتوفير

الخدمات العامة:

الفرع الأول: نقاط التشابه:

اعتمدت كل من الجزائر، والمملكة العربية السعودية، خلال الفترة 2000-2020 على سياسة اقتصادية تعتمد على التخطيط، حيث اعتمدت الجزائر على برامج تنمية متعددة خلال هذه الفترة، منها برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج الإصلاح الهيكلي. بينما المملكة العربية السعودية تبنت مخططات تنمية طويلة الأجل مثل رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تنويع التقنية وتحسين بيئة الأعمال.

حققت كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية تقدماً كبيراً في تحسين مؤشراتهما الاقتصادية خلال الفترة من 2000 إلى 2020. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه كلتا الدولتين، مثل ارتفاع معدل البطالة للشباب واعتمادها على النفط والغاز كمصدر للدخل.

تخصص الدولتان مبالغ كبيرة لتطوير برامج لتحسين ظروف السكن للمواطنين، مما يساهم في رفاهية وراحة المجتمع، كلا البلدين يولون اهتماماً كبيراً لتعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين الرعاية الصحية للمواطنين، وتعتبر نسبة كبيرة من الخدمات مجانية مما قد يعوق تدخل القطاع الخاص التنمية في الدولتين، حيث، لا يزال التنويع الاقتصادي بعيد المدى رغم تفوق نسبي للسعودية عن الجزائر في هذا المجال.

الاقتصاد في كلا البلدين يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية، مع محاولات لتحقيق التنويع.

¹ <https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2020-10/10th%20National%20Development%20Plan%202015-2019.pdf> تاريخ

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

كلا البلدين ركزا على تحسين مستوى التعليم والخدمات الصحية. استثمرت الجزائر في توسيع التعليم الأساسي والعالي، بينما استثمرت السعودية بشكل كبير في تحسين المرافق الصحية والتعليم التقني.

الفرع الثاني: نقاط الاختلاف:

يتميز النظام الاقتصادي في الجزائر بالتوجه الاشتراكي، حيث تلعب الحكومة دورًا كبيرًا في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتمتلك وتدير العديد من الشركات والمؤسسات الحكومية. وجود التدخل الحكومي القوي يعني أن القطاع العام يلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد، وغالبًا ما يكون له تأثير كبير على الأنشطة الاقتصادية واتجاهات الاستثمار.

تواجه الجزائر تحديات في تحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات الخاصة، جزئيًا بسبب التدخل الحكومي الشديد وعدم وجود بيئة أعمال مرنة وملائمة.

في المملكة العربية السعودية، يتم التركيز بشكل أساسي على تحريك القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد، يتم ذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال وتطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تم إطلاق رؤية 2030 كخطة استراتيجية للتحويل الاقتصادي، تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز الابتكار والريادة.

تنتهج الجزائر توجهاً اشتراكياً وتختلط فيه القطاعات العامة بالخاصة في الاقتصاد، مع تحكم قوي للحكومة في العديد من القطاعات الرئيسية.

في المملكة العربية السعودية، يتم التركيز على تحريك القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين بيئة الأعمال وتطوير البنية التحتية والتحول إلى اقتصاد أكثر تنافسية وفعالية.

تبنّت الجزائر نهجاً اشتراكياً بعد الاستقلال، ما جعل الدولة هي المساهم الأساسي في النشاط الاقتصادي. فبالرغم من التوجه نحو الخصخصة منذ التسعينات، لا يزال التدخل الحكومي كبيراً في الاقتصاد.

سعت المملكة العربية السعودية منذ البداية إلى اقتصاد سوق حر مع تقليل القيود على الاستثمار الخاص، مما سمح بجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز القطاع الخاص.

رغم التشابه في السياسات الاقتصادية العامة والتركيز على تحسين الخدمات العامة، إلا أن الاختلافات تعود إلى الفلسفات الاقتصادية المختلفة والقدرة على تنفيذ خطط التنويع الاقتصادي. الجزائر أظهرت تقدماً محدوداً بسبب الاعتماد المستمر على

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

النفط ونمط الإدارة المركزي، بينما المملكة العربية السعودية استفادت من انفتاحها على الاستثمار الأجنبي وتبني التكنولوجيا في تحقيق تنوع اقتصادي أوسع نطاقاً.

المبحث الثاني: إستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر والمملكة العربية السعودية:

تأتي الجزائر والمملكة العربية السعودية كأمثلة على الدول التي تولي اهتماماً كبيراً لتطوير وتحسين البنية التحتية بهدف تحقيق تنمية شاملة وتحسين جودة الحياة لمواطنيها، وتتطلب مشاريع البنية التحتية تمويلاً كبيراً وإستراتيجيات فعّالة لضمان نجاحها واستمرارية تنفيذها.

ولقد عملت كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية، على تبني سياسة تنموي، كان أحد أركانها، تدعيم البنية التحتية، التي كانت متدهورة في بداية سنوات مسيرة التنمية.

المطلب الأول: تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر:

لقد عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على مباشرة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بغرض ترقية المستوى المعيشي للمواطن بتوفير مختلف الهياكل الأساسية من طرقات وسكن وموانئ وغيرها من المنشآت الضرورية لمباشرة الحياة اليومية ومختلف الأنشطة الاقتصادية. ورغم اختلاف التسميات التي اعتمدت في إطارها تلك المشاريع بين مسمى "مخططات التنمية" في ظل الاقتصاد الموجه ومسمى "برامج التنمية" في إطار اقتصاد السوق، إلا أنه من وجهة الميزانية العامة للدولة تم الاحتفاظ بنفس الإطار القانوني و الميزانياتي لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والمتمثل في " نفقات أو اعتمادات التجهيز".

الفرع الأول: جودة البنية التحتية في الجزائر:

حسب كلاوس (2019) تقاس جودة البنية التحتية من خلال مؤشر مركب من محورين رئيسيين هما:

البنية التحتية للنقل: ويشمل هذا المحور المستوى العام للبنية التحتية؛ ومدى ترابط شبكة الطرق البرية؛ وجودة جودة البنية التحتية للطرق؛ وكثافة شبكة السكك الحديدية؛ وجودة البنية التحتية للسكك الحديدية؛ وترابط شبكة النقل الجوي؛ وجودة خدمات النقل الجوي؛ ترابط شبكة الشحن البحري؛ كفاءة خدمات الموانئ البحرية.

البنية التحتية للمرافق: مثل نسبة الحصول على الكهرباء من السكان؛ جودة إمدادات الكهرباء من الناتج؛ نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة؛ كفاءة توزيع المياه.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

البنية التحتية للكهرباء والمياه: ويشمل هذا المحور مؤشرات لقياس جودة إمداد الكهرباء والمياه.¹ احتلت الجزائر المرتبة 89 من أصل 141 دولة في تقرير تنافسية البنية التحتية، حيث سجلت 63.8 نقطة في المؤشر الإجمالي للبنية التحتية، مقارنةً بسنغافورة التي تصدرت القائمة بـ 82 نقطة. في قطاع النقل، أظهرت الجزائر أداءً متبايناً، حيث حصلت على 87.2 نقطة في ترابط الطرق (المرتبة 33 عالمياً) و4.0 من 7 في جودة البنية التحتية للطرق، بينما بلغت كثافة السكك الحديدية 1.7 كيلومتر لكل 1000 كيلومتر مربع مع كفاءة خدمات بلغت 3.8 من 7. في النقل الجوي، سجلت الجزائر 50.9 نقطة في ترابط المطارات (المرتبة 67 عالمياً) و4.0 من 7 في كفاءة الخدمات، في حين حققت 10.4 نقطة في ترابط الشحن البحري و3.9 من 7 في كفاءة الموانئ. أما في البنية التحتية الخدمية، فيتمتع 99.1% من السكان بالوصول إلى الكهرباء، رغم تسجيل 15.1% في تذبذب الإمداد، بينما يعاني 12.3% من السكان من التعرض لمياه غير آمنة، وسجلت الجزائر 4.6 من 7 في موثوقية الإمدادات. تعكس هذه الأرقام تقدماً في بعض الجوانب، إلا أن هناك حاجة ماسة لتعزيز الجودة والكفاءة لتحقيق تنافسية أعلى على المستوى الدولي.²

الفرع الثاني: سياسات تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر:

لقد كانت الميزانية العمومية المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع العمومية في الجزائر، حيث أن القطاع الخاص كان دوره هامشياً ولم يظهر سوى في السنوات الأخيرة، مع تبني ساسة الانفتاح الاقتصادي، والتحول نحو اقتصاد السوق، ورغم ذلك يمكن تصنيف أنواع سياسات تمويل البنية التحتية في الجزائر إلى ثلاث أقسام:

- التمويل العمومي: الذي يعتمد على الميزانية العامة للدولة
- التمويل الخارجي: ويعتمد على القروض والمساعدات والهبات الخارجية.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص (ppp).

¹ حمزة ضويفي، عبد القادر بوكريدي، تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق معيار جودة البنية التحتية، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة خمس مليانة، العدد 01 ديسمبر 2020، الجزائر، 2020، ص 113.

² Klaus Schwab, **The Global Competitiveness Report 2019, World Economic Forum, Switzerland, 2019, p51.** available online: https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf. date access: 11/08/2023

أولاً: التمويل من الميزانية العامة:

ويرتكز على الأغلفة المالية المخصصة من الميزانية العامة لإنشاء المشاريع العمومية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، وعادة تدرج هذه الأغلفة ضمن ميزانية التجهيز في جانب النفقات العامة.

أ- الميزانية العامة في التشريع الجزائري:

لقد عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة كما يلي: " تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".

ويعرفها القانون المتعلق بالحاسبة العمومية 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 على أنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومن خلال المادة الثالثة من قانون 17/84 والتي تم تعديلها بالقانون 05/88 يكتمل تعريف الميزانية العامة للدولة، فهذه المادة تؤكد على أنه بناء على قانون المالية يتم تقدير وإجازة الميزانية العامة، بحيث جاء نص المادة 03 كما يلي: " يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية، وكذلك النفقات برأسمال".¹

ب- مفهوم ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي:

1- مفهوم ميزانية التجهيز:

يقصد بنفقات التجهيز حسب المختصين بالمالية العمومية في الجزائر، بأنها النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية، وهي عبارة عن الاستثمارات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، وتعرف أيضا بأنها نفقات تتعلق بالتجهيزات الجماعية، وأشغال المنشآت الأساسية الكبرى الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، تهدف من خلالها الدول الى تكوين رؤوس أموال بقصد تنمية الثروة الوطنية، وتسجل على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع.

تم التنصيص على اعتماد نفقات التجهيز في المادة الثالثة من القانون 17/ 84 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم والتي نصت على أنه يقرر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العامة، كما يقرر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك

¹ لحسن دردوري، الأخضر لقلبي، الموازنة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، المجلد 02، العدد 03، سبتمبر 2017، الجزائر، 2017، ص 266.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

النفقات بالرأسمال". وعلى هذا فإنه بالإضافة لنفقات التسيير الجارية، فإنه يتم سنويا اعتماد بالميزانية العامة للدولة مبالغ مالية مخصصة لاستثمارات الدولة في المجال الاقتصادي، وبالخصوص في قطاع البنى التحتية.¹

2- أقسام نفقات التجهيز:

يعتبر القانون رقم 01/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، والمتعلق بقوانين المالية الركيزة الأساسية والمرجع الوحيد والأصل الذي يعطي التوجيهات، ويحدد الأحكام التي من خلالها يتم إعداد قوانين المالية السنوية، وتنص المادة 35 من القانون رقم 01/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984: "تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة الى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي،

لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على

عائق الدولة، في ثلاثة أبواب هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى بالرأسمال.²

أما مدونة الاستثمارات العمومية فهي محددة من خلال التعليم رقم 21 جانفي 1998، الصادرة عن وزارة المالية والمتعلقة بإجراءات تنفيذ نفقات التجهيز العمومي، حيث تصنف هذه المدونة نفقات التجهيز والاستثمار العمومي ضمن قسمين، نفقات الاستثمار تتكون من 09 قطاعات مختلفة وقسم متعلق بنفقات رأسمال، وتكون مسجلة على شكل رخص.³

تتمثل فيما يلي :

- الصناعة.
- المناجم والطاقة.
- الفالحة والري.
- الخدمات المنتجة.

¹ طارق ذباح، الإطار القانوني والتنظيمي لتحضير ميزانية الدولة للتجهيز في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور-الجلفة-، المجلد 06، العدد 02، جوان 2021، الجزائر، ص ص، 231-232.

² قانون رقم 84 - 17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية.

³ كمال الحول، على بوهنه، تحليل وتسيير عمليات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر (1986 - 2018) باستعمال اختبار جوهانسن، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، الجزائر، ص 151.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

• المنشآت الاقتصادية والإدارية.

• التربية والتكوين.

• المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.

• السكن.

• المخططات البلدية للتنمية.

3-آليات تنفيذ ميزانية التجهيز:

بعد أن تتم الموافقة على عمليات التجهيز العمومي يسجل في مشروع قانون المالية الجديد على شكل:

• رخصة برنامج موزعة على القطاعات.

• اعتمادات الدفع.

• مدونة الاستثمارات، وفيما يلي شرح لآليات تنفيذ قانون المالية:

1- يقصد برخص البرامج المبلغ الإجمالي اللازم لتنفيذ البرنامج في ميزانية السنة الأولى التي ينطلق فيها الإنجاز، في صورة اعتمادات تقديرية، وهو الأمر الذي يسمح للمسير المعني خلال السنوات القادمة بالالتزام اتجاه الغير وإبرام العقود وإجراء طلبات التمويل.

تنص المادة 06 من القانون 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990، والمتعلق بالمحاسبة العمومية في فقرتها الثانية، أن رخص البرامج هي الحد الأعلى للنفقات التي يمكن استعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها إلى أن يتم إلغاؤها.

تنفيذ برامج التجهيز من خلال تراخيص البرامج وقروض الدفع، تظهر ضمن الحالة الملحقمة لقانون المالية، كما أن تنفيذ تراخيص البرنامج وقروض الدفع تختلف حسب طبيعة البرنامج البرامج القطاعية المركزية PSC، البرامج القطاعية الغير مرمزة PSD البرامج المتعلقة بمخططات البلدية للتنمية PCD.¹

تصنيفها إلى ثلاثة أقسام بحسب الجهة المسيرة لها وهي كالتالي:

• البرامج القطاعية المركزية (PSC5 (Programme Sectoriel Centralise بالنسبة لمشاريع الوزارات المركزية.

¹ طارق ذباح، مرجع سابق، ص 234.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

• البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD (Programme Sectoriel Déconcentré) بالنسبة المشاريع الوزارات الغير ممركة والمسجلة باسم الوالي.

• المخططات البلدية للتنمية (PCD (Plan Communal de Développement) المشاريع الموجهة لتلبية حاجات المواطن على المستوى المحلي مباشرة.¹

2- أما اعتمادات الدفع، فتمثل في اعتمادات الدفع المالية السنوية التي تمكن الأمر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها، لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة، فبعد اعتماد رخص البرامج ضمن قانون المالية يجب تسجيل اعتمادات الدفع اللازمة لتسديد الأعمال المنجزة، حيث لا يتم الأمر بالدفع إلا بعد التأكد من تأدية الخدمة وفق قواعد المحاسبة العمومية، وعلى عكس البرامج فهي تخضع لمبدأ السنوية وتلغى في آخر السنة إن لم يتم استعمالها، لكن منذ سنة 2006 لا يتم إلغاء اعتمادات الدفع في آخر السنة إذا لم يتم استعمالها، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للأمر بالصرف في ميزانية الدولة للتجهيز القيام بأي التزامات في رخص البرامج، إلا في حدود اعتمادات الدفع التي تبلغ لهم حسب كل قطاع وقطاع فرعي في إطار قوانين المالية المختلفة.²

3- مدونة الاستثمارات العمومية، وهي الوثيقة المتضمنة الترتيب المنهجي لعمليات الاستثمار العمومي بالشكل الذي يسمح بربط برامج الاستثمار بالأهداف واحتياجات المصالح العمومية، وكذا متابعة تنفيذ الاستثمارات العمومية وتسهيل القيام بمختلف الدراسات والتحليلات الاقتصادية لها. وتم التنصيص على إعداد مدونة الاستثمارات العمومية، بموجب المادة 24 من المرسوم التنفيذي 227/98 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز.

حيث أن رخص البرامج واعتمادات الدفع قائم على مدونة الاستثمارات، ذلك أن اعتمادها ضمن قانون المالية السنوي يكون بصفة كلية حسب القطاعات ويتولى بعدها الأمرين بالصرف توزيعها وفقا لمدونات يحددها التنظيم.³

4- تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي للفترة 2000-2020:

يمثل الجدول رقم (11-03) تطور الميزانية العامة للجزائر للفترة 2000-2020.

¹ كمال الحول، علي بوهنة، مرجع سابق، ص 153.

² كمال الحول، علي بوهنة، نفس المرجع، ص 153.

³ طارق ذباح، مرجع سابق، ص 236.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

الجدول رقم (11-03): تطور الميزانية العامة للجزائر للفترة 2000-2020.

عجز / فائض	مجموع النفقات	نفقات الميزانية العامة		مجموع الإيرادات	إيرادات الميزانية العامة		السنوات
		نفقات التجهيز	نفقات التسيير		الموارد العادية	المالية بتروية	
-53.20	1 178.12	321.93	856.19	1 124.92	720.00	404.92	2000
68.71	1 321.03	357.40	963.63	1 389.74	840.60	549.14	2001
26.04	1 550.65	452.93	1 097.72	1 576.68	916.40	660.28	2002
-164.62	1 690.18	567.41	1 122.76	1 525.55	836.06	689.49	2003
-285.37	1 891.77	640.71	1 251.06	1 606.40	862.20	744.20	2004
-338.05	2 052.04	806.91	1 245.13	1 713.99	899.00	814.99	2005
-611.09	2 453.01	1 015.14	1 437.87	1 841.93	916.00	925.93	2006
-1 159.52	3 108.57	1 434.64	1 673.93	1 949.05	973.00	976.05	2007
-1 288.60	4 191.05	1 973.28	2 217.78	2 902.45	1 715.40	1 187.05	2008
-970.97	4 246.33	1 946.31	2 300.02	3 275.36	1 927.00	1 348.36	2009
-1 392.30	4 466.94	1 807.86	2 659.08	3 074.64	1 501.70	1 572.94	2010
-2 363.76	5 853.57	1 974.36	3 879.21	3 489.81	1 529.40	1 960.41	2011
-3 254.14	7 058.17	2 275.54	4 782.63	3 804.03	1 519.04	2 284.99	2012
-2 128.82	6 024.13	1 892.60	4 131.54	3 895.32	1 615.90	2 279.42	2013
-3 068.02	6 995.77	2 501.44	4 494.33	3 927.75	1 577.73	2 350.02	2014
-3 103.79	7 656.33	3 039.32	4 617.01	4 552.54	1 722.94	2 829.60	2015
-2 285.91	7 297.49	2 711.93	4 585.56	5 011.58	1 682.55	3 329.03	2016
-1 234.75	7 282.63	2 605.45	4 677.18	6 047.89	2 126.99	3 920.90	2017
-1 342.60	7 732.07	2 918.39	4 813.68	6 389.47	2 349.69	4 039.78	2018
-1 138.98	7 725.48	2 846.35	4 879.13	6 586.50	2 518.49	4 068.01	2019
-1 976.90	7 372.70	2 620.30	4 752.40	5 395.80	1 394.70	4 001.10	2020

المصدر: مراد بوعيثاوي، عماد غزالي، الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، مجلة الإبداع، جامعة

البلدية 02، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2021، ص 143.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

يظهر الجدول زيادة مستمرة في نفقات التجهيز والاستثمار العمومي على مدى السنوات السابقة، وهو مؤشر إيجابي يشير إلى التزام الحكومة بتعزيز التنمية الاقتصادية.

يمكن ملاحظة أن نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة قد تباينت خلال السنوات، حيث كانت في بعض الأحيان عجزاً وفي بعض الأحيان فائضاً، وهذا يشير إلى تباين في سياسات التخصيص المالي والاقتصادي.

يبدو أن هناك تزايداً في نفقات التجهيز مقارنة بالنفقات التسييرية على مر السنوات، مما يشير إلى رغبة الحكومة في تعزيز البنية التحتية والتطوير في مختلف القطاعات الاقتصادية.

يظهر الجدول أيضاً زيادة في إيرادات الميزانية العامة على مدى السنوات، وهو مؤشر إيجابي يشير إلى تحسن الوضع المالي للحكومة.

يمكن أن نستنتج أن الحكومة الجزائرية واصلت جهودها في تعزيز الاستثمارات العامة والتنمية الاقتصادية، على الرغم من التحديات المالية المتغيرة التي قد تواجهها.

ثانياً: التمويل الخارجي:

تميزت السنوات الأخيرة من العقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، فقد تطورت ديونها الخارجية، وبتفاقم أزمة المديونية وتنامي تأثيراتها السلبية، اتجه تفكير الحكومات المتعاقبة إلى الحلول المستوردة، وبدأت تعمل على تنفيذها على اعتبار أن الحلول الذاتية الأصلية المحلية تتطلب اقتناع جماهيري، وثقة شعبية وهو ما تفتقده تلك الحكومات، فجريا وراء الحلول السياسية السهلة التي تسكن الأزمة ولا تحلها بدأت الاتصالات الرسمية السرية ثم العلنية مع البنك الدولي من اجل كسب تأييدها ودعمها.

صادقت الجزائر مع البنك الدولي مجموعة من الاتفاقيات تزيد عن 66 وتميزت فترات التعاون باختلاف كبير من حيث الوتيرة يمثل الجدول (12-03) أدناه أهم المشاريع التي مولها البنك الدولي في الجزائر.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

الجدول رقم (12-03): أهم المشاريع التي مولها البنك الدولي في الجزائر

اسم المشروع	قيمة القرض	التاريخ
مشروع الغاز الطبيعي السائل	20.5	1964/06/08
مشروع الطريق		1973
مشروع تربوم		1973
مشروع مساعدة تقنية للتنمية الريفية		1975
مشروع مساعدة تقنية لقطاع الاتصالات والبريد	9	1999
مشروع قطاع الطاقة والمناجم	18	1999
مشروع قطاع البنيات القاعدية للجهاز المالي	16.5	1999
خلق فرص العمل في المناطق الريفية	95	2003/04/29
الوقاية من الكوارث الطبيعية	89	2002/08/08
مشروع الطاقة والمعادن	18	2001/02/06
تحديث نظام الميزانية	23.7	2000/06/27
مشروع إسكان منخفضي الدخل	150	1998/06/25
تطوير الأرياف	89	1997/03/25
مشروع الطريق السريع	54	1988/06/24
مشروع تطوير السكن الحديدي	143	1988/06/24
مشروع تنظيم نظام الصرف	20	1988/01/28
مشروع التزويد بالمياه	250	1987/05/26
مشروع المصادر المائية	262	1985/06/20

الوحدة: (مليون دولار)

المصدر: منصور سعدان، آثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية: دراسة حول وضع الاقتصاد الجزائري 1989-2018،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس 1- سطيف -، الجزائر، 2012، ص ص 306-307.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

نلاحظ من الجدول ما يلي:

- المشاريع تتوزع على فترة زمنية واسعة، تبدأ من عام 1964 حتى عام 2003.
 - خلال السبعينيات كان هناك تركيز على مشاريع الطرق والتنمية الريفية.
 - في التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة، كانت هناك مشاريع تتعلق بتقنية الاتصالات، وقطاع الطاقة، والبنية التحتية المالية.
 - هناك تفاوت كبير في قيمة القروض المقدمة للمشاريع، من 09 ملايين دولار إلى 262 مليون دولار.
 - يلاحظ أن هناك مشاريع ذات قيمة كبيرة تشمل "خلق فرص العمل في المناطق الريفية" بقيمة 95 مليون دولار و"الوقاية من الكوارث الطبيعية" و"تطوير الأرياف" بقيمة 89 مليون دولار لكل منهما.
- تتوزع المشاريع حسب القطاعات كما يلي:

- قطاع الطاقة (مشروع الغاز الطبيعي السائل، مشروع قطاع الطاقة كالمناجم، مشاريع الطاقة والمعادن).
- قطاع البنية التحتية (مشروع الطريق، مشروع قطاع البنيات القاعدية للجهاز المالي).
- التنمية الريفية وخلق فرص العمل (مشروع مساعدة تقنية للتنمية الريفية، خلق فرص العمل في المناطق الريفية، تطوير الأرياف).
- الإسكان (مشروع إسكان منخفضي الدخل).
- الوقاية من الكوارث الطبيعية.

والملاحظ أن أولويات التمويل تغيرت مع مرور الوقت، حيث كانت في البداية تركز على مشاريع البنية التحتية الأساسية ثم انتقلت إلى مشاريع تتعلق بالتنمية الريفية والقطاعات الاجتماعية مثل الإسكان وخلق فرص العمل.

ثالثاً: الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

يعتبر الاتجاه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الجزائر، أحد مخرجات التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي المنتهجة منذ التسعينات، حيث أن تزايد نفقات الدولة وارتفاع الطلب على الخدمات العمومية حتم اللجوء لخبرة القطاع الخاص، كنهج إستراتيجي لتحسين نوعية الخدمات العمومية، وتوفير التمويل لهذه المشاريع.

أ- الإطار المؤسسي والتنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الجزائر:

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

يشرف على ملف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الجزائر الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية التابع لوزارة المالية،¹ لقد لجأت السلطات العمومية إلى التساؤل بشأن النتائج والأداء في مجال الاستثمار العمومي، لاسيما فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى. ففي سنة 2003، قام فريق عمل وزاري مشترك، أنشئ لدى وزارة المالية، بتشخيص أوجه القصور التي تعرقل، في كثير من الحالات، التنفيذ والسليم لمشاريع التجهيز والتي تلخص فيما يلي:

- ضعف مستوى الاحترافية وعدم توافق المهارات على عدة مستويات.
- الإدارة المركزية وهياكل التنفيذ اللامركزية.
- الطبيعة الجزئية أو غياب استراتيجيات الاستثمار والتمويل الطويلة المدى لمشاريع التجهيز.
- عدم استخدام أدوات تحليل وتقييم المشاريع وغياب الانتقائية.
- وأخيرا، أهداف غير محددة في كثير من الأحيان بالإضافة إلى عدم توفر آليات وإجراءات معايير المتابعة والتقييم. ولمعالجة أوجه القصور هذه، تقرر إنشاء الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية، حيث تجسد هذا القرار بموجب أحكام المادة 70 من القانون رقم 12/03 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004.²
- ولقد حددت مهام هذا الصندوق المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 162/04 المؤرخ 05 جويلية 2004، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية وتنظيمه ومهامه وصلاحيته، كما يلي:
- إجراء الخبرة على الدراسات المتعلقة بالمشاريع الكبرى للتجهيز المقترحة للتسجيل في قائمة الاستثمارات العمومية، وإنجاز دراسات تكميلية، عند الاقتضاء.
- متابعة وتقييم الإنجاز المادي والمالي للمشاريع الكبرى للتجهيز، مع احترام الشروط المحددة لإنجاز المشروع.
- تصور وترقية أنظمة للتسيير والاستغلال الاقتصادي للمنشآت الأساسية العمومية.

¹ أحمد أبوبكر بدوي، طارق عبد القادر أسماعيل، أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، صندوق النقد العربي - الدائرة الاقتصادية-، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 18. متوفر على الرابط: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/2021-01-10-11-03-59/706-2020-11-04-08-57-17> تاريخ الاطلاع: 2024/02/07.

² موقع وزارة المالية الجزائرية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/2021-01-10-11-03-59/706-2020-11-04-08-57-17> تاريخ الاطلاع: 2024/01/07.

- اقتراح أو تثبيت التركيبات المالية لفائدة المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي و / أو ذات الأولوية التي تقرها الدولة أو تدعمها.¹

ب- الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الجزائر:

ظهر التوجه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الجزائر مع فتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية، ومحاوله تبني عقود الشراكة في مجال المياه والطاقة والاتصالات عن طريق امتياز المرفق العام. المشرع الجزائري في قوانينه لم يعرف عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، لكنه نظم أساليبها المعروفة كعقود الامتياز وعقود الخدمة، وسنستعرض فيما يلي تطور الإطار القانوني المنظم لمشاركة القطاع الخاص في المشاريع العمومية.

يعتبر المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الإطار الذي أصبح بموجبه مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا، ويعتبر بمثابة بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري. حيث نصت المادة 03 على: "تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقتنة. وتكون هذه الاستثمارات، قبل إنجازها، موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة المذكورة أدناه."² وهو ما ينص صراحة على فتح الباب للقطاع الخاص للانخراط في الحياة الاقتصادية.

ونصت المادة 23 من نفس القانون: "يمكن الدولة أن تمنح بشروط امتيازيه، قد تصل الى الدينار الرمزي، تنازلات عن أراض تابعة للأموال الوطنية لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة." والتي تعتبر أولى قوانين الامتياز الممنوحة للقطاع الخاص في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ولقد صدر الأمر 03/01 بناءً على قرار رئيس الجمهورية بتاريخ 20 أوت 2001 ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 أوت 2001. ويتعلق هذا الأمر بتنمية الاستثمار، ويتناول موضوع القواعد المطبقة على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنفذة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.

¹ المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 162/04 المؤرخ 05 جويلية 2004، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية وتنظيمه ومهامه وصلاحيته.

² المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 متوفر على الرابط: <https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/1993/A1993064.pdf> تاريخ الاطلاع 2024/02/07.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

ولقد نصت المادة 21 على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تتولى الوكالة، في ميدان الاستثمارات وبالانصال مع الإدارات والهيئات المعنية، على الخصوص المهام الآتية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم تسهيل القيام بالشكيلات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.¹

فلقد أدى هذا الأمر إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات، التي كانت حكرا على الدولة وإلى تنظيم الإطار القانوني للخصوصية، حيث تم الاعتراف بحرية الاستثمار ضمن أنشطة لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيص مسبق، كقطاع المحروقات، إنشاء هيئات مالية كشركات التأمين، والجديد في هذا القانون ما يلي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إلغاء التمييز ما بين القطاع العام والخاص.
- إنشاء شبك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تعويضا للوكالة الترقية والدعم للاستثمار (APSI).

وما عدا قطاع المحروقات حيث الاستثمار الأجنبي محدد باتفاقيات الشراكة مع مؤسسة (Sonatrach)، فإنه بالنسبة للقطاعات المفتوحة للاستثمار الأجنبي لا توجد قيود فيما يتعلق بنسبة رأس المال المملوك من طرف المستثمر الأجنبي.² كما أن القانون رقم 01/02 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 05 فيفري سنة 2002، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، يعتبر المنظم لمشاركة القطاع الخاص، نشاط الكهرباء وتوزيع الغاز، حيث تنص المادة 24 منه:

¹ قانون الاستثمار الصادر بالأمر رقم 03/01 مؤرخ 01 جمادى الثانية 1422 الموافق 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر

² يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة، 2007 الجزائر، ص ص 180-182.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

"يمكن لكل منتج وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص أو العام، المشاركة بالتعبير عن رغبته في بناء منشأة لإنتاج الكهرباء واستغلالها".¹

كما نص المرسوم تنفيذي رقم 138/10 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1431 الموافق 13 مايو سنة 2010، المحدد للقواعد التقنية التصميم واستغلال وصيانة شبكات توزيع الكهرباء والغاز، على القواعد والتنظيمات المسيرة لعملية استغلال شبكات الكهرباء والغاز من طرق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.²

وقد أشار المشرع الجزائري إلى أحد أساليب عقد الشراكة وهو نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، وذلك بالرجوع إلى نص المادة 17 من قانون المياه التي جاء في نصها: "تخضع كذلك للأملاك العمومية الاصطناعية للمياه، المنشآت والهياكل التي تعتبر ملكا يرجع للدولة بدون مقابل بعد نفاذ عقد الامتياز أو التفويض للإنجاز والاستغلال المبرم مع شخص طبيعي أو معنوي خاضع للتعاون العام أو القانون الخاص". كما نصت المادة 07 من القانون رقم 10/02، وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 10/138، بقولها: "تنجز المنشآت الجديدة لإنتاج الكهرباء ويستغلها كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص أو العام حائز لرخصة الاستغلال". من خلال هذا التعريف يمكن القول إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وفقا للتشريع الجزائري هي تحقيق للتنمية في جميع القطاعات، وفي قطاع المياه بالتحديد لكون ذلك يخفف من الأعباء المالية للدولة، ويسمح لها بالاستفادة من كفاءة وخبرة القطاع الخاص.

ج-تطور مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الجزائر في مجال مشاريع البنية التحتية:

يمثل الجدول رقم (13-03) البيانات الخاصة بالاستثمارات والمشاريع في مختلف القطاعات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لمشاريع البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2020، بما في ذلك عدد المشاريع التي تم إغلاقها ماليًا والاستثمارات في كل قطاع.

¹ قانون رقم 02/01 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 05 فيفري 2002، يتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات متوفر على الرابط. <https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/2002/A2002008.pdf> تاريخ الاطلاع : 2024/02/07.

² مرسوم تنفيذي رقم 138 /10 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1431 الموافق 13 ماي 2010، متوفر على الرابط: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2010/A2010033.pdf> تاريخ الاطلاع: 2024/02/08.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

الجدول رقم (13-03): تطور مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الجزائر خلال الفترة من

2000 إلى 2020

القطاع	عدد المشاريع المالية المغلقة	الاستثمار في المشاريع (بالمليون دولار)
المطارات	01	249
الكهرباء	05	2834
تقنيات المعلومات والاتصالات	01	22
الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة	01	170
الغاز الطبيعي	01	125
الموانئ	01	161
السكك الحديدية	01	208
المياه والصرف الصحي	02	82

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) متوفر على الرابط:

<https://ppi.worldbank.org/en/snapshots/country/algeria> تاريخ الاطلاع: 2024/02/12.

من خلال تحليل البيانات خلال الفترة بين عامي 2000 و 2020، تم تسجيل تقدم في قطاعات متنوعة مثل المطارات؛ الكهرباء؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)؛ إدارة النفايات الصلبة المتكاملة؛ الغاز الطبيعي، الموانئ؛ السكك الحديدية؛ المياه والصرف الصحي. تم إنجاز 29 مشروعاً حتى الإغلاق المالي بإجمالي استثمارات بلغت 6886 مليون دولار أمريكي، حيث استحوذ قطاع الكهرباء على النصيب الأكبر من الاستثمارات. المشروعات الجديدة كانت تمثل الحصة الأكبر من الاستثمارات. بشكل ملحوظ، لم يتم إلغاء أي مشروع أو تسجيله تحت بند الضائقة، مما يعكس نجاح التعاون بين القطاعين العام والخاص في هذه المبادرات.

المطلب الثاني: إستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية:

شهدت البنية التحتية في السعودية عمليات تطوير متسارعة، من خلال الإنفاق الحكومي الواسع ومشاركة القطاع الخاص إضافة إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في قطاعات النقل والطاقة والكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها، حيث تعتبر

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

المملكة العربية السعودية من بين أحسن الدول العربية من وفرة وجودة البنية التحتية، حيث ساهمت رؤية 2030 في تجسيد هذا التطور.

الفرع الأول: جودة البنية التحتية في المملكة العربية السعودية:

حسب كلاوس (2019)، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة 34 عالمياً في تقرير تنافسية البنية التحتية، حيث سجلت 78.1 نقطة في المؤشر الإجمالي، مما يعكس مستوى متقدماً مقارنة بسنغافورة التي تصدرت بـ 82 نقطة في قطاع النقل، أظهرت السعودية أداءً قوياً، إذ حصلت على العلامة الكاملة 100 نقطة في ترابط الطرق (المرتبة الأولى عالمياً) و 5.2 من 07 في جودة البنية التحتية للطرق (المرتبة 26). أما السكك الحديدية، فبلغت كثافتها 0.7 كيلومتر لكل 1000 كيلومتر مربع، مع كفاءة خدمات بـ 4.5 من 07 (المرتبة 26 عالمياً). في النقل الجوي، سجلت 84.1 نقطة في ترابط المطارات (المرتبة 24 عالمياً) و 5.4 من 07 في كفاءة خدمات النقل الجوي. كما حققت 66.6 نقطة في ترابط الشحن البحري (المرتبة 21 عالمياً) و 4.8 من 07 في كفاءة خدمات الموانئ.

في البنية التحتية الخدمية، يتمتع 99.4% من السكان بوصول إلى الكهرباء مع تسجيل 8.1% فقط في تذبذب الإمداد الكهربائي، وهو أداء متقدم. أما في المياه، يعاني 9.5% فقط من السكان من التعرض لمياه غير آمنة، وسجلت السعودية 5.8 من 7 في موثوقية إمدادات المياه (المرتبة 44 عالمياً). تعكس هذه الأرقام أداءً متفوقاً في العديد من الجوانب، خاصة في النقل والمرافق العامة، مع التركيز على تعزيز الجودة والكفاءة لتحقيق مستويات تنافسية أعلى¹.

وتبين هذه المؤشرات ما يلي:

نقاط القوة: المملكة العربية السعودية تتميز بشبكة طرق متطورة وواسعة النطاق، إلى جانب تغطية كهربائية شاملة. هذه العوامل تساهم في تعزيز البنية التحتية الوطنية ودعم التنمية الاقتصادية.

فرص التحسين: على الرغم من النقاط الإيجابية، هناك مجال لتحسين جودة الخدمات، مثل كفاءة خدمات القطارات وجودة إمداد الكهرباء. التركيز على هذه المجالات قد يعزز موقف المملكة العربية السعودية كمركز لوجستي رئيسي ويحسن جودة الحياة لسكانها.

¹ Klaus Schwab, Op.cit, p491.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

المقارنة مع دول أخرى: بينما تتمتع السعودية ببنية تحتية قوية في بعض المجالات، دول مثل سنغافورة وأيسلندا تظهر كمثال للتميز في توفير خدمات عالية الجودة وبنية تحتية متطورة. التعلم من أفضل الممارسات الدولية قد يساعد في معالجة التحديات القائمة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.

الفرع الثاني: تمويل مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية:

سياسات تمويل مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية تعكس جزءاً من استراتيجيتها الأوسع لتنويع الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة مواطنيها ضمن رؤية السعودية 2030. هذه السياسات تهدف إلى جذب الاستثمارات من القطاعين العام والخاص، وتعزيز الشراكات بينهما لتطوير البنية التحتية في البلاد. ويمكن تلخيص استراتيجيات تمويل البنية التحتية في السعودية فيما يلي:

- التمويل الحكومي عن طريق الميزانية العامة.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).
- صناديق البنية التحتية.

أولاً: التمويل الحكومي عن طريق الميزانية العامة:

الحكومة السعودية، تعمل بشكل مكثف على تحسين وتوسيع البنية التحتية في البلاد كجزء من جهودها لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. تخصيص جزء كبير من الميزانية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية مثل الطرق؛ الجسور؛ المطارات؛ وشبكات النقل العام، يأتي لدعم هذه الأهداف.

أ- الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية:

تم اختيار منهجية دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001 لتصنيف الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، حيث أن هذه المنهجية توفر إطاراً تحليلياً شاملاً يسمح بتحسين شفافية الميزانية، ويضمن الاتساق في عرض البيانات والتقارير التحليلية للسياسات المالية للحكومة، ويساعد بشكل كبير صانعي القرار على تقييم وتعزيز فعالية المالية العامة واستدامتها. وما تضمنه قرار مجلس الوزراء رقم 153 الصادر بتاريخ 17 ربيع الثاني 1435 هـ بأن تستكمل وزارة المالية التحول إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001 إلا تجسيداً لهذا التوجه.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

تعرض وزارة المالية الميزانية السنوية للدولة، وتُعدّ كذلك التقارير الربعية وتقارير الأداء وغيرها للمواطن، مما يعزز الشفافية ويتيح للجميع الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالميزانية. كما تتيح الدولة الاطلاع على مؤشرات الأداء الحكومي، والاطلاع على ميزانية أي وزارة على وجه الخصوص من خلال الموقع الإلكتروني لكل وزارة.

1- الإيرادات في الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية:

في الميزانية السعودية، تتألف بنود الإيرادات من عدة مكونات تعكس مصادر الدخل للحكومة. فيما يلي شرح مفصل لبنود الإيرادات في الميزانية السعودية:

- الإيرادات النفطية: تشمل عائدات النفط والغاز الطبيعي. يُعد النفط من أهم مصادر الدخل للاقتصاد السعودي، حيث تعتمد عليه الحكومة بشكل كبير في تمويل ميزانيتها. تتأثر هذه الإيرادات بأسعار النفط العالمية وكميات الإنتاج.
- الإيرادات غير النفطية: تشمل مجموعة واسعة من المصادر مثل الضرائب (مثل ضريبة القيمة المضافة والضرائب على الدخل)، والرسوم المحلية (مثل رسوم التصاريح والخدمات)، والإيرادات من الاستثمارات الحكومية (مثل الأرباح من الشركات التي تمتلكها الحكومة)، وعائدات الزكاة. تهدف هذه الإيرادات إلى تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد الكلي على النفط.
- المساهمات والهبات: تتضمن تبرعات وهبات من دول أخرى أو منظمات دولية.
- الإيرادات الأخرى: تشمل الإيرادات التي لا تندرج تحت الفئات السابقة مثل الربح والعوائد من الممتلكات.¹

2- الإنفاق في الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية:

تُصرف هذه الإيرادات على:

- النفقات التشغيلية: تشمل تعويضات الموظفين وتخفيض القطاع الخاص وبرامج الرؤية والمنافع الاجتماعية. هذه النفقات تغطي التكاليف الأساسية لتشغيل الحكومة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.
- النفقات الرأسمالية: تشمل الاستثمارات في المشاريع التنموية والبنية التحتية. تستهدف هذه النفقات تطوير وتحسين البنية التحتية في المملكة، وتعزيز القدرات الاقتصادية والتنافسية. وتتضمن ميزانية السعودية تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال النفقات الرأسمالية، حيث يُوجّه جزء من الإنفاق الحكومي نحو تطوير الطرق والجسور والمطارات والموانئ، بالإضافة إلى تعزيز شبكات الكهرباء والمياه. وتهدف هذه الاستثمارات إلى دعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتحسين جودة

¹ <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/governmentBudget> تاريخ الاطلاع: 2024/04/03

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

الحياة. ويُعد هذا التمويل جزءًا من استراتيجية الحكومة الرامية إلى تطوير البنية التحتية والارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين.

● النفقات العامة: تشمل النفقات غير التشغيلية وغير الرأسمالية التي لا يمكن تصنيفها تحت البنود السابقة، يشمل ذلك مصروفات متنوعة مثل الدعم الاجتماعي والأمن الوطني والخدمات العامة.

ب-دورة الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية:

تمر الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية بالمراحل التالية:

● التحضير: تبدأ مرحلة التحضير للميزانية من نهاية شهر ديسمبر للسنة المالية السابقة وحتى شهر يناير، ومن بداية شهر فبراير يتم تحديد اتجاهات الميزانية. ومن منتصف شهر مارس تخضع الميزانية للمراجعة الأولية والتحليل حتى نهاية شهر أبريل، ثم تخضع بعد ذلك للمناقشة والمراجعة من شهر مايو وحتى نهاية شهر أغسطس. وتخضع عملية تحضير الميزانية لعدد من القوانين، لا سيما الالتزام بالدورة السنوية والتقديرات المتوقعة حيث الإيرادات والمصروفات عامة. وتشتت الميزانية أن تكون الإيرادات مساوية للنفقات، مع الأخذ بالاعتبار جدول التغييرات وتحليلها. حيث يجب أن تحدد الميزانية أيضًا حدود النفقات بالإضافة إلى تقديم ميزانية قياسية تشمل جميع الإيرادات والنفقات في ميزانية عامة واحدة، واحدة ويتطلب تحضير الميزانية وجود كفاءات مالية واقتصادية مع مهارات معرفية وفنية، وقيادات ومفكرين استراتيجيين، وفهم عميق للسياسات والتشريعات وقدرات تحليلية مالية عالية.

● الاعتماد: يمر اعتماد الميزانية على ثلاث مراحل: من التحليل الأولي خلال شهر يوليو وأغسطس وسبتمبر، وحتى الاعتماد النهائي بين أكتوبر ونوفمبر ثم إطلاق أخيرًا في شهر ديسمبر.

● التنفيذ: تبنت وزارة المالية أربع مسارات لتنفيذ الميزانية:

1. إعلان الميزانية لنشر تعليماتها.

2. تنفيذها من خلال جمع إيراداتها ونفقاتها ومخصصاتها.

3. توقع أدائها الربعي.

4. تجهيز الحساب النهائي الذي تقدم فيه الجهات حساباتها في نهاية السنة المالية.

تضمن برامج الأتمتة مثل المنصة الرقمية (اعتماد) إعداد نماذج إنفاق الميزانية وتنفيذها، ونظام إعداد وتنفيذ الميزانية، ونظام ذكاء الأعمال، وحوكمة البيانات، وبرنامج تعزيز الإدارة. ويكون التواصل مع الجهات الحكومية من خلال ورش عمل تعريفية

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

ومنتدى الميزانية والخطة الإعلامية للموازنة وإطلاق الأدوار التنشيطية للجهات الداعمة. وتلعب منصة اعتماد دور هامًا في رفع مستوى الشفافية وكفاءة الإنفاق لمستخدميها، مثل الجهات الحكومية والإشرافية والمقاولين؛ والموردين؛ والتجار؛ وغيرهم.¹

ج- تطور الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020:

يمثل الجدول رقم (14-03) تطور الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020.

الجدول رقم (14-03): بيانات المالية العامة الفعلية من عام 2000 - 2020 م (الوحدة مليون ريال)

السنة	الإيرادات	إيرادات نفطية	نسبة الإيرادات نفطية (%)	إيرادات غير نفطية	نسبة الإيرادات غير النفطية (%)	النفقات	نفقات تشغيلية	نسبة النفقات التشغيلية (%)	نفقات رأسمالية	نسبة النفقات رأسمالية (%)	فائض/عجز الميزانية
2000	258.065	214.424	83.09	43.641	16.91	235.322	216.958	92.20	18.364	7.80	22.743
2001	228.159	183.915	80.61	44.244	19.39	255.140	223.508	87.60	31.632	12.40	-26.981
2002	213.000	166.100	77.98	46.900	22.02	233.500	203.500	87.15	30.000	12.85	-20.500
2003	293.000	231.000	78.84	62.000	21.16	257.000	223.530	86.98	33.470	13.02	36.000
2004	392.291	330.000	84.12	62.291	15.88	285.200	247.649	86.83	37.551	13.17	107.091
2005	564.335	504.540	89.40	59.795	10.60	346.474	284.173	82.02	62.301	17.98	217.861
2006	673.682	604.470	89.73	69.212	10.27	393.322	322.411	81.97	70.911	18.03	280.360
2007	642.800	562.186	87.46	80.614	12.54	466.248	347.199	74.47	119.049	25.53	176.552
2008	1.100.993	983.369	89.32	117.624	10.68	520.069	388.839	74.77	131.230	25.23	580.924
2009	509.805	434.420	85.21	75.385	14.79	596.434	416.594	69.85	179.840	30.15	-86.629
2010	740.872	670.235	90.47	70.637	9.53	653.886	483.996	74.02	169.890	25.98	86.986
2011	1.117.527	1.034.362	92.56	83.165	7.44	826.700	583.895	70.63	242.805	29.37	290.827
2012	1.246.538	1.144.818	91.84	101.720	8.16	917.198	713.330	77.77	203.868	22.23	329.340
2013	1.152.612	1.035.048	89.80	117.564	10.20	994.734	731.873	73.57	262.861	26.43	157.878
2014	1.040.141	913.347	87.81	126.794	12.19	1.140.603	821.160	71.99	319.443	28.01	-100.462
2015	612.693	446.432	72.86	166.261	27.14	1.001.292	790.979	79.00	210.313	21.00	-388.599
2016	519.448	333.699	64.24	185.749	35.76	830.513	696.358	83.85	134.155	16.15	-311.065
2017	691.505	435.900	63.04	255.605	36.96	926.400	746.400	80.57	180.000	19.43	-234.895
2018	905.609	611.239	67.49	294.370	32.51	1.079.466	891.146	82.55	188.320	17.45	-173.857
2019	926.845	594.424	64.13	332.422	35.87	1.059.445	889.995	84.01	169.449	15.99	-132.600
2020	781.834	413.049	52.83	368.785	47.17	1.075.734	920.646	85.58	155.088	14.42	-293.900

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على بيانات المالية العامة للمملكة العربية السعودية متوفر على الرابط: [https://od.data.gov.sa/Data/dataset/public-](https://od.data.gov.sa/Data/dataset/public-financial-statements-1993-2020)

financial-statements-1993-2020 تاريخ الاطلاع: 2024/03/05.

¹ <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/governmentBudget> تاريخ الاطلاع: 2024/04/03.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

ما يمكن استنتاجه من الجدول:

تظهر البيانات المالية للمملكة العربية السعودية من عام 2000 إلى عام 2020 انخفاضاً وارتفاعاً في الإيرادات والنفقات على مدار السنوات.

نسبة الإيرادات النفطية تتراوح بين 52.83% في عام 2020 و92.56% في عام 2011. يُلاحظ انخفاضاً تدريجياً في هذه النسبة خلال السنوات.

الفائض والعجز في الميزانية يتأثر بالتقلبات في الإيرادات والنفقات. على سبيل المثال، كان هناك فائض في الميزانية في بعض السنوات مثل عام 2000 و2011 و2012 و2013، بينما كان هناك عجز في بعض السنوات الأخرى مثل عام 2001 و2009 و2015 و2016 و2020.

كما يلاحظ أن النفقات الرأسمالية كانت مرتفعة نسبياً خلال فترات ارتفاع الإيرادات النفطية (مثل 2005-2008 و2011-2014)، حيث تم توجيه جزء كبير من الإيرادات نحو الاستثمارات طويلة الأجل. ومع ذلك، شهدت هذه النفقات انخفاضاً ملحوظاً خلال فترات انخفاض الإيرادات النفطية (مثل 2009 و2015-2020)، مما يعكس اعتماداً كبيراً على الإيرادات النفطية لتمويل الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، ارتبطت فترات الفائض في الميزانية (2000-2008 و2010-2014) بنفقات رأسمالية مرتفعة، بينما أدت فترات العجز (2009 و2015-2020) إلى تقليص هذه النفقات بسبب الضغوط المالية. للتغلب على هذه التحديات، يجب على الحكومة تنويع مصادر الإيرادات وزيادة الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة النفقات الرأسمالية، مع تحسين كفاءة الإنفاق من خلال التركيز على المشاريع ذات العوائد الاقتصادية العالية.

ثانياً: صناديق البنية التحتية في المملكة العربية السعودية:

قامت السعودية بإتباع سياسة تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة الصناديق المتخصصة والعامّة، حيث تلعب هذه الصناديق دوراً حيوياً في تمويل مختلف المشاريع التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. هذه الصناديق تساهم في دعم المبادرات المتعلقة بالنقل والخدمات العامة والاتصالات وغيرها من القطاعات الرئيسية. وكنظرة عامة على بعض صناديق البنية التحتية في المملكة العربية السعودية سنتطرق لأهم صندوقي في المملكة وهما: صندوق الاستثمار العام (PIF)، وصندوق البنية التحتية الوطني.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

أ- صندوق الاستثمار العام (PIF): يعتبر الصندوق السيادي للمملكة العربية السعودية أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم. يهدف هذا الصندوق إلى دعم التحول الاقتصادي في المملكة، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال استثمارات في مختلف القطاعات بما في ذلك البنية التحتية.

ويعود وجود صندوق الاستثمار العام ونشأته في المملكة لأكثر من 50 عاماً، حيث تأسس في عام 1971 م، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م / 24)، وطوال تلك العقود الممتدة كان الصندوق رافداً اقتصادياً وطنياً ساهم، وما زال يساهم في تأسيس الشركات الحيوية الكبرى محلياً، وممولاً للكثير من المشاريع الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، وقد أذى وجوده إلى تمكين اقتصاد المملكة من التقدم بخطوات متسارعة أهلتها للانضمام إلى مجموعة العشرين التي تضم أقوى اقتصادات العالم.¹

1- المحافظ الاستثمارية في صندوق الاستثمار العام (PIF):

طور صندوق الاستثمارات العامة ست محافظ استثمارية، أربع محافظ منها محلية، واثنان عالمية، وهي كالتالي:

- محفظة الاستثمارات العالمية المتنوعة حيث تدعم الأهداف الاستراتيجية للصندوق وأدائه المالي على المدى الطويل، وتؤدي دوراً أساسياً في تنويع أصول الصندوق على مستوى العالم من خلال الاستثمار في مجموعة واسعة من فئات الأصول والمناطق الجغرافية.
- محفظة الاستثمارات العالمية المتنوعة، وتهدف إلى تحقيق أهداف الصندوق الاستراتيجية والمالية على المدى الطويل من خلال استثمارات عالمية متنوعة.
- محفظة الاستثمارات العالمية الاستراتيجية، وتشمل استثمارات استراتيجية في شركات مثل لوسد، بلاك ستون، أوبر، ماجيك ليب، بالإضافة إلى مشاريع أخرى مثل نادي نيوكاسل يونايتد، وصندوق رؤية سوفت بنك.
- محفظة الاستثمارات في المشاريع العقارية والبنية التحتية السعودية: تستهدف تحسين الأراضي وتطوير البنية التحتية الحيوية مثل مشاريع الإسكان والسياحة لدعم التنمية الاقتصادية.
- محفظة تطوير القطاعات الواعدة: تشمل استثمارات في شركات جديدة تم تأسيسها بين 2017 و 2021 لتطوير قطاعات ذات أولوية.
- محفظة المشاريع السعودية الكبرى، تتضمن مشاريع كبرى مثل روشن؛ نيوم؛ البحر الأحمر؛ القدية؛ وشركة الدرعية.

¹ موقع الصندوق على الانترنت: <https://www.pif.gov.sa/ar/who-we-are/our-history> تاريخ الاطلاع: 2024/03/08

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

- محفظة الاستثمارات في الشركات السعودية، تضم استثمارات في شركات سعودية قوية عالميًا في قطاعات النمو الاستراتيجي، وصناديق الاستثمار المحلية.

2- مصادر تمويل صندوق الاستثمار العام (PIF):

يتمتع صندوق الاستثمارات العامة بميزانية سنوية مستقلة، حيث يتم تمويل موارده المالية من مصادر متعددة، تشمل:

- الأرباح المحتجزة من الاستثمارات: يعتمد الصندوق على العوائد والأرباح المحققة من استثماراته كمصدر أساسي للتمويل.
- المساهمات النقدية من الحكومة: يتلقى الصندوق تمويلًا مباشرًا من الحكومة السعودية لدعم استثماراته ومشاريعه.
- نقل الأصول المملوكة للحكومة: يستفيد الصندوق من نقل الأصول المملوكة للحكومة إليه كوسيلة لزيادة قاعدة رأس المال.¹

ب- صندوق البنية التحتية الوطني:

صندوق البنية التحتية الوطني هو أحد الصناديق والبنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني، يعد شريكًا في التمويل التنموي الرائد في المملكة لمشاريع البنية التحتية، كما يعمل على تمكين مشاريع البنية التحتية الإستراتيجية بالمملكة وتسريعها، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وتعزيز جودة حياة الفرد والمجتمع. ويركز الصندوق على تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تحفيز المستثمرين المحليين والدوليين وجذبهم للمشاركة والاستثمار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية النوعية، وذلك عبر حزمة من المنتجات القيمة والحلول المبتكرة التي سينعكس أثرها على تعميق أسواق تمويل البنية التحتية في المملكة.²

1- موارد الصندوق وأهدافه:

حسب المادة 11 من نظام صندوق البنية التحتية الوطني تتكون موارد الصندوق مما يلي:

1. الدعم المقدم له من الدولة فيما يخدم نشاطه.

¹ برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2021-2025 متوفر على الرابط: <https://www.pif.gov.sa/-/media/project/pif-corporate/pif-corporate->

site/strategy-and-impact/our-program/pdf/pif-strategy-2021-2025-ar.pdf تاريخ الاطلاع: 2024/03/09.

² موقع صندوق البنية التحتية الوطني :

<https://ndf.gov.sa/ar/fund/nif/#:~:text=%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%2D%20%D8%A3%D8%AD%D8%AF.%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2%20%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9%20%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9>

تاريخ الاطلاع: 2024/03/09.

2. التدفقات النقدية من القروض المصروفة من رأس ماله.
 3. العوائد الناتجة من أصوله واستثماراته والأموال التي يتم التنفيذ عليها استيفاءً لمستحققاته.
 4. المقابل المالي الذي يتقاضاه نظير الخدمات والأعمال التي يقدمها.
 5. ما يقبله المجلس من هبات، وتبرعات، ومنح، ووصايا، وريع أوقاف.
 6. أي مورد آخر يقره المجلس بما لا يخالف الأنظمة والتعليمات.
- كما نصت المادة الرابعة من نظام الصندوق على: "يكون للصندوق -في سبيل تحقيق أهدافه- جميع الصلاحيات اللازمة وفقاً لما يقضي به النظام والأنظمة في هذا الشأن، دون إخلال باختصاصات صندوق التنمية الوطني، ومن ذلك الآتي:
- تقديم التمويل بجميع صورته لمنشآت ومشاريع البنية التحتية، بما في ذلك القروض المباشرة وغير المباشرة والقروض الممتازة والثانوية لتلك المنشآت والمشاريع، بالإضافة إلى أي منتج مكمل للتمويل أو منتجات تمويلية يبتكرها الصندوق ويعتمدها المجلس.
 - إبرام العقود والاتفاقيات مع أي من جهات التمويل الحكومية أو الخاصة لأغراض ترتيبات التمويل بين المقرضين والجهة المقترضة، أو لتقديم تمويل كامل، أو جزئي أو إضافي، أو تقديم ضمانات لمنشآت ومشاريع البنية التحتية.
 - إبرام العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم ذات الصلة بنشاط الصندوق مع أطراف داخل المملكة وخارجها.
 - قبول الرهون وغيرها من ضمانات الوفاء.
 - تقديم الضمانات بجميع أشكالها لمنشآت البنية التحتية وفق الضوابط التي يضعها المجلس.
 - بيع وشراء المديونيات للقطاعين العام والخاص بعد تقييمها وفقاً للضوابط والسياسات التي يضعها مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني.
 - الاقتراض وغيره من صور المديونية، بما في ذلك إصدار الصكوك والسندات وغيرها من أدوات الدين وأدوات التمويل الأخرى بالاتفاق مع المركز الوطني لإدارة الدين وصندوق التنمية الوطني.
 - الاستثمار بجميع أنواعه، بما في ذلك الاستثمار في الأوراق المالية وتملك العقارات والأصول والتصرف فيها، والمساهمة في تطوير البنية التحتية في المواقع التي يستهدفها؛ بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال عقد شراكات مع القطاع العام أو القطاع الخاص.
 - تقديم المشورة في مجالات اختصاصه إلى الجهات الحكومية والخاصة.

- القيام بأي نشاط أو عمل آخر يقره المجلس بما يحقق أهداف الصندوق ويتفق مع طبيعة عمله.¹

ثالثاً: الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في المملكة العربية السعودية:

اهتمت المملكة العربية السعودية بالشراكة بين القطاعين عام والخاص (PPP) من اجل الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه العقود، حيث كانت النظرة أحد أسس السياسة الاقتصادية في المملكة، وذلك محاولة منها لتطبيق التنوع في المداخيل خاصة في ظل في انخفاض مداخيل البترول، وحتمية نضوب هذا المورد الطبيعي.

أ-الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في المملكة العربية السعودية:

عملت المملكة العربية السعودية على سن قانون ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، والذي يحدد الإطار القانوني والشروط التي يجب أن تتوافر لتنفيذ هذه الشراكات، ولقد اهتمت المملكة العربية السعودية بالأخذ بأشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في مشروعات البنية الأساسية، ومنح دور أكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وقد قامت المملكة العربية السعودية من خلال مجلس الوزراء بإصدار القرار رقم (72) لسنة 2006 وتم تفعيله عام 2007، والذي يتضمن التوسع في عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية بهدف تحسين الخدمات المقدمة والاهتمام بوضع الإطار التنظيمي المناسب لتلك العقود.²

يقوم النظام القانوني السعودي على الشريعة الإسلامية المسقاة من القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، ويضم النظام القانوني السعودي بالإضافة إلى الشريعة الإسلامية التشريعات الخاصة بقواعد تحصيل الفوائد والضرائب مثل قوانين الاستثمار الأجنبي وقانون الشركات وما يماثلها.

وفي حال تعارض هذه القوانين مع الشريعة الإسلامية وتم الطعن في قانون أو قرار حكومي، تكون الغلبة دائماً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتمتاز مبادئ الشريعة الإسلامية بعموميتها، مما يدفع العلماء والمشرعين إلى استخدام أدوات القياس والاستنباط عند الضرورة، لتكييف الأحكام الشرعية بما يتناسب مع مستجدات الحياة المعاصرة، مع مراعاة اتفاق الأطراف على

¹ نظام صندوق البنية التحتية الوطني متوفر على الرابط:

<https://istitlaa.ncc.gov.sa/ar/trade/ndf/infrastructure/Documents/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%20%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A.pdf> تاريخ الاطلاع: 2024/03/11

² سفيان حلوي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة المملكة العربية السعودية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد 06 العدد 01، أفريل، 2022، الجزائر، 2022، ص 303.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

تفاصيلها. ويُعد عقد الامتياز الإطار الشامل لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وذلك استنادًا إلى مبدأ قدسية العقود في الشريعة الإسلامية، إلا في حالات استثنائية.

وجرت العادة على أن تستند عمليات التمويل للمشاريع الكبرى في المملكة، مثل محطات إنتاج الطاقة المستقلة إلى اتفاقيات المشروع الرئيسية التي تخضع للقانون الإنجليزي بدلاً من القانون السعودي، لذلك ستكون نقلة نوعية هامة إذا أبرمت العقود الأساسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقاً للقانون السعودي. وعلاوة على ما سبق، يجري حالياً تطوير الأدوات التشريعية الحاكمة لمشاريع الشراكة الكبرى بين القطاعين العام والخاص (PPP)، حيث يحكم نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم السامي رقم م/58 بتاريخ 04 سبتمبر 2006 (نظام المشتريات) معظم العقود المبرمة مع الهيئات الحكومية أو الشركات الحكومية. وظل هذا القانون هو المرجع الأهم في توفير الأساس التشريعي لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى حتى هذه اللحظة بما فيها المشاريع القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). وهناك خطط حالية لتعديل هذا القانون حيث طرحت وزارة المالية مسودة نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد على العامة لإبداء الملاحظات عليها، علماً بأن الغالبية العظمى من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في قطاع الطاقة والمياه التي تم تنفيذها في المملكة حتى تاريخه لم تكن تخضع لنظام المشتريات حيث إن الجهات الرئيسية المشاركة في هذه المشاريع لم تكن جهات حكومية خاضعة لهذا القانون.¹

ويعد المرسوم الملكي رقم (م/63) الصادر في تاريخ 5 شعبان 1442 هـ، والمعنون بـ "نظام التخصيص"، الذي تم إصداره في تاريخ 18 مارس 2021 م، وتم نشره في 26 مارس 2021 م، والملغى لقرار المجلس الاقتصادي الأعلى (الملغى) رقم (1 / 23) وتاريخ 23 ربيع الأول 1423 هـ، القاضي بالموافقة على إستراتيجية التخصيص.

وتشمل أدوات إصدار هذا النظام أيضاً قرار مجلس الوزراء رقم (436) بتاريخ 3 شعبان 1442 هـ. ويشمل نطاق تطبيق النظام عدة مجالات مثل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، ويوفر آليات دعم مالي وائتماني للمشاريع المعنية. ويتضمن النظام أيضاً أحكاماً تتعلق بعمليات الطرح والتراخيص وإلغائها، وتحديد شروط الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، فضلاً عن آليات التنازل والتعاقد من الباطن وإنهاء العقود وفض المنازعات، بالإضافة إلى الجوانب القانونية واللغوية المتعلقة بإصدار الوثائق والإجراءات القانونية الأخرى المتعلقة بالنظام.

¹ مها ناصر السدره، نوره ناصر الدوسري، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث- غزة-، المجلد 03، العدد 05، ماي 2019، غزة، فلسطين، 2019، ص ص 94-95.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

ومن بين العناصر الرئيسية التي تغطيها النظام:

- تحديد الشركات والعقود التي ينطبق عليها هذا النظام.
- تعريف المهام والصلاحيات لوزارة المالية.
- ضوابط الشروط لاستئجار العقارات في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- الإجراءات المتعلقة بنزع ملكية العقارات.
- آليات فض المنازعات ولجان التظلم.
- سرية المعلومات وتعارض المصالح.
- الشروط والنماذج المتعلقة بالنظام.

وتعرف المادة الأولى من المرسوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) كما يلي: "الشراكة بين القطاعين العام والخاص: ترتيب تعاقدى مرتبط بالبنية التحتية أو الخدمة العامة، ينتج عنه علاقة بين الحكومة والطرف الخاص، وتتوافر فيه العناصر الآتية:

- أن تكون مدته (خمس) سنوات فأكثر.
 - أن يؤدي الطرف الخاص بموجبه أعمالاً تشمل اثنين أو أكثر مما يأتي: تصميم الأصول، أو تشييدها، أو إدارتها، أو تشغيلها، أو صيانتها، أو تمويلها، سواءً أكانت الأصول مملوكة للحكومة أم للطرف الخاص أم لكليهما.
 - وجود توزيع نوعي وكمي للمخاطر بين الحكومة والطرف الخاص.
 - يكون المقابل المالي الذي يستحقه الطرف الخاص أو يلتزم به بموجب هذا الترتيب التعاقدى؛ مبنياً بشكل أساس على مستوى أدائه في تنفيذ الالتزامات المسندة إليه".¹
- يعد نظام التخصيص جزءاً من الجهود الحكومية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في المملكة. وقد صدر هذا النظام بهدف تنظيم وتسهيل عمليات التخصيص لتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

¹ مجموعة الأنظمة السعودية المجلد الثاني متوفر على الرابط: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8af67ec1-6776-4f67-abb4->! تاريخ الاطلاع: 2024/03/11 ad0900eadf2f/1#

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

ب- الإطار المؤسسي والتنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في المملكة العربية السعودية:

الهيئة المسؤولة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في المملكة العربية السعودية هي "هيئة الخبراء بمجلس الوزراء". تعمل الهيئة على تطوير سياسات وإجراءات لتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال في المملكة. يتمثل دور الهيئة في تقديم الاستشارات والتوجيهات لتعزيز هذه الشراكة وضمان نجاح المشاريع التي تنفذ بمشاركة القطاعين العام والخاص. ومن أبرز المهام:

- بحث المعاملات التي تحال إليها من مجلس الوزراء.
- تحضير مشروعات الأنظمة.
- وضع الصيغ المناسبة لبعض الأوامر السامية والمراسيم الملكية، وقرارات مجلس الوزراء.
- مشاركة الأجهزة الحكومية في دراسة الموضوعات التي تحال إلى الهيئة من المقام السامي، أو من مجلس الوزراء أو المجالس العليا.¹

المطلب الثالث: تحليل لأوجه الاختلاف والتشابه بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في إستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية:

الفرع الأول: نقاط التشابه:

يسعى البلدان إلى الاهتمام بتطوير البنية التحتية كجزء من رؤيتها الاقتصادية والتنموية، يمكن التأكيد على الاهتمام المشترك لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية بتطوير البنية التحتية كجزء من رؤيتهما الاقتصادية والتنموية. فعلى سبيل المثال، تسعى الجزائر إلى تحسين البنية التحتية الطرقية والنقل والطاقة لدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التواصل والتجارة الدولية. بالمثل، تهدف المملكة العربية السعودية إلى تطوير البنية التحتية بما في ذلك النقل والطاقة والمياه والتكنولوجيا لدعم رؤيتها 2030 وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التنافسية العالمية.

يمكن لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية الاستفادة من الشراكات الدولية في تمويل مشاريع البنية التحتية، سواء كانت ذات صلة بالقطاع الخاص أو القطاع العام أو الهيئات الدولية. من خلال تلك الشراكات، يمكن توفير التمويل اللازم وتبادل الخبرات والتكنولوجيا.

¹ موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: <https://www.boe.gov.sa/ar/About/Pages/Mission.aspx> تاريخ الاطلاع: 2024/03/11

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

تركز كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية على التنوع الاقتصادي بطرق مختلفة لدعم التنمية المستدامة. في الجزائر، يتم توجيه الاستثمارات في البنية التحتية لتقليل الاعتماد المفرط على النفط والغاز من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة. هذه الجهود تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. من ناحية أخرى، تلتزم المملكة العربية السعودية بتنوع اقتصادها وفقاً لرؤية 2030، حيث تسعى إلى تقليل الاعتماد على النفط بشكل كبير من خلال تطوير البنية التحتية في مجالات متعددة مثل السياحة والترفيه والصناعة والتكنولوجيا. تشمل هذه الجهود مشاريع ضخمة مثل نيوم والقدية، التي تهدف إلى خلق بيئة استثمارية جذابة وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

الفرع الثاني: نقاط الاختلاف:

تختلف الأولويات في المشاريع التي يتم تمويلها بين الجزائر والمملكة العربية السعودية. فتركز الجزائر على تحسين البنية التحتية النقلية أو الطاقوية، بغرض دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التواصل والتجارة الدولية. بينما تركز المملكة العربية السعودية على تطوير المشاريع الضخمة مثل المدن الذكية أو الطاقة المتجددة، وذلك كجزء من رؤيتها 2030 لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل الوطني.

تركز الجزائر على تحسين بنيتها التحتية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على تحسين النقل والخدمات العامة. تهدف الاستراتيجية الجزائرية إلى تعزيز الروابط بين مختلف مناطق البلاد وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة وتقليل الفجوات الإقليمية. بالمقابل، توفر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إطاراً استراتيجياً شاملاً لتطوير البنية التحتية، مع التركيز على تنمية قطاعات متنوعة مثل السياحة والترفيه والصناعة، بالإضافة إلى تحسين جودة الحياة. تهدف الرؤية السعودية إلى تحقيق تنوع اقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، مما يعزز من مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي ومحور التقاء بين ثلاث قارات.

تواجه الجزائر تحديات في تبني التكنولوجيا الحديثة والابتكار في مشاريع البنية التحتية. ثمة حاجة ملحة لتعزيز البنية التحتية التقنية وتوفير التدريب المناسب للكوادر البشرية لضمان تحقيق التقدم المطلوب. على النقيض، تستثمر المملكة العربية السعودية بشكل كبير في التكنولوجيا والابتكار. غالباً ما تشمل مشاريع البنية التحتية في السعودية أحدث التقنيات وتستفيد من الشراكات مع شركات تقنية عالمية، مما يعزز من كفاءة وجودة هذه المشاريع ويعزز من قدرة المملكة على تحقيق أهداف رؤية 2030.

تعتمد الجزائر بشكل كبير على الإيرادات النفطية والقروض الخارجية لتمويل مشاريع البنية التحتية، مع محدودية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

بالإضافة إلى الإيرادات النفطية، تعتمد المملكة العربية السعودية على الصناديق السيادية (مثل صندوق الاستثمارات العامة) والسوق المالية المحلية لجذب التمويل.

يعتمد كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية على القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، لكن بدرجات متفاوتة وبأساليب مختلفة. في الجزائر، يتميز الاعتماد على القطاع الخاص بكونه محدودًا نسبيًا، حيث تفضل الحكومة الاعتماد على التمويل الحكومي المباشر أو الشراكات مع الدول الأخرى لتحقيق مشروعات البنية التحتية. هذا النهج يحد من قدرة الجزائر على الاستفادة من الابتكارات والخبرات التي يقدمها القطاع الخاص. بالمقابل، تولي المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، وذلك من خلال عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP). تهدف السعودية من خلال هذا النهج إلى جذب استثمارات خارجية وتعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع، مما يساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحسين جودة البنية التحتية.

المبحث الثالث: المناخ العام لاستثمار القطاع الخاص:

يمكننا النظر إلى عدة عوامل لمقارنة المناخ العام للاستثمار في القطاع الخاص بين الجزائر والمملكة العربية السعودية. هذه العوامل تشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ والتشريعات والسياسات الاستثمارية؛ والبنية التحتية؛ وحجم السوق؛ والتنافسية؛ والعوامل الثقافية والاجتماعية؛ والعوامل الجغرافية سنقوم بمقارنة بين البلدين بالاعتماد على بعض المؤشرات المهمة، والتي تلخص هذه العوامل، حيث من خلال هذه المقارنة سنحاول تحديد مدى قدرة الدولتين على توفير الشروط الملائمة للاستثمار في مجال البنية التحتية بواسطة عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).

مؤشرات قياس المناخ الاستثماري هي مقاييس كمية تُستخدم لتقييم جاذبية الدولة المضيئة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك المستثمر المحلي. تُقدم هذه المؤشرات معلومات قيمة للمستثمرين حول بيئة الاستثمار في الدولة المضيئة، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، وهي كثيرة ولكننا سننتمد على ثلاث أشهر مؤشرات وهي:

- منهجية مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.
- مؤشر الحرية الاقتصادية.
- مؤشر التنافسية العالمية.

المطلب الأول: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

مؤشر سهولة ممارسة الأعمال هو مؤشر أنشأه البنك الدولي، يُستخدم لقياس مستوى سهولة أو صعوبة الإجراءات والمتطلبات اللازمة لبدء وتشغيل الأعمال التجارية في مختلف البلدان. يعكس المؤشر البيئة التنظيمية والتشريعية لبدء الأعمال وتشغيلها. يتضمن المؤشر عشرة محاور رئيسية.

الفرع الأول: منهجية مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

تم إنشاء مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من قبل الاقتصادي Simeon Djankov لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي من وجهة نظر الأشخاص العاديين، فإن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو مقياس لمدى سهولة إجراء الأعمال في بلد ما. تعرف صحيفة The Economic Times المؤشر بأنه "رقم إجمالي يتضمن معايير مختلفة تحدد سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في بلد ما". تم نشر المؤشر من قبل مجموعة البنك الدولي في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بها ويستخدم لتصنيف 190 دولة. ينتقل بلد ما لأعلى أو لأسفل في الترتيب اعتمادًا على الكيفية التي تجعل بها الهيئة التنظيمية الأمر سهلًا. أو بالأحرى أكثر ملائمة لبدء تشغيل شركة محلية.¹

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 اللوائح التنظيمية في 190 اقتصادًا عبر 12 مجالًا لتنظيم أنشطة الأعمال بغرض تقييم بيئة الأعمال في كل اقتصاد. وتم استخدام 10 من هذه المؤشرات لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام. وهذا هو العدد السابع عشر من هذه الدراسة التي حفزت الحكومات حول العالم على إجراء إصلاحات في أنشطة الأعمال بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.²

يعتمد تصنيف الدولة في المؤشر على متوسط نقطة 10 مؤشرات فرعية:³

- الشروع في النشاط الاستثماري: الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال لفتح مشروع تجاري جديد.

¹ جلال عبد الله دوكاره، مخطاري فيصل، دراسة مقارنة حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في دول المغرب العربي، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، المجلد 50، العدد: 01، ماي 2021، الجزائر، 2021، ص 233.

² موقع البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/10/24/doing-business-2020-sustaining-the-pace-of-reforms> تاريخ الاطلاع: 2024/04/10.

³ موقع البنك الدولي متوفر على الرابط:

تاريخ الاطلاع: <https://web.archive.org/web/20180816194910/http://www.doingbusiness.org/Methodology/Methodology-Note>

2024/04/10.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

- التعامل مع تصاريح البناء: الإجراءات والوقت والتكلفة لبناء مستودع أو مقر العمل.
 - الحصول على الكهرباء: الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة للحصول على اتصال دائم بالكهرباء لمستودع أو مقر تم إنشاؤه حديثاً.
 - تسجيل الممتلكات: الإجراءات والوقت والتكلفة لتسجيل العقارات التجارية.
 - الحصول على الائتمان: قوة مؤشر الحقوق القانونية، وعمق مؤشر المعلومات الائتمانية.
 - حماية المستثمرين: مؤشرات على مدى الكشف/الإفصاح ومدى مسؤولية المدير وسهولة انحراط المساهمين.
 - دفع الضرائب: عدد الضرائب المدفوعة، والساعات التي يتم قضاؤها في إعداد عوائد الضرائب في السنة المالية، وإجمالي الضريبة المستحقة، ونسبة الدفع كنسبة من إجمالي الربح.
 - التجارة خارج حدود البلد: عدد المستندات والتكلفة والوقت اللازمة للتصدير والاستيراد.
 - تنفيذ العقود: الإجراءات والوقت والتكلفة لتنفيذ عقد الديون.
 - الإنقاذ من الإفلاس: الوقت والتكلفة ومعدل الاسترداد في إطار إجراءات الحماية من الإفلاس.
- يقدم مشروع ممارسة أنشطة الأعمال أيضًا معلومات عن مجموعة من البيانات التالية:
- المسافة إلى الحدود: تُظهر مسافة كل اقتصاد إلى "الحدود"، التي تمثل أعلى أداء تمت ملاحظته في كل مؤشر من المؤشرات في جميع الاقتصادات المدرجة منذ إدراج كل مؤشر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.
 - ريادة الأعمال: يقيس نشاط ريادة الأعمال. يتم جمع بيانات عدد الشركات المسجلة حديثًا على مدى السنوات السبع الماضية مباشرة من 130 شركة تسجيل.
 - الممارسات الجيدة: تقديم رؤى حول كيفية قيام الحكومات بتحسين البيئة التنظيمية، من خلال مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال.

الفرع الثاني: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

ويمثل الجدول (15-03) أدناه مؤشر سهولة ممارسة الأعمال مفصلاً لبعض الدول منها، الجزائر والمملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

الجدول رقم (15-03): مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

الاقتصاد	الترتيب العالمي	الترتيب داخل المجموعة	بدء العمل	التعامل مع تصاريح البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	سداد الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	الإنقاذ من الإفلاس
نيوزيلندا	1	1	1	7	48	2	1	3	9	63	23	36
سنغافورة	2	2	4	5	19	21	37	3	7	47	1	27
السعودية	62	62	38	28	18	19	80	3	57	86	51	168
قطر	77	77	108	13	49	1	119	157	3	101	115	123
تونس	78	78	19	32	63	94	104	61	108	90	88	69
الجزائر	157	157	152	121	102	165	181	179	158	172	113	81

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لسنة 2019 متوفر على الرابط:

<https://archive.doingbusiness.org/en/rankings> تاريخ الاطلاع: 2024/04/10.

من الجدول يمكن ملاحظة أن الجزائر تحتل مرتبة أقل، في معظم المؤشرات مقارنة بالمملكة العربية السعودية وبقية الدول المذكورة. على سبيل المثال، في مؤشرات مثل الترتيب العالمي؛ والترتيب داخل المجموعة؛ وبدء العمل؛ والتعامل مع تصاريح البناء؛ والحصول على الكهرباء؛ وتسجيل الممتلكات؛ وحماية المستثمرين الأقلية؛ وسداد الضرائب؛ وتنفيذ العقود؛ والإنقاذ من الإفلاس؛ الجزائر تظهر بترتيبات أقل.

من الواضح أن المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول المذكورة تتفوق على الجزائر في بيئة الأعمال وتوفيرها للظروف الملائمة للاستثمار والتطوير الاقتصادي، وكذلك تبقى السعودية بعيدة نسبيا عن المراتب الأولى عالميا رغم تقدمها عربيا.

المطلب الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom):

يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ العام 1995، ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، وغطي المؤشر 156 دولة في العام 2001، من بينها 20 دولة عربية.

الفرع الأول: منهجية مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom):

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

يستند المؤشر على 10 عوامل تشمل السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريف الجمركية؛ ووجود الحواجز غير الجمركية؛ ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة؛ وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات؛ وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛ والسياسة النقدية؛ وكذلك مؤشر التضخم؛ وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر؛ ووضع القطاع المصرفي والتمويل؛ ومستوى الأجور والأسعار؛ وحقوق الملكية الفكرية؛ والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء. وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. وعند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية في العام 2001 ظهر أن هناك 14 دولة تتمتع بحرية اقتصادية كاملة، تصدرها هونج كونج وسنغافورة و نيوزلندا، و 57 دولة تتمتع بحرية اقتصادية شبة كاملة 71 دولة تشهد انعدام الحرية الاقتصادية تتصدرها كوريا 5 الشمالية والعراق (ويتضح تأثير الاعتبارات السياسية في هذا التصنيف)، و لم تدخل أي دولة عربية في المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة، بعد أن كانت البحرين ضمن هذه المجموعة في العام 2000 وجاءت في المرتبة التاسعة، وفي العام 1999 وجاءت في المرتبة الثالثة، حيث تراجع في العام 2001 إلى المرتبة (15) ودخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبة الكاملة والتي دخلت فيها أيضاً (06) دول عربية هي على الترتيب: البحرين؛ والإمارات؛ والأردن؛ والكويت؛ وتونس؛ وسلطنة عمان، كما دخلت دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة هي على الترتيب: السعودية؛ المغرب؛ والجزائر، وجيبوتي؛ ولبنان؛ وموريتانيا؛ ومصر؛ واليمن؛ وباقي دول دخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب: سوريا؛ وليبيا؛ والعراق؛ والسودان؛ والصومال وهذا الترتيب يخضع لاعتبارات سياسية.¹

يعتمد التقرير في منهجيته البحثية بشكل عام، على قياس مستويات الحرية الاقتصادية في 178 دولة، وذلك من خلال قياس وتقييم 12 مؤشر فرعي مجمعة في أربع فئات رئيسية للحرية الاقتصادية يعتمدها المؤشر وهي: سيادة القانون؛ حجم الحكومة؛ انفتاح الأسواق؛ الكفاءة التنظيمية.

ثم يتم تصنيف اقتصاديات الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية، باحتساب النقاط على مقياس من 0 (الأسوأ) إلى 100 (الأفضل). ويتم الحصول على الدرجة الكلية للدول من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الأثنى عشر، مع إعطاء وزن متساوي لكل منها.

وتصنف الدول الى خمس درجات حسب هذا المؤشر كالاتي:

¹ محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 127.

1. دول ذات اقتصاد حر إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و 100.
2. دول ذات اقتصاد حر غالبًا إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و 79.9.
3. دول ذات اقتصاد حر معتدل إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و 69.9.
4. دول ذات اقتصاد غير حر غالبًا إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و 59.9.
5. دول ذات اقتصاد مغلق إذا كانت قيمة المؤشر بين 0 و 49.9.

تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية يقيّم مجموعة من الفئات والمؤشرات الفرعية التي تشكل المؤشر العام للحرية الاقتصادية. وفيما

يلي تفاصيل هذه الفئات والمؤشرات الفرعية:

1. سيادة القانون: ويشمل:
 - حقوق الملكية: يقيّم مدى حماية حقوق الملكية للأفراد والشركات.
 - نزاهة الحكومة: يقيّم مدى نزاهة الحكومة وعدم وجود الفساد.
 - الفاعلية القضائية: يقيّم فاعلية النظام القضائي في حماية الحقوق وتطبيق القوانين.
2. حجم الحكومة: ويشمل:
 - الإنفاق الحكومي: يقيّم حجم إنفاق الحكومة في الاقتصاد.
 - عبء الضرائب: يقيّم مستوى الضرائب المفروضة على المواطنين والشركات.
 - الصحة المالية: يقيّم صحة مالية الحكومة ومدى تحملها للديون والعجز المالي.
3. الكفاءة التنظيمية: ويشمل:
 - حرية الأعمال: يقيّم مدى حرية إنشاء وتشغيل الشركات ومرونة السوق.
 - حرية العمل: يقيّم حرية العمال ومدى التدخل الحكومي في سوق العمل.
 - الحرية النقدية: يقيّم حرية الأفراد والشركات في التعامل مع النقود والعملات.
4. انفتاح الأسواق: ويشمل:
 - حرية التجارة: يقيّم حرية التجارة الدولية ومستوى الحماية التجارية.
 - حرية الاستثمار: يقيّم مدى حرية الاستثمار ووجود قيود على المستثمرين الأجانب.
 - الحرية المالية: يقيّم حرية تحويل الأموال والاستثمار في الخارج.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

هذه الفئات والمؤشرات تساعد في تقييم مدى الحرية الاقتصادية في دولة معينة، وتوفير فهم أعمق للبيئة الاقتصادية والتنظيمية في تلك الدولة.¹

الفرع الثاني: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في مؤشر الحرية الاقتصادية:

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر:

معهد "هيرتاج" (Heritage Foundation) يقدم تصنيفاً سنوياً لمؤشر الحرية الاقتصادية، ويقيم الدول حول العالم بناءً على مجموعة متنوعة من المؤشرات والفئات الاقتصادية. لتقييم مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر، يمكن استخدام تقرير "مؤشر الحرية الاقتصادية" الذي يصدره معهد هيرتا من خلال الفئات والمؤشرات الفرعية، المذكورة سابقاً. ويمثل الجدول رقم (03-16) تفصيل لمؤشرات الحرية الاقتصادية لسنة 2023 للجزائر.

الجدول رقم (03-16): مؤشرات الحرية الاقتصادية لسنة 2023 للجزائر

النتيجة	المكون	المبدأ
27.5	حقوق الملكية	سيادة القانون
28.9	فعالية القضاء	
27.7	نزاهة الحكومة	
79.4	عبء الضرائب	حجم الحكومة
54.7	الإففاق الحكومي	
13.8	الصحة المالية	
54.4	حرية الأعمال	كفاءة التنظيم
51.4	حرية العمل	
71.9	حرية النقدية	
57.4	حرية التجارة	الأسواق المفتوحة
30	حرية الاستثمار	
30	حرية مالية	
43.9		النتيجة العامة
164		الترتيب
اقتصاد مكبوت		الحالة

¹ موقع معهد "هيرتاج": <https://www.heritage.org/index/pages/about#indexMethodology> تاريخ الاطلاع: 2024/04/10.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

المصدر: من أنجاز الباحث اعتمادا على بيانات موقع معهد "هيرتاج" متوفرة اعلى الرابط: <https://www.heritage.org/index/pages/country-pages/algeria> تاريخ الاطلاع: 2024/04/10.

ثانيا: مؤشر الحرية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية:

يمثل الجدول رقم (17-03) تفصيل لمؤشرات الحرية الاقتصادية لسنة 2023 للمملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (17-03): مؤشرات الحرية الاقتصادية لسنة 2023 للمملكة العربية السعودية

النتيجة	المكون	المبدأ
47.6	حقوق الملكية	سيادة القانون
37	فعالية القضاء	
43.9	نزاهة الحكومة	
99.1	عبء الضرائب	حجم الحكومة
67.2	الإنفاق الحكومي	
79.5	الصحة المالية	
69.9	حرية الأعمال	كفاءة التنظيم
44.4	حرية العمل	
79.6	حرية النقدية	
74.2	حرية التجارة	الأسواق المفتوحة
50	حرية الاستثمار	
50	حرية مالية	
61.9		النتيجة العامة
69		الترتيب
	اقتصاد حر إلى حد ما	الحالة

المصدر: من أنجاز الباحث اعتمادا على بيانات موقع معهد "هيرتاج" متوفرة اعلى الرابط: <https://www.heritage.org/index/pages/country-pages/saudi-arabia> تاريخ الاطلاع: 2024/04/10.

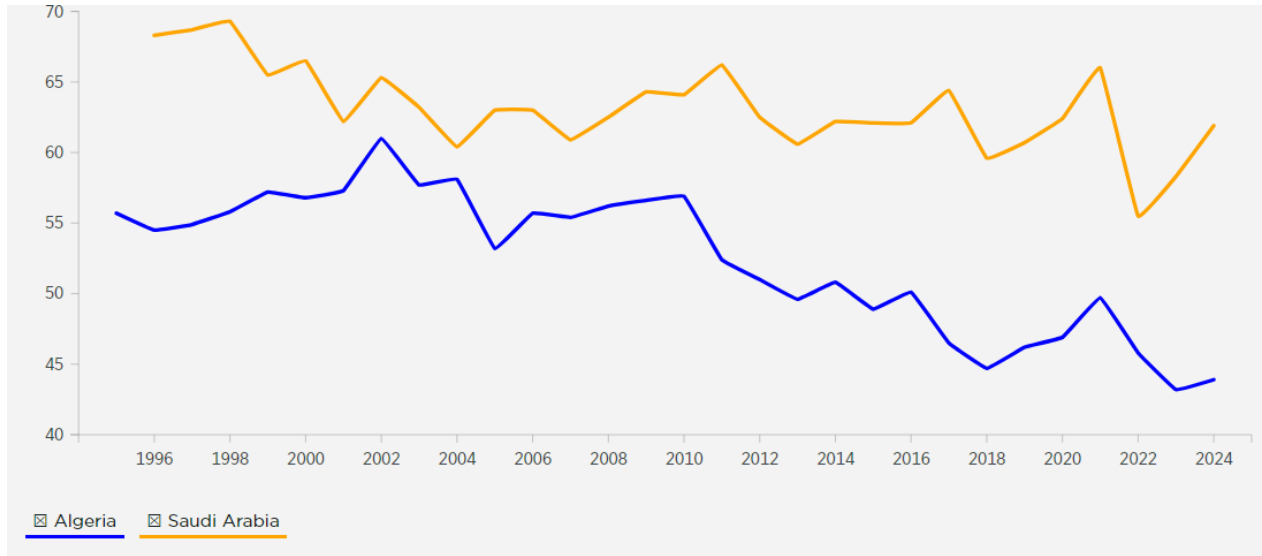
ثالثا: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية باستخدام مؤشر الحرية الاقتصادية:

يمثل الشكل (01-03) تطور مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 1996-2024 للجزائر والمملكة العربية

السعودية.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

الشكل رقم (01-03): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 1996-2024 للجزائر والمملكة العربية السعودية.



المصدر: <https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores> تاريخ الإطلاع: 2024/04/10.

مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في مؤشر الحرية الاقتصادية بأخذ سنة 2023 كمثال:

عند مقارنة النتائج بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، يمكن التعرف على عدة اختلافات وتشابهات:

سيادة القانون والمؤسسات القضائية:

في الجزائر، تكشف النتائج عن وجود ضعف في سيادة القانون وفعالية القضاء، حيث تتراوح النتائج حول متوسط العالم.

في السعودية، تبدو سيادة القانون أفضل قليلاً مع درجات أعلى في حقوق الملكية ونزاهة الحكومة، على الرغم من ضعف

في فعالية القضاء.

حجم الحكومة والصحة المالية: يبدو حجم الحكومة في الجزائر أقل بعض الشيء مقارنة بالسعودية، ولكن الصحة المالية في

الجزائر تظهر تدهوراً بالمقارنة مع السعودية.

السعودية تظهر نتائج أفضل في عبء الضرائب والإنفاق الحكومي والصحة المالية.

كفاءة التنظيم والأسواق المفتوحة:

الجزائر تظهر نتائج أقل في كفاءة التنظيم مقارنة بالسعودية، حيث تكون حرية الأعمال وحرية العمل وحرية النقدية أقل.

السعودية تظهر تقدماً في كفاءة التنظيم مع درجات أعلى في جميع المؤشرات.

النتيجة العامة والترتيب:

الجزائر تحقق نتيجة عامة أقل (43.9) مقارنة بالسعودية (61.9).

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

على الرغم من أن الترتيب العام للجزائر أسوأ (164) مقارنة بالسعودية (69). بشكل عام، يشير التحليل إلى أن السعودية تظهر تقدماً أكبر في معظم المؤشرات مقارنة بالجزائر، خاصة فيما يتعلق بحجم الحكومة وكفاءة التنظيم والأسواق المفتوحة، مما يعكس الفارق في التنمية الاقتصادية والإصلاحات التي تم تطبيقها في كلا البلدين.

المطلب الثالث: مؤشر التنافسية العالمية (Competitiveness Index Global):

يُصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، ويقاس قدرة الدول على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل.

الفرع الأول: منهجية حساب مؤشر التنافسية العالمية (Global Competitiveness Index):

تختلف منهجية حساب مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index من إصدار لآخر في دراستنا سنركز على الإصدار 4.0 الصادر سنة 2019.

أولاً: حساب وتكوين مؤشر التنافسية العالمية 4.0 (Global Competitiveness Index):

يرصد تقرير التنافسية العالمية 2019 اقتصاد 141 دولة، تم تصنيفها عبر أداء 103 مؤشرات مدرجة ضمن 12 محورا أساسيا. تشمل المحاور الأساسية ما يلي:¹

المؤسسات؛ البنية التحتية؛ تبنى تقنية المعلومات والاتصالات؛ استقرار الاقتصاد الكلي؛ الصحة التعليم والمهارات؛ كفاءة أسواق السلع كفاءة سوق العمل؛ النظام المالي؛ حجم السوق؛ ديناميكية الأعمال؛ سعة الابتكار.

يبدأ حساب وتكوين مؤشر GCI 4.0 بتقديم مجموعات من الدرجات لكل مستوى، من مستوى المؤشر إلى النتيجة الإجمالية لـ GCI 4.0 يتم حساب كل مستوى التجميع عن طريق أخذ المتوسط الحسابي لدرجات مكوناته، باستثناء بعض الاستثناءات الموضحة في القسم د. درجة GCI 4.0 هي متوسط درجات 12 عموداً.

قبل التجميع، يتم تحويل القيم الخام للمؤشرات الفردية إلى درجات تقدم تتراوح من 0 إلى 100، حيث تمثل القيمة 100 الحالة المثالية.

فيما يلي مجموعة من الخطوات التي يمكن اتباعها لحساب وتكوين مؤشر GCI 4.0 :

- نقوم بتحديد وتصنيف المؤشرات التي نريد تضمينها في حساب GCI 4.0 .

¹ موقع البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الرابط: [https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-competitiveness/global-](https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-competitiveness/global-competitiveness-report-of-the-world-economic-forum)

competitiveness-report-of-the-world-economic-forum تاريخ الاطلاع: 2024/04/12.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

- لكل مؤشر، نقوم بتحويل القيم الخام إلى درجات تقدم تتراوح من 0 إلى 100.
 - بعد ذلك، نقوم بتقدير الأوزان المناسبة لكل مؤشر بناءً على أهميتها المحتملة في القياس الشامل.
 - ضع هذه الأوزان في الحساب للحصول على المتوسط الحسابي لكل مستوى.
 - أخيراً، قم بحساب المتوسط الحسابي لدرجات جميع المستويات للحصول على نتيجة GCI 4.0 النهائية.
- نقوم بتدوين البيانات المفقودة والقديمة، (حيث تختلف سنة القطع حسب المؤشر) يتم احتسابها لغرض الحساب. حيث تبين منهجية حساب المؤشر طريقة التضمن والقيم المحسوبة حسب المؤشر.

ثانياً: حساب درجات التقدم والقيم الحدودية:

لحساب درجات التقدم والقيم الحدودية التي تسمح بتجميع المؤشرات ذات الطبيعة المختلفة والحجم، يتم تحويل كل مؤشر داخل GCI 4.0 إلى درجة بدون وحدة تسمى "درجة التقدم"، والتي تتراوح من 0 إلى 100 باستخدام تحويل الحد الأدنى والحد الأقصى. رسمياً، يتم إعادة قياس كل مؤشر وفقاً للصيغة التالية:

$$Score_{i,c} = \frac{value_{i,c} - wpi}{frontier_{i-c}} \times 100$$

حيث أن قيمة $value_{i,c}$ تمثل القيمة الأولية للبلد cc للمؤشر ii ، وأسوأ أداء (wpi) هو الحد الأدنى المقبول للأداء المتوافق مع القيمة المقبولة للمؤشر ii والحدود إلى النتيجة المثلى الممكنة. تعتمد الحدود على المؤشر، حيث قد تكون هذه الحدود هدفاً سياسياً أو طموحاً، أو القيمة القصوى الممكنة، أو قيمة مستمدة من التحليل الإحصائي للتوزيع (على سبيل المثال 90 أو 95 في المئة). إذا كانت القيمة أقل من أسوأ أداء، فإن درجتها تكون 0، وإذا كانت القيمة أعلى من الحد الأعلى، فإن درجتها تكون 100. في حالة تطبيق التحويل اللوغاريتمي على المؤشر، يتم تطبيق نفس التحويل على الحدود وأسوأ الأداء.

ثالثاً: تعريفات المؤشرات والمصادر:

توفر الملاحظات الموجودة في دليل المنتدى الاقتصادي العالمي مصادر لجميع المؤشرات الفردية المدرجة في GCI 4.0. يظهر عنوان كل مؤشر على السطر الأول، مسبقاً برقمه للرجوع إليه بسرعة، وكذلك وصف كل مؤشر أو، في حالة استطلاع الرأي التنفيذي، السؤال الكامل والإجابات المرتبطة به. إذا لزم الأمر، يتم توفير معلومات إضافية تحته.

توفر جداول الترتيب التفاعلية معلومات حول المصدر والفترة لكل نقطة بيانات فردية.

بالنسبة للمؤشرات التي لم يتم الحصول عليها من مجلة المنتدى الاقتصادي العالمي، يُشجع المستخدمون على الرجوع إلى المصدر الأصلي للحصول على أي معلومات إضافية واستثناءات معينة للاقتصادات و/أو نقاط البيانات.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

تمثل البيانات المستخدمة في حساب GCI 4.0 أحدث وأفضل البيانات المتاحة في وقت جمعها (مارس-جويلية 2019). يمكن أن يتم تحديث البيانات أو تنقيحها لاحقاً.¹

الفرع الثاني: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية باستخدام مؤشر التنافسية العالمية **Global Competitiveness Index**:
أولاً: مؤشر التنافسية العالمية للجزائر:

يمثل الجدول (18-03) أدناه مؤشر التنافسية العالمية **Global Competitiveness Index** للجزائر.

الجدول رقم (18-03): مؤشر التنافسية العالمية **Global Competitiveness Index** بالتفصيل للجزائر لسنة

2019

المحور	ترتيب الجزائر	قيمة المؤشر
المؤشر العام	89	56
المؤسسات	89 من 141	45.5
البنية التحتية	89 من 141	63.8
اعتماد تكنولوجيا المعلومات	76 من 141	52.7
الاستقرار الماكرواقتصادي	102 من 141	71.2
الصحة	56 من 141	82.8
المهارات	85 من 141	59.1
سوق المنتجات	125 من 141	45.8
سوق العمل	131 من 141	47.1
النظام المالي	111 من 141	50.0
حجم السوق	38 من 141	66.5
ديناميكية الأعمال	93 من 141	56.2
قدرة الابتكار	86 من 141	34.4

المصدر: من أنجاز الباحث اعتماداً على تقرير مؤشر التنافسية العالمية **Global Competitiveness Index** الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، متوفر على

الرابط: <https://www.weforum.org/publications/global-competitiveness-report-2019> تاريخ الاطلاع: 2024/04/11.

¹ موقع البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الرابط: <https://u.ac/ar-ac/about-the-uae/uae-competitiveness/global-competitiveness-report-of-the-world-economic-forum> تاريخ الاطلاع: 2024/04/12.

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020)

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية للمملكة العربية السعودية:

يمثل الجدول (19-03) أدناه مؤشر التنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) للمملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (19-03): مؤشر التنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) بالتفصيل للمملكة

العربية السعودية لسنة 2019

المؤشر	ترتيب السعودية	المؤشر
56	36 من 141	المؤشر الشامل
63.2	37 من 141	المؤسسات
78.1	34 من 141	البنية التحتية
69.3	38 من 141	اعتماد تكنولوجيا المعلومات
100.0	1 من 141	الاستقرار الماكرو اقتصادي
82.2	58 من 141	الصحة
75.3	25 من 141	المهارات
64.9	19 من 141	سوق المنتجات
56.6	89 من 141	سوق العمل
70.7	38 من 141	النظام المالي
76.3	17 من 141	حجم السوق
53.1	109 من 141	ديناميكية الأعمال
50.6	36 من 141	قدرة الابتكار

المصدر: من أنجاز الباحث اعتمادا على تقرير مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، متوفر على

الرابط: <https://www.weforum.org/publications/global-competitiveness-report-2019> / تاريخ الاطلاع: 2024/04/11.

ثالثا: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في مؤشر التنافسية العالمية:

مما سبق يمكن القيام بمقارنة بين المملكة العربية السعودية والجزائر من خلال محاور مؤشر التنافسية العالمية، ومدى تأثيرها

على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

المؤسسات:

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

المملكة العربية السعودية: تحتل المرتبة 37 من بين 141 دولة، وتتمتع بمؤسسات نسبياً قوية ومتطورة.

الجزائر: تحتل مرتبة أقل، وتواجه تحديات فيما يتعلق بجودة المؤسسات وفعاليتها.

البنية التحتية:

المملكة العربية السعودية: تمتلك بنية تحتية جيدة ومتطورة، مما يعزز جاذبيتها للاستثمارات.

الجزائر: تواجه التحديات في تطوير بنيتها التحتية، مما قد يقلل من جاذبيتها للاستثمار.

اعتماد تكنولوجيا المعلومات:

المملكة العربية السعودية: تظهر نتائج جيدة في مجال اعتماد تكنولوجيا المعلومات، مما يجعلها وجهة مغرية للاستثمارات

التكنولوجية.

الجزائر: تحتاج إلى جهود إضافية لتعزيز اعتماد التكنولوجيا المعلوماتية، وبالتالي تحسين جاذبيتها للاستثمار.

الاستقرار الماكرو اقتصادي:

المملكة العربية السعودية: تتمتع بمستوى عالٍ من الاستقرار الماكرو اقتصادي، مما يزيد من ثقة المستثمرين.

الجزائر: تعاني من بعض التقلبات الاقتصادية والسياسية التي قد تثير قلق المستثمرين.

النظام المالي:

المملكة العربية السعودية: تمتلك نظام مالي قوي ومتطور، مما يسهل عمليات الاستثمار.

الجزائر: تحتاج إلى إصلاحات في النظام المالي لتعزيز جاذبيتها للاستثمارات.

حجم السوق:

المملكة العربية السعودية: تمتلك سوقاً كبيراً ومتنامياً، مما يوفر فرصاً كبيرة للمستثمرين.

الجزائر: تحتوي على سوق متوسطة الحجم، لكنها تحتاج إلى تحسين القوانين والتشريعات لجذب المزيد من الاستثمارات.

ديناميكية الأعمال وقدرة الابتكار:

المملكة العربية السعودية: تسعى لتعزيز الديناميكية في بيئة الأعمال وتعزيز قدرتها على الابتكار من خلال مبادرات مثل رؤية

2030.

الجزائر: تحتاج إلى جهود إضافية لتعزيز الديناميكية في بيئة الأعمال وتعزيز القدرة على الابتكار لتحسين جاذبيتها للاستثمار

ويمكن تلخيص المحاور في الجدول (20-03).

الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية (مقارنة بين الجزائر والمملكة

العربية السعودية للفترة 2000-2020)

الجدول رقم (20-03): مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية باستخدام أهم محاور مؤشر التنافسية العالمية

الملاحظات	السعودية (قيمة المؤشر) الترتيب	الجزائر (قيمة المؤشر) الترتيب	المحور
السعودية تتفوق.	36 (56.0)	89 (56.0)	المؤشر العام
السعودية تتميز بجودة مؤسساتها.	37 (63.2)	89 (45.5)	المؤسسات
السعودية لديها بنية تحتية أفضل.	34 (78.1)	89 (63.8)	البنية التحتية
السعودية أكثر تقدمًا.	38 (69.3)	76 (52.7)	تقنية المعلومات
السعودية الأولى عالميًا.	1 (100.0)	102 (71.2)	الاستقرار الاقتصادي
أداء متقارب بين البلدين.	58 (82.2)	56 (82.8)	الصحة

المصدر: من أنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18-03) والجدول رقم (19-03).

بشكل عام، يمكن القول إن المملكة العربية السعودية تتمتع بمزايا أكبر في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية مقارنة بالجزائر، نظرًا لتطور بنيتها التحتية واعتماد تكنولوجيا المعلومات واستقرارها الماكرو اقتصادي ونظامها المالي القوي. ومع ذلك، يجب على كلا البلدين العمل على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الديناميكية والابتكار لجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

خاتمة الفصل:

باعتبارها قطبين اقتصاديين رئيسيين في العالم العربي، فقد تبنت الجزائر والمملكة العربية السعودية سياسات اقتصادية متباينة خلال الفترة من 2000 إلى 2020. تتنوع هذه السياسات بين توفير الخدمات العامة، وتمويل مشاريع البنية التحتية، وتعزيز المناخ العام للاستثمار القطاع الخاص.

اعتمدت كلتا الدولتين بشكل كبير على مداخيل المحروقات لدعم سياساتهما الاقتصادية وتمويل مشاريع البنية التحتية. ومع مرور الوقت، أصبح من الواضح أن القطاع العام لا يمكنه بمفرده تحمل كافة أوجه النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص في تمويل وتسيير مشاريع البنية التحتية. هذا التوجه نحو تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أصبح أحد الملامح الأساسية للسياسات الاقتصادية في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية.

تم استعراض السياسات الاقتصادية المتبعة وجهود توفير الخدمات العامة في البلدين، مما يبرز أهمية دور الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية المواطنين. في المبحث الثاني، تم تحليل إستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية، والتي تعتبر أساسية لتطوير البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي. أما المبحث الثالث، فقد ركز على المناخ العام لاستثمار القطاع الخاص، حيث تم تقييم البيئة التنظيمية والقانونية والاقتصادية التي تؤثر على قدرة الشركات الخاصة على المشاركة في تمويل المشاريع العمومية. باختتام الفصل الثالث، يُتضح أن الجزائر والمملكة العربية السعودية قد اتخذتا خطوات هامة في سبيل تعزيز البنية التحتية وتحسين بيئة الاستثمار، ولكن هناك تحديات مستقبلية تتطلب استمرار الجهود والتحسينات المستمرة.

تبوأَت السعودية موقعًا متقدمًا في تهيئة المناخ الملائم لدخول القطاع الخاص إلى قطاع البنية التحتية، حيث تجلّى ذلك في تحقيقها لمؤشرات إيجابية تشير إلى جاذبية الاستثمار والاستقرار الاقتصادي. بينما عانت الجزائر في هذا الجانب بفعل عدة عوامل، من بينها الجهود المحدودة في تطوير البنية التحتية وقيود في السياسات الاقتصادية.

عليه، يجب على الجزائر أن تعكف على تبني سياسات أكثر فاعلية لتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الخاصة في مجال البنية التحتية، وهذا يشمل تحسين بيئة الأعمال، وتقديم تحفيزات مالية، وتبني إستراتيجيات تمويل متطورة. من خلال هذه الجهود، يمكن للجزائر تعزيز موقعها كوجهة مفضلة للاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر
والمملكة العربية السعودية في تمويل
مشاريع البنية التحتية بواسطة
نظام البناء، التشغيل والتحويل
(B.O.T)

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)

تمهيد:

سنتناول في الفصل الرابع من الدراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية باستخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).

يتم في هذا الفصل تقديم تعريف لنظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) وشرح آلية عمله، من خلال التركيز على دراسة حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية، وتحليل تطبيق هذا النظام في كل منهما، ومناقشة العوامل التي تؤثر في نجاح هذا النظام في كل من البلدين، كما سنحلل الجوانب القانونية والمالية لهذه العقود في الدولتين.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم مقارنة شاملة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في استخدام نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) لتمويل مشاريع البنية التحتية، وتحليل الاختلافات والتشابهات بين البلدين في هذا الجانب، وتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات لتطوير استخدام هذا النظام في المستقبل، وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار القانوني لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والمملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني: مجالات استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والمملكة العربية السعودية.

المبحث الثالث: الجانب المالي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والمملكة العربية السعودية.

والتحويل (B.O.T)

المبحث الأول: الإطار القانوني لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والمملكة العربية السعودية:

تُعد الجزائر والمملكة العربية السعودية من الدول التي تبنت هذا النموذج التعاقدية بشكل متباين لتطوير مشروعاتها الاستراتيجية في مجالات متعددة مثل النقل والطاقة والمياه.

يهدف هذا المبحث إلى استعراض وتحليل الإطار القانوني لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال استعراض القوانين والتشريعات المنظمة لهذه العقود، وتحديد الجهات المسؤولة عن تنظيمها، بالإضافة إلى توضيح الإجراءات والمتطلبات اللازمة لتنفيذها.

المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم لنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر:

بدأت بوادر ظهور عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، في الجزائر مع بداية منتصف التسعينات، خاصة بعد صدور دستور 1996 وذلك بتبنيه للنظام الليبرالي، كما اتجهت الجزائر نحو تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية في كل القطاعات، خاصة بعد انفتاحها على العالم الخارجي، وهذا ما أكدته المادة 37 من دستور 1996، والتي تنص: "حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون"،¹ هذا ما انعكس إيجاباً على عقد الامتياز بنظامه الكلاسيكي وخاصة عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، وهذا التطور الإيجابي قد سايرته المدونة التشريعية الجزائرية، التي أصبحت غنية بجملة من النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لعقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في مختلف القطاعات مثل: النقل العمومي، الطرق السريعة والمياه، وقد تم تكريس هذا النظام الجديد لأول مرة في الجزائر من خلال المادتين 166 و 167 من الأمر رقم 27/95 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 المتضمن قانون المالية لسنة 1996، اللتان تضمنتا امتياز إنجاز الطرق السريعة واستغلالها وصيانتها.²

الفرع الأول: عقد تفويض المرفق العام في القانون الجزائري:

ويقصد بعقد تفويض المرفق العام العقود التي تتم بين الجهة المانحة والمرفق العام، حيث تعطي الجهة المانحة سلطة وصلاحيات للمرفق العام لإدارة وتشغيل خدمة عامة معينة، مثل المياه أو الكهرباء أو النقل العام.

يتضمن هذا العقد تفاصيل وشروط التفويض، مثل المدة الزمنية للتفويض، ونطاق الصلاحيات التي سيتم منحها للمرفق العام، والالتزامات المالية للجهة المانحة والمرفق العام، والتزامات الجانبين فيما يتعلق بالحفاظ على المعايير العالية للخدمة المقدمة.

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1996، ص 12.

² الأمر رقم 27/ 95 المؤرخ في 08 شعبان 1416 الموافق لـ 03 ديسمبر 1995، المتضمن قانون المالية 1996، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1995، ص 71-72.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

ويمكن أن يتم تفويض المرفق العام بواسطة الحكومة؛ أو الهيئات الحكومية؛ أو المؤسسات الخاصة؛ أو الأفراد؛ ويعتمد ذلك على نوعية الخدمة المقدمة والشروط المحيطة بها.

ويهدف تفويض المرفق العام إلى تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة وتوفيرها بكلفة منخفضة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة والتشغيل.

ولقد عرف القانون الجزائري تفويض المرفق العام أنه عملية إيلاء تحقيق النشاط المرفقي إلى شخص آخر غير الشخص العام الذي منح التفويض، وذلك بموجب عقد إداري يتم بموجبه تفويض الإدارة والتشغيل للجهات الخاصة، ويتضمن تفويض المرافق الإدارية والاستثمارية. ويهدف هذا التفويض إلى تحسين فعالية ونجاعة إدارة المرافق العامة وتلبية حاجات المرتفقين، ويخضع لشروط ونظام قانوني خاص به.¹

عرفت التشريعات الجزائرية تفويض المرفق العام في عدة مواد، منها:

1. المادة رقم 207 من المرسوم الرئاسي 247/15، التي تعرف تفويض المرفق، العام وتنص على إمكانية تفويض تسيير المرفق العام للمفوض له. حيث أورد المشرع لأول مرة تعريفا صريحا وواضحا لأسلوب التفويض بموجب نص المادة 207 من المرسوم الرئاسي 247/15 كما يلي: "يمكن للشخص المعنوي الخاضع للقانون العام المسؤول عن مرفق عام أن يقوم بتفويض تسييره إلى المفوض له وذلك ما لم يوجد حكم ويتم التكفل بأجر المفوض له بصفة أساسية من استغلال المرفق العام. تقوم السلطة المفوضة التي تتصرف لحساب الشخص المعنوي الخاضع للقانون العام بتفويض تسيير المرفق العام بموجب اتفاقية. وبهذه الصفة يمكن للسلطة المفوضة أن تعهد إلى المفوض له إنجاز منشآت أو اقتناء ممتلكات ضرورية لسير عمل من مخالف السلطة التشريعي".²
2. كما عرفته المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم: 199/18 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، وذلك طبقا لأحكام المادة الثانية منه، تحويل بعض المهام غير السيادية التابعة للسلطات العمومية، لمدة محددة إلى المفوض له بهدف تحقيق الصالح العام، من دون الإخلال بأحكام المادة 05 من المرسوم الرئاسي 247/15 التي أكدت على أن تفويض المرفق العام يكون في إطار احترام مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف، مع ضمان معايير الجودة والنجاعة في الخدمة العمومية.³

¹ عبد الصديق شيخ، أشكال تفويض المرفق العام في ظل المرسوم التنفيذي رقم 199/18 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام،

الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسينية بن بوعلي-الشلف-، المجلد 12، العدد 05، جويلية 2020، الجزائر، 2020، ص ص 195-198.

² حسينية غواس، عقود تفويض المرفق العام في التشريع الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون-تيارت-، المجلد 08، العدد 02، جانفي 2023، الجزائر، ص 438.

³ حسينية غواس، مرجع سابق، ص 438.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

3. أضافت المادة الرابعة من نفس المرسوم بأنه "يمكن الجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة لها والمسؤولة عن مرفق عام التي تدعى في صلب النص "السلطة المفوضة"، أن تفوض تسيير مرفق عام إلى شخص معنوي أو خاص خاضع للقانون الجزائري يدعى في صلب النص "المفوض له، بموجب اتفاقية تفويض".

والملاحظ أن نص المادة 207 من المرسوم الرئاسي 15/247 كانت أكثر تفصيلاً في تعريفها لتفويض المرفق العام بالمقارنة بالتعريف الوارد في كل من نص المادة 02 والمادة 04 من المرسوم التنفيذي 199/18، حيث قدمت تعريفًا جد مختصر في حين كان يفترض من المنظم تقديم تعريف أكثر تفصيلاً من التعريف الوارد في المادة 207.¹

وما يلاحظ حول التنظيم:

- الحاجة إلى تعريف أكثر تفصيلاً: كان من المتوقع من المنظم تقديم تعريفات أكثر تفصيلاً في المواد التنفيذية لتوضيح جميع الجوانب المتعلقة بتفويض المرفق العام، على غرار التفصيل الوارد في المادة 207.
- الوضوح في التشريع: تقديم تعريفات واضحة ومفصلة يساهم في تحسين فهم وتطبيق القانون من قبل الجهات المعنية، ويقلل من احتمالات اللبس أو التفسير الخاطئ.

بشكل عام، يمكن الاستنتاج أن المادة 207 قدمت إطاراً متكاملًا وشاملاً لتفويض المرفق العام، بينما كانت التعريفات في المرسوم التنفيذي رقم 199/18 أقل تفصيلاً، مما يستدعي الحاجة إلى مزيد من التوضيح والتفصيل في التشريعات التنفيذية لضمان تطبيق سلس وفعال.

الفرع الثاني: عقد امتياز المرفق العام في القانون الجزائري:

أما بالنسبة للتعريف القانوني لعقد الامتياز، فقد نص قانون تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام لسنة 2015، بشأن عقد الامتياز "بأنه تعهد السلطة المفوضة للمفوض له، إما لإنجاز منشآت أو اقتناء ممتلكات ضرورية لإقامة المرفق العام واستغلاله، وإما تعهد له فقط باستغلال المرفق العام. حيث يستغل المفوض له المرفق العام باسمه وعلى مسؤوليته، تحت مراقبة السلطة المفوضة ويتقاضى عن ذلك أتاوى من مستخدمي المرفق العام، يمولى المفوض له لإنجاز واقتناء الممتلكات واستغلال المرفق العام بنفسه".

حيث يستغل المفوض له المرفق العام باسمه وعلى مسؤوليته، تحت مراقبة السلطة المفوضة ويتقاضى عن ذلك أتاوى من مستخدمي المرفق العام، يمولى المفوض له لإنجاز واقتناء الممتلكات واستغلال المرفق العام بنفسه.

¹ عبد الصديق شيخ، مرجع سابق، ص 195.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

نجد أيضا المرسوم التنفيذي رقم 199/18 قد قام بتعريفه، حيث نصت المادة 53 منه على أن عقد الامتياز " هو الشكل الذي تعهد من خلاله السلطة المفوضة للمفوض له إما إنجاز منشآت أو اقتناء ممتلكات ضرورية لإقامة المرفق العام واستغلاله. وإما تعهد فقد استغلال المرفق العام، يستغل المفوض له المرفق باسمه وعلى مسؤوليته تحت رقابة جزئية من طرف السلطة المفوضة ويمول المفوض له بنفسه الإنجاز أو اقتناء الممتلكات واستغلال المرفق العام، ويتقاضى عن ذلك أتاوى من مستعملي المرفق العام".

وكذلك حاول القضاء تعريف عقد الامتياز من خلال بعض الأحكام والقرارات التي صدرت منه منها قرار مجلس الدولة الجزائري الصادر في 09 مارس 2004 قضية رقم 11950 فهرس رقم 11952 ما يلي: " أن عقد الامتياز التابع لأمالك الدولة هو عقد إداري، تمنح بموجبه السلطة الامتياز للمستغل بالاستغلال المؤقت لعقار تابع للأمالك الوطنية بشكل استثنائي، وبهدف محدد ومتواصل مقابل دفع إتاوة، ولكنه مؤقت وقابل للرجوع فيه".¹

الفرع الثالث: عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في القانون الجزائري:

تختلف النظم القانونية لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) من دولة لأخرى، وذلك بسبب اختلاف القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة التجارية في كل دولة. وبما أن العقود المذكورة تتضمن عادة مسائل متعلقة بالعقارات والممتلكات، فإن القوانين المدنية والتجارية التي تنظم هذه المسائل تختلف من دولة لأخرى.

وفي الجزائر لن ترد تسمية عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، بصفة صريحة في النصوص القانونية الجزائرية، حيث يحمل مصطلح الامتياز أو التفويض، في هذه النصوص نفس المعنى لهذه العقود. يمكن اعتبار عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، نوعاً فرعياً من عقود الامتياز، حيث تتضمن جميع خصائص عقود الامتياز مع بعض الخصائص الإضافية. وتعتبر قطاعات المياه والفلاحة، وأهم القوانين والمواد التي أشارت إلى هذا نجد ما يلي:

أولاً: القانون رقم 12/05 مؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه:

تنص المادة 17 من القانون: "تخضع كذلك للأمالك العمومية الاصطناعية للمياه المنشآت والهياكل التي تعتبر ملكاً يرجع للدولة بدون مقابل بعد نفاذ عقد الامتياز أو التفويض للإنجاز والاستغلال المبرم مع شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو القانون الخاص." حيث تفتح هذه المادة الباب للقطاع الخاص للاستثمار في قطاع المياه، بنظام الامتياز، كما تنص

¹ نصر عبد الوهاب رجب الزرو، حامد محمود حسن عصاره، النظام القانوني لعقد امتياز المرافق العامة، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، المجلد 04، العدد 01 لسنة 2020، الجزائر، 2020، ص 458.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

المادة على إعادة الهياكل والمنشآت المتعلقة بالمياه للدولة في نهاية عقد الامتياز، وهو ما يعتبر أحد المبادئ الأساسية لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، حيث تم أبرام العديد من العقود في مجال تحلية المياه منذ سنة 2004.

ثانيا: المادة 03 من الأمر رقم (10/03) المعدل والمتمم للقانون رقم (06/98) المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني:

تنص المادة 03 من الأمر رقم (10/03) المعدل والمتمم للقانون رقم (06/98): "تعديل أحكام الفقرة الأولى من المادة 41 من القانون رقم 06/98 المؤرخ في 27 يونيو سنة 1998 والمذكور أعلاه، وتتم كما يأتي:

المادة 41: "يمكن أن يكون إنجاز واستغلال محطة جوية أو مطار أو محطة طوافات بغرض فتحها للملاحة الجوية العمومية، موضوع امتياز تمنحه السلطة المكلفة بالطيران المدني. تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم"¹، حيث تمثل هذه المادة إطار قانوني لاستغلال القطاع الخاص للبنية التحتية الخاصة النقل الجوي والبحري بنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، حتى ولو لم تشر هذه المواد صراحة لهذا النظام.

المادة 41 تشكل أساساً قانونياً ضمناً يسمح بتطبيق عقود عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في قطاع النقل الجوي والبحري، رغم عدم التصريح بذلك بوضوح.

ثالثا: الأمر رقم 04/08 مؤرخ في 01 سبتمبر 2008 المعدل والمتمم:

الذي يحدد منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية المعدل والمتمم، بما فيها مشاريع الترقية العقارية ذات الطابع التجاري، وذلك عن طريق النظام الوحيد للامتياز غير القابل إلى تحويله إلى تنازل، وذلك لمدة 33 سنة قابلة للتجديد وأقصاها 99 سنة، على أن يتم استبعاد كل إجراء يهدف إلى تحويل الملكية للمستثمر لتنافيه مع أحكام هذا القانون، إلا ما تم الاتفاق عليه وتكريسه قبل تاريخ صدور هذا القانون.

طبقا لأحكام الأمر رقم 04/08 المعدل والمتمم يمنح الامتياز على أساس دفتر شروط، عن طريق التراضي على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة المتوفرة، لفائدة المؤسسات والهيئات العمومية أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون الخاص، وذلك لاحتياجات مشاريع استثمارية، ومع مراعاة احترام قواعد التعمير المعمول بها.

¹ الأمر رقم 03/10 مؤرخ في 13 أوت 2003 المعدل والمتمم للقانون رقم 06/98 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، الجريدة الرسمية عدد 48 الصادر بتاريخ 13 أوت 2003، ص 05.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

وعليه يشترط لمنح حق الامتياز بالتراضي لإنجاز مشاريع استثمارية أن يقع الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة، وغير المستقلة المحلة، والأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية الناشطة، وكذا الأراضي التابعة للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات. كما يشترط طبقاً لأحكام المادة 04 من الأمر رقم 04/08 لإعداد عقد الامتياز من طرف مصالح أملاك الدولة أن يكون منح الامتياز لفائدة المستثمر لمدة أدناها 33 سنة قابلة للتجديد وأقصاها 99 سنة، حيث تخضع العقارات التابعة للأملاك الخاصة للدولة الممنوحة طبقاً لأحكام هذا الأمر رقم 04/08 النظام الامتياز غير القابل للتحويل إلى تنازل.

ويكون ذلك بموجب عقد إداري تعده إدارة أملاك الدولة مرفق بدفتر أعباء يحدد بدقة برنامج الاستثمار وكذا بنود وشروط منح الامتياز، مقابل دفع إتاوة إيجارية سنوية حسب القيمة التجارية للقطعة الأرضية محل منح الامتياز، تقع على عاتق صاحب الامتياز طيلة مدة الامتياز، وهي تخضع للتعديل والتحديث كل 11 سنة.

أن المشرع الجزائري بإصداره للأمر رقم 04/08، المحدد لشروط وكيفية منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، يكون قد فتح المجال للتعاقد بأسلوب البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، باعتبار المشاريع المنشأة تطبيقاً لهذا القانون ترجع إلى الدولة عند انتهاء مدة الامتياز.¹

رابعا: المادة 11 من قانون تنظيم الصفقات العمومية سنة 2002:

خضعت العقود المبرمة في مجالي الموارد المائية والكهرباء وتوزيع الغاز عبر الأنابيب لأحكام قانون الاستثمار. كما لوحظ أن بعض أشكال هذه العقود قد تمثل نموذجاً من نماذج عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T). ومع ذلك، يبقى مدى خضوع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) لأحكام قانون الصفقات العمومية محل جدل، نظراً لكون هذا القانون ينظم عملية اختيار الطرف المتعاقد مع الإدارة.²

تعرف الصفقات على أنها عقود مكتوبة تبرم قصد إنجاز الأشغال واقتناء اللوازم والخدمات والدراسات الحساب المصلحة المتعاقدة. إذا كانت المادة 11 من قانون تنظيم الصفقات العمومية سنة 2002، قد حددت عمليات الصفقات العمومية نذكر منها عمليات إنجاز الأشغال وتقديم الخدمات، والتي تدخل ضمن العمليات المتضمنة داخل عقود البناء، التشغيل والتحويل

¹ محمد لعشاش، منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية في إطار أحكام الأمر رقم 08-04 المعدل

والمتمم، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور -الجلقة-، العدد 11، سبتمبر 2018، الجزائر، 2018، ص 363-364.

² محمد إقلولي، في مدى استقبال القانون الجزائري لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة بن يوسف

بن خدة، المجلد 50، العدد 5، الجزائر، 2013، ص 227.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

(B.O.T)، فإن المادة 13 من قانون الصفقات الجديد سنة 2010 قد أضافت عمليات أخرى عندما حددت أهداف الصفقة التي يقوم بها المقاول وهي البناء والصيانة أو تأهيل أو ترميم أو هدم منشأة أو جزء منها، بما في ذلك التجهيزات المشتركة الضرورية لاستغلالها وهنا يمكن القول بأن المشرع قد وسع من العمليات التي يشملها نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، عكس ما كان عليه الحال في ظل قانون تنظيم الصفقات العمومية لسنة 2002.

خامسا: المواد 02، 21 و 22 من المرسوم الرئاسي 236/10 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية:

فقد نصت المادة 02 من القانون رقم 236/10 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، على أن الصفقة محل النفقات تنطبق على الإدارات العمومية، الهيئات الوطنية المستقلة، الولايات البلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وهي تخضع لهذا القانون.

كما أن المادة 21 من نفس القانون نصت على أن الطرف المتعاقد الآخر، يمكن أن يكون شخصا أو عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين كما تنص المادة 22 من نفس القانون على أنه يمكن للمصلحة المتعاقدة من أجل تحقيق أهدافها أن تلجأ لأجل تنفيذ خدماتها إلى إبرام صفقات تعقد مع المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري وكذلك مع المؤسسات الأجنبية، وهو ما يتوافق مع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، وبالتالي وإذا سلمنا بأن الأحكام والقواعد التي تضمنها هذا القانون لا تلتقي وطبيعة المشاريع المبرمة وفق أسلوب البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، لأن قانون الصفقات العمومية قد وضع تنظيم لعقود الأشغال العامة واقتناء اللوازم، غير أنه يمكن تطبيق بعض أحكامه على هذه الطائفة من العقود في ظل غياب نص خاص ينظم التعاقد بنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T). وبالنسبة للطبيعة القانونية للشخص المتعاقد، فلقد نصت المادة 02 من القانون رقم 236/10 على أن الصفقة محل النفقات تنطبق على الإدارات العمومية، الهيئات الوطنية المستقلة، الولايات البلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ... إلخ، وهي تخضع لهذا القانون.¹

وعليه يمكن القول أن المشرع الجزائري تطرق لنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في جزئيات، دون القصد الواضح لوضع الأطر الصريحة لهذا النظام، ودون وضع قانون خاص بهذا النوع من العقود، وكان لأجدر بالمشرع وضع، إطار قانون منظم للتعاقد بهذا الأسلوب يضمن حقوق جميع الأطراف ويعطي نوعا من الثقة للاستثمار بهذا النمط.

لضمان نجاح تطبيق عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر، يمكن اتخاذ الخطوات التالية:

¹ محمد إقلولي، نفس المرجع، ص ص 227-228.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

- صياغة قانون خاص بتنظيم عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) يتضمن جميع التفاصيل والإجراءات والحقوق والواجبات.
- تحديد معايير ومتطلبات محددة للعقود التي تندرج تحت هذا النظام.
- إنشاء هيئة حكومية متخصصة للإشراف على عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ، تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ المشاريع وضمان الامتثال للشروط القانونية.
- توفير الدعم الفني والإداري للمستثمرين.
- وضع آليات لضمان الشفافية في منح العقود وتقييم العطاءات.
- نشر جميع العقود والمشاريع بشكل علني لضمان الاطلاع العام.
- تقديم حوافز مالية وضريبية لجذب المستثمرين.
- ضمان الحماية القانونية والمالية للمستثمرين، بما في ذلك حماية الاستثمار من المخاطر السياسية والاقتصادية.
- تدريب وتأهيل الكوادر المحلية على إدارة وتنفيذ مشاريع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) .
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتبادل الخبرات.
- وضع شروط تضمن حقوق جميع الأطراف المتعاقدة، بما في ذلك آليات فض النزاعات والتحكيم.
- التأكد من وجود ضمانات لحماية استثمارات القطاع الخاص وضمان استرداد التكاليف.
- تطوير خطط استراتيجية طويلة الأمد لمشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) .
- تضمين هذه الخطط في السياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الرابع: التحكيم في عقود الاستثمار الدولي في القانون الجزائري:

- التحكيم في عقود الاستثمار الدولي يلعب دوراً حيوياً في ضمان تسوية المنازعات بين الأطراف بطريقة فعالة ومستقلة، ويعتبر ذلك من العوامل المهمة في تعزيز المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية. في القانون الجزائري، هناك إطار قانوني وتنظيمي لدعم التحكيم في عقود الاستثمار الدولي.
- عند النظر إلى عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ، يمكن أن يكون التحكيم له دور مهم في حل النزاعات التي قد تنشأ خلال تنفيذ وتشغيل المشاريع. فمثلاً قد تنشأ خلافات بين المستثمر والحكومة أو بين المستثمر والشركات المتعاقدة خلال مراحل تنفيذ المشروع أو فيما بعد.

والتحويل (B.O.T)

وفي الجزائر، يحظى التحكيم بأهمية خاصة في مجال الاستثمار الدولي، حيث يسعى القانون الجزائري إلى توفير بيئة قانونية تضمن حقوق المستثمرين وتحقق التوازن بين مصالح الأطراف المتعاقدة.

أولاً: الأساس القانوني:

عرف المشرع الجزائري مرحلتين، في موقفه من التحكيم.

أ- مرحلة ما قبل سنة 1993:

عرف موقف الجزائر في هذه المرحلة من التحكيم التجاري الدولي تذبذباً كبيراً قبل سنة 1993، حيث كانت ترفضه من حيث المبدأ، على الرغم من الاعتراف به من الناحية الواقعية، مضطراً تحت ضغط بعض المؤسسات الفرنسية على الخصوص، حيث سمحت بعض النصوص اللجوء إلى التحكيم. تشبث المشرع الجزائري برأيه الراض لأهلية الأشخاص المعنوية العامة في الخضوع للتحكيم لحقبة من الزمن، قدمت فيها الحكومة سياسة التأميم كمبرر وأساس للأعمال السيادية، إلا أنها تراجعت عن موقفها، خاصة بعد حدوث الأزمة الاقتصادية الناتجة عن نزول سعر البترول في السوق الدولية، مما فرض إعادة الأهلية لأشخاص القانون العام في الخضوع للتحكيم، لكن العامل المؤثر في هذه المرة يتعلق بتنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال وضع التحكيم كحافز جاذب لاستثمار الأجنبي، وضمنان للتعاقد مع الدولة.

كانت الأسباب الاقتصادية متنوعة، و في اغلب الأحيان كانت ملائمة المتعاقد المستهلك للتكيف مع شرط التحكيم، هو الدافع وراء التعاقد مع الكيان العام بالنسبة للمؤسسة الأجنبية، ما يعني أن ليس الدولة فقط من تسعى إلى تحقيق غاياتها كسلطة عامة مطالبة بتلبية الصالح العام، بل أن المستثمر له مصلحة في إخضاع الدولة للتحكيم، فمن جهة سيبعدها عن القضاء الوطني الذي قد لا يثق بحيادته، ومن جهة أخرى سيدفع عنه الإجراءات القضائية المعقدة للقضاء التقليدي، و هذا لأن علاقته التعاقدية مع الدولة مرتبطة بمصالح تجارية و مالية متميزة بالمرونة، وتميزت مظاهر التحكيم في هذه المرحلة باتفاقيات ثنائية، وكذلك الانضمام الى الاتفاقيات الدولية، حتى تؤكد الجزائر استعدادها للدخول في النظام التحكيمي فانضمت الى العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مثل قانون الاتفاقي الجديد للتحكيم الدولي، كما أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات، ثنائية ومتعددة الأطراف أهمها نظام التحكيم الجزائري الفرنسي سنة 1983، حيث جاء هذا النظام الخاص كملحق لتبادل الرسائل كان في 27 مارس 1983، والتي لم تكن محل للمصادقة أو النشر لا في الجزائر ولا في فرنسا.¹

¹ ليدية دوفان، النظام القانوني للعقود الإدارية الدولية دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في القانون، فرع تحولات الدولة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، الجزائر، 2018، ص ص 148-151.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

كذلك الاتفاقية الجزائرية الأمريكية 17 أكتوبر 1990 لتشجيع الاستثمارات وقعت في واشنطن في 02 جوان 1990؛ والاتفاقية الجزائرية البلجيكية في ليكسمبورغ حيث وقعت الجزائر على هذه الاتفاقية في 24 افريل 1991 المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة في الاستثمار؛ والاتفاقية الجزائرية الإيطالية وقعت هذه الاتفاقية في 08 ماي 1991، وتعلق بالترقية المتبادلة للاستثمارات، واتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتماد، وتنفيذ القرارات التحكيمية التي انضمت إليها الجزائر سنة 1988، وتشمل جميع القرارات سواء من محكمين معينين، في الحالات خاصة، أو التي تصدرها هيئات التحكيم الدائمة، كما تطبق على القرارات التحكيمية غير الوطنية في الدولة التي يطلب فيها اعتمادها؛ وتنفيذها؛ واتفاقية التعاون القانوني والقضائي؛ بين دول هذا الاتحاد؛ واتفاقية الرياض وعمان المتعلقة بالتعاون القضائي، اللتان دخلتا حيز التنفيذ في 30 أكتوبر 1983؛ واتفاقية إنشاء الوكالة الوطنية الجزائرية لضمان الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى؛ ومنح ضمانات للمستثمرين الأجانب لإقامة وسائل للمصالحة والتحكيم من أجل تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات؛ حيث رافقت دخول الجزائر غمار اقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ودخولها إليها وتم تعديل قانون الإجراءات المدنية الجزائرية في المرسوم التشريعي 09/93، وأدرج التعديل ضمن الباب الرابع من الكتاب الثامن من الأمر 156/66 بعنوان الأحكام الخاصة بالتحكيم التجاري الدولي وتقارب أحكامه مع القانون الفيدرالي السويسري 1978.¹

ب- مرحلة ما بعد سنة 1993 : بعد أن تم ملاحظة التناقض البارز بين مضمون المادة 442 من قانون الإجراءات المدنية الجزائري الرافضة للتحكيم، وبين الواقع الذي شهد استخدام التحكيم بشكل متزايد، قامت الجزائر بالتدارك من خلال إصدار المرسوم التشريعي رقم 09/93 (الفرع الأول)، ومن ثم تطوير الأحكام المتعلقة به بموجب القانون رقم 09/08 الذي يضم قانون الإجراءات المدنية والإدارية (الفرع الثاني)، تكثفت الجهود والمبادرات الإيجابية من السلطات الجزائرية لتعزيز التحكيم الدولي لأسباب اقتصادية، مما أدى إلى إصدار المرسوم التشريعي رقم 03/93 الذي يعدل ويكمل قانون الإجراءات المدنية بمواد 458 مكررة، مع الحفاظ على النصوص السابقة المتعلقة بالتحكيم الداخلي. تم تعديل المادة 442 لتسمح بطلب التحكيم في حقوق يمتلك صاحبها الاختصاص المطلق فيها. ومن خلال هذا القانون، حاول المشرع الجزائري تقييد نطاق التحكيم باستخدام معايير قانونية واقتصادية. بعد صدور هذا القانون، أقرت الجزائر العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف

¹ فطومة بودلال، التحكيم في العقود الإدارية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم قانونية، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016، ص 143.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

لتعزيز وحماية الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية واتفاقية سيول لضمان الاستثمارات وصدر الأمر رقم 06/95 المتعلق بالمنافسة.

بعد انفتاح الجزائر بشكل واسع على ممارسة التحكيم بشكل عام، والتحكيم التجاري الدولي بشكل خاص، بموجب المرسوم التشريعي 09/93، قامت بإجراء بعض التعديلات على التحكيم التجاري الدولي وفقاً لقانون رقم 09/08، الذي يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية. وقد تم توسيع نطاق تطبيق التحكيم التجاري بالأخذ بعين الاعتبار المعيار الاقتصادي. كما تم إدخال تقسيمات جديدة ومفصلة، مثل الفصل بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي.

فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي في هذا القانون، فقد ورد في المادة 1039 أن التحكيم يعتبر دولياً إذا كان يتعلق بالمصالح الاقتصادية لدولتين على الأقل. ويرى البعض أن هذا التعريف يختلف عن التعريف السابق الذي ورد في المادة 458 مكرر من قانون الإجراءات المدنية لعام 1993، الذي يعتبر التحكيم دولياً إذا كان يفض النزاعات المتعلقة بالمصالح التجارية الدولية، بغض النظر عن موقع إقامة الأطراف. تقديم معيار جديد للتحكيم التجاري الدولي يثير تساؤلات بشأن دوافع المشرع والتي قد تكون لتوسيع نطاق التحكيم الدولي، إلا أنه كان من المستحسن تبني معيار اقتصادي خالص بدون قيود.

على الرغم من ذلك، يجب تفسير المادة 1039 في ضوء باقي القواعد التي أقرها القانون في مجال التحكيم الدولي. فالنظام الجديد يقترب أكثر من النظام الساري في الدول المتقدمة، ويتماشى مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والتحكيم الدولي. ومن ثم، يمكن فهم "النزاعات المتعلقة بالمصالح الاقتصادية لدولتين" بمعنى النزاعات الاقتصادية أو المالية بين دولتين مباشرة أو بين أشخاص معنويين أو طبيعيين منتمين لهاتين الدولتين، وذلك بموجب المادة 1006 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.¹ يمكن القول أن الجزائر، تمكنت من تعزيز التحكيم الدولي عبر سلسلة من الإصلاحات القانونية. بدأت هذه الجهود بإصدار المرسوم التشريعي رقم 09/93، وتطويرها بواسطة القانون رقم 09/08، الذي يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الذي عدل وأكمل قانون الإجراءات المدنية بمواد مكررة، مع الحفاظ على النصوص السابقة المتعلقة بالتحكيم الداخلي. من خلال هذه الإصلاحات، حاول المشرع الجزائري تحديد نطاق التحكيم بواسطة معايير قانونية واقتصادية، وبعد إصدار هذا القانون، كما اتخذت الجزائر خطوات إضافية بموجب الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز وحماية الاستثمارات الأجنبية.

¹ محمد عيساوي، محاضرات في التحكيم التجاري الدولي، للسنة الثانية ماستر، تخصص قانون الأعمال، جامعة أكلي محمد أولحاج بالبويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، السنة الجامعية: 2020 / 2019، ص ص 22-23.

والتحويل (B.O.T)

ثانيا: شرط التحكيم ومشاركة التحكيم في قانون التحكيم الجزائري:

لكي يستطيع أطراف عقد الاستثمار اللجوء إلى التحكيم، فإن عليهم الاتفاق على ذلك فهو الذي ينقل الفصل في منازعات الاستثمار من يد القضاة العاديين إلى أشخاص آخرين يختارونهم يطلق عليهم المحكمين .

لذلك يمكن أن يرد اتفاق التحكيم كشرط ضمن نصوص عقد الاستثمار، أو في اتفاق مستقلاً عن عقد الاستثمار ويبدو لنا أن لاتفاق التحكيم شكلين هما: شرط التحكيم ومشاركة التحكيم .

فبالنسبة لشرط التحكيم، فهو عبارة عن نص وارد ضمن نصوص عقد الاستثمار يقرر الالتجاء إلى التحكيم كوسيلة لحل المنازعات التي تحدث مستقبلاً بين المتعاقدين حول العقد وتنفيذه.

أما بالنسبة لمشاركة التحكيم، فهي عبارة عن اتفاقية مستقلة يُبرمها أطراف العلاقة الاستثمارية بعد نشوء النزاع، يتفقون بموجبها على عرض المنازعات القائمة بينهم بالفعل على التحكيم لحلها.

يتبين لنا من التعاريف المتقدمة أن شرط التحكيم يرد لغرض حسم منازعة محتملة الوقوع، أما مشاركة التحكيم فأنها تمثل عقد مستقل لحسم منازعة نشأت بالفعل، ويراد حسمها عن طريق التحكيم.¹

يأخذ الاتفاق على التحكيم إحدى صورتين شرط التحكيم أو مشاركة تحكيم، فكل من شرط التحكيم ومشاركة التحكيم يعتبران اتفاقاً على التحكيم.

وشرط التحكيم (la clause compromissoire) هو اتفاق بين طرفين على أن ما قد ينشأ بينهما من نزاع بشأن علاقة قانونية معينة يفصل فيه بواسطة التحكيم.

ويرد الشرط عادة في نفس العقد الأصلي مصدر الرابطة القانونية، وبالتالي فإن شرط التحكيم إنما يقصد منه تنازل المتعاقدين مسبقاً، وقبل نشوء النزاع عن مراجعة المحاكم والتزامها بعرض الخلاف على المحكمين. وقد عرفه المشرع الجزائري في المادة 1007 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه: " شرط التحكيم هم الاتفاق الذي يلتزم بموجبه الأطراف في عقد متصل بحقوق متاحة بمفهوم المادة 1006 أعلاه، لعرض النزاعات التي قد تثار بشأن هذا العقد على التحكيم".

أما مشاركة التحكيم (le compromis) هي الاتفاق الذي يتم بين طرفين بعد قيام النزاع بينهما لعرض هذا النزاع على التحكيم. ولقد أجازته المشرع صراحة في نص المادة 1011 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه: "اتفاق التحكيم هو

¹ إبراهيم إسماعيل إبراهيم الربيعي، ماهر محسن عبود الحيكاني، التحكيم ضمانة إجرائية لتسوية منازعات الاستثمار: دراسة مقارنة، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون جامعة بابل، مجلد 03، عدد 02، العراق، 2016، ص 71.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

الاتفاق الذي يقبل الأطراف بموجبه عرض نزاع سبق نشوؤه على التحكيم. والمميز لمشارطة التحكيم هي أنها تتم بعد نشأة النزاع فنشأة النزاع مفترض ضروري لصحة مشارطة التحكيم".¹

وبذلك فإن اتفاق التحكيم طبقاً للقانون الجزائري يتخذ إما في صورة شرط التحكيم، والذي يكون في عقد متصل بشأن النزاعات التي قد تنشأ بين الطرفين المتعاقدين، ويثبت شرط التحكيم بالكتابة في الاتفاقية الأصلية، أو في الوثيقة التي تستند إليها، أو في صورة مشارطة التحكيم، وهو ما يعكس مبدأ استقلالية اتفاق التحكيم التجاري الدولي في القانون الجزائري.

استنتاجاً لما سبق ذكره في هذا المطلب، يمكن القول أن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر، تميل أكثر لكونها عقوداً إدارية أكثر من كونها مدنية أو تجارية، ذلك لأن الطرف الحكومي يكون دائماً أحد أطراف العقد، ويكون الهدف الأساسي من هذه العقود هو تحقيق المصلحة العامة، مثل تطوير البنية التحتية أو توفير خدمات عامة، وليس تحقيق الربح التجاري فقط. هذه العقود تخضع بشكل أساسي للقوانين التي تنظم العقود الإدارية في البلاد، نظراً لأن الجهة الحكومية تكون طرفاً رئيسياً في العقد، وتحتفظ بسلطات سيادية تتعلق بإدارة المشاريع وتحقيق المصلحة العامة.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية:

تبنّت المملكة العربية السعودية نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كأحد الأساليب الرئيسية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية. يهدف هذا النظام إلى جذب الاستثمارات الخاصة وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع الكبيرة. تنظم عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية بموجب قوانين المنافسات والمشتريات الحكومية وقانون التخصيص، اللذان يحددان الإطار القانوني والشروط التي يجب أن تتبعها هذه المشاريع. يتضمن ذلك الإجراءات المتعلقة بالتراخيص، وضوابط البناء، والشروط المالية، والضريبة. استخدمت المملكة هذا النظام في مجالات متعددة مثل الطرق والجسور والمطارات، حيث تعتبر هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة لتحسين البنية التحتية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المنظومة القانونية السعودية:

نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية يُعتبر نوعاً من الخصخصة، وأسلوب من أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، حيث يتيح هذا النظام التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الكبيرة.

¹ نبيل صالح العرابوي، اتفاق التحكيم، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، المجلد 2016 العدد 15، جوان 2016، الجزائر، ص 362.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

بناء على التوجه السائد في جميع الدول للأخذ بنظام هذه العقود وقيام المملكة العربية السعودية بمشاركة القطاع الخاص وإعطائه بعض الامتياز لتنفيذ بعض المشروعات في معظم مجالات الخدمات البلدية والبنية التحتية بصفة عامة في المملكة، كان من الواجب صدور نظام يصادق على كل امتياز يتعلق باستثمار أو بمشروعات البنية التحتية أو المرافق العامة. وبالتالي فإن أي عقد بأسلوب البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) يبرم في المملكة العربية السعودية لاستغلال أي من المرافق العامة، لا بد أن يصادق عليه بمرسوم ملكي حتى يكون نافذاً. مثل مشاركة القطاع الخاص مع شركة الكهرباء السعودية في إنشاء محطات كهرباء، وتشغيلها والقيام بأعمال الصيانة وفقاً لنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) وأيضاً قامت المملكة بعد تفعيل القرار رقم (2/27) لسنة 2006 بوضع قواعد منظمة لإسهامات القطاع الخاص في تطوير قطاع المياه والصرف الصحي. وقامت المملكة أيضاً بإسناد عملية تحلية المياه بمنطقة جدة لشركة (JSC) اليابانية، وقد نجحت الشركة في توفير الخدمة من المياه المحلاة لعدد 2.5 مليون شخص، يمكنهم الاستفادة من المياه التي تم إنتاجها، كما قامت السعودية في عام 2006 بإبرام اتفاقية مع دولة ماليزيا تم بموجبها توسعة ميناء جدة، لزيادة قدرته على التعامل مع السفن الكبيرة والعديد من الحاويات ليصل إلى نحو 105 مليون حاوية تضاف إلى القدرة الحالية والبالغة نحو أربعة مليون حاوية، وعلى أن يتم التعاقد وفقاً لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، لذا عكف المشرع السعودي على وضع نظام للأخذ بهذه العقود لتخفيف العبء على الموازنة العامة في الدولة.¹

أولاً: قانون التخصيص واللائحة التنفيذية لنظام التخصيص (المعدلة):

يعد قانون التخصيص الصادر بتاريخ 18 مارس 2021م (05 شعبان 1442هـ) خطوة مهمة نحو تنظيم وتوجيه عمليات التخصيص في المملكة، حيث يأتي هذا القانون تحت سقف المرسوم الملكي رقم (م/63) وتاريخ 5 أوت 2021م (27 ذو الحجة 1442هـ)، وقرار مجلس الوزراء رقم (436) وتاريخ 3 أوت 2021م (25 ذو الحجة 1442هـ).

يهدف هذا القانون إلى تحديد سلطات الجهات المختصة في إصدار الموافقات، ودراسة وتنفيذ مشاريع التخصيص، وتحديد القواعد التنظيمية الملائمة، بالإضافة إلى توجيه الأهداف المرتبطة بتلك المشاريع، وتحديد العقود والشركات التي ينطبق عليها أحكام هذا النظام. كما يتضمن القانون تفاصيل حول أساليب التخصيص المتاحة، ومهام وصلاحيات وزارة المالية في هذا السياق.

¹ فهم عمر فهم عايد، الطبيعة القانونية لعقود B.O.T وآثارها الاقتصادية والمالية في المملكة العربية السعودية، جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون بأسبوط المجلة العلمية، المجلد 04، العدد 35، أكتوبر 2023، الجزء الأول، جمهورية مصر العربية، 2023، ص 128.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

تضمن القانون عدة أحكام رئيسية، منها تحديد القطاعات المستهدفة بالتخصيص؛ كالصحة؛ التعليم؛ النقل؛ والطاقة ووضع أسس الشراكة العادلة بين القطاعين العام والخاص. كما ينظم القانون آليات التنفيذ، مثل إجراءات التعاقد؛ اختيار الشركات المؤهلة؛ التقييم المالي والفني؛ ومتابعة الأداء بعد تنفيذ المشاريع.

يحرص القانون على تحقيق الشفافية والعدالة في عملية التخصيص، من خلال وضع معايير واضحة لإدارة المخاطر وتوزيعها بين الأطراف المعنية. إضافة إلى ذلك، يدعم القانون الابتكار والاستثمار من قبل القطاع الخاص، مع الحفاظ على حقوق العاملين واستمرارية تقديم الخدمات العامة بجودة عالية.

ويوفر القانون أيضاً إطاراً قانونياً لرقابة عمليات التخصيص وتأمين سيرها بما يحقق الشفافية والنزاهة، ويضع الضوابط اللازمة للحفاظ على استقرار البيئة الاقتصادية وتعزيز الثقة بين الشركات والمستثمرين.¹

ويتمثل دور اللائحة التنفيذية لنظام التخصيص (المعدلة) في تحديد، آليات اختيار المشاريع المؤهلة للتخصيص بناءً على دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، وتضع إجراءات تفصيلية للتعاقد مع القطاع الخاص تشمل تقديم العروض؛ التقييم؛ والمفاوضات. كما تنظم إدارة المخاطر من خلال توزيعها بين الجهات الحكومية والشركاء لضمان استدامة المشاريع، وتحدد قواعد متابعة الأداء والرقابة لضمان الالتزام بالمعايير المتفق عليها. بالإضافة إلى ذلك، توفر أحكاماً لحماية حقوق الموظفين المتأثرين بعملية التخصيص، بما يضمن انتقاهم العادل إلى الجهات الجديدة..

هذا النظام يتضمن عقوداً تعاقدية بين الحكومة والشركات الخاصة، حيث تقوم الشركات الخاصة بتنفيذ وتشغيل المشاريع لفترة معينة، ثم يتم نقل الملكية للحكومة بعد انتهاء هذه الفترة. يهدف هذا النظام إلى تعزيز التنمية الوطنية من خلال استخدام الخبرات والاستثمارات الخاصة. تتيح عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) الاستفادة من القدرات والموارد الخاصة للشركات، مما يسهل تنفيذ المشاريع الضخمة وتحسين البنية التحتية للبلاد، حيث تنص المادة (54) من اللائحة التنفيذية لنظام التخصيص (المعدلة): مع مراعاة تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) الوارد في النظام والحد الأدنى لمشاريع التخصيص، يجب أن تشمل الدراسة التفصيلية تحديد الأسلوب المقترح للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشمل أساليب الشراكة الأساليب الآتية:

1. تشييد - تشغيل - نقل (BOT)

¹ تفاصيل نظام التخصيص متوفر على الرابط: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8af67ec1-6776-4f67-abb4>

ad0900eadf2f/1 تاريخ الاطلاع: 2024/03/26.

والتحويل (B.O.T)

2. تشييد - تملك - تشغيل (BOO)
3. تشييد - تملك - تشغيل - نقل (BOOT)
4. تشييد - نقل - تشغيل (BTO)
5. تصميم - تشييد - صيانة (DBM)
6. تصميم - تشييد - تشغيل (DBO)
7. تصميم - تشييد - تمويل - صيانة (DBFM)
8. تصميم - تشييد - تمويل - تشغيل - صيانة (DBFOM)
9. تصميم - تشييد - تمويل - تشغيل (DBFO)
10. تصميم - تشييد - إدارة - تمويل (DCMF)
11. إعادة تأهيل - تملك - تشغيل (ROO)
12. أي أسلوب آخر من أساليب الشراكة ينطبق عليها تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وتوافق عليه الجهة المختصة عند الموافقة على الوثيقة.¹

عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تُعتبر أداة حيوية ضمن إطار قانون التخصيص في المملكة العربية السعودية، حيث تساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف هذا القانون من خلال تنظيم وتحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). قانون التخصيص يوفر الإطار القانوني لتنفيذ عملية تخصيص الأصول والخدمات العامة للقطاع الخاص، مما يتيح للجهات الحكومية نقل مسؤوليات تطوير وتشغيل المشاريع إلى شركات خاصة. ضمن هذا الإطار، تلعب عقود عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) دورًا محوريًا، حيث توفر نظامًا محددًا لتحقيق هذه الأهداف.

عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تتيح للقطاع الخاص بناء وتشغيل المشروعات العامة لفترة زمنية محددة، ثم نقل ملكيتها إلى الحكومة بعد انتهاء فترة العقد. هذا النموذج يتماشى مع فلسفة قانون التخصيص الذي يهدف إلى تعزيز كفاءة تقديم الخدمات وتقليل الأعباء المالية على الحكومة. من خلال هذا النموذج، يستفيد القطاع الخاص من فرصة الاستثمار وإدارة المشاريع، بينما تستفيد الحكومة من تحسين جودة الخدمات وتخفيف التكاليف الأولية.

¹ متوفرة على الرابط: <https://www.ncp.gov.sa/ar/Pages/ImplementingPSPlaw.aspx> تاريخ الزيارة: 2024/03/25.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

بالتالي، عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تعتبر آلية عملية تُنفذ ضمن إطار قانون التخصيص، حيث تعزز من تحقيق أهدافه من خلال شراكة فعالة مع القطاع الخاص، مما يساهم في تطوير البنية التحتية والخدمات العامة بكفاءة وبتكلفة معقولة.

ثانياً: نظام المنافسات والمشتريات الحكومية:

يمثل قانون نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/128) وتاريخ 16 جويلية 2019م (13) ذو القعدة 1440هـ)، ركيزة أساسية في تنظيم الصفقات العمومية، حيث يهدف إلى تحقيق عدة أهداف مهمة: أولاً، يسعى النظام إلى تنظيم الإجراءات المتعلقة بالأعمال والمشتريات، ومنع استغلال النفوذ وتأثير المصالح الشخصية فيها، وذلك بهدف حماية المال العام وضمان استخدامه بشكل نزيه وفعال.

ثانياً، يهدف النظام إلى تحقيق أفضل قيمة للمال العام من خلال التعاقد على الأعمال والمشتريات، وتنفيذها بأسعار تنافسية عادلة، مما يضمن استفادة أكبر للمؤسسات الحكومية والمجتمع بشكل عام.

ثالثاً، يسعى النظام إلى تعزيز النزاهة والمنافسة، وتحقيق المساواة بين المتنافسين، وتوفير معاملة عادلة للجميع، بهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتعزيز الشفافية والنزاهة في البيئة التجارية والحكومية.

يتضمن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي أساليب تعاقد متعددة لتلبية احتياجات الجهات الحكومية، بما في ذلك عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يُعتبر نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) أحد هذه الأساليب، حيث يُمكن الجهات الحكومية من تنفيذ مشاريع البنية التحتية بالتعاون مع القطاع الخاص، مما يساهم في تخفيف العبء المالي على الدولة وتحفيز التنمية الاقتصادية.

وتنص المادة 94 من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية (2020) الباب 04: إبرام العقود وتنفيذها. الفصل 01: صياغة العقود ومدد تنفيذها.

أولاً: "تتعقد الجهة الحكومية لتنفيذ أعمالها ومشاريعها وفقاً لأنواع العقود الآتية:

1. عقد الإنشاءات العامة.

2. عقود الخدمات ذات التنفيذ المستمر.

3. عقد التوريد.

4. عقد تقنية المعلومات.

والتحويل (B.O.T)

5. عقد الخدمات الاستشارية.

6. عقد إدارة المشاريع.

7. عقد التصميم.

8. عقد التصنيع.

9. عقد استئجار المنقولات.

10. عقد بيع المنقولات.

11. أي عقود أخرى لتنفيذ أعمال معينة للجهة الحكومية."

ثانياً: تلتزم الجهة الحكومية عند تنفيذ الأعمال والمشتريات خارج المملكة بتطبيق نماذج العقود المعتمدة لهذه الأعمال، وبالنسبة للدول التي تلتزم بتطبيق نماذج عقودها، فيجوز تطبيق تلك النماذج على ألا تخالف أحكام النظام وهذه اللائحة.¹

نظام المنافسات والمشتريات الحكومية وعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية يرتبطان بشكل وثيق من خلال تنظيم وإدارة المشاريع الحكومية وتطوير البنية التحتية بالشراكة مع القطاع الخاص. يضمن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية إطاراً قانونياً وتنظيمياً يحدد كيفية إجراء المناقصات الحكومية والتعاقدات، بما يعزز الشفافية والنزاهة والكفاءة في استخدام الموارد العامة. ضمن هذا الإطار، تأتي عقود عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كآلية تتيح للجهات الحكومية إبرام عقود مع الشركات الخاصة لبناء وتشغيل ونقل المشاريع، مما يساهم في تطوير البنية التحتية بكفاءة وفعالية. هذه العقود تلتزم بمبادئ الشفافية والمنافسة العادلة التي يحددها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، مما يعزز الثقة بين القطاعين العام والخاص ويضمن تحقيق أفضل قيمة مقابل المال.

وتنص المادة 15 من نظام الحكم في المملكة على "أنه لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب نظام" وتعتبر هذه المادة ذات صلة وثيقة بعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية، كونها تمثل الإطار القانوني الذي ينظم منح الامتيازات للقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية. هذه العقود تمنح الشركات الخاصة حق استثمار أو تشغيل مرافق عامة لفترة محددة قبل أن تعود ملكيتها وإدارتها إلى الدولة، مثل مشاريع الطاقة والمياه والطرق.

¹ تفاصيل نظام المنافسات و المشتريات الحكومية متوفر على الرابط:

<https://www.mof.gov.sa/Knowledgecenter/newGovTendandProcLow/Documents/%D9%85%D9%84%D9%81%20%D8%B1%D8%A8%D8%B7%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AB%20v.pdf>

3.pdf تاريخ الاطلاع: 2024/03/26.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

وفقاً لهذه المادة، يجب أن تتم هذه الامتيازات ضمن إطار قانوني محدد يضمن الشفافية. كما تُعزز المادة ضمان عدم استغلال موارد البلاد بطريقة عشوائية أو غير مشروعة، مما يضمن تحقيق المصلحة العامة عبر التزام الدولة بتطبيق أنظمة واضحة تُحكم عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) وتحقق توازناً بين تشجيع الاستثمار الخاص وحماية حقوق الدولة.¹

الفرع الثاني: التحكيم في عقود الاستثمار الدولي في القانون السعودي:

يمثل التحكيم وسيلة فعالة لحل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمرين الأجانب والدولة المضيفة أو بين المستثمرين أنفسهم. تُولي المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً للتحكيم كوسيلة لحل النزاعات الاستثمارية، حيث تسعى لتعزيز بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة من خلال إطار قانوني وتنظيمي محكم.

أولاً: الأساس القانوني:

يُنظم التحكيم في القانون السعودي بموجب نظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 34 بتاريخ 16 أبريل 2012 الموافق ل 24 جمادى الأولى 1433 هـ، والذي ينظم عملية التحكيم في المملكة العربية السعودية. يحدد هذا النظام الإجراءات والقواعد التي يجب اتباعها في إجراءات التحكيم، بما في ذلك التحكيم الوطني والدولي. يهدف هذا النظام إلى توفير بيئة قانونية مواتية للتحكيم وتوفير آليات فعالة لتسوية النزاعات.

وفقاً لنظام التحكيم السعودي الصادر بموجب المرسوم الملكي السابق ذكره، يتيح هذا النظام للأطراف، سواء كانت محلية أو دولية، اللجوء إلى التحكيم لتسوية المنازعات دون الحاجة إلى اللجوء إلى القضاء التقليدي، ويشمل ذلك التحكيم أمام هيئات دولية كمحكمة التحكيم الدولية في لندن أو مركز التحكيم في جنيف. يشترط أن يتضمن العقد بنداً ينص على التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات، ويمكن للأطراف تحديد مركز التحكيم والقوانين المطبقة. كما أن المملكة العربية السعودية طرف في اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، مما يضمن تنفيذ الأحكام الصادرة عن هيئات التحكيم الدولية شريطة أن تكون متوافقة مع النظام العام السعودي، مما يعزز بيئة الاستثمار ويسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.²

¹ المادة 15 من النظام الأساسي للحكم للمملكة العربية السعودية، الصادر بالأمر الملكي رقم أ/90 بتاريخ 27/08/1412 هـ الموافق 01/03/1992 م، والمنشور بتاريخ 02/09/1412 هـ الموافق 06/03/1992 م.

² الموقع الإلكتروني للمركز السعودي للتحكيم التجاري: <https://sadr.org/ADRService-arbitration-arbitration-FAQs> تاريخ الاطلاع: 2024/03/29.

والتحويل (B.O.T)

ثانياً: شرط التحكيم ومشاركة التحكيم في قانون التحكيم السعودي:

القانون السعودي لم يفرق بين شرط التحكيم ومشارطته، حيث جاء بنص عام أجاز فيه الاتفاق على التحكيم في نزاع معين قائم، كما أجاز الاتفاق مسبقاً على التحكيم في أي نزاع يقوم نتيجة لتنفيذ عقد معين، حيث تشير المادة 01 من قانون التحكيم السعودي: "تدل العبارات الآتية الواردة في هذا النظام على المعاني الموضحة أمامها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك: 1. اتفاق التحكيم: هو اتفاق بين طرفين أو أكثر على أن يحيلوا إلى التحكيم جميع أو بعض المنازعات المحددة التي نشأت أو قد تنشأ بينهما في شأن علاقة نظامية محددة، تعاقدية كانت أم غير تعاقدية، سواءً أكان اتفاق التحكيم في صورة شرط تحكيم وارد في عقد، أم في صورة مشاركة تحكيم مستقلة.

2. هيئة التحكيم: هي المحكم الفرد أو الفريق من المحكمين، الذي يفصل في النزاع المحال إلى التحكيم.

3. المحكمة المختصة: هي المحكمة صاحبة الولاية نظاماً بالفصل في المنازعات التي اتفق على التحكيم فيها.¹

وتبين لنا من ذلك أن بطلان عقد الاستثمار لا يؤثر على شرط التحكيم المدرج ضمن بنود هذا العقد والعكس الصحيح أي أن بطلان شرط التحكيم لا يؤثر على عقد الاستثمار وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الفعالية المطلوبة للتحكيم كضمانة للمستثمرين في حسم منازعاتهم الاستثمارية.

وتنص المادة تنص المادة (21) من نظام التحكيم السعودي على: "يعد شرط التحكيم الوارد في أحد العقود اتفاقاً مستقلاً عن شروط العقد الأخرى. ولا يترتب على بطلان العقد. الذي يتضمن شرط التحكيم. أو فسخه أو إنجائه بطلان شرط التحكيم الذي يتضمنه إذا كان هذا الشرط صحيحاً في ذاته".² أن شرط التحكيم الوارد في العقد يُعتبر اتفاقاً مستقلاً عن باقي شروط العقد الأخرى، مما يعني أن بطلان العقد أو فسخه أو إنجائه لا يؤدي إلى بطلان شرط التحكيم إذا كان هذا الشرط صحيحاً في ذاته. وبالتالي، يظل شرط التحكيم سارياً ويُنفذ حتى في حالة إلغاء العقد، مما يعزز من استقرار آلية التحكيم كوسيلة لحل النزاعات بشكل مستقل عن مصير العقد ذاته، ويعطي ضماناً قانونياً للأطراف لضمان استمرارية التحكيم كحل بديل للقضاء العادي.

¹ قانون التحكيم السعودي متوفر على الرابط: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/5535039e-13da-43f6-8f53-a9a700f26485/1> تاريخ الاطلاع: 2024/03/27.

² قانون التحكيم السعودي متوفر على الرابط: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/5535039e-13da-43f6-8f53-a9a700f26485/1> تاريخ الاطلاع: 2024/03/27.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

حيث يستشف من هذه المادة مبدأ استقلالية شرط التحكيم عن العقد الأساسي من المبادئ الأساسية في النظام القانوني السعودي، مما يضمن حماية حقوق الأطراف المتعاقدة وتوفير آليات فعالة لحل المنازعات.

استنتاجاً لما سبق ذكره في هذا المطلب، يمكن القول أن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، في المملكة العربية السعودية، تعتبر أكثر عقوداً تجارية أكثر من كونها مدنية أو خاصة. حيث أن النظام القانوني الذي ينظمها يعاملها كجزء من الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، مع تركيز على الأهداف التجارية والاستثمارية التي تحقق الربحية للقطاع الخاص وتحسن الخدمات العامة للقطاع العام، وفقاً لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي، يُعامل المستثمرون الأجانب والمحليون كأطراف تجارية عند الدخول في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T). وهذا النظام ينص على إجراءات تجارية واضحة تضمن أن الطرف الخاص يدير المشروع ويحقق أرباحاً من خلال استثمار تجاري وليس على أساس مدني أو خاص، فعلى الرغم من عدم وجود مادة محددة في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية تنص صراحةً على الطبيعة التجارية لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، إلا أن هذه العقود تُنظم ضمن إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)، والتي تُعتبر أنشطة تجارية بطبيعتها.

من حيث التصنيف القانوني، قد تكون بعض الجوانب من عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) مرتبطة بالعقود المدنية، نظراً لطبيعة التزامات الأطراف في تنفيذ المشروع وفقاً للمعايير المحددة، ولكن بسبب طابعها التجاري وارتباطها بالمشاريع الكبيرة والتمويلات، فهي تصنف بشكل رئيسي كعقود تجارية.

المطلب الثالث: تحليل لأوجه الاختلاف والتشابه بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في القوانين المنظمة لعقود البناء،

التشغيل والتحويل (B.O.T):

الفرع الأول: نقاط التشابه:

عدم وجود إطار قانوني صريح يحكم عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، حيث ان في القانون الجزائري، تمت الإشارة لهذه العقود، كنوع من عقود الامتياز والتفويض في نصوص القانون الجزائري وهي تحمل نفس المعنى لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T). كما أن النظام القانوني السعودي اعتبرها إحدى آليات الخصوصية وتنفيذ المشتريات دون الخوض في تفاصيل هذه بالعقود، حيث تركها (أي التفاصيل) للمتعاقدين.

كان الهدف من هذا النوع من العقود هو إشراك القطاع الخاص في الدولتين إلا أن دور القطاع الخاص بقي رغم ذلك هامشياً، وتبقى مشاريع البنية التحتية من اختصاص الدولة.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

تمكنت الجزائر والمملكة العربية السعودية، من توفير بيئة قانونية مستقرة وموثوقة للمستثمرين في القطاعات التي يتم تنفيذ مشاريع نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، حيث تمكنت الدولتان من تعزيز التحكيم الدولي عبر سلسلة من الإصلاحات القانونية، وأهم ما يمكن ملاحظته أن التشريعات القانونية تمنح الاستقلالية بين شرط التحكيم ومشاركة التحكيم، اتخذت الجزائر خطوات هامة لتعزيز التحكيم الدولي من خلال سلسلة من الإصلاحات القانونية، بدأت بإصدار المرسوم التشريعي رقم 09/93، وتطورت بواسطة القانون رقم 09/08.

كما يُقر القانون السعودي مبدأ استقلال شرط التحكيم عن عقد الاستثمار، حيث تنص المادة الحادية والعشرون من نظام التحكيم السعودي على أن شرط التحكيم الوارد في العقد يُعتبر اتفاقاً مستقلاً عن باقي شروط العقد الأخرى، مما يعني أن بطلان العقد أو فسخه أو إنهائه لا يؤدي إلى بطلان شرط التحكيم إذا كان هذا الشرط صحيحاً في ذاته. وبالتالي يظل شرط التحكيم سارياً ويُنفذ حتى في حالة إلغاء العقد، مما يعزز من استقرار آلية التحكيم كوسيلة لحل النزاعات بشكل مستقل عن مصير العقد ذاته، ويعطي ضماناً قانونياً للأطراف لضمان استمرارية التحكيم كحل بديل للقضاء العادي. ويسمح هذا الاستقلال بـ:

ضمانة للمستثمرين: يُشكل استقلال شرط التحكيم ضماناً أساسية للمستثمرين، حيث يُمكنهم من اللجوء إلى التحكيم لحل منازعاتهم الاستثمارية حتى في حال بطلان عقد الاستثمار لأي سبب من الأسباب.

تشجيع الاستثمار: يُساهم استقلال شرط التحكيم في تشجيع الاستثمار الأجنبي، حيث يُعطي المستثمرين شعوراً بالثقة والأمان بفضل وجود آلية محايدة لحل منازعاتهم.

حماية مصالح الدولة: يُساعد استقلال شرط التحكيم في حماية مصالح الدولة، حيث يُمكنها من اللجوء إلى التحكيم لحل منازعاتها مع المستثمرين حتى في حال بطلان عقد الاستثمار.

قد يبطل عقد الاستثمار بسبب عدم استيفاء المستثمر للشروط المطلوبة، لكن يبقى شرط التحكيم سارياً ويمكن للمستثمر اللجوء إلى التحكيم للحصول على تعويضات.

قد يبطل شرط التحكيم بسبب عدم توافق أحكامه مع أحكام القانون، لكن يبقى عقد الاستثمار سارياً ويمكن للطرفين اللجوء إلى القضاء لحل منازعاتهم، يُعد استقلال شرط التحكيم عن عقد الاستثمار مبدأ هاماً يُساهم في ضمان حقوق ومصالح كل من المستثمرين والدولة.

الفرع الثاني: نقاط الاختلاف:

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

اقتصرت النصوص القانونية التي تحمل في معناها عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر على قوانين خاصة بقطاعات معينة دون وضع إطار عام لهذا النوع من هذا العقود، كالمادة 03 من الأمر رقم (10/03) المعدل والمتمم للقانون رقم (06/98) المحدد لقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، والقانون رقم 12/05 مؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه، مما نتج عنه حصر نطاق هذه العقود في نطاق ضيق، أما في المملكة العربية السعودية فإن هذا النوع من العقود يعتبر في القانون السعودي أحد آليات التخصيص، وكذلك آلية من آليات للحكومة لتنفيذ مشترياتها ومشاريعها وفقاً لهذه العقود، كما أن المشرع السعودي منح نوع من المرونة على هذه العقود، بما يتناسب مع احتياجات أطراف العقد.

ورد ذكر البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في القانون الجزائري بصورة غير مباشرة دون ذكر نوع العقد، بينما لم يرد ذكره في القوانين السعودية بشرح كافي، حيث كانت المراسيم الملكية متكفلة بشرح هذا النوع من العقود.

في الجزائر، تميل عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) إلى أن تكون عقوداً إدارية أكثر من كونها مدنية أو تجارية. ذلك لأن الطرف الحكومي يكون دائماً أحد الأطراف الرئيسيين في العقد، مما يوجه الأهداف نحو تحقيق المصلحة العامة مثل تطوير البنية التحتية أو توفير الخدمات العامة. هذه العقود تخضع للقوانين التي تنظم العقود الإدارية في الجزائر، حيث تحتفظ الدولة بسلطات سيادية لضمان تنفيذ المشاريع وتحقيق أهداف المصلحة العامة، وبالتالي تكون غالباً غير موجهة لتحقيق الربح التجاري بشكل أساسي. أما في المملكة العربية السعودية، فإن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تُعتبر عقوداً تجارية أكثر من كونها مدنية أو إدارية. في هذا النظام، تُعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي الإطار القانوني السائد، حيث يُركّز على الأهداف التجارية والاستثمارية التي تهدف إلى تحقيق الربحية للقطاع الخاص بينما تعمل على تحسين الخدمات العامة للقطاع العام. وفقاً لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي، يُعامل المستثمرون المحليون والأجانب كأطراف تجارية عندما يدخلون في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، ما يبرز دور الربح التجاري كمحرك رئيسي لهذه العقود.

تخصص الدولتان مبالغ كبيرة لتطوير برامج لتحسين ظروف السكن للمواطنين، مما يساهم في رفاهية وراحة المجتمع، كلاً من البلدين يولون اهتماماً كبيراً لتعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين الرعاية الصحية للمواطنين، وتعتبر نسبة كبيرة من الخدمات مجانية مما قد يعيق تدخل القطاع الخاص تنفيذ مشاريع البنية التحتية.

في الجزائر رغم أن قانون التحكيم الجزائري، المبني على قانون الإجراءات المدنية والإدارية لعام 2008، يعد جيداً، إلا أنه أقل تحديثاً مقارنة بالسعودية. فالنظام الجزائري ما زال يواجه بعض القيود المرتبطة بالتدخل الحكومي في العقود الإدارية ووجود تحفظات حول التحكيم في القطاعات الاستراتيجية مثل النفط والغاز، أما في السعودية، فبعد إصلاحات نظام التحكيم في

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

2012 لتتماشى مع المعايير الدولية، لا سيما قانون الأونسيترال النموذجي، أصبحت السعودية تقدم نظامًا حديثًا ومرنًا لتحكيم النزاعات. هذا الإصلاح يعزز الثقة الدولية ويوفر بيئة قانونية جاذبة للاستثمارات، خاصة في المشاريع الكبرى مثل البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).

في الجزائر، القوانين والتنظيمات قد تمثل عقبة أمام تنفيذ بعض قرارات التحكيم، خاصة إذا كانت تمس بالقطاعات الإستراتيجية للدولة. هذا القيد يعتبر تحديًا أكبر في الجزائر مقارنة بالمملكة العربية السعودية، حيث يكون تطبيقه أوسع نطاقًا، أما في المملكة العربية السعودية، فيلاحظ وجود قيود مرتبطة بالشريعة الإسلامية والنظام العام، إلا أن هذه القيود مدروسة وتهدف إلى ضمان توافق الأحكام مع القيم الدينية والاجتماعية، ومع ذلك، قد تحد هذه القيود من التنفيذ في بعض النزاعات الدولية.

يمكن القول أن الفرق بين الإطار القانوني لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والمملكة العربية السعودية يكمن في أن هذه العقود في الجزائر تميل أكثر لكونها عقودًا إدارية تُخضع لقوانين العقود الإدارية التي تمنح الحكومة سلطات سيادية واسعة، بينما تعتبرها في المملكة العربية السعودية تميل أكثر لكونها عقودًا تجارية تُنظمها قوانين المنافسات والمشتريات الحكومية، بهدف تشجيع الاستثمار الخاص وتحقيق الأرباح مع الحفاظ على المصلحة العامة.

المبحث الثاني: مجالات استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية:
عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تمثل آلية شراكة بين القطاعين العام والخاص تُستخدم في إنشاء وتشغيل المشاريع الكبرى في العديد من الدول. في الجزائر والمملكة العربية السعودية، تجدد هذه العقود تطبيقًا في عدة مجالات حيوية تسهم في تنمية الاقتصاد وتعزيز البنية التحتية. سنتناول أهم المجالات التي يستخدم فيها عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والسعودية.

المطلب الأول: مجالات استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر:

لجأت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق هذا النظام في عدد من القطاعات، حيث لوحظ عمليا اللجوء لهذا النوع من العقود كألية للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، في العديد من القطاعات ولو أنها لم تكن كثيرة.

الفرع الأول: أهم القطاعات المعنية بعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر:

أغلبية مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) تم إطلاقها في إطار القانون 01/02 المتعلق بتطوير الاستثمار أو من خلال النصوص التنظيمية القطاعية. جميع العقود الموقعة منذ عام 2000 تم إبرامها مع شركاء أجنبية من جنسيات

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

مختلفة، هذه الاستراتيجية التي تبنتها الدولة الجزائرية سمحت للشركات الوطنية الشريكة بكسب مهارات تقنية وإدارية كبيرة.

ويمكن حصر أشكال عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) المعتمدة فيما يلي:

● نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T): تم اختيار هذين النوع من الشراكة لإنجاز 13 محطة لتحلية مياه البحر ومحطتين (02) لتوليد الكهرباء أطلقتها الشركة الجزائرية للطاقة (AEC).

● عقد الامتياز: تم اختيار هذا النوع من الشراكة لإدارة واستغلال وتحديث وصيانة المعدات المستخدمة في محطات الحاويات في ثلاثة (03) موانئ: الجزائر، جن جن وبجاية.

● عقد الإدارة ل:

○ إدارة مياه الشرب في المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة).

○ إدارة واستغلال مطار الجزائر.

○ إدارة النقل بما في ذلك المطار ومترو الجزائر¹.

من اهم القطاعات التي اهتمت فيها الحكومة الجزائرية بتطبيق فيها نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ما يلي:

أولاً: قطاع المياه:

إن الخدمة العمومية للمياه الصالحة للشرب من اختصاص الدولة والبلديات. فتسيير الخدمة العمومية مضمون من خلال

ثلاث أجهزة منصوص عليها في القانون المتعلق بالمياه في بابه السادس المواد من 100 الى 110.

● التسيير بالامتياز تمنحه الدولة (أو البلديات) لأشخاص معنويين من القانون العام. حيث منح مثل هذا النظام للخدمة

العمومية للمياه الصالحة للشرب، حالياً للمؤسسة العمومية المسماة "الجزائري للمياه" محدد بمرسوم تنقيدي رقم 54/08 المؤرخ

في 09 فيفري 2008 المتضمن المصادقة على دفتر الشروط النموذجي وقواعد الخدمة التابعة له.

● التسيير المفوض تمنحه الدولة أو المؤسسات العمومية لمعاملين عموميين أو خواص، على أساس المرسوم التنفيذي رقم

275/10 المؤرخ في 04 نوفمبر 2010. إن التفويض لمؤسسات فرعية عمومية (شركات ذات أسهم)، يمكنها أن تدعم بعقود

من نوع "تسيير" مبرمة مع متعاملين خواص.

¹ Abdelmalik Mezhouda, Salim Telidji, Aziz Nafa, Mohamed Chohra, Chemseddine Tidjani, Imèn Benkassir, **LES MÉCANISMES DE RÉPARTITION DES RISQUES DANS LES PARTENARIATS PUBLIC-PRIVÉ EN ALGÉRIE**, Les Cahiers du Cread, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le développement Vol. 38, n° 04, 2022, Algérie, 2022, p15.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

- التسيير عن طريق البلدية ويتم باستقلالية مالية.¹
 - وتنص المادة 77 من القانون رقم 12/05 مؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه: "تخضع لنظام امتياز استعمال الموارد المائية العمليات التي تتضمن، لا سيما، ما يأتي:
 - إنجاز الحفر من أجل استخراج الماء في الأنظمة المائية الجوفية المتحجرة أو بطيئة التجدد، من أجل استعمالات فلاحية أو صناعية، لا سيما في المناطق الصحراوية.
 - إقامة هياكل استخراج المياه الجوفية أو السطحية، عن طريق الربط بأنظمة توصيل المياه لضمان التموين المستقل للمناطق أو الوحدات الصناعية.
 - إقامة هياكل تحلية مياه البحر أو نزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة، من أجل المنفعة العمومية أو تلبية الحاجيات الخاصة.
 - إنجاز المنشآت الموجهة لاستعمال المياه القذرة المصفاة، من أجل الاستعمالات الفلاحية الفردية أو الجماعية أو الاستعمالات الصناعية.
 - تهيئة التنقيب عن المياه المعدنية الطبيعية ومياه المنبع أو المياه المسماة "مياه المائدة" الجوفية الأصل، التي كانت موضوع إجراء اعتراف بالنعوية، من أجل الاستغلال التجاري قصد الاستهلاك، تهيئة التنقيب أو الحفر عن مياه الحمامات التي كانت موضوع إجراء اعتراف بخصوصياتهما العلاجية لاستغلالها لأغراض علاجية استشفائية.
 - إقامة هياكل وتنفيذ العمليات الخاصة على مستوى الحواجز المائية السطحية والبحيرات لتطوير تربية المائيات والصيد القاري فيها أو النشاطات الرياضية والترفيه الملاحية.
 - إقامة هياكل عند أسفل السدود ونقاط المياه ومنشآت التحويل لتزويد المصانع الهيد وكهربائية".²
- ويمكن ملاحظة صيغة من صيغ عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر في المادة 17 من القانون (12/05) المتعلق بالمياه، ينص على أنه يتم إنشاء واستغلال المنشآت والهياكل التابعة للأملاك العمومية الاصطناعية للمياه من خلال عقد امتياز مبرم مع شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون العام أو القانون الخاص. وفي هذا النوع من العقود، يتولى الشخص الطبيعي أو المعنوي الممنوح له الامتياز تمويل بناء المنشأة وتشغيلها لفترة معينة. بعد انتهاء فترة العقد، يجب عليه إعادة أو إرجاع الأملاك إلى الدولة، كما استعملت الدولة الجزائرية التعاقد بصيغة البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في مجال تحلية مياه البحر

¹ موقع وزارة الري الجزائرية: https://www.mh.gov.dz/?page_id=7392 تاريخ الإطلاع: 2024/03/31.

² المادة 77 من القانون رقم 05-12 مؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

أو نزع والمعادن من المياه المالحة، وذلك بتشجيع من الشركة العامة "الجزائرية للمياه"، التي أخذت على عاتقها مسؤولية تنفيذ السياسة الوطنية بتنمية وتسيير قطاع المياه في الجزائر، وتتميز أغلب مشاريع إنشاء وتشغيل محطات تحلية مياه البحر بالجزائر، بالاعتماد على الشركات الإسبانية منذ سنة 2004، والمستعملة للتكنولوجيات الفرنسية والأمريكية التي حظيت على الثقة العالمية لخبرتها الواسعة في هذا المجال.¹

أ- إجراءات عقد امتياز تحلية مياه البحر:

يحدد إجراءات عقد امتياز تحلية مياه البحر بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 11 / 220 المؤرخ في 10 رجب عام 1432 الموافق 12 يونيو سنة 2011، الذي يحدد كفاءات منح امتياز استعمال الموارد المائية، بإقامة هياكل تحلية مياه البحر أو نزع الأملاح أو المعادن من المياه المالحة، من أجل المنفعة العمومية أو تلبية الحاجيات الخاصة، والذي يتضمن دفتر الشروط النموذجي المتعلق بامتياز استعمال الموارد المائية بإقامة هياكل تحلية مياه البحر أو نزع الأملاح أو المعادن من المياه المالحة.

1- نطاق الامتياز: حددت المادة 02 من المرسوم السابق نطاق الامتياز كما يلي:

- بناء منشآت لاقتطاع مياه البحر أو المياه المالحة ذات أصل سطحي أو جوفي.
- بناء واستغلال وحدات إنتاج تحلية المياه المالحة، أو المنزوعة الأملاح أو المعادن الموجهة للاستهلاك البشري أو إلى استعمالات أخرى.
- بناء واستغلال كل المنشآت الأخرى التي تسمح بمعالجة و / أو صرف المياه القذرة.
- يتضمن امتياز إقامة هياكل منجزة لغرض المنفعة العمومية، زيادة على ذلك تموين المياه المنتجة لصالح صاحب امتياز الخدمة العمومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب.

2- طلب الامتياز:

¹ أسماء تخنوني، مرجع سابق، متوفر على الرابط: <https://www.mohamah.net/law/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4> تاريخ الاطلاع: 2024/04/23.

والتحويل (B.O.T)

حسب المادة 05 من المرسوم السابق ذكره: "يخضع طلب امتياز إقامة هياكل تحلية مياه البحر أو نزع الأملاح أو المعادن من المياه المالحة، إلى تعليمة مشتركة تصدرها مصالح الإدارة المكلفة بالموارد المائية ومصالح الإدارة المكلفة بتسيير الأملاك العمومية البحرية والسياحة والبيئة على التوالي."¹

3-التزامات شركة المشروع:

تلتزم شركة المشروع حسب المرسوم السابق بم يلي:

3-1 بناء وصيانة الهياكل: فبالعودة إلى المادة 02 المتضمنة لدفتر الشروط النموذجي المتعلق بامتياز استعمال الموارد المائية بإقامة هياكل تحلية مياه البحر أو نزع الأملاح أو المعادن من المياه المالحة، من المرسوم السابق الذكر نجد أن شركة المشروع ملزمة بإنجاز الهياكل والمنشآت، محل العقد، كما نصت المادة 13: "يتعين على صاحب الامتياز ضمان صيانة منتظمة وتحديد مناسب للتجهيزات بغرض ضمان حسن سيرها."²

3-2 الالتزام بتقديم الخدمة العمومية بصفة دائمة:

يجب على شركة الامتياز ضمان أن المياه التي تمت توفيرها تتوافق مع المواصفات المحددة في القوانين والتنظيمات السارية، بغض النظر عن خصائص المياه الخام، كما يتعين على صاحب الامتياز ضمان صيانة منتظمة وتحديد مناسب للتجهيزات بغرض ضمان حسن سيرها."³

3-3 تحويل ملكية المشروع في نهاية مدة الامتياز:

حسب المادة 17 من القانون رقم 12/05 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 الموافق 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه، تُعتبر الأصول العامة الاصطناعية للمياه المنشآت والبنى التحتية التي تُصبح ملكاً للدولة بدون مقابل بعد انتهاء فترة عقد الامتياز أو التفويض للإنجاز والاستغلال. هذا يعني أن أي بني تحتية أو منشآت مائية تم إنشاؤها أو تشغيلها من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون العام أو الخاص تعود إلى الدولة بدون أي تعويض بعد انتهاء فترة العقد المحددة."⁴

¹ المادة 5 من المرسوم تنفيذي رقم 11 / 220 مؤرخ في 10 رجب عام 1432 الموافق 12 يونيو سنة 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية.

² المادة 13 من نفس المرسوم.

³ المادة 12 و 11 من نفس المرسوم.

⁴ المادة 17 من القانون رقم 12/05 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 الموافق 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية الجزائرية.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

تُعتبر هذه المرحلة النهائية (تحويل الأصول إلى الدولة بدون مقابل) من أهم المراحل في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، بعد انتهاء فترة العقد المحددة في مثل هذه العقود، التي تشمل بناء وتشغيل البنية التحتية من قبل القطاع الخاص، يتم تحويل الأصول إلى الدولة.

ب-ملف تحلية مياه البحر:

مولت البنوك العامة الجزائرية بشكل مشترك 14 مشروعًا كبيرًا (وزعت كالآتي: 07 مصانع لتحلية مياه البحر، 04 محطات كهربائية، مصنعين لإنتاج الأمونياك واليوريا، بالإضافة إلى مصنع إسمنت) بتكلفة إجمالية بلغت 593 مليار دينار جزائري واحتاجت إلى تمويلات بنكية بقيمة 428 مليار دينار جزائري. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تشمل 04 مشاريع أخرى (محطتين كهربائيتين ووحدين لتحلية المياه). مجموع هذه المشاريع يبلغ 387 مليار دينار جزائري، وتمويلاتها تصل إلى 273 مليار دينار جزائري وقد تم توفيرها بشكل فردي من قبل بنكين محليين. نلاحظ في هذا السياق أن البيانات الدقيقة المرتبطة بهذه المشاريع غير متاحة بشكل شامل في الجزائر في قاعدة بيانات موحدة، بل تتفرق في تقارير كل شركة مشروع. خلال عملية البحث، لوحظ غياب الإحصائيات في هذا المجال رغم أن هذه المعلومات قد تظهر أحيانًا في الصحف اليومية من خلال تصريحات صانعي القرار. لكن ووفقًا للمعايير المنهجية والبحث العلمي، تم استبعاد الاعتماد على هذه المقالات كمصادر للمعلومات في هذه الدراسة العملية، وذلك بسبب نقص الإحصائيات الرسمية وغياب البيانات الدقيقة والمتوافقة مع الأسس البحثية المعتمدة.

تم تنفيذ مشاريع تحلية المياه في الجزائر تحت صيغة التصميم، البناء، التملك والتشغيل (D.B.O.O)، كما يمكن ملاحظة بعض المشاريع بصيغة بناء، امتلاك وتشغيل (B.O.O)، وهي من أشكال نموذج البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) بالإضافة لعقود بيع بين سوناطراك والشركة الجزائرية للمياه بنظام "خذ أو ادفع". بهدف الوصول إلى قدرة أكثر من 2.3 مليون متر مكعب بحلول نهاية 2016 مع إنشاء 13 محطة لتحلية مياه البحر.¹

يمثل الجدول (01-04) أدناه الهيكل التمويلي لمشاريع تحلية مياه البحر في الجزائر بنموذج عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) وتكلفة كل مشروع.

¹ Zohir Ammari, Souhil Guemmaz, **The financing of projects in Algeria through the BOT mode, Case of the desalination of seawater**, Revue académique des études humaines et sociales, Université de Constantine 2, N° 20, Algérie, pp 35-36.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

الجدول رقم (01-04): بيانات ملف تحلية المياه في الجزائر

التكلفة الإجمالية (مليون دولار)	السعر (دولار/م ³)	هيكل الشراكة	شركة المشروع
400	0,85	AEC/BLACKAND VEATCH USA: 95/5%	Kahrama
257	0,85	AEC/GEOIONICS USA 30/70%	Hamma
128	0,77	AEC/GEIDA إسبانيا: 51/49%	Skikda
144	0,77	AEC/GEIDA إسبانيا: 51/49%	Beni Saf
251	0,77	AEC/HYFLUX & MALAKOFF :سنغافورة ماليزيا 51/49%	SoukTlata
297	0,77	AEC/SNC LAVALIN & ACCIONA: 51/49%	Fouka
201	0,77	AEC/GEIDA إسبانيا 51/49%	Honaine
227	0,73	AEC/INIMA AQUALIA إسبانيا 51/49%	Mostaganem
138	0,73	AEC/INIMA AQUALIA إسبانيا 51/49%	CapDjinet
492	0,56	AEC/ADE/HYFLUX سنغافورة 47/10/43%	Mactaa
231	0,59	AEC/BEFESA إسبانيا 51/49 %	Ténès
	-	AEC/SONATRACH/SONELGAZ/ADE: تمويل حكومي 35/35/15/15%	OUED EL SEBT & tarf

Source:

Zohir Ammari, Souhil Guemmaz, **The financing of projects in Algeria through the BOT mode, Case of the desalination of seawater**, Revue académique des études humaines et sociales, Université de Constantine 2, N° 20, Algérie, p36.

يُظهر الجدول أن معظم مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) المعتمدة في الجزائر في مجال تحلية مياه البحر تتميز بمساهمة كبيرة من الجانب الجزائري، حيث تتراوح نسبتها بين 49% و 51% في معظم الحالات. وكان من المفترض أن تنخفض هذه النسبة إلى الحد الأدنى وفقاً للفلسفة التمويلية لنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، التي تقوم أساساً على إشراك القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

علاوة على ذلك، يبلغ متوسط التكلفة الوحيدة لإنتاج المياه حوالي 0.73 دولار أمريكي للمتر المكعب، وهو سعر مرتفع نسبياً، مما يستلزم دعم الدولة لخفض سعر البيع إلى مستوى مقبول للمستهلك الجزائري. ونتيجة لذلك، بدلاً من أن تساهم هذه المحطات في تخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة، أصبحت مشاريع ممولة بشكل رئيسي من الأموال العامة، مع استمرار الدولة في دعم أسعار المياه للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين.

ج- بعض العقود الموقعة في إطار تحلية المياه بواسطة الامتياز بنظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):

يخضع الاستثمار في مجال تحلية المياه في الجزائر للقانون رقم 12/05 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 الموافق 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 220/11 مؤرخ في 10 رجب عام 1432 الموافق 12 يونيو سنة 2011، بالإضافة للأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بترقية الاستثمار، وفي هذا الإطار عقدت العديد من الصفقات في مجال المياه وبالخصوص في مجال تحلية مياه البحر.

1- اتفاقية استثمار بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وحامة ديسالنايشن واطر (Hamma Water-Desalination) لإنجاز مصنع تحلية مياه البحر:

HWD اختصار لـ "Hamma Water Desalination Spa"، وهي شركة مشروع تأسست لتحلية مياه البحر بتقنية التناضح العكسي، وتقع في موقع محطة كهرباء الحامة بالجزائر العاصمة، هي مثال بارز على التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال مشاريع البنية التحتية الكبرى، وخاصة في مجال تحلية مياه البحر، ساهم المشروع بشكل كبير في تلبية احتياجات المياه لسكان الجزائر العاصمة، مع تعزيز الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى البلاد.

1-1 المراحل التاريخية لإنشاء المحطة:

مرت عملية إنشاء محطة تحلية المياه حامة واطر ديسالنايشن (Hamma Water Desalination) بالمراحل التالية:
أكتوبر 2002: انطلاقة شركة الطاقة الجزائرية (AEC) لطلب العروض المحلية والدولية لإنشاء محطة تحلية مياه البحر في الحامة تحت صيغة بناء، امتلاك وتشغيل (BOO (Build, Own and Operate).
أكتوبر 2003: تم اختيار المستثمر الأمريكي "IONICS" لتنفيذ هذه المحطة.
ديسمبر 2003: تأسيس شركة المشروع: "حاما لتحلية مياه الشرب" HWD"، بعد توقيع اتفاقية شراكة بين المستثمر IONICS و AEC.
يناير 2004: بدء نشاط شركة المشروع HWD.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

فبراير 2005: استحواذ GE على IONICS ، وتغيير اسم المستثمر إلى GE IONICS HAMMA HOLDING (IRE) Ltd.

يونيو 2005: احتفالية لتوقيع عقود المشروع بحضور جميع الأطراف المعنية.

06 ديسمبر 2005: تمت المصادقة على الإغلاق المالي من خلال توقيع اتفاقية التمويل ("Finance Agreement") في نيويورك، بحضور ممثلين عن سوناطراك (SONATRACH)، والجزائرية للمياه (ADE)، والشركة الجزائرية للطاقة (AEC)، و GE Ionics Hamma Holding (IRE) Ltd، ومؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج (OPIC)، وبنك Citibank.

وقد تم خلال هذه المناسبة تحديد سعر مياه الشرب الذي سيتم تخصيصه حصرياً للمشتري.

21 ديسمبر 2005: بدء أعمال البناء، بتنفيذ نظام " (EPC) الهندسة والتوريد والإنشاء".*

24 فبراير 2008: افتتاح محطة التحلية بحضور رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

أفريل 2008: بدء تشغيل وحدات التحلية وبدء تسويق مياه الشرب؛ وقد تمثل هذه العملية بداية المرحلة التشغيلية لمدة 25 عامًا.

1-2 بنية المحطة:

تتكون المحطة من تسع وحدات تناضح عكسي أحادية المسار بقدرة إنتاجية تبلغ 25,100 متر مكعب في اليوم من مياه الشرب. هناك ثماني وحدات قيد الإنتاج بينما الوحدة التاسعة في وضع الاستعداد. يتم تشغيل العناصر الغشائية لكل وحدة بواسطة مضخة ضغط عالية ومعزز ومجموعة من 32 مبادل للطاقة. ويبلغ إجمالي الإنتاج 200 ألف م³/يوم، وهو ما يمثل مساهمة بنسبة 25% من الاحتياجات اليومية من مياه الشرب لسكان العاصمة.¹

* العقد الشامل (EPC) هو نوع من العقود التي، عند الانتهاء، يقوم صاحب المشروع بدوره بتشغيل المفتاح في الباب ويكون كل شيء يعمل بمعايير التشغيل الكاملة. في هذا النوع من الطريقة، يستخدم المالك شركة واحدة لتنفيذ التصميم والتوريد والبناء والتشغيل الكامل للعمل بأكمله. تشارك الشركة أيضًا في إدارة المشروع خلال عملية العقد بأكملها. يتحمل العميل مسؤولية إعداد بيان متطلباتهم والتي تصبح مسؤولية صارمة للمقاول لتوفيرها. يستخدم هذا النوع من العقود بشكل رئيسي لمشاريع العمليات ويُسمى أحياناً هندسة وتوريد وبناء (EPC). المصدر:

Abdul Razzak Rumane, **Total Quality Management: Applications and Concepts for Construction Projects**, CRC Press, 2024.

¹ الموقع الإلكتروني لشركة Hamma Water Desalination: <https://hwd-dz.com/cms/fr/projet-de-dessalement/historique.html> تاريخ الزيارة:

2024/05/01

والتحويل (B.O.T)

1-3 بطاقة وصفية للالتزامات المتوقعة:¹

طبيعة المشروع: تحلية مياه البحر.

المستفيد: حامة واطر ديساليناشن - شركة ذات أسهم.

العنوان: 17 طريق الخزان 16045 حيدرة، مدينة الجزائر - الجزائر.

طبيعة المشروع المنتظر: إنشاء.

الموقع: صابلات الحامة، مدينة الجزائر - الجزائر.

مناصب الشغل: خمسون (50).

الهيكلية المالية:

القيمة الإجمالية: 17,920,000,000 دج.

القيمة بالعملة الصعبة: 16.576,000,000 دج.

القيمة بالدينار الجزائري: 1,344,000,000 دج.

قيمة حصص الأموال الخاصة:

بالعملة الصعبة: 4,480,000,000 دج

بالدينار: 0 دج.

الهيكلية المالية تشير إلى اعتماد كبير على التمويل الدولي بالعملة الصعبة مع مساهمة كبيرة من الأموال الخاصة بالدولار

الأمريكي. هذا يعكس استراتيجية لتنويع مصادر التمويل وتقليل المخاطر المتعلقة بأسعار. المشروع يبدو معتمداً بشكل كبير

على الشراكات الدولية والتمويل الأجنبي لضمان نجاحه وتنفيذه بكفاءة، كما انه يعتمد أيضا على أموال وطنية.

الدائنون: كل مؤسسة مالية أو بنك، أو هيئة مالية وطنية أو دولية أو وكالة القرض المتعلق بالتصدير أو مؤمنو القرض أو كل

شخص آخر ما عدا مساهمي شركة المشروع، الذين يشاركون في التمويل الأولي للمشروع، أو في إعادة تمويل التمويل الأولي بما

فيه كل ضامن أو مؤمن على قرض الاعتماد الموافق عليه للتمويل أو إعادة التمويل، وكذا ذوي حقوقهم وخلفائهم ومستخلفيهم

والمتنازلين عن حقوقهم ومساهماتهم ووكلائهم والمتعاملين والممثلين والأمناء.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، السنة الرابعة والأربعون، تاريخ الصدور: 28 جانفي 2007 م.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

المشروع: استعمال الموقع والتنمية والتصوير والهندسة وامتلاك الأجهزة والمعدات والتصنيع والتمويل والحصول على الرخص والبناء والإتمام والتجارب والتشغيل والتأمين والحيازة والاستغلال والصيانة والحفظ وتفكيك المصنع وكل نشاط يترتب عن ذلك. المصنع: مصنع تحلية مياه البحر ذو سعة اسمية تقدر بـ 200,000 م³ في اليوم، الكائن بالحامة، ولاية الجزائر العاصمة، الجزائر، معد ومبني ومستغل من أو لحساب شركة المشروع.

شركة المشروع: شركة ذات أسهم حامة واطر ديسالنايشن HWD Spa، أو خلفائها، أو مستخلفيها أو وكلائها.

المساهمين في شركة Hamma Water Desalination:

GE IONICS HAMMA HOLDINGS (IRE) Limited- شركة ذات مسؤولية محدودة خاضعة للقانون

الإيرلندي، الكائن مقرها بـ 30 شارع هربرت، دبلين 02 جمهورية إيرلندا.

- الشركة الجزائرية للطاقة، شركة ذات أسهم.

تدخل هذه الاتفاقية، المصادق عليها من طرف المجلس الوطني للاستثمار، حيز التنفيذ ابتداءً من تاريخ التوقيع عليها من قبل الأطراف.

مدة هذه الاتفاقية محددة بثلاثين (30) سنة ابتداءً من تاريخ دخولها حيز التنفيذ.¹

تكتسب محطة تحلية مياه البحر التابعة لشركة Hamma Water Desalination أهمية اقتصادية كبيرة، حيث تسهم في تلبية الحاجة المتزايدة للمياه العذبة في الجزائر، خاصة في العاصمة والمناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية. تدعم المحطة التنمية الاقتصادية من خلال توفير المياه للمشاريع الصناعية والزراعية، مما يعزز من القدرة الإنتاجية ويسهم في تنويع الاقتصاد الجزائري. كما تسهم المحطة في توفير فرص عمل محلية، سواء في مراحل الإنشاء أو التشغيل والصيانة، مما يعزز من الاقتصاد المحلي ويقلل من معدلات البطالة.

2- محطة تحلية المياه في سكيكدة (SWDP):

يعتبر مشروع تحلية مياه البحر في سكيكدة جزءًا من خطة الحكومة الطموحة، لبناء ما يصل إلى 28 محطة تحلية كبيرة على طول الساحل الجزائري البالغ طوله 1300 كيلومتر قبل عام 2020. يتضمن هذا المشروع تصميم وبناء وتمويل وامتلاك وتشغيل محطة تحلية مياه البحر التي تنتج 100000 متر مكعب من المياه يوميًا باستخدام تقنية التناضح العكسي.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، السنة الرابعة والأربعون، تاريخ الصدور: 28 يناير سنة 2007 م.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

أرست الشركة الجزائرية للطاقة المشروع في أبريل 2004 إلى الكونسورتيوم الإسباني Geida، وتم الوصول إلى الإغلاق المالي في 31 جويلية 2005. بدأت أعمال البناء في نوفمبر 2005، سيستمر عقد الامتياز لبناء وامتلاك وتشغيل المحطة لمدة 25 سنة، والتي قد تُمدد بالاتفاق المتبادل.

2-1 نوع العقد :

نوع العقد المستعمل في محطة تحلية المياه في سكيكدة هو عقد التمويل، التصميم، البناء، الامتلاك، والتشغيل F.D.B.O.O هذا العقد يمتد لفترة 25 عامًا ويتضمن ما يلي:

- **التمويل (Finance):** يتم تأمين التمويل اللازم للمشروع من خلال استثمارات وقروض، حيث تم تمويل محطة سكيكدة من قبل البنك الوطني الجزائري (Banque Nationale d'Algérie).
- **التصميم (Design):** يتم وضع التصاميم الهندسية للمحطة وفقًا للمعايير المطلوبة.
- **البناء (Build):** يتم تنفيذ أعمال البناء والتشييد للمحطة وفقًا للتصاميم المعتمدة.
- **الامتلاك (Own):** تمتلك الشركة المنفذة للمشروع الأصول والمنشآت التي تم بناؤها وتحصل على حقوق الملكية الكاملة لها.
- **التشغيل (Operate):** تقوم الشركة المالكة بتشغيل المحطة وإدارتها وصيانتها طوال فترة العقد المحددة، مع الاستفادة من الإيرادات الناتجة عن تشغيل المحطة.

2-2 الكونسورتيوم: الكونسورتيوم (Geida) هو تحالف يتكون من عدة شركات تعمل معًا لتنفيذ مشاريع مشتركة. فيما يلي تفصيل مكونات هذا الكونسورتيوم:

1. (50%) Befesa و Codesa: هاتان الشركتان تابعتان لشركة (Abengoa) الإسبانية، التي تركز بشكل رئيسي على تقديم حلول للبيئة والطاقة المستدامة.

2. (25%) Actividades de Construcción y Servicios (ACS) هذه الشركة تعمل من خلال Cobra-Tedagua، وهي شركة متخصصة في البنية التحتية وأعمال الهندسة المدنية.

3. (25%) Sacyr هذه الحصة مملوكة لشركة Sacyr عبر شركة فرعية هي Sacyr Agua، التي تعمل في مجال إدارة الموارد المائية وتحلية المياه.

2-3 الممولون: يعتبر البنك الوطني الجزائري (BNA) الممول الرئيسي للمشروع.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

إن الأهمية الأساسية لهذا المشروع تكمن في تمويله. هذه المحطة التي تبلغ قيمتها 110 مليون دولار أمريكي هي أول شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الجزائر يتم تمويلها من قبل بنك محلي، وهو البنك الوطني الجزائري (BNA) نظراً لمستويات السيولة العالية في الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، قررت الحكومة إشراك النظام المصرفي المحلي في تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وتوزيع صفقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) على البنوك المختلفة. سمح ذلك للحكومة بنشر الخبرات ومعرفة تمويل المشاريع حول القطاع المالي والاستشاري المحلي. ستكون هذه الخبرة المحلية ذات قيمة كبيرة في تطوير برنامج البنية التحتية المائية الطموح في الجزائر.

قدم البنك الوطني الجزائري (BNA) للكونسورتيوم الإسباني قرضاً لمدة 17 عامًا بالعملة المحلية بمعدل ثابت موافق للغاية. سمحت شروط التمويل طويل الأجل غير القابلة للاسترداد من البنك الوطني الجزائري للمشروع بالقضاء على مخاطر سعر الصرف الأجنبي وتحقيق نسبة ديون إلى حقوق ملكية تبلغ 20:180¹. يعني أن تمويل المشروع يعتمد بشكل أساسي على الديون أكثر من رأس المال المملوك من قبل المستثمرين. في هذه الحالة، 80% من تكلفة المشروع تُمول عن طريق قروض أو ديون، بينما 20% فقط يتم تمويله من رأس المال الذي يُقدمه المستثمرون.

هذا النوع من التمويل يعني أن المشروع يعتمد بدرجة كبيرة على القروض، ويعطي للمستثمرين فرصة لزيادة عوائدهم على استثماراتهم، حيث أنهم يستثمرون مبلغاً أقل من رأس المال الخاص بهم، بينما يتم تغطية معظم التكاليف من القروض. هذا الترتيب مفيد للمشاريع ذات المخاطر المنخفضة نسبياً أو التي تتمتع بضمانات قوية، لأنه يمكن أن يزيد من العوائد المالية للمستثمرين مع تقليل حجم رأس المال المطلوب منهم.

2-4 مضمون اتفاقية إنشاء محطة تحلية المياه في سكيكدة:

حسب الجريدة الرسمية جرى اتفاق إنشاء محطة تحلية المياه في سكيكدة بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، باختصار (ANDI)، القائمة لحساب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمثلة من طرف السيد عبد المجيد بغدادلي، المؤهل قانوناً بصفته مديراً عاماً، والمسماة بـ "الوكالة".

وأقواس دو سكيكدة (ADS)، شركة ذات أسهم خاضعة للقانون الجزائري برأسمال قدره ثلاثمائة وتسعة عشر مليوناً وسبعمائة ألف دينار (319,700,000 دج)، المقيمة في السجل التجاري لولاية الجزائر تحت رقم 0966337/04،

¹ Infrastructure Consortium for Africa, **Attracting Investors to African Public-Private Partnerships -A Project Preparation Guide-**, 2009, pp 96-97. Available at : <https://www.icafrica.org/fileadmin/documents/guides/Attracting-investors-to-African-PPP.pdf> date of access : 18/07/2024.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

والمثلة من طرف السيد جوزي مارانو مارتان، رئيس مدير عام، المخول له كل السلطات لهذا الغرض، والمسماة فيما يأتي بـ "شركة المشروع".

والمساهمين في (ADS) شركة ذات أسهم ابتداءً من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ:

- جايدا (GEIDA) سكيكدة س. ل، شركة محدودة خاضعة للقانون الإسباني، الكائن مقرها بـ كال كاردينال مارسيلو سبينولا، 10، مدريد، إسبانيا، والمثلة من طرف السيد جواكين فيرنانداز دو ببيرولا، المخول له كل السلطات لهذا الغرض.
- الشركة الجزائرية للطاقة، (AEC)، شركة ذات أسهم خاضعة للقانون الجزائري، برأسمال قدره ثلاث مليارات ومائتي مليون دينار (3,200,000,000 دج)، الكائن مقرها الاجتماعي بـ 12 نهج كريم بلقاسم 16025، مدينة الجزائر، الجزائر، المقيدة في السجل التجاري لولاية الجزائر تحت رقم 010016772، والمثلة من طرف السيد صاري أمان الله، رئيس مدير عام، المخول له كل السلطات لهذا الغرض.
- الذين يدعون في صلب النص بـ "المساهمين" والذين يدعون في صلب النص بصفة فردية بـ "الطرف" وبصفة جماعية بـ "الأطراف".

- بتاريخ 03 أبريل سنة 2004، تم اختيار شركة (GEIDA) لإنجاز مصنع لتحلية مياه البحر، وذلك عن طريق مناقصة للشراكة الصادرة عن الشركة الجزائرية للطاقة (AEC) بتاريخ 02 مارس سنة 2003.

- أوكلت سوناطراك وسونلغاز إلى شركة مشتركة، الشركة الجزائرية للطاقة (AEC)، المشاركة في المشروع.

- رأسمال شركة المشروع (ADS) شركة ذات أسهم محدد على التوالي بنسبة 49% و 51% للشركة الجزائرية للطاقة وجايدا (GEIDA).

- يعتبر هذا المشروع الاستثماري ذو أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، نظراً لأهمية الاستثمارات المعنية، والطبيعة الاستراتيجية لقطاع تزويد المياه بالجزائر، والتقنيات المستعملة التي تسمح بحماية الموارد الطبيعية.

- بناءً عليه، تدخل هذه الاتفاقية، المصادق عليها من المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، حيز التنفيذ ابتداءً من تاريخ التوقيع عليها من قبل الأطراف.

مدة الاتفاقية: مدة هذه الاتفاقية محددة بثلاثين (30) سنة ابتداءً من تاريخ دخولها حيز التنفيذ.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

المشروع: يشمل المشروع استعمال الموقع؛ والتنمية؛ والتصوير؛ والهندسة؛ وشراء الأجهزة والمعدات؛ والتصنيع؛ والتمويل؛ والحصول على الرخص؛ والبناء؛ والإتمام؛ والتجارب؛ والتشغيل؛ والتأمين؛ والحيازة؛ والاستغلال؛ والصيانة اليومية؛ والصيانة الدورية؛ وتفكيك المصنع؛ وكل نشاط يترتب عن ذلك.

المصنع: مصنع تحلية مياه البحر ذو سعة تقدر بـ 100,000 م³ في اليوم، الكائن بالمنطقة الصناعية سكيكدة، DEV1، سكيكدة، الجزائر، معد ومبني ومستغل من أو لحساب شركة المشروع.

قرار منح الامتيازات: تعد هذه الاتفاقية بمثابة تصريح بالاستثمار. يسلم قرار منح الامتيازات لشركة المشروع من قبل الوكالة.¹

2-5 البطاقة الوصفية للالتزامات المتوقعة لمشروع تحلية مياه البحر:

- طبيعة المشروع: تحلية مياه البحر.
- المستفيد: أقواس دو سكيكدة شركة ذات أسهم AGUAS DE SKIKDA SPA.
- العنوان 14: تجزئة الرمال الحمراء، تعاونية الفتح، الأبيار، الجزائر.
- نوع الاستثمار المنتظر: إنشاء.
- الموقع: المنطقة الصناعية، سكيكدة - الجزائر.
- مناصب الشغل: 65
- الهيكل المالية:
 - القيمة الإجمالية: 7,807,316,066 دج.
 - القيمة بالعملة الصعبة: 89,768,338 دولار أمريكي.
 - القيمة بالدينار الجزائري: 1,170,742,838 دج.
- قيمة حصص الأموال الخاصة:
 - القيمة بالعملة الصعبة: 10,771,625 دولار أمريكي. (GEIDA + COFIDES).
 - القيمة بالدينار الجزائري: 765,116,947 دج.
- القروض البنكية: 6,245,852,809 دج.²

¹ المواد 1 و2 و21 و22 من الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، السنة الرابعة والأربعون، تاريخ الصدور: 28 يناير سنة 2007.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، السنة الرابعة والأربعون، تاريخ الصدور: 28 يناير سنة 2007،

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

الهيكله المالية تشير إلى مشروع معتمد بشكل كبير على التمويل الأجنبي والدولي، مع مساهمة نسبية صغيرة من الأموال الخاصة. هذا يعكس توجهًا نحو جذب الاستثمارات الأجنبية وتقليل الاعتماد على الموارد المحلية فقط، مما يعزز الشراكات الدولية ويساهم في تنفيذ المشروع بشكل ناجح.

3- اتفاقية اتفاقية استثمار بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مصنع تحلية مياه البحر ذو سعة تقدر بـ 88,888 م³ في اليوم، الكائن بالمنطقة الصناعية بأرزويو:¹

لتغطية حاجيات منطقة وهران من المياه تم توقيع اتفاق بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار القائمة بحساب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمثلة من طرف السيد عبد المجيد بغدادلي، المؤهل قانوناً بصفته مديرًا عامًا، وكهرما KAHRAMA، شركة ذات أسهم، خاضعة للقانون الجزائري برأسمال قدره 9,615,852,800 دج، والمقيدة في السجل التجاري لولاية وهران تحت رقم 028 0106281، والكائن مقرها الاجتماعي بـ قاعدة تيكنو بول-Techno Pole، المنطقة الصناعية لأرزويو، الجزائر، والمثلة من طرف السيد أيت هو عمار، المؤهل قانونيًا بصفته رئيسًا مديرًا عامًا، وتسمى فيما يأتي بـ "شركة المشروع."

في شهر أوت سنة 1999، تم اختيار شركة بلاك وفيتش أفريقيا ليميتد Black & Veatch Africa Limited لإنجاز مركب لتحلية مياه البحر وإنتاج الكهرباء، عن طريق مناقصة للشراكة الصادرة عن سوناطراك وسونلغاز في شهر ديسمبر سنة 1997.

أوكلت سوناطراك وسونلغاز إلى شركة مشتركة، الشركة الجزائرية للطاقة (AEC)، المشاركة في المشروع. رأسمال شركة المشروع، شركة ذات أسهم، كهرما KAHRAMA محدد على التوالي بنسبة 95% للشركة الجزائرية للطاقة و5% لشركة بلاك وفيتش أفريقيا ليميتد Black & Veatch Africa Limited. يمثل هذا المشروع الاستثماري أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، بالنظر لا سيما لأهمية الاستثمارات المعنية وللطبيعة الاستراتيجية لقطاع تزويد المياه بالجزائر وللتكنولوجيات المستعملة التي تسمح بحماية الموارد الطبيعية.

أن هذا المشروع مؤهل لنظام اتفاقية الاستثمار بقرار صادر عن المجلس الوطني للاستثمار بتاريخ 16 أوت 2003.

3-1 مضمون اتفاقية إنشاء مصنع تحلية مياه البحر بالمنطقة الصناعية بأرزويو:

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، السنة الرابعة والأربعون، تاريخ الصدور: 28 يناير سنة 2007،

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

أن هذا المشروع الاستثماري كان موضوع تصريح بالاستثمار، طبقاً للمادة 04 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، وهذا بتاريخ 14 جوان سنة 2003 مع تسليم قرار منح امتيازات النظام العام لتشجيع الاستثمارات. أن شروط اتفاقية الاستثمار تمت الموافقة عليها من المجلس الوطني للاستثمار بتاريخ 05 ديسمبر 2005. وعليه وطبقاً للمادة 12 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أغسطس سنة 2001، اتفق الأطراف على توقيع الاتفاقية من أجل تحديد طبيعة الحقوق والامتيازات الممنوحة لشركة المشروع، مقابل التزاماتها، وتحت الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المشروع: يشمل المشروع استعمال الموقع؛ والتنمية؛ والتصوير؛ والهندسة؛ وشراء الأجهزة؛ والمعدات؛ والتصنيع؛ والتمويل؛ والحصول على الرخص والبناء؛ والإتمام؛ والتجارب؛ والتشغيل؛ والتأمين؛ والحيازة؛ والاستغلال؛ والصيانة اليومية؛ والصيانة الدورية؛ وتفكيك المصنع؛ وكل نشاط يترتب عن ذلك.

المصنع: مصنع تحلية مياه البحر ذو سعة تقدر بـ 88,888 م³ في اليوم، الكائن بالمنطقة الصناعية بأرزويو، الجزائر، معد ومبني ومستغل من قبل أو لحساب شركة المشروع.

شركة المشروع: شركة ذات أسهم كهراما KAHRAMA Spa، وخلفائها ونوابها أو وكلائها.

موضوع الاتفاقية:

تهدف اتفاقية الاستثمار هذه إلى تحديد طبيعة الحقوق والامتيازات الممنوحة لشركة المشروع مقابل تعهداتها التي تلتزم بها بموجب هذه الاتفاقية.

مدة الاتفاقية ودخول حيز التنفيذ:

تدخل هذه الاتفاقية، المصادق عليها من طرف المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل الأطراف.

مدة هذه الاتفاقية محددة بثلاثين (30) سنة ابتداء من تاريخ دخولها حيز التنفيذ.

2-3 بطاقة وصفية للالتزامات المتوقعة:

طبيعة المشروع: مركب يشمل مصنع تحلية مياه البحر ذو سعة اسمية تقدر بـ 88,888 م³ في اليوم ومركز توليد الكهرباء ذو قوة اسمية تقدر بـ 321 ميغاواط.

المستفيد: كهراما، شركة ذات أسهم "KAHRAMA spa".

والتحويل (B.O.T)

العنوان: قاعدة تكنو بول Techno - Pole، المنطقة الصناعية بأرزيو، الجزائر.

نوع الاستثمار: إنشاء.

الموقع: أرزيو، المنطقة الصناعية.

مناصب الشغل المباشرة المرتقبة: 120.

الهيكلية المالية:

- القيمة الإجمالية: 27,750 مليون دج.
- القيمة بالعملة الصعبة: 24,600 مليون دج.
- القيمة بالدينار الجزائري: 3,150 مليون دج.
- قيمة حصص الأموال الخاصة: 27,750 مليون دج.¹

الهيكلية المالية تشير إلى اعتماد كامل على الأموال الخاصة في تمويل المشروع، مع نسبة كبيرة من هذا التمويل تأتي من العملة الصعبة. هذا يعكس قدرة المستثمرين الخاصين على تمويل المشروع بالكامل

4- محطة تحلية مياه البحر كاب جنات (الجزائر):

محطة تحلية مياه البحر كاب جنات هي مشروع بنية تحتية هام يقع في كاب جنات، بالقرب من مدينة الجزائر. تم تطوير هذا المشروع كجزء من خطة وطنية لمواجهة نقص المياه في الجزائر، والتي تم إطلاقها في عام 2002. كان الهدف من المشروع توفير مياه الشرب من خلال تحلية مياه البحر، نظراً للموارد المحدودة في بعض المناطق. فيما يلي تفاصيل مشروع محطة كاب جنات:

4-1 موقع المشروع:

تقع محطة تحلية مياه البحر كاب جنات على بعد حوالي 70 كم شرق الجزائر، في منطقة تمتاز بمناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل. هذه المنطقة هي الأكثر رطوبة وكثافة سكانية في الجزائر، ما يجعلها موقعاً استراتيجياً لتلبية احتياجات المياه في هذه المنطقة.

4-2 مواصفات المشروع:

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، السنة الرابعة والأربعون، تاريخ الصدور: 28 يناير سنة 2007 م

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

كان هذا المشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص بنظام D.B.F.O.M.T، أي: التصميم (Design)، البناء (Build)، التمويل (Finance)، التشغيل (Operate)، الصيانة (Maintain)، والتحويل (Transfer)، مدة العقد تشمل 25 عامًا من التشغيل والصيانة للبنية التحتية. وكانت الشركة الخاصة المنشأة لهذا المشروع، إلى جانب المستثمرين، مسؤولة عن تنفيذ جميع الإجراءات اللازمة للحصول على التصاريح والتراخيص المطلوبة قبل بدء تشغيل وحدة التحلية الأولى والحصول على تجديدها طوال عمر المشروع، التي كانت نفقاتها مغطاة من قبل الشركة الخاصة. كما كانت مسؤولة عن إبرام جميع العقود مع المنظمات المعنية بإعداد الشبكة في موقع البناء، لا سيما المياه والكهرباء اللازمة للبناء، بالإضافة إلى شبكة الهاتف.

حتى الإغلاق المالي، كان على الشركة الخاصة والمستثمرين تقديم الدراسة البيئية لشركة المياه الوطنية وشركة سوناطراك والتي تم تقديمها سابقاً للمقرضين، وتقرير عن تقدم الحصول على جميع التصاريح والتراخيص، وجميع المستندات اللازمة لتصميم وبناء شبكة النقل والتوزيع الخارجي للمياه. وكانت شركة سوناطراك وشركة المياه الوطنية مسؤولة عن بناء وتشغيل شبكة النقل الخارجي للمياه.

بمجرد أن تصبح آخر وحدة تحلية جاهزة للعمل، وبشرط أن تتمكن الشركة الخاصة والمستثمرين من تشغيل جميع وحدات التحلية في وقت واحد لإنتاج ما لا يقل عن 95% من السعة المضمونة، كان على الشركة الخاصة والمستثمرين إجراء اختبارات أداء المحطة، التي كان يجب الإشراف عليها من قبل مهندس مستقل يتم تعيينه من قبل المقرضين. كان على هذا المهندس أيضاً التأكد من أن جميع وحدات التحلية تفي بجميع المتطلبات الفنية لتشغيلها. وكان المهندس المستقل يشرف أيضاً على اختبارات أداء شبكة النقل الخارجي للمياه.¹

تطور المشروع تحت ثلاث مراحل:

- مرحلة الهندسة والمشتريات والبناء، لكل من المحطة وشبكة النقل والتوزيع الخارجي للمياه.
- مرحلة اختبارات الأداء.
- مرحلة التشغيل والصيانة.

4-3 خصائص عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):²

¹ Juan Piedra, Miquel Rodríguez Planas, Francesc Trillas, Joan Enric Ricart, CAP Djinet Seawater Desalination Plant (Algeria), IESE Business School, Navarra, Spain, 2019, p12.

² Juan Piedra, Miquel Rodríguez Planas, Francesc Trillas, Joan Enric Ricart, Op cit, p06.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

- نوع المشروع: مشروع بنية تحتية جديدة (Greenfield)
- سعة المشروع: 100,000 متر مكعب من مياه الشرب يوميًا.
- طريقة التسليم: التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والصيانة والتحويل (D.B.F.O.M.T)
- إجمالي الاستثمار: 138,029,900 دولار أمريكي.
- قيمة عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP): 671,104 دولار أمريكي (47028,8 مليون دينار جزائري).
- دعوات تقديم العطاءات: 23 أوت 2004.
- الموعد النهائي لتقديم العطاءات: 18 سبتمبر 2004.
- بدء اتفاقية الشراكة: 15 ماي 2006 تم التوقيع بين Aqualia و INIMA و AEC .
- بدء العقد: 04 جويلية 2007.
- بدء التشغيل: 04 جويلية 2012.
- المدة: الهندسة والمشتريات والبناء + 25 (EPC) عامًا من التشغيل والصيانة (O&M) .
- طريقة الدفع: الشراء من قبل ADE-Sonatrach للإنتاج اليومي من المياه من الشركة ذات الغرض الخاص (SPV) *، وفقًا لعقد شراء المياه (take-or-pay) **.
- الجهات المتعاقدة: الشركة الجزائرية للمياه (Algérienne des Eaux) وشركة سوناطراك (Société Nationale) pour la Recherche, la Production, le Transport, la Transformation, et la Commercialisation des Hydrocarbures .

* (Special Purpose Vehicle) SPV كيان ذو غرض خاص هو كيان قانوني يتم إنشاؤه لغرض محدد ومؤقت، عادةً لتنفيذ مشروع معين أو لتحقيق هدف مالي محدد. يستخدم SPV في كثير من الأحيان في المشاريع الكبيرة والمعقدة، مثل مشاريع البنية التحتية أو المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص (PPP) . يتم تأسيس SPV لفصل الأصول والمخاطر المتعلقة بالمشروع عن الأصول والمخاطر العامة للشركة الأم أو الشركات المشاركة. هذا يعني أن أي مشاكل مالية أو قانونية تواجه SPV تكون معزولة عن الشركات الأخرى، مما يوفر حماية قانونية ومالية

** عقد شراء المياه (Take-or-Pay Contract) هو اتفاق قانوني بين مزود المياه (عادةً محطة محلية أو معالجة) والمشتري (مثل الحكومة أو شركة توزيع المياه)، حيث يلتزم المشتري إما بشراء كمية محددة من المياه المتفق عليها أو دفع مقابلها حتى لو لم يستخدمها بالكامل.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

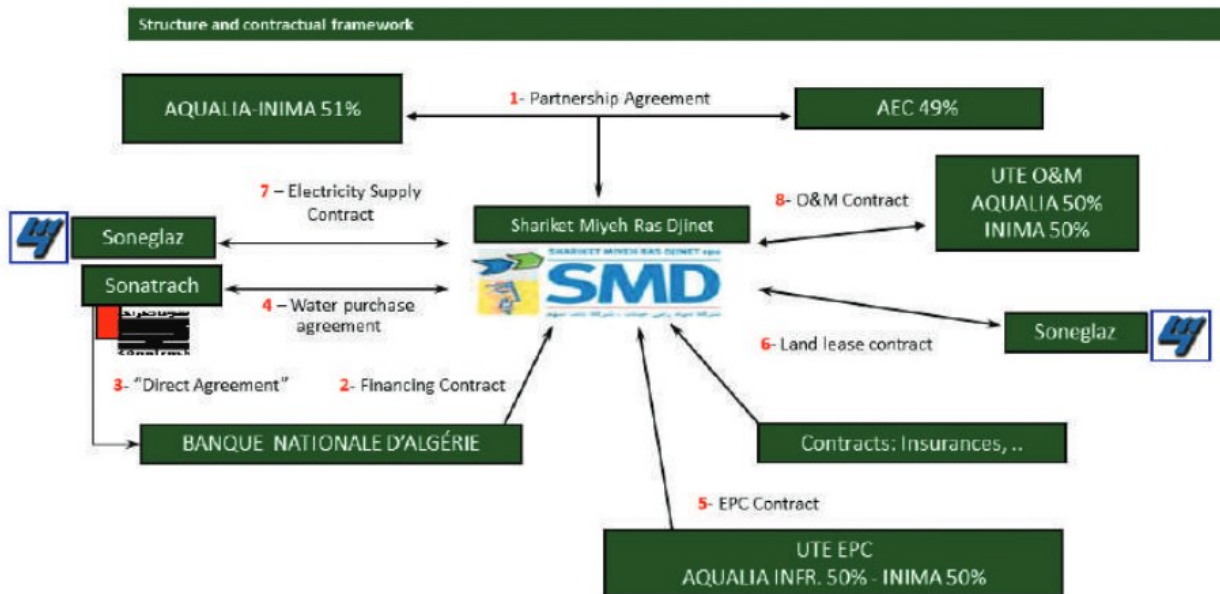
والتحويل (B.O.T)

4-4 الشركة ذات الغرض الخاص (SPV) المنشأة للمشروع:¹

تم إنشاء شركة شراكة مياه رأس جنات (SMD) كشركة ذات غرض خاص (SPV) لتنفيذ مشروع محطة تحلية مياه البحر كاب جنات، حيث يمتلك المستثمرون الخاصون (Inima و Aqualia) 51% من أسهم الشركة بالتساوي، بينما تمتلك شركة الطاقة الجزائرية 49% (AEC) من الأسهم. تتحمل (SMD) مسؤولية بناء وتشغيل المحطة، بما في ذلك تأمين التمويل، والإشراف على عقود الهندسة، والتوريد، والبناء (EPC)، وعقود التشغيل والصيانة (O&M) مع المقاولين UTE O&M و Cap Djinet. كما تشمل مسؤوليات الشركة الإشراف على جميع العمليات المدنية والصناعية والعقارية والمالية، بالإضافة إلى تأمين المعدات اللازمة وتركيبها وإدارة العمليات المتعلقة بالمشروع لضمان إتمامه بنجاح وتوفير المياه المحلاة للمستهلكين. هذا المشروع يعد جزءًا من استراتيجية الجزائر لتوسيع مصادر المياه العذبة ومواجهة تحديات ندرة المياه، ويعكس التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص لضمان نجاح المشروع وتحقيق الأهداف التنموية.

يلخص الشكل (04-01) الهيكل والإطار التعاقد الذي تم تطويره حول SPV .

الشكل رقم (04-01): الهيكل والإطار التعاقد الذي تم تطويره حول الشركة ذات الغرض الخاص الشركة ذات الغرض الخاص للمشروع.



Source :

Juan Piedra, Miquel Rodríguez Planas, Francesc Trillas, Joan Enric Ricart, Op cit, p12.

¹ Juan Piedra, Miquel Rodríguez Planas, Francesc Trillas, Joan Enric Ricart, Op cit, p07.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

الشكل رقم (01-04) يوضح هيكلًا تنظيميًا وإطارًا تعاقديًا لمشروع مشترك بين عدة شركات ومؤسسات. تتعدد العقود الموقعة لتنظيم سير المشروع، وتشمل اتفاقيات الشراكة، البناء والتوريد، التشغيل والصيانة، بالإضافة إلى عقود تتعلق بتزويد الكهرباء، شراء المياه، وتأمين الأرض. تتضمن الاتفاقات أيضًا تمويل المشروع والتأمين ضد المخاطر. هذا الهيكل المعقد يعكس التعاون بين الأطراف المحلية والدولية في تنفيذ مشروع ضخم متعلق بالبنية التحتية للمياه والطاقة.

4-5 مصادر التمويل واستخداماتها:

يمثل الجدول رقم (02-04) أدناه مصادر التمويل واستخداماتها في مشروع محطة تحلية مياه البحر كاب جنات.

الجدول رقم (02-04): مصادر التمويل واستخداماتها (بآلاف الدولارات الأمريكية)

النسبة من المجموع	المبلغ (بآلاف الدولارات الأمريكية)	المصادر	النسبة من المجموع	المبلغ (بآلاف الدولارات الأمريكية)	الاستخدامات
20,00%	27,606.00	رأس المال	92,20%	127,382.20	الاستثمار في EPC
79,90%	110,423.90	القروض	0,70%	1,028.60	العمولات والرسوم
46,40%	64,045.86	البنك الوطني الجزائري	3,40%	4,648.20	أرباح الفوائد (بما في ذلك الضرائب)
20,00%	27,605.98	-القرض الشعبي الجزائري	3.60%	4,970.90	أخرى
13,60%	18,772.06	-بنك التنمية المحلية			
100%	138,029.90	المجموع	100%	138,029.90	المجموع

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على:

Juan Piedra, Miquel Rodríguez Planas, Francesc Trillas, Joan Enric Ricart, **CAP Djinet Seawater Desalination Plant (Algeria)**, IESE Business School, Navarra, Spain, 2019, p17.

ملاحظة:

"فوائد الأرباح" تشير إلى العوائد أو الأرباح التي يتم الحصول عليها من استثمار معين. في السياق المالي، يمكن أن تشمل هذه الأرباح الفوائد التي تُدفع على القروض أو الديون، أو توزيعات الأرباح التي يتم دفعها للمستثمرين في الأسهم أو الصكوك.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

"الاستثمار في EPC" يشير إلى المبالغ المستثمرة في مشاريع تتبع نظام EPC، وهو اختصار لـ الهندسة والمشتريات والبناء (Engineering, Procurement, and Construction) هذا النظام يُستخدم في تنفيذ المشاريع الهندسية الكبرى،

حيث يشمل ثلاث مراحل رئيسية:

1. الهندسة: (Engineering) تصميم المشروع والتخطيط له.

2. المشتريات: (Procurement) شراء المواد والمعدات اللازمة للمشروع.

3. البناء: (Construction) تنفيذ المشروع على أرض الواقع.

نلاحظ من الجدول:

التركيز على البناء والتشغيل: التمويل موجه بشكل كبير نحو التنفيذ والبناء، وهو أمر ضروري لإنشاء محطة تحلية مياه البحر. هذا يعكس أهمية استثمار الوقت والموارد في تحقيق بنية تحتية قوية.

الاعتماد على القروض: يعتمد المشروع بشكل كبير على القروض لتمويله. في حالة المشاريع الكبيرة مثل هذه، من الطبيعي أن تكون هناك حاجة للقروض، ولكن يجب متابعة إدارة الديون بعناية لضمان الاستدامة المالية.

تنوع التمويل: التعاون مع عدة بنوك يوفر تنوعاً في مصادر التمويل ويخفف من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر واحد. التكاليف التشغيلية والإدارية: النسب الصغيرة المخصصة للعمولات والرسوم والأرباح توضح أن المشروع يركز بشكل أكبر على الاستثمارات الأساسية بدلاً من النفقات الثانوية.

ثانياً: قطاع النقل عبر الطرقات البرية:

يستشف اهتمام الدولة بتطبيق نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في قطاع النقل عبر الطرقات البرية، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 308/96 الصادر في 18 سبتمبر 1996 يتعلق بمنح امتيازات الطرق السريعة، وهو يهدف إلى تنظيم ومنح الامتيازات لشركات أو مؤسسات تقوم ببناء وصيانة الطرق السريعة في الجزائر. يحدد هذا المرسوم شروط ومتطلبات منح الامتيازات والشروط التي يجب على الشركات المستفيدة الالتزام بها أثناء تنفيذ مشاريع الطرق السريعة. تهدف هذه الامتيازات إلى تشجيع الاستثمار في قطاع الطرق وتحسين البنية التحتية للنقل في البلاد.

أ-الواجبات المالية لصاحب الامتياز في إطار المرسوم التنفيذي رقم 308/96 الصادر في 18 سبتمبر 1996:

يلتزم صاحب الامتياز في إطار القانون السابق بالواجبات المالية:

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

- تلزم الشركة صاحبة الامتياز، على نفقتها ومسئوليتها، بتنفيذ جميع الدراسات؛ والإجراءات؛ والأشغال؛ والعمليات المالية؛ المرتبطة بهذا الامتياز، بما في ذلك البناء؛ والصيانة؛ والاستغلال؛ على السواء. وتتعهد الشركة بالالتزام بشروط دفتر الأعباء والوثائق الملحقة به، وذلك لضمان تنفيذ المشروع بموجب الاتفاقيات المبرمة وبجودة عالية وفقاً للمعايير والمواصفات المطلوبة. تضمن هذه الالتزامات أن الشركة الممنوحة لها الامتياز تتحمل المسؤولية الكاملة عن جميع جوانب المشروع، بدءاً من المرحلة التخطيطية وصولاً إلى مرحلة الاستغلال، بما يشمل الصيانة الدورية والتشغيل الفعال للطريق السريع.
- كما أن صاحب الامتياز مسؤول عن تحمل جميع التكاليف اللازمة لبناء الطريق السريع وتكليفه؛ وصيانته؛ واستغلاله، ما لم توجد أحكام مخالفة تنص على خلاف ذلك في الفقرات 2.8 و 3.8 من المادة 08 كما يتحمل صاحب الامتياز جميع التعويضات المستحقة للغير في نفس هذه الحالات، باستثناء الحالة التي يقدم فيها صاحب الحق طعناً¹.
- كما تلزم الشركة المملوكة للامتياز بضمان استمرارية حركة المرور في ظروف جيدة من الأمن والراحة دائماً، وعليها أن تكون مستعدة للتدخل والتحسين في أي وقت وفي حالات الضرورة، مع استخدام جميع الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف. إذا لم تقم الشركة بالتهيئة والتحسين بالشكل المطلوب، ولم تضمن استمرارية حركة المرور بشكل مناسب، فإنها ستعرض لتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 30 من المرسوم التنفيذي، والتي تتضمن عادة عقوبات أو عواقب قانونية تفرض على الشركة المخالفة².
- يجب أن يتم صيانة المنشآت الكبرى التي تم إنشاؤها وفقاً لمتطلبات دفتر الأعباء هذا بشكل جيد، وينبغي استغلالها على نفقة صاحب الامتياز أو الحائز على العقود المشار إليها في المادة 28 بطريقة تتوافق مع الاستخدام المخصص لها. ويجب أن تكون إشارات الطرق دائماً مطابقة للتنظيمات المعمول بها.
- بالإضافة إلى ذلك، يتحمل صاحب الامتياز تكاليف وضع وصيانة خطوط المواصلات اللاسلكية البرية، والجوية والمراكز المقامة لضمان أمن وسلامة حركة المرور.
- ينبغي أن تتم صيانة المنشآت الكبرى التي تنجز بمقتضى دفتر الأعباء هذا بشكل جيد، ويجب أن تستغل على نفقة صاحب الامتياز أو حائز العقود المذكورة في المادة 28 بحيث تظل دائماً متناسبة بشكل جيد مع الاستعمال المخصص لها.

¹ المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 96/308 الصادر في 18 سبتمبر 1996 يتعلق بمنح امتيازات الطرق السريعة.

² المادة 12 و 02 من المرسوم التنفيذي رقم 96/308 الصادر في 18 سبتمبر 1996 يتعلق بمنح امتيازات الطرق السريعة.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون إشارات الطرق مطابقة دائماً للتنظيمات المعمول بها، وذلك لضمان سلامة وسلامة حركة المرور.

● وعلاوة على ذلك، يتحمل صاحب الامتياز على نفقته وضع وصيانة خطوط المواصلات اللاسلكية البرية والجوية والمراكز المقامة لضمان أمن وسلامة حركة المرور.

بهذه الطريقة، يتم توضيح الالتزامات التي يتحملها صاحب الامتياز بشكل أفضل، حيث يجب عليه أن يلتزم بصيانة المنشآت بجودة عالية ومتابعة تطبيق التنظيمات المعمول بها بشكل مستمر لضمان سلامة حركة المرور وسلامة الجمهور.¹ تقتضي الالتزامات المفروضة على صاحب الامتياز أنه يتحمل جميع الضرائب والرسوم المفروضة عليه، بما في ذلك الضرائب المتعلقة بالعقارات المشمولة ضمن نطاق الامتياز كما هو محدد في المادة الأولى من الاتفاقية. يتم تحميل صاحب الامتياز بهذه الالتزامات بهدف ضمان تنفيذه لالتزاماته المالية تجاه الدولة وتخفيفه على الالتزام بالشروط المنصوص عليها في العقد.²

ب- الحقوق المالية لصاحب الامتياز في إطار المرسوم التنفيذي رقم 308/96 الصادر في 18 سبتمبر 1996:

يتمتع صاحب الامتياز في إطار القانون السابق بالحقوق المالية:

● يمكن إعفاء صاحب الامتياز جزئياً أو كلياً، في حالة القوة القاهرة التي تثبت قانوناً من المسؤولية إزاء مانح الامتياز. وينبغي أن يخطر هذا الأخير بالحدث كتابياً في مهلة عشرة (10) أيام على الأكثر.

ويقصد بحالة القوة القاهرة مختلف الظواهر الطبيعية الاستثنائية التي لا يمكن توقعها؛ ولا مقاومتها؛ ولا التغلب عليها؛ وتجعل تنفيذ الخدمة أو الأشغال مستحيلة وخارجة عن نطاق إرادة صاحب الامتياز.

● تعطي الشركة المملوكة للامتياز الحق في فرض رسوم عبور على المستخدمين للطريق السريع، بالإضافة إلى الرسوم المتعلقة بالخدمات الإضافية المقدمة على الطريق، وذلك وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها في دفتر الأعباء ووفقاً للأشكال المحددة في التنظيم الساري المفعول.

● يتميز حامل الامتياز بحرية تنقل أراضي الامتياز، ويخضع للشروط والأحكام المحددة لاستغلال التجهيزات الملحقة التي يحصل عليها. يمكن لحامل الامتياز توقيع عقود استغلال التجهيزات الملحقة بحرية، باستثناء نقاط بيع المحروقات حيث يجب الالتزام بالتنظيم المحلي المعمول به، ويتم ذلك من خلال إجراء منافسة تتضمن تقديم أسماء المتعاقدين للموافقة المسبقة من حامل

¹ المادة 12 من نفس المرسوم.

² المادة 26 من نفس المرسوم.

والتحويل (B.O.T)

الامتياز، مع تقديم وثائق تثبت صحة الإعلان عن المنافسة وتوضيح أسباب الاختيار. ويتم إخطار حامل الامتياز بمشاريع العقود المبرمة مع المستغلين، مما يتيح له مهلة شهر واحد لتقديم أية ملاحظات. بالإضافة إلى ذلك، يحظر بيع المشروبات الكحولية في المحلات التي تقدم المشروبات، وذلك بغض النظر عن الأنشطة التي تقوم بها تلك المحلات مثل البناء والصيانة والاستغلال.¹

ج- مؤسسة "الجزائرية لتسيير الطرقات السريعة للسيارات":

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 250/05 مؤرخ في 10 جويلية 2005، يتضمن إنشاء مؤسسة الجزائرية لتسيير الطرقات السريعة للسيارات، حيث تنص المادة الأولى من هذا المرسوم على إنشاء هذه المؤسسة العمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت والمسماة "الجزائرية لتسيير الطرق السريعة للسيارات وتدعى في صلب النص المؤسسة"، تخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بها ولأحكام هذا المرسوم، والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتضع المؤسسة للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة، وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير.²

د- التطبيق العملي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في قطاع النقل عبر الطرقات البرية:

رغم أن المرسوم التنفيذي رقم 308/96 الصادر في 18 سبتمبر 1996 بشأن منح امتيازات الطرق السريعة وضع إطاراً قانونياً لتطبيق نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر، إلا أن هذا النظام لم يُطبق بشكل فعال في الواقع العملي. ويمكن استنتاج التحديات التالية والتي حالت دون تحقيق التطبيق العملي لهذا النظام:

- قلة الاستثمارات الخاصة: بالرغم من الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الخاصة، إلا أن الشركات المحلية والدولية كانت مترددة في الاستثمار في قطاع الطرقات بسبب عدم وضوح العائد على الاستثمار والمخاطر المرتبطة بالمشاريع.
- تكاليف التمويل العالية: قد تكون تكاليف التمويل المرتبطة بمشاريع الطرقات مرتفعة، مما يجعلها غير جذابة للاستثمار الخاص دون وجود ضمانات حكومية قوية.
- عدم كفاية التشريعات: التشريعات الخاصة بمنح الامتيازات غير كافية أو غير واضحة، مما يخلق بيئة غير مستقرة للاستثمار.
- البيروقراطية: الإجراءات البيروقراطية المعقدة والمتطلبات التنظيمية الثقيلة قد تعوق تنفيذ المشاريع بنجاح.

¹ المادة 05, 12, 25 من المرسوم السابق ذكره.

² المواد 01 و04 و05 من بموجب المرسوم التنفيذي رقم 250/05 مؤرخ في 10 يوليو 2005.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

الاستقرار السياسي: أثرت التغيرات السياسية وعدم الاستقرار في السياسات الحكومية على استمرارية وثبات المشاريع طويلة الأجل.

ثالثاً: مرافق النقل العمومي:

وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 04/417 الصادر بتاريخ 8 ذي القعدة 1425هـ الموافق 20 ديسمبر 2004، والذي يحدد الشروط المتعلقة بامتياز إنجاز وتسيير المنشآت القاعدية المخصصة لاستقبال ومعاملة المسافرين عبر الطرقات، فإن مرافق النقل العمومي تشمل محطات المركبات، المحطات الحضرية، مناطق التوقف المجهزة، ومواقف المركبات.

تُعرف محطات المركبات بأنها الأماكن المخصصة لتوقف المركبات العامة والخاصة، حيث يتم تحميل وتنزيل الركاب. أما المحطات الحضرية، فهي تُستخدم لنقل المسافرين داخل المناطق الحضرية وبين الأحياء والمدن، مما يساهم في تحسين انسيابية النقل والتنقل اليومي. من جهة أخرى، تُعد مناطق التوقف المجهزة مواقع مزودة بمرافق ضرورية تضمن راحة المسافرين وأمانهم، مثل الحمامات والمطاعم والخدمات الأخرى التي تعزز جودة النقل العمومي. أما مواقف المركبات، فهي مساحات مخصصة لوقوف المركبات لفترات قصيرة أو طويلة، وفقاً لاحتياجات المستخدمين.

يهدف هذا المرسوم إلى وضع إطار تنظيمي لإنجاز وتسيير هذه المنشآت بما يضمن تقديم خدمات نقل آمنة ومريحة. كما يحدد الشروط المتعلقة بمنح امتياز إنجاز هذه المنشآت أو تسييرها، وفقاً لأحكام المادة 51 من القانون رقم 13/01 الصادر بتاريخ 7 أغسطس 2001. وتنص المادة 5 من المرسوم على أن إنجاز واستغلال هذه المنشآت يمكن أن يكون محل امتياز يُمنح لأي شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الجزائري، وذلك وفقاً للشروط المحددة في النصوص التنظيمية. كما يمكن أن يشمل الامتياز كلاً من إنجاز المنشآت القاعدية وتسييرها، أو تسييرها فقط في حال كانت هذه المنشآت موجودة مسبقاً¹.

يمكن أن يخص الامتياز المتعلق بالمنشآت القاعدية لاستقبال ومعاملة المسافرين عبر الطرقات الإنجاز والتسيير أو التسيير فقط عندما تكون هذه المنشآت موجودة، حيث يمكن من خلال استنتاج صيغة عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).

¹ موقع مودل جامعة الطارف- <http://moodle.univ->

http://moodle.univ-eltarf.dz/moodle/pluginfile.php/55805/mod_folder/content/0/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25AD%25D8%25A7%25D8%25B6%25D8%25B1%25D8%25A9%252003.pdf%3Fforcedownload%3D1&ved=2ahUKEwjNkdHk

تاريخ الزيارة: 2024/07/15. [ijyFAXX2RKQEHWL_CN4QFnoECCQQAQ&usg=AOvVawIofuLb3XjvNm-ND3GeAQSD](http://www.ijyFAXX2RKQEHWL_CN4QFnoECCQQAQ&usg=AOvVawIofuLb3XjvNm-ND3GeAQSD)

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

رغم وجود نصوص قانونية تدعم تطبيق نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في مرافق النقل العمومي في الجزائر، إلا أن التطبيق العملي لهذا النظام ما زال محدودًا. يمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب رئيسية تتعلق بضعف العائد المالي وعدم جاذبية القطاع للاستثمار.

المطلب الثاني: مجالات استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية:

تُعدّ عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) أداة هامة لجذب الاستثمارات الخارجية وتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى في المملكة العربية السعودية. وتكتسب هذه العقود أهمية خاصة مع تبني رؤية 2030، التي تهدف إلى تحويل المملكة إلى مركزٍ عالميٍّ لوجستيٍّ وتجاريٍّ، وتعزيز بنيتها التحتية بشكلٍ كبير. تُستخدم عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية في العديد من المجالات، تشمل:

- البنية التحتية: تشمل مشاريع الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.
- الطاقة: تشمل مشاريع محطات توليد الكهرباء وتحملة المياه.
- الخدمات العامة: تشمل مشاريع المستشفيات والمدارس والمرافق الرياضية.
- السياحة: تشمل مشاريع الفنادق والمنتجعات الترفيهية.
- الرعاية الصحية: تشمل مشاريع المستشفيات والعيادات الطبية.

أولاً: قطاع البنية التحتية للنقل:

عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تلعب دورًا مهمًا في تطوير قطاع البنية التحتية للنقل في المملكة العربية السعودية، فمن خلال هذه العقود، يتم إشراك القطاع الخاص في تمويل وتطوير وتشغيل مشاريع البنية التحتية الكبرى، مما يساهم في تحسين الخدمات وتقليل الأعباء المالية على الحكومة. وتمثل دور عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في قطاع البنية التحتية للنقل في:

- الطرق والجسور: تمويل وبناء وتشغيل وصيانة الطرق والجسور السريعة.
- الموانئ والمطارات: تطوير وتشغيل موانئ بحرية ومطارات دولية.
- السكك الحديدية: تطوير شبكة السكك الحديدية لربط المدن الصناعية والتجارية.

أ- الموانئ والمطارات:

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

عملت المملكة العربية السعودية على تطوير شبكة الطرق والجسور بالتعاون مع شركات محلية ودولية متخصصة. وقد تمت الموافقة على توقيع عقود بناء وتشغيل ونقل (B.O.T) مع هذه الشركات، بهدف تحسين البنية التحتية للنقل وتسهيل حركة المرور بين المدن والمناطق المختلفة، ومن بين الأمثلة:

1- مشروع تطوير ميناء جدة الإسلامي:

ميناء جدة الإسلامي يعتبر أحد أهم الموانئ في المملكة العربية السعودية ومنطقة البحر الأحمر، نظرًا لموقعه الاستراتيجي وخدماته المتنوعة. يعد تطوير هذا الميناء جزءًا من رؤية 2030 التي تسعى إلى تحسين البنية التحتية وتوسيع قدرة الموانئ السعودية لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات اللوجستية والنقل البحري. عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تلعب دورًا محوريًا في هذا التطوير. ميناء جدة الإسلامي هو الميناء الرئيس الذي يخدم ويستقبل حجاج بيت الله الحرام القادمين من كافة أنحاء العالم، ويحتل المرتبة الأولى بين موانئ البحر الأحمر، اكتسب شهرة تاريخية منذ تأسيسه في عهد الخليفة عثمان بن عفان -رضي الله عنه- عام 646م، وهو الميناء الأول لصادرات المملكة ووارداتها، ونقطة إعادة التصدير الأولى بالبحر الأحمر، إذ ترد عبره الآن 75% من التجارة البحرية والمسافنة الواردة عبر الموانئ السعودية، وبلخص الجدول رقم (03-04) أدناه المقومات الأساسية للميناء.

الجدول رقم (03-04): المقومات الأساسية لميناء جدة الإسلامي.

المساحة	12.5 كم ²
عدد الأرصفة	62
عدد المخطات	04
الطاقة الاستيعابية	130 مليون طن

المصدر: الهيئة العامة للموانئ "موانئ" متوفر على الرابط: <https://mawani.gov.sa/ports> تاريخ الزيارة: 2024/06/19.

عملت المملكة العربية السعودية على تطوير وتشغيل محطات الحاويات في ميناء جدة الإسلامي بالتعاون مع شركتي "موانئ دبي العالمية" و"محطة بوابة البحر الأحمر". وقد وافقت اللجنة الإشرافية للتخصيص في قطاع النقل على توقيع عقود إسناد خلال شهر ديسمبر مع هاتين الشركتين اللتين تُعدان من كبريات شركات التشغيل والتطوير للموانئ إقليمياً وعالمياً. جاء هذا المشروع في إطار تعزيز مكانة السعودية كمركز للخدمات اللوجستية العالمية.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

تم تنفيذ المشروع وفق صيغة عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، مما ساهم في تبني أفضل ممارسات التشغيل. ولقد ساهمت هذه العقود في خلق فرص عمل مباشرة في قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى فرص عمل غير مباشرة في قطاع سلاسل الإمداد والقطاعات المصاحبة ذات العلاقة.

هدف هذا المشروع إلى تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، الذي يُعد أحد برامج رؤية 2030. بذلت هيئة الموانئ والمركز الوطني للتخصيص جهودًا مستمرة لتطوير هذه المنظومة والارتقاء بها إلى أعلى مستويات التنافسية عالميًا، مما عزز دورها المحوري في جعل السعودية منصة لوجيستية عالمية ومحور ربط بين القارات الثلاث، وأسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد المحلي.¹

2- تطوير وتشغيل محطات الحاويات بميناء الملك عبد العزيز بالدمام:

عملت المملكة العربية السعودية على تطوير وتشغيل محطات الحاويات في ميناء الملك عبد العزيز بالدمام من خلال استثمارات كبيرة تتجاوز قيمتها 07 مليارات ريال. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة الميناء على تلبية الطلب المتزايد على الخدمات اللوجستية والنقل البحري، ودعم النمو الاقتصادي في المنطقة الشرقية والمملكة بشكل عام.

ميناء الملك عبد العزيز بالدمام هو الميناء الرئيس للمملكة على الخليج العربي، ويرتبط بالميناء الجاف بالرياض عبر سكة حديدية. يعد الميناء أساسيًا لمرور البضائع من جميع أنحاء العالم إلى المنطقتين الشرقية والوسطى. أنشئ بأمر من الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود -طيب الله ثراه-، وبدأ إنشاؤه من خلال "أرامكو السعودية" لتلبية متطلبات صناعة النفط. شهد الميناء توسعات متلاحقة وافتتحت توسعته الجديدة عام 1961م، وأطلق عليه اسم "ميناء الملك عبد العزيز"، وبلخص الجدول (04-04) أدناه المقومات الأساسية للميناء.

الجدول رقم (04-04): المقومات الأساسية لميناء الملك عبد العزيز بالدمام.

المساحة	19 كم ²
الأرصفت	43
المحطات	03
الطاقة الاستيعابية	105 مليون طن

¹ الهيئة العامة للموانئ "موانئ": <https://mawani.gov.sa/article?news=121219>

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)

المصدر: الهيئة العامة للموانئ "موانئ" متوفر على الرابط: <https://mawani.gov.sa/ports> تاريخ الزيارة: 2024/06/19.

في جانفي 2023 أعلنت الهيئة العامة للموانئ "موانئ" عن وضع حجر الأساس لمشاريع تطوير وتشغيل محطتي الحاويات في ميناء الملك عبد العزيز بالدمام، وفقاً لصيغة البناء والتشغيل والنقل (B.O.T) بقيمة استثمارية تجاوزت 07 مليارات ريال. تضمنت المشاريع تطوير الأعمال الخاصة بمحطتي الحاويات في ميناء الملك عبد العزيز، بما في ذلك تطوير الأرصفة وبنيتها التحتية، والمرافق الخاصة بمحطة الحاويات الأولى، وكذلك التوسع في الأرصفة وتطوير ساحة الحاويات المصاحبة بمحطة الحاويات الثانية بهدف استيعاب ومناولة السفن العملاقة ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة، بالإضافة إلى إنشاء منطقة مخصصة لتجربة المعدات والتقنيات الحديثة على مساحة 03 هكتارات باستخدام أحدث التقنيات.

ساهمت مشاريع عقد الإسناد في ميناء الملك عبد العزيز بالدمام في رفع الطاقة الاستيعابية لمحطات الحاويات بأكثر من 120% لتصل إلى 7.5 مليون حاوية، وتوفير أكثر من 4 آلاف وظيفة، بما يدعم جهود "موانئ" في تعزيز قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية، ويرفع موثوقية سلاسل الإمداد، ويعزز حركة الواردات والصادرات الوطنية، ويرفع تصنيف المملكة في المؤشرات الدولية. يُذكر أن ميناء الملك عبد العزيز بالدمام حقق إنجازاً لافتاً خلال عام 2022 بمناولة أكثر من مليوني حاوية قياسية كأعلى رقم في تاريخه خلال عام واحد، مما يعزز مكانته ويؤكد مدى قدرته التشغيلية واللوجستية لمناولة مختلف أنواع وأحجام الحاويات والبضائع.¹

ب- الطرق والجسور:

مكنت عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة من تنفيذ مشاريع ضخمة للبنية التحتية دون الحاجة إلى تخصيص ميزانيات ضخمة من الخزانة العامة، هذه العقود توفر إطار عمل فعال يتيح للقطاع الخاص المشاركة في تمويل، بناء، وتشغيل مشاريع البنية التحتية لفترة محددة قبل نقلها إلى الحكومة. ومن أمثلة مساهمة هذه العقود في قطاع الطرق والجسور في المملكة:

1- جسر الملك حمد:

¹ مجلة وزارة النقل والخدمات اللوجستية، العدد 938 أبريل 2023 متوفر على الرابط:

<https://mot.gov.sa/ar/MediaCenter/Magazine/Magazine/Jan2023.pdf> تاريخ الاطلاع: 2024/06/20.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

جسر الملك حمد هو مشروع جسر مقترح يهدف إلى ربط البحرين والمملكة العربية السعودية. يمتد الجسر بين منطقة جنوب البحرين والمنطقة الشرقية في السعودية. يعد هذا المشروع أحد أهم المشاريع الاستراتيجية لتعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، وتسهيل حركة الأفراد والبضائع بينهما.

على عكس الجسر الأول الذي تديره وتشغله هيئة جسر الملك فهد (KFCA)، يتضمن المخطط الجديد ثلاثة أصحاب مصلحة: وزارات النقل في البحرين والمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى هيئة جسر الملك فهد.

علاوة على ذلك، ستستخدم أجزاء الطريق والسكك الحديدية نموذجين مختلفين للتوريد. في حين سيتم تبني نموذج البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) للطريق، من المتوقع أن يتم تبني نموذج التصميم والبناء والتحويل أو التصميم والبناء والصيانة والتحويل للجزء الخاص بالسكك الحديدية من المشروع.

وفقاً للموجز الذي قدمه العملاء، سيتم توفير المركبات وعملية تشغيل المسار للسكك الحديدية البالغ طولها 70 كيلومتراً، والتي سيتم محاذتها جزئياً مع الجسر الحالي، من قبل أطراف أخرى.¹

هذا المشروع في مرحلة التأهيل المسبق. سيتم تسميته جسر الملك حمد، وسيربط بين البحرين، والمملكة العربية السعودية. المشروع بنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، لإنشاء جسر ثانٍ بطول 75 كم يتضمن معبراً للسكك الحديدية والطريق، بما في ذلك 25 كم من طول جسر الملك حمد فوق المياه البحرية. وفقاً لدراسة الجدوى، سيحقق المشروع فوائد مالية واقتصادية كبيرة للبلدين بمجرد أن يصبح قيد التشغيل. تعتبر وزارة البناء والبنية التحتية في مملكة البحرين جسر الملك حمد أحد مشاريعها الاستراتيجية الهامة، التي تعزز الروابط الأخوية التاريخية مع المملكة العربية السعودية وتدعم تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية في الخليج، وخاصة في مجال نقل الركاب والبضائع.

2- مشروع طريق عسير - جازان:

شهدت الطرق السريعة في المملكة العربية السعودية تحسينات كبيرة، نتيجة تطبيق عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) أسهمت هذه العقود في تطوير وصيانة الطرق السريعة، مما أدى إلى تحسين البنية التحتية للنقل البري وتسهيل حركة المرور بشكل كبير. وقد تم تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية التي ساعدت في تقليل الازدحام المروري وتعزيز السلامة على الطرق.

¹ Middle East business intelligence URL: <https://www.meed.com/exclusive-saudi-bahrain-causeway-poses-issues-for-investors/> date of access :20/06/2024

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

من خلال نموذج عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، تولت شركات خاصة مهمة بناء وتشغيل الطرق لفترة محددة، قبل أن يتم نقل الملكية إلى الحكومة. هذا النموذج لم يساعد فقط في توفير التمويل اللازم للمشاريع الكبرى، ولكنه أيضاً ضمن جودة عالية في التنفيذ والصيانة.

تضمنت بعض المشاريع الرئيسية إنشاء جسور وأنفاق جديدة، وتوسيع الطرق القائمة، وتطوير طرق سريعة جديدة تربط بين المدن الرئيسية في المملكة. ساهمت هذه الجهود في تحسين الاتصال بين المناطق المختلفة، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تسهيل نقل البضائع والأفراد ومن بين الأمثلة مشروع طريق عسير - جازان، وهو طريق سريع يربط بين منطقتي عسير وجازان، بطول 136 كم، ويشتمل على 06 تقاطعات، و18 كم من الجسور، وشبكة أنفاق بطول 09 كم. يبدأ المشروع من (الفرعاء) في عسير وصولاً إلى البحر الأحمر عبر جازان. ينفذ المشروع بنظام تصميم، بناء، تمويل، تشغيل وصيانة (D.B.F.O.M) تحت إشراف وزارة النقل والخدمات اللوجستية. مدة المشروع هي 25 سنة مع إضافة 05 سنوات إضافية، ولم يتم تحديد تاريخ الإطلاق بعد. هذا المشروع يندرج ضمن قطاع النقل والخدمات اللوجستية ويهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز التواصل بين المناطق.¹

3- مشروع طريق جدة - جازان:²

هو طريق سريع يربط بين جدة وجازان بطول 570 كم، ويشتمل على 43 تقاطعاً، و11 معبراً للحياة البرية، و29 جسراً. يتضمن نطاق المشروع تحويل 280 كم الحالي من الطرق المزدوجة إلى 03 مسارات. ينفذ المشروع بنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تحت إشراف وزارة النقل والخدمات اللوجستية. مدة المشروع هي 26 سنة مع إضافة 04 سنوات إضافية، ولم يتم تحديد تاريخ الإطلاق بعد. هذا المشروع يندرج ضمن قطاع النقل والخدمات اللوجستية ويهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز التواصل بين المناطق.

ثانياً: الطاقة وقطاع المياه:

عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية هي نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص تستخدم بشكل متزايد في مجالات الطاقة وقطاع المياه. يهدف هذا النظام إلى جذب الاستثمارات الخاصة لتحسين كفاءة

¹ المركز الوطني للتخصيص في المملكة العربية السعودية الرابط: <https://www.ncp.gov.sa/en/Pages/ProjectsInPipeline.aspx> تاريخ الزيارة: 2024/06/21

² المركز الوطني للتخصيص في المملكة العربية السعودية الرابط: <https://www.ncp.gov.sa/en/Pages/ProjectsInPipeline.aspx> تاريخ الزيارة: 2024/06/21

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

الخدمات العامة وتخفيف العبء المالي على الحكومة. في قطاعي الطاقة والمياه، تساهم هذه العقود في تطوير البنية التحتية الحيوية وتحقيق التنمية المستدامة، ومن الأمثلة العملية:

أ- مشروع منتج المياه المستقل جُبيل B3:¹

يقع مشروع منتج المياه المستقل جُبيل B3 في المنطقة الشرقية جنوب الجبيل. يتضمن المشروع بناء محطة تحلية مياه بطاقة إنتاجية تصل إلى 570,000 متر مكعب يوميًا. يعتمد المشروع على نموذج البناء والتملك والتشغيل (B.O.O)، حيث يتولى القطاع الخاص تصميم وبناء وتشغيل وصيانة المشروع مع الاحتفاظ بملكية الأصل عند انتهاء العقد. يساهم هذا المشروع في تحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال تحسين جودة الخدمات في المدن السعودية، وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، والاستفادة من خبراتهم في قطاع المياه. يهدف المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على المياه المحلاة في منطقتي الرياض والقصيم، وتحقيق مستويات عالية من إنتاج المياه الصالحة للشرب، مع تقليل استهلاك الطاقة وتكاليف التشغيل.

يستخدم المشروع تقنية التناضح العكسي (RO) لتوفير المياه، والتي تعتبر أنظف وأقل استهلاكًا للطاقة مقارنة بالتقنيات القديمة، كما يشمل وحدات للطاقة الشمسية لتقليل استهلاك الكهرباء. يساهم المشروع أيضًا في دعم المحتوى المحلي من خلال خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة خلال مراحل البناء والتشغيل، مع استهداف تحقيق معدل سعودة بنسبة 90% خلال فترة التشغيل. تم تأمين التمويل بالكامل من مصادر دولية بقيمة إجمالية تبلغ 695 مليون دولار (2606 مليار ريال سعودي).

الجدول الزمني للمشروع:

ديسمبر 2018: طلب تقديم العروض- Request for Quotation (RFQ).

يونيو 2019: إبداء الاهتمام- Expression of Interest (EOI).

يناير 2020: طلب تقديم المقترحات- Request for Proposal (RFP).

يونيو 2021: الإغلاق المالي.

أكتوبر 2021: الإغلاق التجاري.

¹ منشورات المركز الوطني السعودي للتخصيص متوفر على الرابط:

https://www.ncp.gov.sa/en/Knowledge/Pages/CaseStudy/CS_Jubail_3B_IWP.aspx تاريخ الإطلاع : 2024/07/01.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

الربع الأول من عام 2024: من المتوقع بدء العمليات.

مدة العقد: 25 سنة.

فترة البناء: سنتان و6 أشهر.

المشاركون الرئيسيون:

- إنجي Engie: هي مجموعة خدمات فرنسية متعددة الجنسيات متخصصة في إنتاج الطاقة والخدمات ذات الصلة. تلعب دورًا رئيسيًا في مشاريع الطاقة وتلمية المياه حول العالم.
- العجلان Alajlan: شركة سعودية محلية، تعمل في مجالات متنوعة، بما في ذلك تلمية المياه والبنية التحتية.
- نسما Nesma: شركة سعودية محلية متخصصة في الهندسة والبناء، تلعب دورًا رئيسيًا في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة في المملكة.

يمثل هذا المشروع شراكة بين شركات دولية ومحلية بهدف تحقيق الاستدامة في إنتاج المياه والطاقة، مع تركيز كبير على البنية التحتية في المملكة العربية السعودية.

ب- مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي المستقلة غرب الدمام¹

يقع مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي المستقلة غرب الدمام في المنطقة الشرقية بالدمام، حيث يهدف إلى تحسين واستدامة مستوى الخدمات وتعزيز قدرات النظام البيئي للبيئة والمياه والزراعة، وتوسيع تغطية شبكة الصرف الصحي. سيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين، حيث تبلغ السعة التصميمية للمرحلة الأولى 200,000 متر مكعب يوميًا، مع خطط للتوسع لتصل إلى 350,000 متر مكعب يوميًا. يعتمد المشروع على نموذج البناء والتملك والتشغيل والتحويل (B.O.O.T)، حيث سيقوم الشريك الخاص ببناء وامتلاك وتشغيل المحطة خلال مدة العقد، وبعدها يتم تحويل المشروع إلى الحكومة. يساهم المشروع في تحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال دعم المحتوى المحلي وتنفيذ المشروع بتكلفة أقل وتقليل استهلاك الطاقة باستخدام تقنية مفاعل الطبقة الحيوية المتحركة (M.B.B.R)، وهي عملية مبتكرة وصديقة للبيئة لتنقية مياه الصرف. يتوافق المشروع مع رؤية 2030 من خلال دعم المحتوى المحلي بنسبة 50% في مرحلة التصميم والبناء، وبنسبة 70% في السنة الخامسة بعد مرحلة التشغيل.

¹ منشورات المركز الوطني السعودي للتخصيص متوفر على الرابط :

https://www.ncp.gov.sa/en/Knowledge/Pages/CaseStudy/CS_West_Dammam_Independent_Sewage_Treatment_Plant.aspx

تاريخ الإطلاع: 2024/07/01.

والتحويل (B.O.T)

الجدول الزمني للمشروع:

- ديسمبر 2018: طلب تقديم العروض.
 - يونيو 2019: إبداء الاهتمام.
 - يناير 2020: طلب تقديم المقترحات.
 - يونيو 2021: الإغلاق المالي.
 - أكتوبر 2021: الإغلاق التجاري.
 - الربع الأول من عام 2022: بدء المرحلة التشغيلية
- مدة العقد: 25 سنة.

فترة البناء: سنتان و 6 أشهر.

المشاركون الرئيسيون في المنافسة على المشروع

- 65 شركة وطنية ودولية في المرحلة التمهيديّة.
- 22 شركة وطنية ودولية مؤهلة، موزعة على 8 تحالفات.
- المستثمرون الفائزون:
- إنجي: (Engie) مجموعة خدمات فرنسية متعددة الجنسيات.
- العجلان: شركة سعودية محلية لتحلية المياه.
- نسما: شركة هندسية وبناء سعودية محلية.

ثالثاً: الخدمات العامة:

وتتمثل في مشاريع المستشفيات والمدارس والمرافق الرياضية، تشمل عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية مشاريع متنوعة في مجال الخدمات العامة، منها المستشفيات والمدارس والمرافق الرياضية. هذه العقود تهدف إلى تحسين البنية التحتية وتقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين، وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص في تطوير وتشغيل هذه المنشآت.

أ-المستشفيات والمرافق الصحية:

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

تُعد عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) أداة فعالة لإشراك القطاع الخاص في تطوير وإدارة البنية التحتية الصحية، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها في المملكة العربية السعودية، ساهمت عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في قطاع الصحة بدعم تحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية وتعزيز جودتها. يقوم المستثمر الخاص في هذه العقود بتمويل وبناء المستشفيات والمراكز الصحية والمرافق الطبية، بما يشمل تصميم وبناء وتجهيز المرافق الصحية بأحدث التقنيات والمعدات الطبية. بعد اكتمال البناء، يتولى المستثمر الخاص تشغيل المرفق الصحي لفترة زمنية محددة، ويشمل ذلك إدارة العمليات اليومية، مثل التوظيف؛ والإدارة الطبية؛ والصيانة؛ وتقديم الخدمات الصحية للمرضى.

يضمن المشغل الخاص أن المرفق الصحي يلبى المعايير الصحية والمهنية المطلوبة. عند انتهاء فترة التشغيل، يتم نقل ملكية المرفق الصحي إلى الحكومة، بما يشمل جميع الأصول لضمان استمرارية الخدمة واستدامة المرافق الصحية، ومن الأمثلة العملية¹.

1- مشروع سكن موظفي مستشفى الإيمان:

يهدف مشروع سكن موظفي مستشفى الإيمان العام في مدينة الرياض إلى بناء وتشغيل وصيانة مرافق سكن الموظفين من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص. يتضمن المشروع بناء 564 وحدة سكنية لإيواء 808 موظفًا، وذلك لتعزيز راحة واستقرار الكادر الطبي والإداري. يشرف على المشروع وزارة الصحة، ويقع في مدينة الرياض. سيتم تنفيذ المشروع بعقد من نوع تصميم، بناء، تمويل، تشغيل، وصيانة (D.B.F.O.M) لمدة 25 سنة. ومن المقرر أن ينطلق المشروع في أوت 2023. حاليًا، يمر المشروع بمراحل متعددة تشمل المرحلة القادمة، المرحلة المباشرة، والمرحلة النهائية.

2- مستشفيات إعادة التأهيل في الرياض والدمام:

يهدف مشروع مستشفيات إعادة التأهيل، إلى بناء وتشغيل وصيانة مرافق إعادة التأهيل في مدينتي الرياض والدمام، بالإضافة إلى تقديم خدمات إعادة التأهيل الطبي في هذه المرافق، والتي تشمل الأنشطة الخاصة بالمرضى الداخليين والخارجيين من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص. تهدف هذه الخدمة إلى تحسين الأداء البدني للمرضى ومعالجة الإعاقات والقيود الحركية لدى الأفراد. يشرف على المشروع وزارة الصحة، ويقع في كل من الرياض والدمام. سيتم تنفيذ المشروع بعقد من نوع تصميم، بناء، تمويل، تشغيل، وصيانة (D.B.F.O.M) يغطي الجوانب السريرية وغير السريرية لمدة 20 سنة. يتضمن المشروع

¹ المركز الوطني للتخصيص في المملكة العربية السعودية الرابط: <https://www.ncp.gov.sa/en/Pages/ProjectsInPipeline.aspx> تاريخ الزيارة:

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

توفير 150 سريرًا و120,000 جلسة للمرضى الخارجيين سنويًا لكل موقع. من المقرر أن يبدأ المشروع في مارس 2023، ويمر بمراحل متعددة تشمل المرحلة القادمة، المرحلة المباشرة، والمرحلة النهائية.

3-مراكز الصحة الأولية - 74 مركزاً صحياً:-

يهدف مشروع مراكز الرعاية الصحية الأولية إلى بناء وتجديد وتشغيل، وصيانة 74 مركزاً للرعاية الصحية الأولية عبر عدة تجمعات صحية في مناطق الرياض والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص. يشرف على المشروع وزارة الصحة ويغطي مناطق الرياض والمنطقة الشرقية والمنطقة الغربية. سيتم تنفيذ المشروع بعقد من نوع D.B.F.O.M (تصميم، بناء، تمويل، تشغيل، وصيانة) لمدة 22.5 سنة. يتضمن المشروع إنشاء 74 مركزاً للرعاية الصحية الأولية. تاريخ الإطلاق لم يحدد بعد، ويمر المشروع بمراحل متعددة تشمل المرحلة القادمة، المرحلة المباشرة، والمرحلة النهائية.

ب-قطاع المدارس والتعليم العالي: من بين الأمثلة:¹

1-مشروع إسكان أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد:

يهدف مشروع إسكان أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد بأبها إلى بناء وتجهيز وصيانة 2,609 وحدة سكنية تشمل المرافق الاجتماعية والتجارية، وذلك لخدمة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وفقاً لأفضل المعايير والممارسات. سيتم تنفيذ المشروع في مدينة أبها، وهو حالياً في المرحلة المستقبلية بانتظار تحديد تاريخ الإطلاق. يهدف المشروع إلى تلبية احتياجات السكن لأعضاء هيئة التدريس وتوفير بيئة معيشية مريحة لهم.

يتبع مشروع إسكان أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد بأبها نموذج العقد التصميم، البناء، التمويل، التشغيل، الصيانة، والنقل (D.B.F.O.M.T)، والذي يشمل التصميم؛ والبناء؛ والتمويل؛ والتشغيل؛ والصيانة؛ والنقل؛ ويمتد المشروع على مدى 25 عامًا.

2-مشروع إسكان جامعة الملك خالد:

أعلنت وزارة التعليم بالتعاون مع المركز الوطني للتخصيص (NCP) عن شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) حيث تم إطلاق مرحلة إبداء الاهتمام لمشروع تصميم وبناء وتمويل وتشغيل وصيانة (D.B.F.O.M) لمدينة إسكان موظفي جامعة الملك خالد في أبها بمنطقة عسير. يهدف المشروع إلى بناء فلل كبيرة ومتوسطة؛ وشقق سكنية؛ ومرافق اجتماعية؛ وتوفير جميع

¹ المركز الوطني للتخصيص في المملكة العربية السعودية الرابط: <https://www.ncp.gov.sa/en/Pages/ProjectsInPipeline.aspx> تاريخ الزيارة:

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

وسائل الراحة والرفاهية لموظفي الجامعة وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير والجودة. يمتد المشروع على مدى 25 عامًا ويقع في أبها بمنطقة عسير. مرحلة المشروع حاليًا مستقبلية وتاريخ الإطلاق سيتم تحديده لاحقًا. ومالك المشروع هو وزارة التعليم.

3-برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في إنشاء البنية التحتية للمدارس - المرحلة الأولى:

برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لبناء البنية التحتية للمدارس. يتضمن المشروع بناء وصيانة 60 مدرسة (27 في جدة، و33 في مكة) لتوفير سعة تعليمية لـ 52,680 طالبًا. يعد هذا البرنامج الأول من نوعه في المملكة بالتعاون مع القطاع الخاص.

يشمل المشروع تصميم؛ بناء؛ تمويل؛ وصيانة المدارس؛ ثم نقلها إلى وزارة التعليم السعودية عند انتهاء مدة العقد. سيكون المشروع في مواقع جديدة (Green field) في جدة ومكة. يهدف المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على المرافق التعليمية في منطقتي مكة وجدة، وتقليل التكاليف طويلة الأجل في قطاع التعليم. بالإضافة إلى ذلك، يسعى إلى استبدال البنية التحتية القديمة بمرافق جديدة تتماشى مع المعايير الدولية.

تسهم هذه المبادرة في تحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال تحسين بيئة التعليم، ورفع جودة مرافق المدارس عبر إدارة دورة الحياة الكاملة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التعليم. كما يسهم المشروع في دعم المحتوى المحلي بنسبة 100% في مرحلة عقد البناء.

الفوائد الرئيسية للمشروع تشمل تلبية الطلب المتزايد على المدارس في جدة ومكة، وخلق فرص عمل جديدة خلال مراحل البناء والصيانة، وتوفير مرافق تعليمية تلي احتياجات الطلاب بما في ذلك الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، والمناطق التعليمية المتخصصة.

تتوزع المخاطر في المشروع على النحو التالي:

- فشل في الأداء وتحقيق مؤشرات الأداء: يتحملها الجهة المشتريّة و SPV * .
- تجاوز تكاليف التشغيل: يتحملها الجهة المشتريّة و SPV.
- عدم الوصول للإغلاق المالي: يتحملها SPV .

* SPV (Special Purpose Vehicle) هو كيان قانوني يتم إنشاؤه لغرض محدد ومؤقت، عادةً لتنفيذ مشروع معين أو لتحقيق هدف مالي محدد. يستخدم SPV في كثير من الأحيان في المشاريع الكبيرة والمعقدة، مثل مشاريع البنية التحتية أو المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص (PPP). يتم تأسيس SPV لفصل الأصول والمخاطر المتعلقة بالمشروع عن الأصول والمخاطر العامة للشركة الأم أو الشركات المشاركة. هذا يعني أن أي مشاكل مالية أو قانونية تواجه SPV تكون معزولة عن الشركات الأخرى، مما يوفر حماية قانونية ومالية.

والتحويل (B.O.T)

- التضخم: يتحمله SPV.
 - عدم الوفاء بشروط الديون: يتحملها SPV .
 - مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي: يتحملها SPV .
 - مخاطر الأرض مثل شروط التربة والمخاطر الأثرية: يتحملها الجهة المشترية و SPV.
 - وصول الأرض: تتحملها الجهة المشترية.
 - مخاطر التصميم والبناء: يتحملها SPV.
 - أداء الخدمات وتوفر المدارس: تتحملها الجهة المشترية.
 - تحقيق إيرادات من الأطراف الثالثة: يتحملها الجهة المشترية و SPV.
- يشمل المشروع أيضاً فترة عقد لمدة 23 عامًا تبدأ من فبراير 2018 وتنتهي في أبريل 2021، مع بدء العمليات المتوقعة في نهاية 2020. تبلغ قيمة رأس المال المستخدم في المشروع 310.5 مليون دولار (1,1645 مليار ريال سعودي)، ويشترك في تنفيذه شركتا أجياد المعرفة للتعليم والتدريب وشركة البواني.
- نوع العقد بناء، صيانة، تحويل (B.M.T)، في إطار هذا النوع من العقود، يتولى القطاع الخاص تصميم، بناء، تمويل، وصيانة المدارس، ومن ثم تحويلها إلى وزارة التعليم السعودية عند انتهاء فترة العقد.
- المطلب الثالث: تحليل لأوجه الاختلاف والتشابه بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في مجالات استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T):**
- الفرع الأول: نقاط التشابه:**

في كلا البلدين، يتم استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية والمشاريع الكبرى، مما يساهم في تقليل الأعباء المالية على الحكومة.

يتم استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) بشكل رئيسي لتطوير البنية التحتية مثل الطرق، والمطارات، ومحطات الطاقة، والمشاريع المائية. تسعى الحكومتان إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال هذه المشاريع.

يتيح استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) للبلدين جذب استثمارات أجنبية ومحلية لتطوير المشاريع الكبيرة، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل، ولكن الملاحظ هو تباين درجة الاستفادة من هذه العقود بين البلدين.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

تتضمن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) نقل بعض المخاطر من الحكومة إلى المستثمرين، مثل مخاطر البناء والتشغيل، مما يساعد في تقليل العبء المالي والتشغيلي على الحكومة ولو بدرجات متفاوتة.

الفرع الثاني: نقاط الاختلاف:

الإطار القانوني والتنظيمي:

المملكة العربية السعودية: تتمتع بإطار قانوني وتنظيمي متقدم لدعم مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، بما في ذلك وجود المركز الوطني للتخصيص والشراكات (NCP) الذي يضع القواعد والإجراءات لتنفيذ المشاريع، كما يلاحظ أن هناك مرونة واضحة في استخدام هذه العقود، حيث يعتبرها لقانون السعودي وسيلة لتنفيذ برامج الخصخصة، والمشتريات الحكومية.

في الجزائر لأطر القانونية والتنظيمية أقل تطورًا مقارنة بالسعودية، مما يمكن أن يؤثر على سرعة وفعالية تنفيذ عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، فلم يذكر نهائيًا هذا المصطلح في القانون الجزائري، وتم الاكتفاء بذكر ألياته فقط في عدد محدود في القطاعات.

نوعية المشاريع وأولوياتها:

المملكة العربية السعودية تركز بشكل كبير على غالبية القطاعات تماشيًا مع رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، حيث يلاحظ أن هذه العقود شملت أغلب القطاعات في المملكة وكانت الصيغ المستعملة مختلفة.

الجزائر تهتم بمشاريع البنية التحتية الخاصة بالمياه، وبدرجة أقل مشاريع توليد الطاقة الكهربائية من المياه، رغم القانون الجزائري رخص استعمال هذه العقود في العديد من القطاعات، إلا أن المناخ الاستثماري في الجزائر لم يساعد على جذب المستثمرين لمثل هذه العقود، حيث أنها تتميز بارتفاع المخاطر وطول المدة الأمر الذي يستوجب توفر استقرار على الجانبين الاقتصادية والسياسية وكذا القانونية.

حجم المشاريع واستثمارات:

في المملكة العربية السعودية المشاريع أكبر حجمًا وأكثر تعقيدًا، مستفيدة من القدرات المالية والاستثمارية الكبيرة للمملكة، حيث يُلاحظ أن المملكة العربية السعودية توسعت في تطبيق عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) لتشمل مجموعة واسعة من القطاعات التي تدعم الاقتصاد الوطني، في حين أن الجزائر ركزت بشكل أكبر على قطاعات محددة ذات أولوية، مع بعض

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

القيود التي تحد من التنوع الكامل في تطبيق هذا النظام. كما أن المشاريع في الجزائر أصغر حجمًا نسبيًا، نظرًا للقدرات المالية المحدودة والاعتماد، والعدد المحدود من القطاعات التي ينتشر فيها هذا النوع من العقود.

التحديات والبيئة التشغيلية:

في المملكة العربية السعودية البيئة التشغيلية والاستثمارية مستقرة نسبيًا، مع توفر دعم حكومي كبير لجذب الاستثمارات. الجزائر تواجه تحديات أكبر فيما يتعلق بالبيئة التشغيلية، مثل البيروقراطية والتحديات الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر على جذب الاستثمارات واستقرار المشاريع.

الدور الحكومي في التنفيذ:

في الجزائر، الحكومة تحتفظ بسيطرة أكبر على سير المشاريع وقرارات التشغيل والتحويل بسبب الطبيعة الإدارية للعقود. أما في المملكة العربية السعودية، يُمنح القطاع الخاص قدرًا أكبر من الاستقلالية في تشغيل المشاريع، مع تنظيم أقل تشددًا مقارنةً بالجزائر.

على الرغم من التشابه في الهدف الأساسي من استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية، إلا أن هناك اختلافات ملحوظة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي، نوعية المشاريع وأولوياتها، حجم المشاريع والاستثمارات، والتحديات والبيئة التشغيلية. تعتبر هذه الاختلافات ناتجة عن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة في كل بلد.

المبحث الثالث: الجانب المالي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والمملكة العربية السعودية:

تعد العقود من نوع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) أداة رئيسية لتحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية. يتيح هذا النموذج للقطاع الخاص تحمل تكاليف البناء والتشغيل والتمويل، مما يقلل من العبء المالي على الحكومات ويعزز الكفاءة في تقديم الخدمات. في هذا المبحث، سيتم تحليل الجانب المالي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والمملكة العربية السعودية، مع التركيز على كيفية إدارة تمويل المشاريع، توزيع المخاطر، والتحديات المالية في كل بلد.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

المطلب الأول: الجانب المالي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر:

الفرع الأول: موضوع ومدة العقد:

يقصد بموضوع عقد البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، ذلك التصرف القائم بين الدولة مانحة الامتياز وشركة المشروع، الذي يتكون من 03 خطوات أساسية، أهمها بناء المشروع مروراً بتشغيله ووصولاً لتحويله، بينما تقصد بمدة العقد أي أن العقد يبرم لفترة محددة فلا يمكن تصوره كعقد أبدي، في المقابل لا يمكن أن تكون هذه المدة قصيرة إلى حد الذي لا يسمح لصاحبه باسترداد المبالغ المالية التي أنفقها في إنشاء وتشغيل المرفق العمومي، خاصة وأن مثل هذه المشاريع تتطلب إمكانية بشرية ومالية ضخمة واستعمال تكنولوجيا عالية، حيث تتحدد هذه المدة في دفتر الشروط لاتفاق الأطراف وينتهي العقد بانتهائها كحالة عادية، كما يمكن أن ينتهي قبل نهاية المدة المتفق عليها في الحالات الاستثنائية كإجراء على خطأ الملتزم مثلاً أو بدون خطئه كاسترجاع المرفق العمومي من طرف الإدارة.¹

أما بالنسبة للمشروع الجزائري فلقد اختلفت المدة من عقد لآخر، وقدرت بثلاثة وثلاثين 33 سنة قابلة للتجديد وأقصاها تسعة وتسعون 99 سنة بموجب المادة 04 من الأمر 04/08 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

الفرع الثاني: الجانب المالي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في القانون الجزائري:

تحتاج المشاريع المنجزة عن طريق نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كغيرها من المشاريع مبالغ مالية معتبرة قصد تمويلها، ويعتبر هذا الجانب بمثابة العمود الفقري لنجاح هذا الأسلوب التعاقدية، حيث تساهم هذه المبالغ المالية في تشييد أو بناء هذه المشاريع، أو ترميمها وإعادة تشغيلها.²

أولاً: مرحلة البناء:

للحصول على الموافقة على تمويل مثل هذه المشاريع، لا بد من توفر مجموعة من العناصر أهمها:³

¹ موقع مودل جامعة الطارف : <http://moodle.univ->

http://moodle.univ-eltarf.dz/moodle/pluginfile.php/55805/mod_folder/content/0/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25AD%25D8%25A7%25D8%25B6%25D8%25B1%25D8%25A9%252003.pdf%3Fforcedownload%3D1&ved=2ahUKEwjNkdHkLJyFAxX2RKQEHWL_CN4QFnoECCQQAQ&usg=AOvVaw1ofuLb3XjvNm-ND3GeAQSD تاريخ الزيارة: 2024/07/15، نقلاً

عن : إلياس ناصف، عقد BOT، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، د ط، 2006، ص 158.

² فيصل عليان إلياس الشديفان، تمويل مشروعات البوت، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 01، سوريا، 2020، ص 510.

³ فيصل عليان إلياس الشديفان، نفس المرجع، ص 510.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

- دراسة جدوى المشروع، حيث تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة تساعد في جذب المستثمر أو طرده، لذلك يجب أن تكون دقيقة، لأنها من أهم العوامل التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراراته، ويجب أن تنجز بمعرفة من البنك الممول.
 - برنامج مالي واضح يبرر تكلفة المشروع مع مصادر تمويله وكيفية السداد.
 - التأكد من توفر الموارد اللازمة للتنفيذ.
 - وجود عدد مناسب من مستهلكي السلعة أو الخدمة مع استقرار المناخ السياسي والاقتصادي والقانوني في الدولة المضيفة، بالإضافة إلى توافر التراخيص اللازمة للمشروع.
- يقوم تمويل مثل هذه المشاريع على نظام التمويل الذاتي، الذي يعتمد على سداد تكاليف المشروع من العائدات المتحققة منه بالإضافة إلى التدفقات النقدية، حيث اشترطت المادة 13 من المرسوم التنفيذي 417/04 على وجوب توفر الوسائل المالية الضرورية في صاحب الامتياز لإنجاز المنشآت القاعدية لاستقبال ومعاملة المسافرين عبر الطرقات، وتمويل المشروع لا بد من وجود ثلاثة أطراف على الأقل هم: راعي المشروع ومالك المشروع أو المقترض، وممول المشروع أي مانح القرض.¹
- فضلا عن تدخل الدولة عندما يتعلق المشروع ببنية تحتية، حيث تلعب دور مهم جدا فيه، ومن بين أهم أدوارها تقديم الضمانات السياسية والاقتصادية للمشروع، تقديم التسهيلات مثل الأرض والإجازات والتراخيص الضرورية لإنشائه، ومنح الإعفاءات الضريبية وضمان التبادل الحر للأموال.

ثانيا: في مرحلة التشغيل:

تستوفي شركة المشروع في مرحلة التشغيل حقوقها المالية من المنتفعين مباشرة ويكون ذلك في شكل رسوم، من أجل استرداد نفقات التوظيف وتسديد الديون المقترضة لتمويل هذه المشاريع والحصول على الربح المأمول،² وهذا ما جاء في نص المادة 05 من الاتفاقية النموذجية الخاصة بمنح امتيازات الطرق السريعة: "يرخص للشركة صاحبة الامتياز بتحصيل رسوم المرور بالطريق السريع وأتاوى عن التجهيزات الملحقة ضمن الشروط المحددة في دفتر الأعباء".

¹ المرسوم التنفيذي رقم 417/04 المؤرخ في 08 ذي القعدة 1425 الموافق 20 ديسمبر 2004، الذي يحدد شروط المتعلقة بإمتهان إنجاز المنشآت القاعدية لاستقبال ومعاملة المسافرين عبر الطرقات وأو تسييرها، ج.ر، العدد 82، الصادر في 22 ديسمبر 2004، ص 32.

² Abdelatif, Benachenho, **Les nouveaux investisseurs**, Alpha design, Université Hassiba Benbouali de Chlef, 2006, p77.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

لا يمنح شركة المشروع أن تتقاضى حقوقها المالية من جهة الإدارة، حيث نصت مختلف العقود على التزام الدولة بشراء الخدمة أو المنتج مباشرة من شركة المشروع،¹ في المقابل يتعين على شركة المشروع أن تدفع للإدارة مانحة الامتياز مقابل مالي نتيجة حصولها على الامتياز، هذا ما جاء في نص المادة 14 من المرسوم التنفيذي 220/11: " يتعين على صاحب الامتياز تسديد كل الإتاوات المستحقة مقابل استعمال الأملاك العمومية."²

ثالثا: في مرحلة التحويل:

يلتزم المستثمر في نهاية مدة العقد بتحويل ملكية المشروع إلى الجهة الإدارية المانحة بصورة مجانية وبحالة جاهزة للتشغيل، كما قد يتم إعادة المشروع إلى الجهة الإدارية قبل نهاية مدة العقد، شرط قيام هذه الأخيرة بدفع تعويضات عادلة لشركة المشروع، كما يمكن أن تقوم الجهة الإدارية بتجديد مدة الامتياز سواء لصالح شركة المشروع الأولى أو أن تمنح الامتياز لشركة أخرى أو أن تقوم ببيع المشروع في إطار عملية الخوصصة.³

الفرع الثالث: تمويل مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر:

تؤكد أن أغلب العقود التي تبرمها الجزائر مع المؤسسات الأجنبية بصيغة الإنشاء والتشغيل تكون بمساهمة الرأس المال الوطني، وبنسبة معتبرة، وهو الأمر الذي يعتبر من التطبيقات الخاطئة لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، كونها تتناقض مع الفلسفة التمويلية لهذا النظام من جهة، جعلها تقترب أكثر للدخول في نطاق عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) من جهة ثانية،⁴ حيث يفتقر المشرع الجزائري إلى قوانين واضحة للتطبيق الصحيح لهذا النظام، ولا زالت العقود تطبق قاعدة 51/49 الخاصة بالاستثمار الأجنبي، فعلى سبيل المثال محطة المقطع (وهي منطقة تقع في ولاية وهران على بعد 400 كيلومتر غرب الجزائر). حيث يعتبر أكبر مشروع لتحلية مياه البحر في العالم. تم إطلاق المشروع في أكتوبر 2008 ليتم إغلاقه بحلول عام 2012. سيستخدم البرنامج نظام التناضح العكسي كعملية لإنتاج ما يصل إلى 500,000 متر مكعب من المياه

¹ مروان محي الدين القطب، طرق خصخصة المرافق العامة، الامتياز - الشركات المختلطة - B O T - تفويض المرفق العام، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، د ط، دون سنة نشر.

² المرسوم التنفيذي رقم 220/11 المؤرخ في 10 رجب عام 1432 الموافق 12 يونيو 2011، المحدد لكيفيات امتياز استعمال الموارد المائية لإقامة هيكل تحلية مياه البحر أو نزع الأملاح أو المعادن من المياه المالحة من أجل المنفعة العمومية أو تلبية الحاجات الخاصة، ج.ر، العدد 34، الصادر في 19 جوان 2011، ص 08.

³ مروان محي الدين القطب، نفس المرجع، ص 200.

⁴ أسماء تخوني، مقال متوفر على الرابط: <https://www.mohamah.net/law/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4> تاريخ الاطلاع: 2024/04/05.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

الشرب يوميًا لتزويد ما يقرب من 4 ملايين شخص بالمياه الشرب في منطقة وهران. تبلغ تكلفة هذا المشروع الضخم 492 مليون دولار تم تمويلها بواسطة الشركة الجزائرية للطاقة AEC (43%) وشركة مياه الجزائر ADE (10%) والشركة السنغافورية هيفلوكس المحدودة (47%)، حيث دفعت الشركة الأجنبية 30% من المبلغ الإجمالي، وتم تقديم 70% كرصيد من قبل البنك الوطني الجزائري BNA. تم توقيع العقد بالعملة المحلية لمدة 25 عامًا بمعدل فائدة ثابت مواتٍ للغاية (3.75% سنويًا). وقد سمحت الحزمة التمويلية طويلة الأجل التي قدمها البنك الوطني الجزائري بتجنب أخطار سعر الصرف في المقام الأول.¹

يمثل الجدول رقم (04-05) أدناه البنية التمويلية لأهم مشاريع تحلية المياه في الجزائر.

الجدول رقم (04-05): البنية التمويلية لأهم مشاريع تحلية المياه في الجزائر

الموقع (الولاية)	التكلفة (مليون دولار)	بداية العمل	الشريك الأجنبي	نسبة مساهمة الشركة الجزائرية للطاقة AEC	نسبة مساهمة البنوك
سوق تلمعة - تلمسان	251	2011	Hyflux (Singapore)/Malakouff (Malaysia)	51%	49% BNA
حونين - تلمسان	291	2012	BEFESA/SADYT (Spain)	51%	49% CPA
بني صاف - عين تموشنت	240	2010	COBRA (Spain)	51%	49% BNA
المقطع - وهران	492	2012	Hyflux (Singapore)	49%	51% BNA
أرزو - وهران	400	2006	Black & Veatch (S. Africa)	5%	95% SH/SG
شاطئ الشلف - مستغانم	227	2011	INIMA/AQUALIA (Spain)	51%	49% BNA
تنس - الشلف	231	2013	BEFESA (Spain)	51%	49% CPA
وادي السبت - تيبازة	-	-	BIWater (UK)	51%	49% BNA
فوكة - تيبازة	180	2011	SNC LAVALIN (Canada)/ACCIONA (Spain)	51%	49% BNA
الحامة - الجزائر العاصمة	258	2008	GE Water (USA)	70%	30% OPIC
كاب جنات - بومرداس	138	2012	INIMA/AQUALIA (Spain)	51%	49% BNA
المنطقة الصناعية - سكيكدة	136	2009	BEFESA/SADYT (Spain)	51%	49% BNA

¹ Mohamed chohra, Abdelmalik Mezhouda, **Algerian PPP's contracts experience: the case of seawater desalination program**, revue des sciences commerciales, vol, 17, n° 1, Juin 2018, Algérie, 2018, p49.

والتحويل (B.O.T)

Source:

Mohamed Chohra, Abdelmalik Mezhouda, Algerian PPP's contracts experience: the case of seawater desalination program, revue des sciences commerciales vol.17, n° 1 : juin 2018, Algérie, 2018, p49.

يتضح من الجدول أن مشاريع تحلية المياه في الجزائر تُدار وفق القاعدة الاستثمارية 51/49، التي تفرض ألا تتجاوز مساهمة الشريك الأجنبي 51%، مع احتفاظ الطرف الوطني بنسبة 49%، وتلعب الشركة الجزائرية للطاقة (AEC) دوراً رئيسياً في هذه المشاريع، حيث تساهم بنسبة 51% في معظمها، بينما يتم توفير التمويل الإضافي من خلال البنوك الوطنية مثل بنك الجزائر الوطني (BNA) والقرض الشعبي الجزائري (CPA) التي تسهم بنسبة 49%، باستثناء بعض المشاريع مثل محطة أرزيو في وهران، حيث بلغت مساهمة البنك 95%. وتميزت المشاريع بتنوع الشركاء الأجانب من دول مثل إسبانيا وسنغافورة وكندا والولايات المتحدة، مما أضاف خبرات تقنية متنوعة. ومع ذلك، فإن الالتزام بالقاعدة 51/49 قلل من الاستفادة الكاملة من مزايا عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، مثل تقاسم المخاطر والحصول على تمويل طويل الأجل من الشريك الأجنبي. كما أن احتكار الشركة الجزائرية للطاقة للدور الوطني قلل من مشاركة القطاع الخاص المحلي ومؤسسات وطنية أخرى. ورغم أهمية هذا النموذج في تعزيز السيطرة الوطنية، إلا أنه قد يحد من فرص تحسين كفاءة وتمويل مشاريع تحلية المياه بشكل أكثر شمولية، بالتالي لم تحقق الاستفادة الكاملة من المزايا التمويلية لهذه العقود بسبب السياسات التنظيمية التي تقلل من مرونة الشراكات مع المستثمرين الأجانب.

المطلب الثاني: الجانب المالي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في المملكة العربية السعودية:

تعتبر مشروعات البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. هذه المشروعات تتطلب تمويلاً كبيراً، ويمكن ملاحظة أنها تمثل مصدر تمويل يقع على عاتق القطاع الخاص وهناك العديد من الطرق المتاحة لتمويل هذه المشروعات.

الفرع الأول: نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في المملكة العربية السعودية:¹

يمكن أن ينخرط الطرف الخاص في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، من خلال العديد من الأشكال المختلفة والتسميات التي تُستخدم في مختلف الدول، حيث يتم تبني نماذج مثل (D.B.F.O) و (B.O.T)، وغيرها من الصيغ المتنوعة. هذه النماذج تتيح للطرف الخاص المساهمة في تطوير مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، وفي بعض الحالات يتم استخدام هذه التسميات بشكل متبادل. يعرض الجدول رقم (04-06) نماذج الشراكة بين القطاعين العام

¹ National Centre for Privatization & PPP (NCP), PPP Journey Guidelines for Private Sector Participation, Saudi Arabia, 2023, p70.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

والخاص (PPP) في المملكة العربية السعودية، والتي تم اقتراحها من قبل المركز الوطني للتخصيص، وتتنوع هذه النماذج لتلبية الاحتياجات المختلفة للمشروعات الحكومية، بما في ذلك تخصيص المسؤوليات بين القطاعين العام والخاص بشكل يناسب كل مشروع على حدة.

الجدول رقم (06-04): نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في المملكة العربية السعودية

النموذج	الوصف
بناء-تشغيل-نقل (BOT)	يقوم الطرف الخاص بتمويل وبناء أصول البنية التحتية ثم ينقل ملكية الأصول إلى الجهة العامة بعد فترة محددة من التشغيل. خلال فترة التشغيل، يستعيد الطرف الخاص استثماره في الأصول ثم ينقل الأصول إلى القطاع العام.
بناء-امتلاك-تشغيل (BOO)	يقوم الطرف الخاص بتمويل وتصميم وبناء وتشغيل أصول البنية التحتية لفترة محددة ويحتفظ بملكية الأصول إلى أجل غير مسمى. يتم تحفيز مشاريع BOO عادةً من خلال الربح، حيث يحقق الطرف الخاص إيرادات من رسوم المستخدمين أو المدفوعات من القطاع العام أو مصادر أخرى ويسعى لتعظيم العائد على الاستثمار.
بناء-امتلاك-تشغيل-نقل (BOOT)	تعمل عقود BOOT بنفس طريقة عقود BOO، حيث يقوم الطرف الخاص بتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الأصول خلال فترة العقد. الفرق الرئيسي هو أنه في نهاية العقد، يتم نقل ملكية الأصول إلى الجهة العامة.
بناء-نقل-تشغيل (BTO)	يقوم الطرف الخاص بتمويل وبناء الأصول البنية التحتية ثم ينقل ملكية الأصول إلى الجهة العامة عند الانتهاء. بعد اكتمال البناء، يجب على الجهة العامة والطرف الخاص الدخول في اتفاقية منفصلة حيث يقوم المقاول بتشغيل وصيانة الأصول المبنية لفترة محددة. الفرق الرئيسي بين عقود BTO و BOT هو توقيت نقل ملكية الأصول إلى الجهة العامة. في نموذج BTO، يتم النقل عند اكتمال البناء، مما يعني أنه خلال فترة التشغيل، يكون الطرف الخاص مكافئًا لمقاول التشغيل والصيانة.
تصميم-بناء-صيانة (DBM)	يكون الطرف الخاص مسؤولاً عن تصميم وبناء وصيانة الأصول البنية التحتية بينما تكون الجهة العامة مسؤولة عن تمويل المشروع. بعد اكتمال البناء، تكون الجهة العامة مسؤولة عن تشغيل الأصول بينما يقوم الطرف الخاص بأداء الصيانة الروتينية والإصلاحات لضمان تلبية الأصول لمتطلبات الاستخدام المتاحة كما هو موضح في العقد.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

النموذج	الوصف
تصميم-بناء-تشغيل (DBO)	يتضمن نموذج DBO كياناً واحداً مسؤولاً عن تصميم وبناء وتشغيل الأصول البنية التحتية. في بعض الأحيان، يعني التشغيل أيضاً الصيانة. ونتيجة لذلك، يشبه DBO إلى حد كبير نموذج DBM. الفرق الرئيسي هو أن الطرف الخاص في نموذج DBO يتولى مسؤولية التشغيل وبالتالي يحقق إيرادات من رسوم المستخدمين.
النموذج	الوصف
تصميم-بناء-تمويل- صيانة (DBFM)	يشبه نموذج DBFM ونماذجه المختلفة (DBFOM و DBFO) إلى حد كبير نموذج BOOT، ويتم استخدامه بشكل أكبر في المملكة المتحدة لمشاريع مبادرة التمويل الخاص (PFI). يقوم الطرف الخاص بتصميم وبناء وتمويل وصيانة الأصول، ثم يؤجرها للحكومة، عادةً لفترة تتراوح بين 25 و 30 عامًا.
تصميم-بناء-تمويل- تشغيل-صيانة (DBFOM)	نموذج DBFOM مشابه لنموذج DBFM، ولكن يتولى الطرف الخاص أيضاً مسؤولية تشغيل الأصول بجانب مسؤولية الصيانة.
تصميم-بناء-تمويل- تشغيل (DBFO)	نموذج DBFO مشابه جداً لنموذج DBFOM. في كل من DBFO و DBFOM، يكون كيان واحد مسؤولاً عن تصميم وبناء وتمويل وتشغيل الأصول البنية التحتية.
تصميم-بناء-إدارة- تمويل (DCMF)	عقود DCMF هي مجرد مصطلحات بديلة لنموذج DBFOM. يقوم الطرف الخاص عادةً ببناء الأصول بناءً على المواصفات من الجهة العامة ويؤجرها لهم.
تأهيل-امتلاك-تشغيل (ROO)	عقود ROO تتضمن أصولاً موجودة بالفعل ضمن محافظة الحكومة. يقوم الطرف الخاص بتأهيل وتحسين الأصول البنية التحتية القائمة، مثل الطريق أو الجسر، ثم يشغلها. تنقل الجهة المتعاقدة ملكية الأصول إلى الطرف الخاص الذي سيملكها بشكل دائم.

Source:

National Center for Privatization & PPP (NCP), PPP Journey Guidelines for Private Sector Participation, Saudi Arabia, 2023, p70. Available at :

https://www.ncp.gov.sa/en/InformationCenter/Documents/NCP_PPP_Journey_Guidelines.pdf date of access: 17/06/2024.

والتحويل (B.O.T)

الفرع الثاني: آلية تعاقد القطاع العام مع القطاع الخاص:

تتعاهد الجهات الحكومية مع القطاع الخاص من خلال طرح المشروعات للمنافسة العامة، حيث تُمنح جميع الأطراف الراغبة فرصة عادلة ومنتساوية للتعاقد. يمكن أيضاً طرح المشروعات من خلال منافسة محدودة، أو التعاقد المباشر، أو غيرها من الطرق المناسبة حسب طبيعة المشروع. يتولى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إقرار مشروعات الشراكة بين القطاعين في مجالات البنية التحتية أو الخدمات العامة، بناءً على توصية مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص وفقاً لنظام التخصيص، وذلك من خلال المراحل التالية:¹

أولاً: إبداء الرغبة:

تصدر الجهة التنفيذية ملخصاً عن المشروع والجدول الزمني له، مع تحديد موعد استقبال رغبات الجهات الخاصة تستمر هذه المرحلة من 07 إلى 14 يوماً، وبعدها تُنشر قائمة المتنافسين. تبدأ مرحلة التأهيل المسبق حيث تستقبل الجهة التنفيذية تعهدات من المتنافسين المؤهلين بالالتزام بالإجراءات والوثائق المطلوبة.

ثانياً: التأهيل المسبق:

تُصدر الجهة التنفيذية طلب تقديم المؤهلات، ويُنشر الطلب في الموقع الإلكتروني للجهة الحكومية والمركز الوطني للتخصيص، بالإضافة إلى الإعلان عنه في وسائل الإعلام المحلية والدولية ووسائل التواصل الاجتماعي. يجب أن يتضمن الطلب البيانات اللازمة مثل الجدول الزمني لتقديم وثيقة المؤهلات، التعليمات بشأن محتويات الوثيقة، الموعد النهائي للتقديم، وتحديد مركز اتصال موحد للإجابة على التساؤلات. تشتمل وثيقة المؤهلات على معلومات عن المتقدم والتحالفات إن وجدت؛ الهيكلة الإدارية والقانونية؛ الخبرة ذات الصلة؛ الملاءة المالية؛ والقدرة على إدارة المشروع.

ثالثاً: تقديم العروض:

يقدم المرشحون عروضهم بحيث تكون العروض الفنية والمالية في مظاريف منفصلة ومختومة. تشمل الإقرارات المطلوبة مثل عدم تغيير تشكيل المتنافس أو هيكله التنظيمي. يمكن للجهة الحكومية طلب تقديم عروض مبدئية غير ملزمة للتقييم النهائي.

رابعاً: فتح العروض:

¹ مرسوم ملكي رقم (م/63) وتاريخ 1442/08/05هـ، قرار مجلس الوزراء رقم (436) وتاريخ 1442/08/03هـ، المتعلق بنظام التخصيص، تاريخ الإصدار:

1442/08/05 هـ الموافق 2021/03/18 م، النشر: 1442/08/13 هـ الموافق 2021/03/26 م،

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

تقوم لجنة تقييم العروض الفنية بفحص العروض المقدمة، وتعلن النتائج. تفتح لجنة العروض المالية مظاريف العروض المالية المجتازة، وتحيلها إلى لجنة تقييم العروض المالية. بعد فحص العروض المالية، تُعلن الجهة الحكومية نتائج المنافسة وتبدأ إجراءات التفاوض مع صاحب أفضل عرض لتوقيع العقد.

الفرع الثالث: تسقيف مبالغ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية:

عادةً ما يتم تحديد مبالغ المشاريع في إطار عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية وفقاً لحجم المشروع وطبيعته، حيث تخضع للمراجعة والتقييم من قبل الجهات الحكومية المختصة مثل وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، بالإضافة إلى الهيئة العامة للاستثمار، وهيئات أخرى معنية، حيث جاء في القرار رقم 225 مجلس الوزراء السعودي:

أولاً: يكون الحد المنصوص عليه في الفقرة 01 من المادة السابعة من نظام التخصيص الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/63) وتاريخ 05 شعبان 1442هـ، للقيمة المقدرة لأي مشروع من مشروعات البنية التحتية أو الخدمة العامة على النحو الآتي:

(200,000,000) مائتا مليون ريال، بالنسبة لمشاريع تنفيذ أعمال أو تأمين مشتريات ذات صلة بمشروع بنية تحتية أو خدمة عامة (50,000,000). خمسون مليون ريال، بالنسبة لمشاريع نقل ملكية أصول ذات صلة بالبنية التحتية أو الخدمة العامة من أي جهة حكومية إلى الطرف الخاص.

تحتسب القيمة المقدرة للمشروعات المنصوص عليها في الفقرتين (01) و(02) من هذا البند على النحو الآتي:

فيما يتعلق بمشاريع تنفيذ أعمال أو تأمين مشتريات ذات صلة بمشروع بنية تحتية أو خدمة عامة، فيكون احتساب إجمالي القيمة الاسمية المتوقعة طوال مدة المشروع بعد حساب الجهة الحكومية المعنية نظاماً بالمشروع لكل عنصر من العناصر التالية بشكل مستقل وتحقق الحد الأدنى في أي منها:

● النفقات الرأسمالية والتشغيلية المتصلة بالمشروع، مضافاً إليها قيمة الأصول المملوكة للدولة التي يمنح الطرف الخاص أي حقوق بشأنها (بما في ذلك نقل ملكية الأصول)، إن وجدت.

● الالتزامات المالية المقدرة المترتبة على الخزينة العامة للدولة.

● الإيرادات المالية المتوقعة حصول الحكومة عليها.

فيما يتعلق بمشاريع نقل ملكية أصول ذات صلة بالبنية التحتية أو الخدمة العامة لأي جهة حكومية، فيكون الاحتساب بناءً على القيمة التقديرية التي تقدرها الجهة الحكومية المعنية نظاماً بالمشروع للأصول المراد نقل ملكيتها إلى الطرف الخاص.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

ثانياً: يعمل بالبند (أولاً) من هذا القرار دون إخلال بمشروعات البنية التحتية أو الخدمة العامة التي حصلت على الموافقات اللازمة نظاماً قبل تاريخ العمل بما قضى به ذلك البند.¹

الفرع الرابع: حالات المنافسة المحدودة:

قد يتم اللجوء إلى المنافسة المحدودة إذا لم تتوفر في المنافسة العامة المعايير المطلوبة، أو إذا كانت القدرة التقنية أو الفنية محصورة على عدد محدود من المتنافسين (لا يزيد عن ثلاثة) في حالات الطوارئ التي تهدد السلامة العامة أو الأمن العام أو الصحة العامة، يمكن طرح المشاريع عن طريق منافسة محدودة.²

الفرع الخامس: تقييم خيارات التمويل في المملكة العربية السعودية:

في إطار هيكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، تقع مسؤولية جمع التمويل للمشروع على الطرف الخاص من خلال تحديد المستثمرين والعتور على المقرضين وتطوير الهيكل المالي العام. يشير التمويل إلى المصدر المبدئي للأموال اللازمة لتغطية نفقات بناء البنية التحتية. تعتبر مسؤولية الطرف الخاص في جمع التمويل للمشروع فرقاً كبيراً بين الشراكات بين القطاعين العام والخاص وطرق الشراء الحكومية التقليدية، حيث يأتي التمويل من ميزانيات الحكومة. والاستثناء الوحيد هو عندما يكون مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) تحت نظام التمويل المشترك، حيث توفر الحكومة جزءاً من التمويل. عادة ما يمول الطرف الخاص مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) من خلال مزيج من الأسهم والديون. يبين الجدول رقم (04-07) أدناه الأدوات النموذجية لجمع الديون المقترحة من قبل المركز السعودي للتخصيص.

¹ قرار مجلس الوزراء رقم (225) متوفر على موقع المركز الوطني للتخصيص على الرابط:

https://www.ncp.gov.sa/ar/Pages/Council_of_Ministers_Decision_No225.aspx تاريخ الاطلاع: 2024/07/14.

² تفاصيل نظام التخصيص متوفر على الرابط: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8af67ec1-6776-4f67-abb4->

ad0900eadf2f/1 تاريخ الاطلاع: 2024/03/26.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

الجدول رقم (07-04): تقييم خيارات التمويل في المملكة العربية السعودية.

مصدر الديون	الوصف
تمويل المشاريع بدون حق الرجوع	يضمن تمويل المشاريع بدون حق الرجوع أن المقرضين يتم سدادهم فقط من عائدات شركة المشروع، دون أي مطالبة على المستثمرين في الأسهم. هذا يخلق فصلاً واضحاً بين التزامات شركة المشروع والمستثمرين في الأسهم، حيث تكون الديون مضمونة بناءً على تدفقات النقدية للمشروع. بالنسبة للمستثمرين في الأسهم، تقلل هذه الاستراتيجية من تعرضهم للمخاطر وتسمح بتحقيق مشاريع أكبر. من ناحية أخرى، يجري المقرضون فحصاً دقيقاً شاملاً، مع التركيز على التدفق النقدي للمشروع وهيكل العقود كعوامل رئيسية لتحديد الجدوى المالية. يعتبر تمويل المشاريع الأكثر شيوعاً لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في السعودية حتى الآن. وقد تم تمويل معظم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في السعودية من خلال مزيج من البنوك المحلية والدولية.
قروض المساهمين	يتم جمع التمويل على مستوى الشركة ويتم تمريره إلى المشروع كحقوق ملكية، مما يجمع بين حصص الأسهم وقروض الرعاة الثانوية.
تمويل المشاريع بضمانات الشركات	يقدم المقرضون قروضاً لشركة المشروع مضمونة جزئياً أو كلياً من قبل المستثمرين في الأسهم (شركاء الاتحاد).
التمويل الإسلامي	يقدم التمويل الإسلامي طريقاً بديلاً لتمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، حيث تمتلك المؤسسات المالية الإسلامية سيولة كبيرة وتفضل فرص الاستثمار الجيدة والمتوسطة إلى طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، يتماشى الطابع المدعوم بالأصول ومبادئ تقاسم المخاطر في التمويل الإسلامي جيداً مع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). هناك عدة مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص في السعودية التي استخدمت التمويل الإسلامي، على الرغم من أن تمويل المشاريع يظل الأكثر شيوعاً.
تمويل/ضمانات وكالات ائتمان الصادرات (ECA)	أنشأت العديد من الدول وكالات ائتمان الصادرات لتوفير تسهيلات مالية للمشتريين الأجانب في عقود التصدير. ومع ذلك، فإنها تلعب أيضاً دوراً في هياكل تمويل المشاريع، بما في ذلك مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). تقدم بعض وكالات ائتمان الصادرات التمويل للمشروع (القروض المباشرة لدعم شراء المعدات)، لكن معظمها يقدم ضمانات للمقرضين في المشروع (لتسهيل التمويل) وفي بعض الحالات لمستثمرين آخرين في الأسهم. لمزيد من المعلومات حول ما يمكن أن تقدمه وكالة ائتمان الصادرات من دعم، يرجى زيارة موقعها على الإنترنت.

Source:

National Center for Privatization & PPP (NCP), PPP Journey Guidelines for Private Sector Participation, Saudi Arabia, 2023, p44. https://www.ncp.gov.sa/en/InformationCenter/Documents/NCP_PPP_Journey_Guidelines.pdf date of access : 17/06/2024.

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

يمكن ملاحظة ما يلي:

- تنوع خيارات التمويل المتاحة؛ مثل تمويل المشاريع بدون حق الرجوع؛ قروض المساهمين؛ تمويل المشاريع بضمانات الشركات؛ التمويل الإسلامي؛ وضمانات وكالات ائتمان الصادرات. هذا التنوع يعكس مرونة النظام المالي السعودي وقدرته على استيعاب مختلف الأساليب في تمويل المشاريع.
- الفصل بين المخاطر: يتم التركيز بشكل خاص على كيفية فصل التزامات شركة المشروع عن المستثمرين في الأسهم في حالة تمويل المشاريع بدون حق الرجوع، مما يخفف من المخاطر على المستثمرين. هذا يعزز جاذبية الاستثمار في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المطلب الثالث: تحليل لأوجه الاختلاف والتشابه بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في الجانب المالي لعقود البناء،

التشغيل والتحويل (B.O.T) :

الفرع الأول: نقاط التشابه:

التركيز على مشاريع البنية التحتية:

تولي الجزائر اهتمامًا كبيرًا لتطوير البنية التحتية، وخاصة في مشاريع المياه والطاقة. مشروع محطة تحلية المياه في وهران هو أحد الأمثلة البارزة، حيث يعد من أكبر المشاريع لتحلية المياه في العالم. تعتمد الجزائر بشكل كبير على عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) لتحقيق هذه المشاريع الكبيرة، مما يسمح لها بتوزيع التكاليف على فترة زمنية طويلة والاعتماد على القطاع الخاص في التمويل والتشغيل.

كما في الجزائر، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز بنيتها التحتية من خلال مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، وهي جزء من رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. تشمل هذه المشاريع مجالات متعددة مثل الطاقة المتجددة، النقل (مشاريع المترو والقطارات)، وإدارة المياه. الحكومة السعودية تشجع على استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كأداة لتسريع وتيرة التنمية وتخفيف العبء المالي عن الدولة.

استرداد التكاليف من خلال الإيرادات:

تعتمد الحكومة الجزائرية على الإيرادات الناتجة عن المشاريع الممولة عبر عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) لاسترداد التكاليف. على سبيل المثال، محطة المقطع لتحلية المياه تسترد تكاليفها من خلال بيع المياه المحلاة، حيث تقوم الشركات الخاصة

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

بتشغيل المحطة وجمع الإيرادات لمدة محددة قبل نقل الملكية إلى الدولة. هذه الآلية تسمح للقطاع الخاص باسترداد استثماراته بينما تحصل الحكومة على البنية التحتية المطورة.

المملكة العربية السعودية تستخدم المملكة نفس الآلية في مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، حيث يعتمد المستثمرون على الإيرادات الناتجة عن المشروع لتغطية التكاليف واسترداد الاستثمارات. على سبيل المثال، في مشاريع الطاقة المتجددة مثل محطات الطاقة الشمسية، يتم استرداد التكاليف من خلال بيع الكهرباء المولدة. الحكومة تضع ضمانات لحماية استثمارات القطاع الخاص وتوفير بيئة تشغيلية مستقرة، مما يعزز الثقة في هذه الآلية.

إشراك القطاع الخاص:

تعتمد كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية على الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ وتشغيل مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، هذه الشراكة تُسهم في تخفيف الأعباء المالية عن الحكومات وتوفير للقطاع الخاص فرصًا للاستثمار وتحقيق عوائد على المدى الطويل. في كلا البلدين، يتمتع القطاع الخاص بدور مركزي في تمويل وتنفيذ المشاريع، مما يعزز من تطوير البنية التحتية الوطنية. هذه الشراكة تتجلى في مشاريع كبرى مثل محطة تحلية المياه في الجزائر ومشاريع الطاقة والنقل في السعودية.

الفرع الثاني: نقاط الاختلاف:

الإطار القانوني والتنظيمي:

تعاني الجزائر من تحديات تنظيمية وقانونية فيما يخص تطبيق عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، فالقوانين الحالية لا تزال تعكس توجهات سابقة تقيّد الاستثمار الأجنبي، مثل قاعدة 51/49 التي تنص على أن المستثمر الأجنبي لا يمكنه امتلاك أكثر من 51% من المشروع. هذا الأمر يحد من قدرة الشركات الأجنبية على الاستثمار في مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) نتيجة لذلك، الاعتماد على التمويل المحلي أكثر شيوعًا، ويواجه المستثمرون الأجانب قيودًا تنظيمية تجعل من الصعب عليهم تنفيذ مشاريع طويلة الأجل في الجزائر. محطة المقطع لتحلية المياه هي مثال على هذه التحديات، حيث كان على الشركاء الأجانب تحمل جزء من المخاطر المالية والقانونية.

المملكة العربية السعودية على النقيض، تمتلك المملكة العربية السعودية إطارًا قانونيًا أكثر تطورًا ومرونة يدعمان عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) بشكل كبير. بفضل الإصلاحات القانونية والاقتصادية المرتبطة برؤية 2030، أصبحت المملكة وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي، حيث يتمتع المستثمرون الأجانب بمزيد من الحماية والمرونة، المملكة العربية السعودية قدمت أيضًا تسهيلات قانونية وضمادات حكومية تشجع على الاستثمار في مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، مما يسهم

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

في جذب شركات عالمية لتنفيذ مشاريع كبرى في مجالات متعددة. هذا الأمر يعكس بيئة تنظيمية ملائمة تشجع على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتضمن استمرارية ونجاح المشاريع.

مصادر التمويل:

التمويل في الجزائر يعتمد بشكل كبير على البنوك المحلية، نظرًا للقيد القانونية على الاستثمارات الأجنبية. على سبيل المثال، تم تمويل مشروع محطة المقطع لتحلية المياه بشكل رئيسي من البنك الوطني الجزائري (BNA)، الذي وفر 70% من التكلفة كقرض. هذا النوع من التمويل يساهم في تقليل مخاطر سعر الصرف، لكنه يضع عبء التمويل على المؤسسات المالية المحلية ويجد من تنوع مصادر التمويل، كما انه يتنافى مع فلسفة البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، والتي تركز أساساً على التمويل من الطرف الخاص لمشاريع البنية التحتية.

المملكة العربية السعودية في المقابل، تمتلك مجموعة متنوعة من خيارات التمويل التي تُستخدم لدعم مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، وكمثال على الخيارات المتاحة ما يلي:

تمويل المشاريع بدون حق الرجوع: وهو الأكثر شيوعاً في السعودية، حيث يعتمد سداد القروض على إيرادات المشروع فقط، مما يقلل من المخاطر على المستثمرين في الأسهم.

قروض المساهمين: يتم جمع التمويل من المساهمين ويتم تمريره إلى المشروع كحقوق ملكية، مما يسمح بتوزيع المخاطر بين المستثمرين. تمويل المشاريع بضمانات الشركات: المقرضون يقدمون قروضاً مضمونة جزئياً أو كلياً من قبل المستثمرين في الأسهم، مما يقلل من مخاطر التمويل.

التمويل الإسلامي: يقدم بدائل تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك والمراجحة، وهي خيارات شائعة خاصة في المشاريع الكبيرة.

تمويل/ضمانات وكالات ائتمان الصادات: تسهم في تسهيل تمويل المشاريع من خلال تقديم ضمانات أو قروض مباشرة لدعم شراء المعدات، مما يجعل من الممكن جذب تمويل دولي من مصادر متنوعة.

هيكل التمويل ومخاطر المستثمرين:

نظرًا لاعتماد الجزائر على التمويل المحلي، يتم هيكلة التمويل بطريقة تقلل من مخاطر سعر الصرف من خلال القروض بالعملة المحلية. في مشروع محطة المقطع، مثلاً، تم توقيع العقد بالعملة المحلية لمدة 25 عامًا بفائدة ثابتة، مما وفر استقراراً مالياً

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

للمشروع. ومع ذلك، يتحمل المستثمرون الأجانب جزءاً كبيراً من المخاطر المالية، مما قد يحد من قدرتهم على تمويل مشاريع كبيرة أخرى في الجزائر.

في المملكة العربية السعودية، تمويل المشاريع بدون حق الرجوع هو السائد، حيث تعتمد المخاطر بشكل رئيسي على إيرادات المشروع وليس على أصول المستثمرين. هذا النموذج يوفر حماية أكبر للمستثمرين ويمكنهم من المشاركة في مشاريع أكبر وأكثر تعقيداً. التمويل الإسلامي أيضاً يوفر إطاراً مرناً يتماشى مع المبادئ الشرعية، مما يشجع المؤسسات المالية الإسلامية على الاستثمار في هذه المشاريع، مع تقاسم المخاطر بين جميع الأطراف المعنية. هذه الهيكلة التمويلية تجعل من المملكة العربية السعودية بيئة جاذبة للاستثمارات الكبيرة والمعقدة.

البيئة الاستثمارية:

تواجه الجزائر تحديات متعددة تتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية في مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، بما في ذلك الاستقرار الاقتصادي والقانوني. البيئة الاستثمارية قد تكون غير مشجعة بسبب القيود القانونية والتنظيمية الصارمة، مما يؤثر على قدرة الجزائر على جذب شركات عالمية لتنفيذ مشاريع كبرى. بالإضافة إلى ذلك، الاعتماد الكبير على التمويل المحلي قد يحد من القدرة على تنفيذ مشاريع طويلة الأمد.

بفضل الاستقرار السياسي والاقتصادي، والإصلاحات القانونية الشاملة، توفر المملكة العربية السعودية بيئة استثمارية جاذبة للغاية. دعم الحكومة القوي وتنوع أدوات التمويل، بالإضافة إلى وجود نظام قانوني يحمي حقوق المستثمرين، يجعل من السعودية وجهة مفضلة للاستثمار في مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T). التحفيزات المالية والضمانات المقدمة من الدولة تعزز من ثقة المستثمرين وتساهم في استقطاب استثمارات ضخمة في مختلف القطاعات، مما يدعم نمو الاقتصاد بشكل مستدام.

الاستفادة من عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كمصدر تمويل للبنية التحتية تختلف بين البلدان بناءً على العديد من العوامل مثل البيئة القانونية، القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، الهيكلة المالية، والدعم الحكومي.

الإطار القانوني والتنظيمي المتطور:

في الجزائر، يظهر تحدي في التطبيق الفعلي للنظام، حيث يتم في كثير من الأحيان دمج عناصر من الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) مع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، مما يخلق بعض الالتباس حول طبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص. كما تضع الجزائر في بعض الحالات شروطاً تتطلب مساهمة من القطاع العام في رأس المال، وهو ما يتناقض مع

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

الفلسفة الأساسية لنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) التي تعتمد بشكل أساسي على مشاركة القطاع الخاص في التمويل والتنفيذ.

المملكة العربية السعودية تمتلك المملكة إطارًا قانونيًا وتنظيميًا متطورًا يدعم تنفيذ مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) بكفاءة. الإصلاحات المرتبطة برؤية 2030 قدمت مزيدًا من المرونة والدعم للمستثمرين الأجانب والمحليين، مما ساعد على جذب استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية. تنوع أدوات التمويل:

يعتمد تمويل مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر، إلى حد كبير على مصادر التمويل التقليدية التي تشمل القروض البنكية، بالإضافة إلى مشاركة القطاع العام في بعض الحالات. على الرغم من أن الجزائر تسعى لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، إلا أن هناك تحديات كبيرة تتعلق بمرونة النظام المالي وقدرته على دعم المشاريع الكبرى بشكل كافٍ.

المملكة العربية السعودية استفادت المملكة بشكل كبير من تنوع أدوات التمويل المتاحة في السوق، بما في ذلك التمويل الإسلامي، وتمويل المشاريع بدون حق الرجوع، وضمائن وكالات ائتمان الصادرات (ECA) هذا التنوع في خيارات التمويل ساعد على تنفيذ مشاريع بنية تحتية كبيرة ومعقدة مع تقليل المخاطر على المستثمرين. الاستثمار الأجنبي والمحلي:

بفضل البيئة الاستثمارية المحسنة والدعم الحكومي، تمكنت المملكة العربية السعودية من جذب استثمارات كبيرة من شركات عالمية في مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) هذه الاستثمارات ساعدت في تمويل وتطوير مشاريع ضخمة في مجالات الطاقة والنقل والمياه، مما ساهم في تعزيز البنية التحتية الوطنية. الدعم الحكومي القوي:

الحكومة السعودية تقدم دعمًا ماليًا وضمائن قوية للمشاريع القائمة على نموذج البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، مما يعزز من ثقة المستثمرين في نجاح هذه المشاريع. هذا الدعم يشمل أيضًا تقديم الأراضي والبنية التحتية الأساسية بأسعار مخفضة أو مجانًا، مما يقلل من التكاليف الإجمالية للمشاريع ويزيد من جاذبيتها الاستثمارية. القيود القانونية:

الفصل الرابع: مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في تمويل مشاريع البنية التحتية بواسطة نظام البناء، التشغيل

والتحويل (B.O.T)

في الجزائر البيئة القانونية والتنظيمية لم تكن مشجعة بشكل كافٍ للاستثمارات الأجنبية، مما أثر على قدرة البلاد على الاستفادة بشكل كامل من عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) القوانين مثل قاعدة 51/49 التي تحد من ملكية الأجانب في المشاريع، وتقيّد تدفق الاستثمارات الخارجية، وتزيد من المخاطر المالية على المستثمرين.

في المملكة العربية السعودية، هناك مرونة أكبر في تخصيص المشاريع للقطاع الخاص ولكن مع اشتراطات معينة مثل الموافقة الملكية، ومن القيود القانونية في المملكة العربية السعودية تلك التي تتعلق بتملك الأجانب للمشاريع التي تشمل البنية التحتية. على الرغم من رغبة المملكة في جذب الاستثمار الأجنبي، فإن القوانين تحد من تملك الأجانب لبعض المشاريع الاستراتيجية، خاصة تلك التي تتعلق بالمرافق العامة. لذلك، على المستثمرين الأجانب في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) أن يعملوا من خلال شركات مع الكيانات المحلية.

الاعتماد على التمويل المحلي:

الجزائر اعتمدت بشكل رئيسي على التمويل المحلي، مثل قروض البنوك الوطنية، لتنفيذ مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T). هذا الأمر حد من تنوع مصادر التمويل وفرض قيوداً على قدرة الجزائر على تنفيذ مشاريع بنية تحتية ضخمة بشكل فعال ومستدام.

التحديات المالية والاقتصادية:

بسبب التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الجزائر، كانت البلاد أقل قدرة على جذب التمويلات الضخمة اللازمة لتنفيذ مشاريع بنية تحتية كبيرة مقارنة بالسعودية. نقص الدعم الحكومي القوي والتحديات المرتبطة بسعر الصرف ومخاطر السوق قللت من جاذبية عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كأداة تمويل في الجزائر.

بناءً على هذه العوامل، يمكن القول أن المملكة العربية السعودية استفادت بشكل أكبر من عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) كمصدر تمويل للبنية التحتية. البيئة القانونية والتنظيمية المتطورة، الدعم الحكومي القوي، وتنوع أدوات التمويل المتاحة جعلت من السعودية وجهة جاذبة للاستثمارات الكبيرة في مشاريع البنية التحتية.

خاتمة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتبين لنا أن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تمثل أحد الأدوات الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية. من خلال استعراض الإطار القانوني لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في البلدين، اتضح أن المملكة العربية السعودية قد اتخذت خطوات كبيرة لتطوير بيئة قانونية وتشريعية محفزة للاستثمار، مما جعلها وجهة جاذبة للشركات العالمية التي تسعى للاستثمار في مشاريع البنية التحتية. في المقابل، نجد أن الجزائر لا تزال تواجه تحديات قانونية قد تعيق استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، خاصة مع وجود بعض القيود مثل قاعدة 51/49.

فيما يتعلق بمجالات استخدام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، يظهر جلياً أن السعودية قد استفادت من هذا النموذج بشكل أوسع في مجالات متعددة تشمل الطاقة، المياه، والنقل، بينما ركزت الجزائر على مجالات محددة ولكنها حيوية مثل تحلية المياه، وإن كان ذلك بشكل أقل تنوعاً مقارنة بالمملكة.

أما الجانب المالي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، فقد أظهر التحليل أن المملكة العربية السعودية تعتمد على مجموعة متنوعة من آليات التمويل بما في ذلك التمويل الإسلامي وتمويل المشاريع بدون حق الرجوع، مما ساهم في تقليل المخاطر وزيادة جاذبية المشاريع للمستثمرين. في المقابل، تظل الجزائر تعتمد بشكل أكبر على التمويل المحلي، مما قد يحد من قدرة البلاد على تمويل وتنفيذ مشاريع ضخمة على المدى الطويل.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول أن السعودية استطاعت بفضل تطوير إطار قانوني مرن وتبني استراتيجيات تمويل متنوعة أن تستفيد بشكل أكبر من عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في تعزيز بنيتها التحتية، في حين أن الجزائر، رغم بعض النجاحات، تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات القانونية والاقتصادية لتحقيق استفادة مشابهة من هذا النموذج التمويلي.

الخاتمة

العاملة

تُعدّ مشكلة تمويل البنية التحتية من أكبر التحديات التي تواجه الحكومات حول العالم اليوم، وخاصة مع تزايد الحاجة إلى تحسين وتوسيع شبكات البنية التحتية، بما في ذلك الطرق؛ الجسور؛ محطات توليد الطاقة؛ ومرافق المياه، تتطلب هذه المشروعات استثمارات ضخمة تتجاوز إمكانيات الحكومات وحدها، لا سيما في ظل الضغوط المالية والقيود المفروضة على الموازنات العامة.

على هذا الأساس، أصبح التوجه العالمي نحو إشراك القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) شائعًا بشكل متزايد. هذه الشراكات تهدف إلى تحقيق كفاءة أعلى في التنفيذ، وتوزيع المخاطر بشكل أفضل، وضمان فعالية استغلال الموارد، مما يتيح للحكومات تقديم خدمات أفضل للمواطنين دون تحمل كامل العبء المالي.

تناولت الدراسة أبرز الآليات المتبعة في إشراك القطاع الخاص في تمويل وتطوير مشاريع البنية التحتية هي عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) حيث يُعد هذا النوع من العقود أحد الأطر المفضلة للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، حيث يُمنح القطاع الخاص دورًا محوريًا في تصميم وتمويل وبناء وتشغيل المشروع لفترة زمنية محددة. في نموذج البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، يتولى القطاع الخاص تمويل المشروع وبنائه وتشغيله لفترة متفق عليها، يستفيد خلالها من الإيرادات المتأتية من المشروع كتعويض على استثماراته. عند انتهاء فترة العقد، يتم تحويل ملكية المشروع وإدارته إلى الحكومة، عادة دون تكلفة إضافية.

يتيح هذا النموذج للحكومات الحصول على بنية تحتية حديثة دون الحاجة لتحمل التكلفة الرأسمالية الكبيرة منذ البداية، بينما يستفيد القطاع الخاص من عوائد تشغيل المشروع على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، يشجع نموذج البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) على الابتكار والكفاءة في إدارة وتشغيل المشاريع، حيث يسعى القطاع الخاص إلى تحسين الأداء لتحقيق أكبر قدر من العوائد خلال فترة تشغيله.

من خلال الفصول الأربعة لهذه الدراسة، تم التعمق في البنية التحتية وإشكاليات تمويلها، مع التركيز على الأساليب والاستراتيجيات المتبعة في تمويل هذه المشاريع. لقد أظهر الفصل الأول أن مسألة تمويل البنية التحتية تظل من أبرز التحديات التي تواجه العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر والمملكة العربية السعودية، إذ يتطلب تمويل البنية التحتية استراتيجيات مالية مبتكرة وشراكات فعالة لضمان استدامة المشاريع ونجاحها، تم استعراض أساليب متعددة لتمويل المشاريع، بما في ذلك التمويل

الحكومي، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل من خلال الأسواق المالية، وهو ما يبرز تنوع الخيارات المتاحة في هذا المجال.

في الفصل الثاني، تم التعمق في مفهوم عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) باعتبارها استراتيجية للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد تم توضيح كيفية عمل هذه العقود، وأنواعها، ومراحل تنفيذها، مما يسلط الضوء على دورها الحيوي في تطوير المشاريع الكبرى، وإدارتها بفعالية وكفاءة.

أما الفصل الثالث، فقد قارن بين السياسات الاقتصادية وإستراتيجيات تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2000-2020. هذا الفصل أظهر بوضوح الأوجه المختلفة بين الدولتين في تطبيق استراتيجيات التمويل والتطوير، مسلطاً الضوء على السياسات التي ساعدت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين جودة البنية التحتية. أخيراً، تناول الفصل الرابع مقارنة شاملة بين المملكة العربية السعودية في مجال تمويل البنية التحتية من خلال نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) وقد تم تحليل الإطار القانوني والسياسات المتبعة في كل من البلدين، وكذا آليات تمويل هذه المشاريع ومجالات استخدامها، مما يعكس الفروق والتشابهات بينهما. التوصيات المستخلصة من هذه المقارنة توفر رؤى قيمة حول كيفية تحسين وتعزيز نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في كلا البلدين.

إن عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تمثل أداة فعالة لتحقيق تمويل وتطوير البنية التحتية، شرط توفر الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة، والإرادة السياسية الداعمة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد. كما يتطلب تعزيز فعالية هذه العقود إجراء المزيد من الدراسات، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، مما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول النامية.

اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا حول عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر، والمملكة العربية السعودية، فإننا توصلنا إلى الإجابات التالية حول فرضيات الدراسة نعرضها فيما يلي:

الفرضية الأولى:

"قام المشرع الجزائري بسن منظومة قانونية تتضمن مواد وأحكام قانونية وقوانين أساسية بحيث ساهمت في تنظيم الاستثمار بنظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ، وهو الأمر الذي مكن من تحقيق المنافع القصوى من هذا النوع من العقود، مما أدى إلى تخفيف واضح للعبء على ميزانية الدولة الجزائرية".

اختبار الفرضية: بناءً على النتائج، فإن الإطار القانوني في الجزائر لتنظيم عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) موجود، ولكنه لم يصل بعد إلى مستوى يمكن فيه القول إنه حقق "المنافع القصوى". هناك أوجه قصور في تنفيذ هذه العقود بسبب العقوبات القانونية والإدارية، مما يعني أن العبء المالي لم يتخفف بشكل واضح على ميزانية الدولة. نتيجة الاختبار: الفرضية غير صحيحة تمامًا. لم يتم تحقيق المنافع القصوى ولم يتم تخفيف العبء المالي بقدر كبير حتى الآن. الفرضية الثانية:

● "يُعدّ المناخ الاستثماري في الجزائر أقل جاذبية للمستثمرين مقارنةً بنظيره في المملكة العربية السعودية، حيث يتميز بغياب الاستقرار التشريعي، وضعف الحوافز الاستثمارية، والبيروقراطية، مما أثر سلبًا على مساهمة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية عبر عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)"

اختبار الفرضية: من الواضح أن المناخ الاستثماري السعودي أكثر استقرارًا وجذبًا للاستثمار مقارنةً بالجزائر، حيث تواجه الأخيرة مشاكل مرتبطة بالضبابية الإدارية والقانونية التي تؤثر على الاستثمار الخاص. هذا ينعكس سلبًا على مساهمة القطاع الخاص في مشاريع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) نتيجة الاختبار: الفرضية صحيحة. المناخ الاستثماري في السعودية أكثر ملاءمة من نظيره في الجزائر. الفرضية الثالثة:

"كان دور القطاع الخاص في السعودية والجزائر هامشيًا، حيث تكفلت الحكومة ممثلة للقطاع العام في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية وإنجاز غالبية مشاريع الاستثمارات، مما فوت الفرصة للاستفادة من الخبرة التي يتمتع بها القطاع الخاص، وكذا مصادر التمويل التي يوفرها".

اختبار الفرضية: في كل من الجزائر والسعودية، كان دور القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية عبر عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ضعيفًا نسبيًا في البداية، حيث كانت الحكومة هي الجهة الرئيسية المنفذة للمشاريع. لكن السعودية شرعت في زيادة دور القطاع الخاص من خلال إصلاحات اقتصادية. نتيجة الاختبار: الفرضية صحيحة جزئيًا. القطاع الخاص كان دوره هامشيًا، لكن السعودية اتخذت خطوات ملموسة لتعزيز مشاركته مؤخرًا.

الفرضية الرابعة:

"إذا اتبعت الجزائر نموذج السعودية في إشراك القطاع الخاص بنظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ، فسيؤدي ذلك إلى تحسين البنية التحتية وزيادة الكفاءة الاقتصادية".

اختبار الفرضية: نموذج السعودية في إشراك القطاع الخاص في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) حقق نجاحات ملموسة في تحسين البنية التحتية وزيادة الكفاءة. من المحتمل أن يكون تبني الجزائر لهذا النموذج مفيداً، خاصة في ظل التحديات المالية التي تواجهها الجزائر.

نتيجة الاختبار: الفرضية صحيحة. الجزائر قد تستفيد بشكل كبير من اتباع النموذج السعودي، خاصة في تحسين البنية التحتية وزيادة الكفاءة الاقتصادية.
الفرضية الخامسة:

"إذا تم تنفيذ مشاريع البنى التحتية في الجزائر وفق نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ، فإن ذلك يمكن أن يعالج المشاكل المتعلقة بالتمويل، والتسيير، وزيادة الكفاءة، والفعالية".

اختبار الفرضية: تطبيق نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) أثبت نجاحه في دول أخرى مثل السعودية في معالجة التحديات المالية والإدارية، وزيادة الكفاءة والفعالية. إذا تم تطبيق هذا النظام بشكل صحيح في الجزائر، فمن المحتمل أن يحل مشاكل تمويل البنى التحتية ويزيد من الكفاءة.

نتيجة الاختبار: الفرضية صحيحة. تنفيذ مشاريع البنى التحتية بنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر يمكن أن يكون حلاً فعالاً للمشاكل الحالية.

من بين الفرضيات الخمس، كانت ثلاث فرضيات صحيحة تماماً، وفرضيتان جزئياً صحيحتين. مما يشير إلى أن هناك إمكانية كبيرة لأن تستفيد الجزائر من تحسين مناخ الاستثمار وتبني نموذج السعودية في إشراك القطاع الخاص من خلال عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، ولكن الإصلاحات التشريعية والإدارية مطلوبة لتحقيق هذه الفوائد بشكل كامل.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق خرجت الدراسة بالنتائج استناداً إلى الفرضيات التي قدمتها والأطروحة التي تناول عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر والمملكة العربية السعودية، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. الإطار القانوني والتنظيمي لعقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر:

الجزائر قامت بسن تشريعات قانونية تتيح استخدام نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في تمويل مشاريع البنية التحتية، مما ساهم في تقليص العبء المالي على الدولة. ومع ذلك، الإطار القانوني في الجزائر لا يزال بحاجة إلى تحسينات لزيادة جاذبية الاستثمار الخاص، حيث يبقى المناخ الاستثماري غير مشجع بسبب الضبابية، وضعف الحوافز، والتحديات البيروقراطية التي قد تعرقل جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

2. الاستثمار والمناخ الاستثماري في السعودية مقابل الجزائر:

من الواضح أن المملكة العربية السعودية تتمتع بمناخ استثماري ملائم، مع وضوح في القوانين وحوافز أفضل للقطاع الخاص، مما جعلها أكثر جاذبية للمستثمرين مقارنة بالجزائر. النظام الاستثماري السعودي أكثر شفافية ويقدم بيئة مستقرة ومواتية لجذب استثمارات القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية باستخدام نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).

في المقابل، لا تزال الجزائر تواجه صعوبات في هذا المجال بسبب ضعف محددات الاستثمار وضبابية الأطر التنظيمية، مما أدى إلى إعاقة مساهمة القطاع الخاص في مشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)

3. دور القطاع الخاص في كلا البلدين:

في كل من الجزائر والسعودية، كان دور القطاع الخاص تاريخيًا هامشيًا، حيث اضطعت الحكومة بدور كبير في التخطيط والتنفيذ والتمويل لمشاريع التنمية. على الرغم من أن السعودية بدأت مؤخرًا في منح القطاع الخاص دورًا أكبر، خاصة من خلال رؤية 2030، إلا أن الجزائر لم تصل بعد إلى مستوى مماثل في إشراك القطاع الخاص. هذا القصور تسبب في فقدان الفرصة للاستفادة من كفاءة القطاع الخاص في التمويل والإدارة، وبالتالي تأثر المشاريع ببطء التنفيذ وارتفاع التكاليف.

4. إمكانية استفادة الجزائر من النموذج السعودي:

إذا اتبعت الجزائر النموذج السعودي في تعزيز دور القطاع الخاص عبر عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) ، فإنها قد تحقق تحسينات كبيرة في بنيتها التحتية وكفاءتها الاقتصادية. النموذج السعودي يتيح للقطاع الخاص تمويل وإدارة المشاريع لفترة معينة قبل نقلها إلى الحكومة، مما يخفف العبء المالي عن الدولة ويضمن استمرارية المشاريع وجودتها.

تجربة السعودية الناجحة في هذا المجال أظهرت أن إدماج القطاع الخاص يمكن أن يكون حلاً استراتيجيًا للتحديات المالية والإدارية التي تواجهها الجزائر، لا سيما في ظل الاعتماد الكبير على تمويل الدولة.

5. أهمية نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في تحسين البنية التحتية:

أظهرت نتائج الدراسة أن نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) يعد من بين النماذج المثالية لتحسين البنية التحتية، ليس فقط من خلال تقليل العبء المالي على الحكومة، ولكن أيضًا من خلال تحسين إدارة المشاريع وضمان استمراريته. يمكن للجزائر، من خلال تبني هذا النظام بشكل أفضل، أن تعالج تحديات التمويل، التسيير، وزيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ المشاريع الكبرى.

التجارب الناجحة لدول أخرى، مثل السعودية، في تطبيق نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تشير إلى أن هذا النظام يمكن أن يكون عنصرًا فعالاً لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الخدمات العامة والبنية التحتية بشكل متواصل.

توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج المقدمة، يمكن صياغة التوصيات التالية للجزائر لتعزيز فعالية نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) وتحسين البيئة الاستثمارية بشكل عام:

- تعديل التشريعات الحالية لتوضيح حقوق وواجبات المستثمرين في عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).
- تطوير قوانين شاملة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية مع مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري.
- إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) تشرف على العقود وتسرع الإجراءات البيروقراطية.
- تعزيز المناخ الاستثماري.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية في جميع مراحل العقود.
- إطلاق حوافز استثمارية تشمل إعفاءات ضريبية وجمركية، وتقديم ضمانات حكومية للمشاريع الاستراتيجية.
- تحسين بيئة الأعمال من خلال تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد وتوفير استقرار اقتصادي وسياسي.
- تطبيق النموذج السعودي بإعطاء القطاع الخاص دورًا أكبر في تمويل وإدارة مشاريع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).

- إطلاق مبادرات شراكة مع شركات القطاع الخاص المحلي لتطوير قدراتها وإدماجها في مشاريع البنية التحتية.
- تطوير برامج تدريبية لرفع كفاءة القطاع الخاص وتمكينه من المشاركة الفعالة في إدارة وتمويل المشاريع الكبرى.
- تطبيق عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في قطاعات جديدة مثل:
 - الطاقة المتجددة: إنشاء محطات شمسية ورياحية.
 - التعليم والصحة: بناء وتشغيل المدارس والمستشفيات.

- النقل الحضري: تطوير مترو الجزائر أو خطوط الترامواي.
 - المطارات: جذب شركات عالمية متخصصة في إدارة وتشغيل المطارات للدخول في شركات طويلة الأجل باستخدام نظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).
 - استهداف مشاريع تنمية محلية لضمان شمولية التنمية وتقليل الفوارق الجغرافية.
 - إطلاق منصة إلكترونية موحدة لإدارة مناقصات ومشاريع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).
 - وضع معايير جودة واضحة وآليات مراجعة دورية لمراقبة تنفيذ المشاريع.
 - نقل المعرفة والتكنولوجيا من خلال شركات مع دول مثل السعودية.
 - تنظيم ورش عمل ومؤتمرات لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية في إدارة عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T).
 - إجراء دراسات جدوى متعمقة لاختيار المشاريع ذات الأولوية والقيمة التنموية العالية.
 - تشجيع الابتكار في تصميم وتنفيذ المشاريع لضمان استدامتها وتقليل التكاليف.
 - تطبيق عقود تمويل مبتكرة في إطار عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) للاستفادة من الموارد المحلية والأجنبية.
 - إنشاء صندوق استثماري سيادي يساهم في تمويل المشاريع الكبرى بالشراكة مع القطاع الخاص.
 - تحسين الشبكات الداعمة مثل الطرق والاتصالات والخدمات اللوجستية.
 - التركيز على مشاريع استراتيجية تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل.
 - إنشاء إطار تنظيمي يسمح بجذب صناديق الاستثمار السيادية الأجنبية لتمويل مشاريع البنية التحتية.
 - إطلاق سندات دولية خاصة بالمشاريع الممولة بنظام عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) لجذب رأس المال الأجنبية.
- أفاق الدراسة:**

بناءً على الدراسة الحالية، هناك عدة مواضيع يمكن تناولها في دراسات مستقبلية لمواصلة استكشاف وتحسين تطبيق عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) وغيرها من جوانب تمويل البنية التحتية. هذه المواضيع قد تشمل:

1. تحليل أداء مشاريع عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الدول النامية:

دراسة مقارنة لتطبيق عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في دول نامية أخرى مشابهة للجزائر، مثل مصر أو المغرب. يمكن أن يتضمن البحث تحليل العقبات المشتركة وفرص تحسين تنفيذ هذه العقود في السياقات الاقتصادية المختلفة.

2. تقييم أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على جودة الخدمات العامة:

دراسة مدى تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحسين جودة الخدمات المقدمة في البنية التحتية مثل النقل، الطاقة، والمياه. يمكن أن تشمل هذه الدراسة تحليل أداء مشاريع (B.O.T) في تقديم الخدمات العامة وتأثيرها على المواطنين.

3. دور الابتكار التكنولوجي في تحسين إدارة مشاريع (B.O.T):

دراسة تأثير استخدام التكنولوجيا والرقمنة في تحسين إدارة وتمويل مشاريع البنية التحتية بنظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، مثل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تخطيط وتنفيذ المشاريع أو استخدام البلوكشين في العقود الذكية لضمان الشفافية.

4. تحديات التمويل المستدام لمشاريع البنية التحتية باستخدام أدوات تمويل بديلة:

بحث أدوات تمويل بديلة مثل الصكوك الإسلامية، وكيف يمكن دمجها مع نظام البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) لتمويل مشاريع البنية التحتية بطريقة مستدامة. قد يشمل البحث دراسة حالة لدول نجحت في استخدام هذه الأدوات وتمويل مشاريع طويلة الأجل.

5. تقييم المناخ الاستثماري وتأثيره على جذب رؤوس الأموال الخاصة لمشاريع البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T) في الجزائر:

دراسة العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الخاصة لمشاريع البنية التحتية في الجزائر. يمكن أن تتضمن هذه الدراسة تحليل المخاطر، الحوافز الحكومية، والتحديات الإدارية والقانونية.

6. تحليل تجارب الخصخصة ودورها في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

دراسة تجارب الخصخصة في القطاعات الحيوية المختلفة مثل الطاقة، النقل، والاتصالات في الجزائر ودورها في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. البحث يمكن أن يركز على مدى نجاح الخصخصة في تحسين الكفاءة الاقتصادية وجذب الاستثمارات.

7. أثر التشريعات على تحسين بيئة الأعمال في مشاريع (B.O.T) في الجزائر:

دراسة تفصيلية لتأثير التشريعات والسياسات الحكومية على تسهيل تنفيذ مشاريع (B.O.T) في الجزائر، مع اقتراحات لإصلاحات قانونية وإدارية قد تساعد في تحسين بيئة الأعمال وجذب المستثمرين.

8. تحليل استراتيجيات الدول المتقدمة في إدارة مشاريع البنية التحتية من خلال (B.O.T):

دراسة كيف تقوم الدول المتقدمة بتنظيم وإدارة مشاريع البنية التحتية من خلال عقود البناء، التشغيل والتحويل (B.O.T)، وكيف يمكن تطبيق هذه الاستراتيجيات في سياق الجزائر لتحسين إدارة هذه المشاريع.

9. تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحقيق التنمية المستدامة:

دراسة دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مع التركيز على مشاريع البنية التحتية البيئية مثل مشاريع الطاقة النظيفة، المياه، وإدارة النفايات.

10. إدارة المخاطر في مشاريع (B.O.T) في الأسواق غير المستقرة:

دراسة كيفية التعامل مع المخاطر المالية، الاقتصادية، والسياسية التي تواجه مشاريع (B.O.T) في الأسواق غير المستقرة، مثل الجزائر. يمكن أن تتضمن الدراسة استراتيجيات إدارة المخاطر وأفضل الممارسات لتقليل التحديات وضمان نجاح هذه المشاريع. هذه المواضيع يمكن أن تساعد في تعميق الفهم حول تحسين البنية التحتية وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع تقديم حلول عملية لتمويل وإدارة المشاريع في بيئات اقتصادية مختلفة.

قائمة المراجع

1-الكتب:

- سرمد كوكب الجميل، مقدمة في إدارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018.
- محمد غياث شيخة محمد غياث شيخة، التمويل: المبادئ - السياسات - التوجهات الحديثة، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2021.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2018.
- إس. كيه. بلهان، إدارة المشروعات الناجحة، سفير الدولية للنشر، القاهرة، مصر، 2009.
- احمد يوسف دودين، ادارة المشاريع المعاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
- عبد الرحيم محمد، إدارة المشروعات: الخصائص والمخاطر، دراسات امنية، 2014. متوفر على الرابط:
<http://dr-ama.com/wp-content/uploads/2015/10/project-management-attributes-and-Risks.pdf>
تاريخ الإطلاع: 2022/08/04.
- محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
- خالد أحمد علي محمود، إقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
- محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2019.
- حمد غياث شيخة، التمويل: المبادئ - السياسات - التوجهات الحديثة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2022.
- شريف حسام مختار القاضي، الأئتمان المصرفي (الطريق إلي الشمول المالي)، the writer operation، 2021.
- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
- عبد الكريم قندوز، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، صندوق النقد العربي، 2022.

- انعام محسن حسن الزويلف، المحاسبة الإدارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022 .
- حمدي عبد العظيم، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ومشروعات البوت (B.O.T) الطبعة الثانية، المكتبة العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
- سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات، مكتبة الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2019.
- سعيد السيد على، أسس وقواعد القانون الإداري، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008
- مصطفى السيد دبوس، تامين خدمات الدولة في إطار ما يقدمه المرفق العام من خدمات: دراسة تحليلية، القاهرة، مصر، 2019.
- الدكتور عبد الله محمود بني يونس، البنى الإرتكازية وتمويلها في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2013.
- بول آ. سامويلسون، ويليام د. نورهاس، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، دار الأهلية، الطبعة الثانية، عمان، 2006.
- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات الموارد والبيئة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- بارثا داسكوبتا، علم الاقتصاد: مقدمة مختصرة جداً، ترجمة: خضر الأحمد، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008.
- سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة (الطبعة الأولى)، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011.
- محمد صالح تركي القرشي وناظم محمد نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، جامعة الموصل، 1993.
- حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008.
- حمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الجزئية المتوسطة الجزء الثاني، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020.
- ميثم لعبي إسماعيل، المالية العامة مقايضات الكفاءة والعدالة (مدخل النظرية الجزئية)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- نوران يوسف، دور الأسواق المالية في تمويل التنمية ومشروعات البنية التحتية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
- الكايد خليل أحمد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
- رضوان محمود المجالي ، الوجيز في النظام الاقتصادي ، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.
- فاطمة بكدي، الاقتصاد الأخضر من النظري الى التطبيق، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان ، الأردن، 2020.

- أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي، كتاب الشروط وعلوم الصكوك للإمام أبي نصر أحمد بن محمد السمرقندي: مع دراسة عن الصكوك الإسلامية: بين النظرية والتطبيق، دار الوفاء، القاهرة، مصر، 2017.
- عمر طيب بوجلال، إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017.
- رشيد فراح ، كريمة فرحي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: (PPP) أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية: البنية التحتية لإمدادات المياه نموذجاً. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
- ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص "الإطار النظري والتطبيق العملي"، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- محمد محمد ابو سريع، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير الخدمات العامة، المصرية للنشر و التوزيع ، القاهرة، مصر ، 2018.
- سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- عباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح: عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- تركي مصلح حمدان، الوسيط في النظام القانوني لمجلس إدارة الشركات المساهمة العامة - دراسة مقارنة، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2017.
- احمد ابوبكر بدوي، طارق عبدالقادر إسماعيل، أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، صندوق النقد العربي الدائرة الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
- يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، الحوكمة كآلية لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، دفاتر السياسة والقانون، جوان 2019، الجزائر، 2019.
- يعرب محمد الشرع، دور القطاع الخاص في إدارة المرافق العامة الاقتصادية: دراسة مقارنة: مفاهيم في التشاركية بين القطاعين العام والخاص: نماذج عقدية تطبيقية (B.O.T)، دار الفكر، دمشق، 2010.
- كمال أمين الوصال، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي: بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الضغنين، قطر، 2018.

- محمد محمد ابو سريع على، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير الخدمات العامة، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2020.
- طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الضغائن، قطر، 2018.
- جهاد زهير ديب الحرازين، الآثار المترتبة على عقد الامتياز: دراسة نظرية مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2015.
- ماهر محمد حامد، النظام القانوني لعقود الإنشاء والتشغيل وإعادة المشروع B.O. T ، دار النهضة العربية ،القاهرة، مصر ، 2005.
- يوسف كافي، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية، ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2009.
- عبد القادر محمد عطية عبد القادر، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات ال BOT، الدار الجامعية، مصر، عارف صالح مخلف، الطبعة الثانية، 2000.
- جابر جاد نصار، عقود البوت B.O.T والتطور الحديث لعقد الالتزام دراسة نقدية للنظرية التقليدية لعقد الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.
- حسن البنان، مبدأ قابلية قواعد المرافق العامة للتغير والتطوير، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014، القاهرة.
- محسن الخضيرى، التمويل بدون نقود، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001 .
- مصطفى عبد المحسن الحبشي، الوجيه في عقود البوت B.O.T، دار الكتب القانونية، مصر، المحلة الكبرى، 2008.
- كمال الدين عبد الرحمن درويش واخرون، اقتصاديات الرياضة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2013.
- عبد الفتاح بيومي حجازي، عقود البوت B.O.T في القانون المقارن، دار الكتب القانونية، مصر، المحلة الكبرى، 2008.
- عصام أحمد البهجي، عقود البوت BOT الطريق لبناء مرافق الدولة الحديثة دراسة تحليلية للتنظيم القانوني والتعاقدى لمشروعات البنية الأساسية الممولة بأسلوب البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية للدولة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008.
- أحمد سلامة بدر، العقود الإدارية وعقود ال BOT ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- محمد أحمد كاسب خليفة، عقود الاستثمار في إطار المبادئ والضمانات والقانون الواجب تطبيقه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.

- مصطفى يوسف كافي، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية والفندقية ومشروعات ال BOT، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2009.
- محمود محمد على صبره، إعداد وصياغة العقود الحكومية، مكتب صبره للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، 2007.
- مصطفى عبد المحسن الحبشي، الوجيز في عقود البوت B.O.T، دار الكتب القانونية، مصر، المحلة الكبرى، 2008.
- وضاح محمود الحمود، عقود البناء والتشغيل و نقل الملكية (B.O.T) حقوق الإدارة المتعاقدة و التزاماتها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- إلياس ناصيف، سلسلة أبحاث قانونية مقارنة عقد ال BOT، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2006.
- نصري منصور نابلسي، العقود الإدارية دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012.
- عبد العزيز عبد المنعم، الوجيز في الأسس العامة للعقود الإدارية، دار الكتاب الحديث، 2008.
- زكريا المصري، العقود الإدارية ما بين الإلزام القانوني والواقع العملي: دراسة مقارنة محلية ودولية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2014.
- بشار رشيد حسين المزوري، المسؤولية التعاقدية للإدارة في تنفيذ العقود الإدارية: دراسة مقارنة، المركز العربي للبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2018.
- عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015. 51. 140 القسم الأول، الطبعة 05، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2017.
- نصري منصور النابلسي، العقود الإدارية (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010.
- محمد بن براك الفوزان، العقد الإداري السعودي على ضوء نظام المنافسات والمشتريات الحكومية واللائحة التنفيذية: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، 2011.
- محمد عبد الصاحب الكعبي، المسؤولية المدنية عن أضرار الكوارث الطبيعية: (دراسة مقارنة)، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2019.
- خالد مصطفى فهمي، التنظيم القانوني للالتزام بإعادة التفاوض في العقود المدنية (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2019.
- ثامر عبد الجبار عبد العباس السعيد، تسوية منازعات عقد ترخيص الهاتف اللاسلكي بالاتفاق على التحكيم: دراسة تحليلية، المركز العربي للبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018.

- سعيد السيد على، امتيازات الإدارة العامة، المصرية للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر ، 2019.
- عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012.
- الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2018.
- إبراهيم أحمد البدوي وآخرون، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، الدوحة ، قطر، 2017.
- محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- حمدي محمد العجمي، المرجع في العقود الإدارية في المملكة العربية السعودية-دراسة تحليلية مقارنة-، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2018.
- مروان محي الدين القطب، طرق خصخصة المرافق العامة، الامتياز- الشركات المختلطة- B O T - تفويض المرفق العام، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، د ط، دون سنة نشر.
- 2- الرسائل والأطروحات الجامعية:**
- محمد مالك حتوت الغزالي، تقويم واقع البنى التحتية للسياحة الدينية في محافظة النجف الأشرف للمدة من 2003 - 2013 وآفاق تطويرها(دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة، العراق، 2013.
- سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- تقييم تجربة الشراكة قطاع عام خاص-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -، 2013-2014.
- محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية-حالة بعض اقتصاديات الدول العربية -، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2014-2015.
- جميلة قنادرة ، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -، 2017-2018.
- اليوسف مصعب بن عبد الله بن عبد العزيز، القطاع الخاص ومشاركته في التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1390هـ 1415هـ، مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1999.

- سميرة حصايم ، عقود البوت B.O. T: إطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق، الجزائر، 2011.
- على عبد العزيز الفحام، سلطة الإدارة في تعديل العقد الإداري دراسة مقارنة، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور في الحقوق، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مصر، 1975.
- فلة عاشور، أثر برامج المصلح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجامعية 2005/2004 .
- ياسمين نوري ، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2015.
- يحي سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة، 2007.
- ليدية دوفان، النظام القانوني للعقود الإدارية الدولية دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في القانون، فرع تحولات الدولة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق، الجزائر، 2018.
- فطومة بودلال، التحكيم في العقود الإدارية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم قانونية، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق ، الجزائر، 2016.
- سعدان منصور، آثار المؤسسات المالية و النقدية الدولية على إقتصاديات الدول النامية : دراسة حول وضع الإقتصاد الجزائري 1989-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف -1، الجزائر، 2012.
- 3- المقالات والملتقيات:**
- الأزهر عزة، محمد الأمين ميرة، البنى التحتية: مفاهيم وأساسيات، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي-الجزائر-، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2018، الجزائر، 2018.
- وفاء احمد محمود العموش، دور البنية التحتية في التنمية المستدامة، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار 05 ، العدد 49، نوفمبر 2022، عمان، الأردن، 2022.

- هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر - طنطا-، الجزء 04، العدد 31، مصر، 2016.
- عبد اللطيف، بن نعم ، دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص لترقية الخدمات العامة، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجنت، جامعة معسكر، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021، 2021.
- مها محمود عبد الرازق ابوزيد، إمكانيات مشاركة القطاع الخاص في تحسين الأداء التشغيلي لخدمة النقل العام بالاتوبيسات في مدينة الإسكندرية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا كلية التجارة، المجلد 38، العدد 04، جمهورية مصر العربية، 2018.
- وسيلة سعود، عباس فرحات، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد-بشار مجلد 04، العدد 01، إبريل 2018، الجزائر، 2018، ص ص، 215-217.
- سمية بن علي، دور التمويل الأخضر في دعم المشاريع الصديقة للبيئة عبر إصدار السندات الخضراء تقييم وتحليل لنماذج عن مؤسسة التمويل الدولية، دفاثر البحوث العلمية، المركز الجامعي بتيبازة، المجلد 10 العدد 02، 2022، الجزائر، 2022.
- الطاهر ميمون، التجربة التركبية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص: دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019، الجزائر، 2019، ص ص، 2013-2014.
- عبد الكريم أحمد قندوز، استخدام الصكوك لتمويل مشروعات البنية التحتية بالدول العربية موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد 27، أبريل 2022، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2022.
- حفاظ زحل، عمر الشريف، أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والأعمال جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2018، الجزائر.
- هشام ذباح، سمية حاجي، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل مشاريع البنية التحتية، الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي - تبسة-، المجلد 02، العدد 02، سبتمبر 2017، الجزائر، 2017.

- راضي عبد المقصود مهدي حسن النجار، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشروعات البنية التحتية (تجارب دولية)،
المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر-طنطا-، العدد 26، جوان 2021، جمهورية مصر العربية، 2021، ص
54.
- دائرة المالية حكومة دبي، الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دبي،
2010.
- هلال علي إسماعيل، البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) في قطاع النفط والغاز-الفرص والمخاطر، دراسات اقتصادية
العدد 42، بغداد، العراق، 2020.
- طارق قندوز، السعيد قاسمي، ابراهيم بلحيمر، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة
الفقر، البطالة والتضخم، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران 1، العدد 07، الجزائر، 2017.
- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد،
جامعة بني سويف، العدد الخامس، مصر، 2020.
- أسماء تخنوني، تقييم تجربة الجزائر في اشراك القطاع الخاص بواسطة النماذج التمويلية الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة
(عقد البناء، والتشغيل ونقل الملكية أمودجًا)، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد 32،
بيروت، لبنان، 2019.
- أحمد شحدة أبو سرحان، عقد البوت (B.O.T): حقيقته وتكييفه الفقهي وحكمه الشرعي، دراسات، علوم الشريعة
والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 46، عدد 03، الأردن، 2019، ص 400.
- عبد الفتاح أحمد نصرالله، زكي عبد المعطي أبو زيادة، دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، بحث
مقدم إلى المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بعنوان: نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في
فلسطين"، غزة، فلسطين، 2018.
- ناهد السيد، حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، العدد 19، ج4، الشارقة،
الإمارات العربية المتحدة، 2009.
- علي معزوز، سمير شيهاني، الطبيعة القانونية لعقد البناء والتشغيل والتحويل (بوت) في إطار مبدأ سلطان الإرادة، مجلة
الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعللي -الشلف-، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020.

- خالد خليفة، محمد بودالي، أثر الظروف الطارئة على تطبيق غرامة التأخير في مجال الصفقات العمومية، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة طاهر مولاي سعيدة، المجلد 7 العدد 2، الجزائر، 2020.
- علي معزوز، سمير شيهاني، الطبيعة القانونية لعقد البناء والتشغيل والتحويل (بوت) في إطار مبدأ سلطان الإرادة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلوي -الشلف-، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2020.
- بن علي بلعزوز، عاشور كتوش، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، مقال متوفر على:
- <https://elbassair.net/Centre%20de%20t%C3%A9%20chargement/maktaba/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1/s%C3%A9minaire/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20...%20telmsan/39.pdf> تاريخ الاطلاع: 2022/11/03.
- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الخامس، مصر، 2020. متوفر على الرابط :
- https://drive.google.com/file/d/14FDdjhm9PaUt38F2sysV9rbQrPq4x_IH/view
- عزالدين القينعي، تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة2، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2014.
- حمزة ضويفي، عبد القادر بوكريدي، تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق معيار جودة البنية التحتية، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة خمس مليانة، العدد 01، 2020، الجزائر، 2020.
- لحسن دردوري، الأخضر لقلطي، الموازنة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، المجلد 02، العدد 03، الجزائر.
- طارق ذباح، الإطار القانوني والتنظيمي لتحضير ميزانية الدولة للتجهيز في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور-الجلفة-، المجلد 06، العدد 02، جوان 2021 الجزائر.

- كمال الحول، علي بوهنة، تحليل وتسيير عمليات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر (1986 - 2018) باستعمال اختبار جوهانسن، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 06، العدد 02 ديسمبر 2021، الجزائر.
- أحمد أبوبكر بدوي، طارق عبد القادر أسماعيل، أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، صندوق النقد العربي -الدائرة الاقتصادية-، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020. متوفر على الرابط:
<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/2021-01-10-11-03-59/706-2020-11-04-08-57-17> تاريخ الاطلاع: 2024/02/07.
- سفيان حلوفي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة المملكة العربية السعودية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد 06، العدد 01، أبريل، 2022، الجزائر، 2022.
- مها ناصر السدره، نوره ناصر الدوسري، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث - غزة-، المجلد 03، العدد 05، ماي 2019، غزة، فلسطين، 2019.
- جلال عبد الله دوكاره، مختاري فيصل، دراسة مقارنة حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في دول المغرب العربي، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، المجلد 50، العدد 01، ماي 2021، الجزائر، 2021.
- عبد الصديق شيخ، أشكال تفويض المرفق العام في ظل المرسوم التنفيذي رقم 199/18 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، المجلد 12، العدد 05، جويلية 2020 الجزائر، 2020.
- حسينة غواس، عقود تفويض المرفق العام في التشريع الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون-تيارت-، المجلد 08 العدد 02، السنة 2023، تيارت، الجزائر.
- نصر عبد الوهاب رجب الزرو، حامد محمود حسن عصفاه، النظام القانوني لعقد امتياز المرافق العامة، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، المجلد 04، العدد 01 لسنة 2020، الجزائر، 2020.
- محمد لعشاش، منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية في إطار أحكام الأمر رقم 08-04 المعدل والمتمم، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور -الجلفة-، العدد 11، سبتمبر 2018، الجزائر، 2018.

- محمد إقلولي، في مدى استقبال القانون الجزائري لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، المجلد 50، العدد 5، الجزائر، 2013.
- محمد عيساوي، محاضرات في التحكيم التجاري الدولي، للسنة الثانية ماستر، تخصص قانون الأعمال، جامعة أكلي محمد أولحاج بالبويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، السنة الجامعية: 2019/2020.
- إبراهيم إسماعيل إبراهيم الربيعي، ماهر محسن عبود الخيكاني، التحكيم ضمانة إجرائية لتسوية منازعات الاستثمار: دراسة مقارنة، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون جامعة بابل، العراق، مجلد 03، عدد 02، العراق، 2016.
- نبيل صالح العرابوي، اتفاق التحكيم، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، المجلد 2016 العدد 15، جوان 2016، الجزائر.
- فهيم عمر فهيم عايد، الطبيعة القانونية لعقود B.O.T وآثارها الاقتصادية والمالية في المملكة العربية السعودية، جامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون بأسبوط المجلة العلمية، المجلد 04، العدد 35، أكتوبر 2023، الجزء الأول، جمهورية مصر العربية، 2023.
- مجلة وزارة النقل والخدمات اللوجستية، العدد 938 أبريل 2023 متوفر على الرابط : <https://mot.gov.sa/ar/MediaCenter/Magazine/Magazine/Jan2023.pdf> تاريخ الاطلاع: 2024/06/20.
- فيصل عليان إلياس الشديفان، تمويل مشروعات البوت، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 01، سوريا، 2020.
- سعدان منصور، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة 1 الحاج لخضر باتنة، المجلد 8، العدد 1، مارس 2018، 2018.
- مخيف جاسم حمد الجبوري، مراد حاتم محمد، أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد 2، العدد 42، ج2، 2018، تكريت، العراق، 2018.
- فريدة معارفي، تقييم أداء برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، المجلد 17، العدد 02، الجزائر، 2017.

- نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، 2012، الجزائر.
- عبدالله علي المرواني، تطور منهجية التخطيط التنموي ومؤسساته- تجارب إقليمية ودولية مختارة. متوفر على الرابط: <https://fliphtml5.com/hxhfm/ybar/basic/101-150> تاريخ الاطلاع: 2023/01/28.
- مراد بوعيثاوي، عماد غزالي، الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، مجلة الإبداع، جامعة البليدة 02، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2021.
- عبد الله بن محمد العمراني، تطوير تعمير الوقف بصيغة عقد البناء والتشغيل والإعادة (B.O.T) دراسة فقهية، مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الحادي والثلاثون، الرياض، السعودية، 2014.
- 4- القوانين والمراسيم والتقارير:**
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)، ملخص تقرير حول "البنية التحتية التي تحتاجها التجارة الفلسطينية"، فلسطين، 2008. متوفر على الرابط:
- <http://www.pecdar.ps/files/file/TradingISNeeds.pdf> تاريخ الإطلاع: 2022/09/02.
- آفاق الاقتصاد العالمي، حان الوقت لدفعة في مجال البنية التحتية، نشرة صندوق النقد الدولي، 30 سبتمبر 2014.
- تقرير البنك الدولي لسنة 2022 متوفر على الرابط:
- <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/37972/AR2022AR.pdf> تاريخ الاطلاع: 2023/08/25 .
- (القانون رقم 100 لسنة 1996 بتعديل أحكام القانون رقم 12 لسنة 1976 بإنشاء هيئة كهرباء مصر)، والطرق العامة (القانون رقم 229 لسنة 1996 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 84 لسنة 1968 بإنشاء الطرق العامة)، والمطارات وأراضي النزول (القانون رقم 3 لسنة 1997 في شأن منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة واستغلال المطارات
- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2014-2010، سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى المملكة العربية السعودية. متوفر على الرابط: <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf> تاريخ الاطلاع: 2023/01/13
- قانون رقم 84 - 17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية

- المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 04-162 المؤرخ 5 جويلية 2004، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية وتنظيمه ومهامه وصلاحيته.

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 متوفر على الرابط :

<https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/1993/A1993064.pdf> تاريخ الاطلاع 2024/02/07.

-قانون الاستثمار الصادر بالأمر رقم 01-03 مؤرخ 1 جمادى الثانية 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر.

-قانون رقم 02-01 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002، يتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات متوفر على الرابط. <https://www.joradp.dz/FTP/Jo-Arabe/2002/A2002008.pdf> تاريخ الإطلاع: 2024/02/07

-مرسوم تنفيذي رقم 10 - 138 مؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1431 الموافق 13 مايو سنة 2010، متوفر على الرابط: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2010/A2010033.pdf> تاريخ الاطلاع: 2023/02/08.

-مجموعة الأنظمة السعودية المجلد الثاني متوفر على الرابط:

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8af67ec1-6776-4f67-abb4-ad0900eadf2f/1#> تاريخ الاطلاع: 2024/03/11.

-تفاصيل نظام التخصيص متوفر على الرابط :

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8af67ec1-6776-4f67-abb4-ad0900eadf2f/1> تاريخ الاطلاع: 2024/03/26.

-تفاصيل نظام المنافسات و المشتريات الحكومية متوفر على الرابط:

<https://www.mof.gov.sa/Knowledgecenter/newGovTendandProcLow/Documents/%D9%85%D9%84%D9%81%20%D8%B1%D8%A8%D8%B7%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AB%20v.3.pdf> تاريخ الاطلاع: 2024/03/26.

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1996.

- الأمر رقم 95 - 27 المؤرخ في 08 شعبان 1416 الموافق ل 03 ديسمبر 1995، المتضمن قانون المالية 1996، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1995.
- الأمر رقم 03/10 مؤرخ في 13 أوت 2003 يعدل و يتمم القانون رقم 06/98 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، الجريدة الرسمية عدد 48 الصادر بتاريخ 13 أوت 2003.
- المرسوم تنفيذي رقم 11 - 220 مؤرخ في 10 رجب عام 1432 الموافق 12 يونيو سنة 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- القانون رقم 05-12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 الموافق 4 أوت 2005 المتعلق بالمياه.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، السنة الرابعة والأربعون، تاريخ الصدور: 28 يناير سنة 2007 م.
- التقرير السنوي 2008 لبنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر
- الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf> تاريخ الاطلاع: 2023/01/09.
- التقرير السنوي 2011 لبنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر
- الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2011arabe.pdf> تاريخ الاطلاع: 2023/01/09.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، تقرير موجز خطة التنمية التاسعة. متوفر على الرابط: <https://www.mof.gov.sa/about/OldStratigy/%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A9.pdf> تاريخ الاطلاع: 2023/02/09.
- المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 5 96 - 308 الصادر في 18 سبتمبر 1996 يتعلق بمنح امتيازات الطرق السريعة.
- المواد 01 و 04 و 05 من بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-250 مؤرخ في 10 يوليو 2005.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-417 المؤرخ في 08 ذي القعدة 1425 الموافق 20 ديسمبر 2004، الذي يحدد شروط المتعلقة بإمتياز إنجاز المنشآت القاعدية لاستقبال ومعاملة المسافرين عبر الطرقات و/أو تسييرها، ج.ر، العدد 82، الصادر في 22 ديسمبر 2004.

- المرسوم التنفيذي رقم 11-220 المؤرخ في 10 رجب عام 1432 الموافق 12 يونيو 2011، حدد كفاءات إمتياز إستعمال الموارد المائية لإقامة هياكل تحلية ماء البحر أو نزع الأملاح أو المعادن من المياه المالحة من أجل المنفعة العمومية أو تلبية الحاجات الخاصة، ج.ر، العدد 34، الصادر في 19 يونيو 2011.
- مرسوم ملكي رقم (م/63) وتاريخ 5/8/1442 هـ، قرار مجلس الوزراء رقم (436) وتاريخ 3/8/1442 هـ، المتعلق بنظام التخصيص، تاريخ تاريخ الإصدار: 05/08/1442 هـ الموافق 18/03/2021 م، النشر: 13/08/1442 هـ الموافق 26/03/2021 م،
- النظام الأساسي للحكم للمملكة العربية السعودية، الصادر بالأمر الملكي رقم أ/90 بتاريخ 27/08/1412 هـ الموافق 01/03/1992 م، والمنشور بتاريخ 02/09/1412 هـ الموافق 06/03/1992 م.
- قرار مجلس الوزراء رقم (225) متوفر على موقع المركز الوطني للتخصيص على الرابط:
https://www.ncp.gov.sa/ar/Pages/Council_of_Ministers_Decision_No225.aspx تاريخ الاطلاع: 2024/07/14.

ثانيا: المراجع والمصادر باللغة الأجنبية:

- Martin Mohrmann , **auvorhaben mithilfe von Lean Projektmanagement neu denken: bei Unternehmen in der technischen Gebäudeausrüstung**, Books on Demand, Hamburg, Germany, 2011.
- Nuno Fernandes, **FINANCE FOR EXECUTIVES: A practical guide for managers**, NPV Publishing; 1st edition, 2017.
- Jan R. Williams, Mark S. Bettner, Joseph V. Carcello, **Financial & Managerial Accounting: The Basis for Business Decisions**, McGraw-Hill, New York, United States, 2020.
- Peter S. Morrell, **Airline Finance**, Ashgate Publishing, Ltd, 2007.
- K. Singh, Sanjay Gupta, **Entrepreneurship: E-Book**, SBPD Publication, Uttar Pradesh, India, 2016.
- Jean brot, hubert gérardin, **infrastructure et développement**, éditions le harmattan, paris, France, 2001.
- Georg Inderst, **Pension Fund Investment in Infrastructure**, Issue 32 of OECD working papers on insurance and private pensions, OECD Publishing, Paris, France, 2009.
- Christoph Rothballer, **Infrastructure investment characteristics risk, regulation, and inflation hedging ; empirical analysis of listed infrastructure firms**, Complete copy of

- the from the Faculty of Economics at the Technical University of Munich to obtain the academic degree of Doctor of Economics, Universitäts bibliothek der TU München, 2012.
- Can Chen, John R. Bartle, **Innovative Infrastructure Finance: A Guide for State and Local Governments**, Springer International Publishing AG, New York, United States ,2022.
- Adam Smith, **An Inquiry into the Nature and Causes of THE WEALTH OF NATIONS**, Thomas Nelson, Edinburgh, Scotland, 1843.
- Raisuddin Ahmed, **Cynthia Donovan, Issues of Infrastructural Development: A Synthesis of the Literature**, International Food Policy Research Institute, Washington, D.C., USA ,1992.
- International Monetary Fund, **World Economic Outlook**, October 2014: Legacies, Clouds, Uncertainties, International Monetary Fund Research Dept, Washington DC, United States, 2015.
- Anna Ya Ni, Montgomery Van Wart, **Building Business-Government Relations: A Skills Approach**, Routledge, New York, United States, 2015.
- Edgar K. Browning, Mark A. Zupan, **Microeconomics: Theory & Applications**, Twelfth Edition, John Wiley & Sons, United States of America, 2020.
- Torsten Ehlers, **Understanding the challenges for infrastructure finance**, bank for international settlements, Monetary and Economic Department, August 2014, Bâle, Suisse, 2014.
- Jordan Bintliffe , **Acwa Power's project-backed bond Saudi Arabia**, IJGlobal, Published 11 May 2017, URL: <https://www.ijglobal.com/articles/106254/acwa-powers-project-backed-bond-saudi-arabia> date of access :31/08/2023
- Raghu Dharmapuri Tirumala, Piyush Tiwar, **Advances in Infrastructure Finance**, Palgrave Macmillan, Singapore, 2023.
- JBIC Institute, **Japan Bank for International Cooperation, Report on Infrastructure Financing and Bond Issuance in Malaysia**, JBICI Research Paper No. 34, Tokyo, Japan, 2007, p 2007. url: https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwiqur2vv4yEAxWyTKQEHSMzAJ4QFnoECB0QAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.jbic.go.jp%2Fja%2Fbusiness-areas%2Fimage%2Frp34_e.pdf&usg=AOvVaw0IUqCKtaoLFb7sz4-a0ZhP&opi=89978449 date of access : 02/02/2024.
- Kathryn Haynes, Alan Murray, Jesse F. Dillard, **Corporate Social Responsibility: A Research Handbook**, Routledge, New York, 2012.

- Roderick Floud, Paul Johnson, **The Cambridge Economic History of Modern Britain Volume I: Industrialisation, 1700–1860**, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 2004.
- Virendra Proag, **infrastructure planning and management: an integrated approach**, springer nature, cham, Switzerland, 2020.
- Darrin Grimsey, Mervyn Lewis, **Public Private Partnerships: The Worldwide Revolution in Infrastructure Provision and Project Finance**, Edward Elgar Publishing, Massachusetts, USA, 2007.
- Graeme A. Hodge, Carsten Greve, Anthony E. Boardman, **International Handbook on Public-Private Partnership**, Edward Elgar Universite de Melbourne, 2010.
- André Nsabimana, **Organisation, régulation et efficacité économique du système d’intermédiation financière en Afrique**, Presses universitaires de Louvain, Louvain la neuve-Belgique,2002.
- Hachimi Sanni Yaya, **Les partenariats privé-public comme nouvelle forme de gouvernance et alternative au dirigisme étatique : ancrages théoriques et influences conceptuelles**, La revue de l’innovation dans le secteur public , New Haven, États-Unis ,2005.
- Michel Boisclair, Louis Dallaire, **Les défis du partenariat dans les administrations publiques: Un regard systémique - Théorie et pratique**, Presses de l'Université du Québec, Québec, 2008.
- Piet de Vries, Etienne B. Yehoue, **The Routledge Companion to Public-Private Partnerships Routledge**, Taylor & Francis, London, United Kingdom, 2013.
- Maatala Nassreddine, Majid Benabdellah, Philippe Lebailly, **Les partenariats public-privé : Fondement théorique et analyse économique**, Revue Marocaine des Sciences Agronomiques et Vétérinaires 5.2 (Mai 2017), Maroc, 2017.
- OECD, **OECD Trade Policy Studies Trade that Benefits the Environment and Development Opening Markets for Environmental Goods and Services: Opening Markets for Environmental Goods and Services**, Paris, France, 2005.
- Hugo Priemus, Bent Flyvbjerg, Bert van Wee, **Decision-making on Mega-projects: Cost-benefit Analysis, Planning and Innovation**, Edward Elgar Publishing, Massachusetts, USA, 2008.
- Ruwantissa Abeyratne, **Law and Regulation of Aerodromes**, Springer Science & Business Media, New York, The United States of America, 2014.
- Nacer-Eddine Sadi, **La privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux**, Editions Le Harmattan, Paris, France, 2006.

- Ministry of Economy and Planning, **National Economy Under the Ninth Development Plan**, Ministry of Economy and Planning, Ministry of Planning and Economy, Saudi Arabia, 2014.
- Klaus Schwab,(2019) , **The Global Competitiveness Report 2019,World Economic Forum,Switzerland** , available online :
https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf date access: 11/08/2023
- Abdelmalik Mezhouda, Salim Telidji, Aziz Nafa, Mohamed Chohra, Chemseddine Tidjani,
- Imèn Benkassir, **LES MÉCANISMES DE RÉPARTITION DES RISQUES DANS LES PARTENARIATS PUBLIC-PRIVÉ EN ALGÉRIE**, Les Cahiers du Cread -Vol. 38 - n° 04– 2022, algerie,2022.
- Ammari Zohir, **Guemmaz Souhil, The financing of projects in Algeria through the BOT mode**,
Case of the desalination of seawater, Revue académique des études humaines et sociales, Université de Constantine 2 , algerie.
- Abdul Razzak Rumané, **Total Quality Management: Applications and Concepts for Construction Projects**, CRC Press, 2024.
- Infrastructure Consortium for Africa, **Attracting Investors to African Public-PrivatePartnerships -A Project Preparation Guide-**, 2009. Available at :
<https://www.icafrica.org/fileadmin/documents/guides/Attracting-investors-to-African-PPP.pdf> date of access: 18/07/2024.
- Juan Piedra, Miquel Rodríguez Planas, Francesc Trillas ,Joan Enric Ricart, **CAP Djinet Seawater Desalination Plant (Algeria)**, IESE Business School, navarra, spain, 2019.
- Middle East business intelligence URL: <https://www.meed.com/exclusive-saudi-bahrain-causeway-poses-issues-for-investors/> date of access :visted:20/06/2024
- Mohamed chohra, Abdelmalik Mezhouda, **Algerian PPP's contracts experience: the case of seawater desalination program**, revue des sciences commerciales vol.17, n° 1 : juin 2018, Algérie, 2018.
- National Center for Privatization & PPP (NCP), **PPP Journey Guidelines for Private Sector Participation**, Saudi Arabia, 2023.
- Horst Siebert, **Economics of the Environment: Theory and Policy** , Springer Science & Business Media, Berlin Germany, 2013.
- International Islamic Financial Market, **SUKUK REPORT: A COMPREHENSIVE STUDY OF THE GLOBAL SUKUK MARKET**, International Islamic Financial

Market, July 2021, 10th Edition, 2021. Available at:

<https://www.iifm.net/frontend/general->

[documents/bcd691cfb4233fb37d783550210103921635251580.pdf](https://www.iifm.net/frontend/general-documents/bcd691cfb4233fb37d783550210103921635251580.pdf) Date of

access:15/01/2024.

- Benachenho Abdelatif, **Les nouveaux investisseurs**, Alpha design.2006.

-Mohamed Chohra, **Abdelmalik Mezhouda, Algerian PPP's contracts experience: the case of seawater desalination program**, revue des sciences commerciales vol.17, n° 1: juin 2018, Algérie, 2018.

- National Center for Privatization & PPP (NCP), **PPP Journey Guidelines for Private Sector Participation**, Saudi Arabia, 2023. Available at:

https://www.ncp.gov.sa/en/InformationCenter/Documents/NCP_PPP_Journey_Guidelines.pdf

date of access: 17/06/2024.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

-منظمة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، مبادئ لإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، متوفر على الرابط:

<https://www.undrr.org/media/78703/download?startDownload=20240711>

.2024/07/11

-الرابط: <https://www.qatargas.com/english/operations/lng-trains> تاريخ الاطلاع:

.2023/08/31

-موقع البنك الدولي: [https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astthmarat-alkta-alkhas-fy-albnyt-](https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astthmarat-alkta-alkhas-fy-albnyt-althtyt-ayn-nhn-alan)

[althtyt-ayn-nhn-alan](https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astthmarat-alkta-alkhas-fy-albnyt-althtyt-ayn-nhn-alan) تاريخ الاطلاع: 2023/08/25.

-إرشادات عملية طوعية لإصدار السندات الخضراء مقال متوفر على الرابط :

<https://www.icmagroup.org/assets/documents/Sustainable-finance/Translations/Arabic->

[GBP-2021_06-260122.pdf](https://www.icmagroup.org/assets/documents/Sustainable-finance/Translations/Arabic-GBP-2021_06-260122.pdf) تاريخ الاطلاع: 2023/09/17.

-الرابط:

[https://share.america.gov/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D9%86%D8%AD%D9%88-](https://share.america.gov/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B4)

[-D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-](https://share.america.gov/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B4)

[-D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1-](https://share.america.gov/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B4)

[-D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B4](https://share.america.gov/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B4)

تاريخ

الاطلاع: 2023/09/18.

- الاستثمار في مستقبل مستدام مع السندات الخضراء المضمونة، مقال متوفر على الرابط:

[https://fastercapital.com/arabpreneur/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1--%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D9%85%D9%88%D9%86%D8%A9.html](https://fastercapital.com/arabpreneur/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1--%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B6%D9%85%D9%88%D9%86%D8%A9.html) تاريخ

الإطلاع: 2024/03/28.

-موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية <https://www.oecd.org/gov/budgeting/oecd-principles-for-public-governance-of-public-private-partnerships.htm> تاريخ الاطلاع: 2022/01/31

-شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، دليل المجتمع المدني حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2019، ص 06، متوفر على الرابط: https://annd.org/uploads/publications/Civil_Society_Guide_on_Private-Public_Partnerships_Ar.pdf تاريخ الإطلاع : 2022/01/31.

-موقع البنك الدولي <https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/overview/what-are-public-private-partnerships> تاريخ الاطلاع: 2022/01/31.

-إيفانز و سويل، النيوليبرالية: الأيديولوجيا، والسياسات، والآثار الاجتماعية، ترجمة: خبيب زهير، متوفر على الرابط [/https://nthar.net/neoliberalism](https://nthar.net/neoliberalism) تاريخ الاطلاع: 2022/05/23.

-موقع البنك العالمي: <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/three-ways-governments-can-create-conditions-successful-ppps> تاريخ الاطلاع: 2022/02/11.

- <https://open.unido.org/api/documents/4808368/download/UNIDO> تاريخ الاطلاع: 2022/6/18.

- موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية <https://2u.pw/FgUEB9> تاريخ الاطلاع: 2023/01/21.

- <https://hrdiscussion.com/hr15473.html> تاريخ الاطلاع: 2023/01/22

- موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية: <https://2u.pw/IRJb6c> تاريخ الاطلاع: 2023/01/22.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية، خطة التنمية التاسعة، ص 27 الرابط:

<https://www.mof.gov.sa/about/OldStratigy/%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A9.pdf>
تاريخ الاطلاع: 2023/02/09

- <https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2020-10/10th%20National%20Development%20Plan%202015-2019.pdf>
تاريخ الاطلاع 2023/03/28

- موقع وزارة المالية الجزائرية : - <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/2021-01-10-11-03-59/706-2020-11-04-08-57-17>
تاريخ الاطلاع: 2024/01/07

- <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/governmentBudget> تاريخ الاطلاع: 2024/04/03

- موقع الصندوق على الانترنت : <https://www.pif.gov.sa/ar/who-we-are/our-history> تاريخ الاطلاع: 2024/03/08

- برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2021-2025 متوفر على الرابط: <https://www.pif.gov.sa/-/media/project/pif-corporate/pif-corporate-site/strategy-and-impact/our-program/pdf/pif-strategy-2021-2025-ar.pdf> تاريخ الاطلاع: 2024/03/09 .

-موقع صندوق البنية التحتية الوطني :

<https://ndf.gov.sa/ar/fund/nif/#:~:text=%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%2D%20%D8%A3%D8%AD%D8%AF,%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2%20%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9%20%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9>
تاريخ الاطلاع: 2024/03/09 .

- نظام صندوق البنية التحتية الوطني متوفر على الرابط:

<https://istitlaa.ncc.gov.sa/ar/trade/ndf/infrastructure/Documents/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%20%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A.pdf> تاريخ

الاطلاع: 2024/03/11

-موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء: <https://www.boe.gov.sa/ar/About/Pages/Mission.aspx> تاريخ
الاطلاع: 2024/03/11.

- موقع البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/10/24/doing-business-2020-sustaining-the-pace-of-reforms> تاريخ الاطلاع: 2024/04/10.

- موقع البنك الدولي متوفر على الرابط::

<https://web.archive.org/web/20180816194910/http://www.doingbusiness.org/Methodology/Methodology-Note> تاريخ الاطلاع: 2024/04/10.

- موقع معهد "هيرتاج": <https://www.heritage.org/index/pages/about#indexMethodology> تاريخ
الاطلاع: 2024/04/10.

- موقع البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الرابط : <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-competitiveness/global-competitiveness-report-of-the-world-economic-forum> تاريخ
الإطلاع : 2024/04/12.

- موقع البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الرابط : <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-competitiveness/global-competitiveness-report-of-the-world-economic-forum> تاريخ
الإطلاع : 2024/04/12.

- الرابط : <https://www.ncp.gov.sa/ar/Pages/ImplementingPSPlaw.aspx> تاريخ الاطلاع:
2024/03/25.

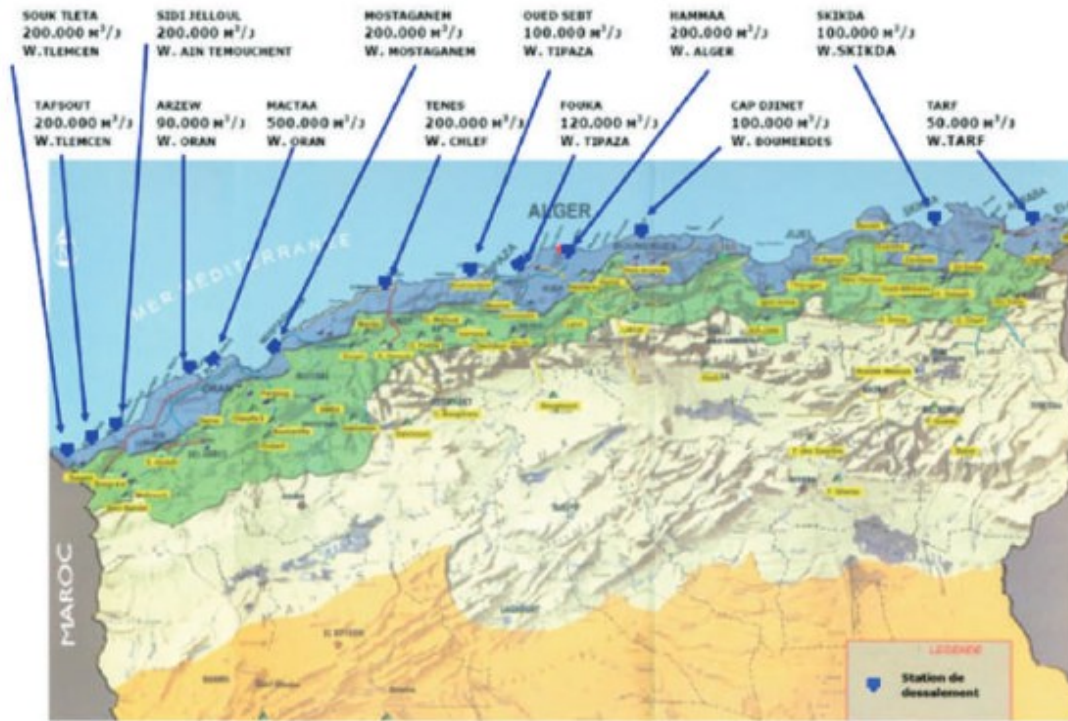
- الموقع الإلكتروني للمركز السعودي للتحكيم التجاري: <https://sadr.org/ADRService-arbitration-arbitration-FAQs> تاريخ الاطلاع: 2024/03/29.

- قانون التحكيم السعودي متوفر على الرابط :
<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/5535039e-13da-43f6-8f53-a9a700f26485/1> تاريخ الاطلاع: 2024/03/27.
- موقع وزارة الري الجزائرية : https://www.mh.gov.dz/?page_id=7392 تاريخ الإطلاع: 2024/03/31.
- الموقع الإلكتروني لشركة Hamma Water Desalination : <https://hwd-dz.com/cms/fr/projet-de-dessalement/historique.html> تاريخ الزيارة: 2024/05/01.
- موقع المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونيسكو الرابط:
https://planipolis.iiep.unesco.org/sites/default/files/ressources/saudi_arabia_hdr_2003_en.pdf تاريخ الاطلاع: 2023/01/21.
- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي متوفرة على الرابط:
https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/SAU تاريخ الاطلاع:
2023/01/25
- بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس اعتمادا على بيانات ابك الدولي متوفر على الرابط:
<https://fred.stlouisfed.org/series/SAUGGDGDPGDPPT>
<https://fred.stlouisfed.org/series/SLEMPTOTLSPZSSAU> تاريخ الاطلاع: 2023/01/31.
- قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) متوفر على الرابط:
<https://ppi.worldbank.org/en/snapshots/country/algeria> تاريخ الإطلاع:
2024/02/12
- الرابط : <https://od.data.gov.sa/Data/dataset/public-financial-statements-1993-2020> تاريخ الاطلاع: 2024/3/5.
- مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لسنة 2019 متوفر على الرابط:
<https://archive.doingbusiness.org/en/rankings> تاريخ الاطلاع: 2024/04/10.
- بيانات موقع معهد "هيرتاج" متوفرة اعلى الرابط: <https://www.heritage.org/> تاريخ الاطلاع:
2024/04/10

- المنتدى الاقتصادي العالمي، متوفر على الرابط : <https://www.weforum.org/publications/global-competitiveness-report-2019> تاريخ الاطلاع: 2024/04/11.
- الهيئة العامة للموانئ "موانئ" متوفر على الرابط: <https://mawani.gov.sa/ports> تاريخ الزيارة: 2024/06/19.
- يومية الوسط الرابط: <http://www.alwasatnews.com/news/1227563.html> تاريخ الاطلاع: 20/06/2024
- الهيئة العامة للموانئ "موانئ": <https://mawani.gov.sa/article?news=121219> تاريخ الزيارة: 2024/06/19.
- المركز الوطني للتخصيص في المملكة العربية السعودية الرابط: <https://www.ncp.gov.sa/en/Pages/ProjectsInPipeline.aspx> تاريخ الزيارة: 2024/06/21.
- منشورات المركز الوطني السعودي للتخصيص متوفر على الرابط : https://www.ncp.gov.sa/en/Knowledge/Pages/CaseStudy/CS_Jubail_3B_IWP.aspx تاريخ الإطلاع : 2024/07/01.
- منشورات المركز الوطني السعودي للتخصيص متوفر على الرابط : https://www.ncp.gov.sa/en/Knowledge/Pages/CaseStudy/CS_West_Dammam_Independent_Sewage_Treatment_Plant.aspx تاريخ الإطلاع : 2024/07/01.
- موقع مودل جامعة الطارف : http://moodle.univ-eltarf.dz/moodle/pluginfile.php/55805/mod_folder/content/0/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25AD%25D8%25A7%25D8%25B6%25D8%25B1%25D8%25A9%252003.pdf%3Fforcedownload%3D1&ved=2ahUKEwjNkdHklJyFAxX2RKQEHWL_CN4QFnoECCQQAQ&usg=AOvVaw1ofuLb3XjvNm-ND3GeAQSd تاريخ الزيارة: 2024/07/15، نقلا عن : إلياس ناصف، عقد BOT، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، د ط، 2006.

الملاحق

الملحق رقم (01): محطات تحلية المياه في الجزائر

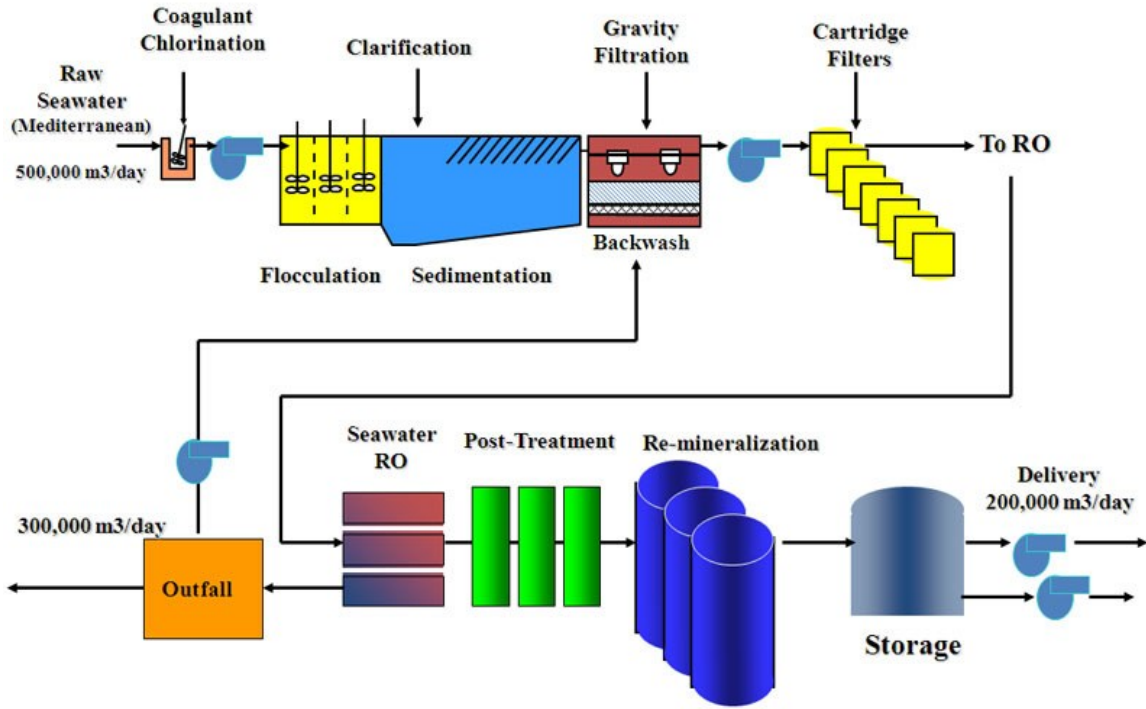


Source: Retrieved from Drouiche et al (2011)

Source:

Infrastructure Consortium for Africa, Attracting Investors to African Public-PrivatePartnerships -A Project Preparation Guide-, 2009, p 10. Available at : <https://www.icafrica.org/fileadmin/documents/guides/Attracting-investors-to-African-PPP.pdf> date of access : 18/07/2024.

الملحق رقم (02): بنية محطة Hamma Water Desalination



المصدر: الموقع الإلكتروني لشركة Hamma Water Desalination <https://hwd-dz.com/cms/fr/projet-de->

dessalement/consistance.html تاريخ الزيارة: 2024/05/01.

الملحق رقم (03) مخطط مشروع جسر الملك حمد المساند لمشروع السكة الحديد الخليجية



المصدر: يومية الوسط الرابط: <http://www.alwasatnews.com/news/1227563.html> تاريخ الاطلاع: 20/06/2024

الملحق رقم (04): مشروع منتج المياه المستقل جُـبـيـل B3



source : synergy Consulting_SWPC_2_Jubail 3B IWP LinkedIn Post_1200x628_2021_M (Large)

<https://www.synergyconsultingifa.com/news/financial-close-for-jubail-3b-iwp-project-was-achieved-on-october-19-2021>

/ .date of access: 20/09/2024
_

الملاحق رقم (05): اتفاقية محطة انشاء محطة تحلية مياه البحر المنطقة الصناعية سكيكدة

9 محرم عام 1428 هـ 28 يناير سنة 2007 م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 07	32			
<p align="center">الملحق</p> <p align="center">بطاقة وصفية للإلتزامات المتوقعة</p> <p>طبيعة المشروع : تحلية مياه البحر.</p> <p>المستفيد : أقواس دو سكيكدة شركة ذات أسهم</p> <p align="center">AGUAS DE SKIKDA SPA</p> <p>العنوان : 14 تجرشة الرمال الحمراء، تعاونية الفتح، الأبيار، الجزائر.</p> <p>نوع الاستثمار المنتظر : إنشاء.</p> <p>الموقع : المنطقة الصناعية، سكيكدة - الجزائر.</p> <p>مناصب الشغل : 65.</p> <p>الهيكل المالية :</p> <p>1 - 0 القيمة الإجمالية : 7.807.316.066 دج.</p> <p>(105.604.167 دولار أمريكي)</p> <p>1 - 1 القيمة بالعملة الصعبة : 89.768.338 دولار أمريكي.</p> <p>1 - 2 القيمة بالدينار الجزائري : 1.170.742.838 دج.</p> <p>2 - 0 قيمة حصص الأموال الخاصة :</p> <p>2 - 1 القيمة بالعملة الصعبة : 10.771.625 دولار أمريكي (GEIDA+COFIDES).</p> <p>2 - 2 القيمة بالدينار الجزائري : 765.116.947 دج (AEC).</p> <p>3 - 2 عينا : /</p> <p>3 - 0 القروض البنكية : 6.245.852.809 دج.</p> <p>ملاحظة : إن قيمة الصرف المستعملة لتقييم المبالغ بالدينار هو قيمة الصرف لـ 31 يوليو سنة 2005 تاريخ التوقيع على الوثائق العقدية للمشروع (أي 1 دولار أمريكي = 73,93 دينار جزائري).</p>	<p align="center">المادة 20</p> <p align="center">دم الوكالة لشركة المشروع</p> <p>تقدم الوكالة في حدود صلاحياتها، دعمها لشركة المشروع، عندما تعبر هذه الأخيرة عن رغبتها في ذلك، من خلال سعيها أمام الإدارات، لا سيما الحصول وتجديد التصاريحات المطلوبة التي قد تطلب وفقا للتنظيم المعمول به.</p> <p align="center">المادة 21</p> <p align="center">قرار منح الامتيازات</p> <p>تعد هذه الاتفاقية بمثابة تصريح بالاستثمار. يسلم قرار منح الامتيازات لشركة المشروع من قبل الوكالة.</p> <p align="center">المادة 22</p> <p align="center">متفرقات</p> <p>22 - 1 لا يمكن تعديل هذه الاتفاقية إلا بوثيقة مكتوبة وموقعة من قبل الأطراف بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار CNI.</p> <p>22 - 2 إن عدم تمسك أحد الأطراف بأي حق من حقوقه المتضمنة في هذه الاتفاقية، لا يشكل في أي حالة تنازلا عن التمسك بهذا الحق أو بأي حق آخر في المستقبل، إلا إذا وقع التنازل في الأشكال المقررة في هذه المادة. يتم كل تنازل من أحد الأطراف عن تنفيذ أحد التزامات الطرف الآخر كتابيا ويوقع عليه من قبل الطرف المتنازل.</p> <p>22 - 3 أعطيت عناوين هذه الاتفاقية على سبيل الاستدلال فقط ولا يمكن أن تستعمل لتفسير أحكام هذه الاتفاقية .</p> <p>22 - 4 مع مراعاة تطبيق أحكام المادة 6 من هذه الاتفاقية، تتضمن كل إشارة إلى قانون أو أمر أو مرسوم تدابير تنفيذها، ويتضمن كذلك كل تعديل يدخل على هذه النصوص وعلى تدابير تنفيذها، وكذلك كل النصوص وعلى تدابير التنفيذ التي قد يتم تقيدها لغرض تكملتها أو استبدالها.</p> <p>22 - 5 تتضمن هذه الاتفاقية ملحقا يعتبر جزءا لا يتجزأ منها .</p> <p>وقع بالجزائر في 8 فبراير سنة 2006.</p> <table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%; text-align: center;"> من الوكالة عبد المجيد بغدادلي </td> <td style="width: 50%; text-align: center;"> من شركة المشروع جوزي مارانو مارتان </td> </tr> <tr> <td style="width: 50%; text-align: center;"> من جايدا سكيكدة س.ل جواكين فيرنانداز دوبييرولا </td> <td style="width: 50%; text-align: center;"> من الشركة الجزائرية للطاقة صاري أمان الله </td> </tr> </table>	من الوكالة عبد المجيد بغدادلي	من شركة المشروع جوزي مارانو مارتان	من جايدا سكيكدة س.ل جواكين فيرنانداز دوبييرولا	من الشركة الجزائرية للطاقة صاري أمان الله
من الوكالة عبد المجيد بغدادلي	من شركة المشروع جوزي مارانو مارتان				
من جايدا سكيكدة س.ل جواكين فيرنانداز دوبييرولا	من الشركة الجزائرية للطاقة صاري أمان الله				

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، السنة الرابعة والأربعون، تاريخ الصدور: 28 يناير سنة 2007 م